المناهل الصافية
إلى كشف معاني الشافية

للعلامة
لطف الله بن محمد بن الغياث

تحقيق
دكتور عبد الرحمن محمد شاهين

الجزء الثاني

الناشر
مكتبة الشباب
١٢ شارع اسماعيل سري - بالفجالة
ت ٥٥١٨٣٥

المناهل الصافية
إلى كشف معاني الشافية

للعلامة
لطف الله بن محمد بن الغياث

تحقيق
دكتور عبد الرحمن محمد شاهين

الجزء الثاني

الناشر
مكتبة الشباب
٢١ شارع اسماعيل سري - بالنبرة
ت ٥٥١٨٣٥

جمع التكسير للأسماء الثلاثية

ولما فرغ من المنسوب شرع فى الجمع ، فقال :

(الجمعُ) أى المكسر ، أى بيان صيغه المختلفة ، إذ المصحح عرفت صيغته لانضباطها فى النحو ، كما عرف حقيقتهما هنالك ، وإنْ ذُكر بعض من أحكام شىء من المصحح هنا ؛ فعلى سبيل التبعية ، كما ذكر فى النحو تمييز أوزان جموع القلة عن جموع الكثرة على سبيل التبعية ، وذكر حقيقتهما فى النحو استيفاء لأقسام الاسم من المفرد والمثنى والمجموع ، وإلا فموضع ذكر أبنيتهما التصريف .

والاسم المراد جمعه إما ثلاثى أورباعى أوخماسى ،فقدم الثلاثى لخفته وكثرة جموعه ، فقال : (الثلاثىُّ) وقدم منه المجرد لذلك ، وهو مذكر ومؤنث ، وكل منهما اسم وصفة ، فقدم المذكر الذى هو اسم ؛ لأنه الأصل ، وقد عرفت أن أوزانه عشرة فقال (الغالبُ) وأشار بلفظ الغالب إلى أن جمعه سماعى ، بل أكثر جمع التكسير سماعى ، إلا أنه قد يغلب بعض الجموع فى بعض الأوزان ويندر غيره ، فالمصنف يذكر ما هو الغالب ، وكثيراً ما يذكر بعد ذلك شيئاً من غير الغالب الذى هو كالشاذ ، منبهاً عليه بلفظ « جاء » ، فإن قلت : ما وجه بحث التصريفى من حيث إنه تصريفى عما لم يكن له قياس ، فإنه إنما يبحث عما له قانون كما عرفت فى حده ، حيث قيل « بأُصول » والغالب ليس بقياس ! قلت : قد نزل الغالب هنا منزلة القياس ، ولذلك قال

الرضى (١) ناقلا عن سيبويه بعد أن ذكر الغالب فى جمع فَعْل « مفتوح الفاء ساكن العين » : قال سيبويه : القياس فى فَعْل ما ذكرناه ، وما سوى ذلك يعلم بالسمع ، فلو اضطر شاعر أو ساجع فى جمع فَعْل إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه ، فلا عليه أن يجمعه وإن لم يسمع . انتهى ، وأيضاً لما كان بعض جمع التكسير قياسياً ذكر معه غير القياسى بالتبعية ، كما يذكرون الشاذ .

وقوله « الجمع » لا إعراب له ، ولا لقوله « الثلاثى » لعدم التركيب ، كما تقول : بابٌ ، فصلٌ ، ويجوز رفع مثل ذلك على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى : هذا باب الجمع ، وهذا باب جمع الثلاثى ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أى : باب الجمع هذا ، وحكم الثلاثى منه هذا .

إذا عرفت ذلك فالغالب (فى نحو فَلْس) مما هو مفتوح الفاء ، ساكن العين ، غير أجوف ، أن يجمع فى القلة (على) أَفعُل نحو (أَفْلُس ، و) فى الكثرة على فُعُول نحو (فُلُوس) ، وأما الأجوف واوياً (و) هو (باب ثَوْبٍ) ، أو يائياً وهو باب بيت ، فالغالب أن يجمع فى القله (على) أفعال ، نحو (أَثْوَاب) وأبيات ؛ لاستثقال الضمة على حروف العلة لو بنى على أَفْعُل ، (وجاء) أى قليلا ، كما يشعر به لفظ جاء « فِعَال » نحو (زِناد) فى زَنْد ، وهو عود يقدح به النار ، (فى غير) الأجوف اليائى وهو (باب سيل) ، بل فى الصحيح كزناد ، أو فى الواوى كثياب ؛ لأن الكلمة فيه تخف بانقلاب الواو ياء ، لما سيأتى فى الإعلال .

---

(١) ما نقله الرضى عن سيبويه ورد فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /٩١)

(و) فِعلان « بكسر الفاء » ، نحو (رِئْلان) فى رَأْل ، وهو ولد النعام ، وفُعلان ، « بضم الفاء » ، نحو (بُطْنَان) فى بطن ، اسم لباطن الريش ، والمطئمن من الأَرض ، (و) فِعَلة « بكسر الفاء وفتح العين » نحو (غِرَدَة) فى غَرْد ، وهو ضرب من (١) الكَمْأَة ، (و) فُعُل « بضم الفاء والعين » نحو (سُقُف) فى جمع سَقْف .

واعلم أَن فى عبارة المصنف إيهاما أَن المراد « بباب ثوب » الأَجوف الواوى فقط ، ولا سيما مع ذكرباب سيل ، وأَن باب ثوب يجمع فى القلة والكثرة على أَثواب ، وأَن فِعَالا كزناد قليل فى جمعه ، وليس كذلك ، بل المراد بباب ثوب الأَجوف مطلقاً ، وقوله على أَثواب فى القلة فقط ، كما أَشرت إليه ، وأَما فى الكثرة فعلى فِعال كثياب ، وفِعال كثير فى جمع فَعْل ، فالوجه على هذا أَن يقال : الغالب فى قلة فَعْل : أَفعُل فى غير باب ثوب وسيل ، فإنهما على أَفعال ، وفى كثرته : فُعول أَو فِعال فى غير باب ثوب ، فإنه على فعال ، وفى غير باب سيل ، فإنه على سيول .

(و) أَفْعِلة فى جمع فعل نحو (أَنْجِدة) فى جمع نجد ، وهو المكان المرتفع (شاذ) أَى بمنزلة الشاذ لمخالفة الغالب ، وإلا فالشاذ ما خالف القياس ، ولم يحكم بشذوذ غيره مما نبه على قلته بلفظ جاء ، لأَنه لم يبلغ فى القلة مبلغ أَفعلة ، (ونحو حِمْل) مما هو على وزن فِعْل « مكسور الفاء ساكن العين » (على أَحْمَال) فى القلة (وحُمُول) فى الكثرة ، والحمل « بالكسر » ما كان على ظهر أَو رأس ، « وبالفتح »

---

(١) وفى القاموس المحيط (١/٣٢٠) : والغرد : الخص ، وبناء للمتوكل بسر من رأى ، وضرب من الكمأة .

ما كان فى بطن أو على شجرة ، (وجاء) قليلا جمعه (على قِداح) جمع قدح ، وهو السهم قبل أن يراش ويركب نصله ، وقدح الميسر ، (و) على (أَرْجُلٍ) فى رجل ، (و) فِعلان بكسر الفاء نحو (صِنْوَانٍ) فى صِنْو ، إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد ، فكل واحد صنو ، والاثنتان : صنوانِ « بكسر النون » والجمع : صنوانٌ « بضم النون » فى حالة الرفع ، (و) فُعلان بضم الفاء نحو (ذُؤُبانٍ) فى ذئب ، (و) فِعَلَة نحو (قِرَدة) فى قرد ، (ونحو قُرْءٍ (١)) مما كان « مضموم الفاء ساكن العين » الغالب فى جمعه أن يكون (على) أفعال فى القلة(٢) نحو (أَقْرَاءٍ ، و) فُعُول فى الكثرة ، نحو (قُرُوءٍ ، وجاء) قليلا (على) فِعَلَة ، نحو (قِرَطَة) فى قرط ، وهو ما يعلق فى شحمة الأُذن ، (و) فِعَال نحو (خِفاف) فى خف الملبوس ، وأما خف البعير فعلى أخفاف ، وقال الرضى (٣) : إن فِعالا غالب فيه وإن كان فُعُول أكثر منه .

(و) على فُعْل الذى هو زنة مفرده نحو(فُلْك) ، قال الله تعالى (٤) «فى الفلك المشحون » وقال (٥) : « حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم » ، (وباب عُودٍ على عِيدَانٍ) يعنى الأجوف من « فُعْل » لا يجمع فى الكثرة إلا على فِعلان « بكسر الفاء » نحو عيدان فى جمع عود ،

---

(١) القرء : الحيض والطهر ، وهو من الأضداد .

(٢) قوله « فى القلة » لم يرد فى مخطوطة (ص).

(٣) نص عبارة الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /٩٤) : وفعال فى المضاعف كثير ، كقفاف وخفاف وعشاش ، هذا هو الغالب فى « فعل » والقفاف : جمع قف وهو ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارته ، ولم يبلغ أن يكون جبلا ، والعشاش : جمع عش ، وهو وكر الطائر .

(٤) جزء الآية ١١٩ من سورة الشعراء ، وفى هذه الآية لفظ « الفلك » للواحد .

(٥) جزء الآية ٢٢ من سورة يونس وفى هذه الآية لفظ « الفلك » للجمع .

وأما فى القلة فعلى أفعال كغيره ، (ونحو جَمَل) أى ما كان على وزن فَعَل « مفتوح الفاء والعين » ، فالغالب أن يجمع فى القلة (على) أفعال ، سواء أكان صحيحاً نحو (أجمالٍ) أو أجوف نحو : أتواج ، (و) فى الكثرة على فِعال نحو (جمَالٍ) إذا كان صحيحاً ، (و) الأجوف نحو (باب تاجٍ على) فِعْلان نحو (تيجانٍ) ، وهو الدليل على أن أصل تاج فتح عينه ، إذ لا يجمع نحو نمر وعضد على فِعْلان ، (وجاء) جمع فَعَل قليلا (على) فعول ، نحو (ذُكُورٍ) فى جمع ذَكَر ، (و) أَفْعُل نحو (أَزْمُنٍ) فى جمع زمن ، وأجبل فى جمع جبل ، ولو مثل به لكان أولى ، لاحتمال كون أزمن جمع زمان ، كأمكن فى مكان ، (و) على فِعلان « بكسر الفاء » فى الصحيح نحو (خِرْبانٍ) فى خَرَب ، وهو ذكر الحُبَارَى (١) (و) على فُعلان « بضم الفاء » نحو (حُملانٍ) فى حَمَل ، وهو الجذع من ولد الضأن ، (و) على فِعْله « بكسر الفاء وسكون العين » نحو (جِيرَةٍ) فى جار ، والدليل على فتح العين ما ذكرنا فى تاج ، (و) على فِعْلى « بكسر الفاء » نحو (حِجْلَىَ) فى جمع جَحَل ، وهو الطير المعروف ، (و) الغالب على جمع (نحو فَخِذ) مما هو مفتوح الفاء ، مكسور العين أن يكون (على أفخاذٍ فيهما) أى فى القلة والكثرة اللذين سبق ذكرهما التزاماً فيما سبق من الجموع ، (وجاء) قليلا جمعه (على)فُعُول وفُعُل بضمتين ، نحو (٢) : (نُمور ونُمُر) فى جمع نَمِر للسبع المعروف ، (و) الغالب فى جمع فَعُل « بفتح

---

(١) قال صاحب القاموس المحيط (١ /٦٠) : والخرب — محركة — ذكر الحبارى ، والشعر المقشعر فى الخاصرة ، أو المختلف وسط المفرق .

(٢) فى مخطوطة (ق) كنمور .

الفاء وضم العين » (نحو عَجُز) أن يكون (على) أفعال نحو (أعجاز) فى القلة والكثرة ، (وجاء) قليلا فى جمعه فِعال « بكسر الفاء » نحو نحو (سباع) فى جمع سَبُع ، (وليس رَجْلَةُ) بفتح الفاء (بتكسير) لرجل ، فلا يعد من أوزان جمعه ، بل هو اسم جمع ، لأن فَعْلة ليس من أوزان الجموع ، وقياسه : أرجال كأعجاز ، وأما رجلة « بكسر الفاء » فى رجل فتكسير ، إذ هو من أوزان الجموع ، وإن لم يذكره المصنف فى جمع فَعُل ، وكأنه ترك ذكره لندرته ، وظاهر ذكر المصنف لرجلة هنا أنه أراد به ما يطلق على جماعة الرجال ، وأنه اسم جمع للرجل ضد الأنثى ، وقيل : الظاهر أنه ليس المراد بالرجلة الذى هو مفرده الرجل الذى هو خلاف المرأة ؛ لأنا لم نجد رجلة بمعنى الرجال ، قد وجد رجلة بمعنى الرَّجالة ، وهى خلاف الفرسان ، فيكون المراد به الراجل ، فإنه قد ذكر بعضهم أنه قد جاء رجل بمعنى راجل ، واستشهد له بقول الشاعر : (١) .

أَمَا أقاتلُ عن دينى على فرسى ... أو هكذَا رجلاً إلا بأصحابى

ومعنى البيت : الإنكار على من يرى أن مقاتلة هذا الشاعر لا تليق إلا فى حال مصاحبته لأصحابه ، فقال : لم لا أقاتل منفرداً سواء أكون فارساً أو راجلا .

وذكر فى الكشاف أنه يقال : جاء رَجُل رَجْل ، أى رَجُل راجل ، انتهى .

---

(١) هذا البيت لحيى بن وائل ، وهو من بحر البسيط ، والشاهد فى قوله (رجلا) على أنه بمعنى راجل .

وعلى هذا فهو (١) من باب الصفة ، فلا يناسب إيراده هنا ، (و) الغالب فى جمع فِعَل « بكسر الفاء وفتح العين » (نحو عِنَبٍ) أن يكون (على) أفعال ، نحو (أعنابٍ) فى القلة والكثرة ، وظاهر هذا أن المجرد مما يميز واحده بالتاء يجمع تكسيراً ، فيكون أعناب جمعاً لعنب ، وأشجار جمعاً لشجر ، لا لعنبة وشجرة .

وقال الرضى (٢) : إن المجرد كالجمع الكثير ، فالأولى أن لا يجمع ، وقد صرح بأن أشجاراً جمع لشجرة ، فينبغى أن يقال فى أعناب كذلك ، (وجاء) قليلا فى جمعه أَفْعُل فى القلة نحو (أضلع ، و) فعول فى الكثرة نحو : (ضلوع) فى جمع ضِلَع « بكسر الضاد وفتح اللام » ، وهو لغة فى ضِلْع « بكسر الضاد وسكون العين »

(و) الغالب فى جمع فِعِل « بكسر الفاء والعين » (نحو إبل) أن يكون (على) أفعال نحو (آبَالٍ فيهما) أى فى القلة والكثرة .

(و) الغالب فى جمع فُعَل (نحو صُرَد) لطائر أن يكون (على) فِعْلان « بكسر الفاء وسكون العين » نحو (صِرْدان فيهما) أى فى القلة والكثرة (وجاء) قليلا أفعال فى جمعه نحو (أرطاب) فى جمع رطب ، (و) فعال « بكسر الفاء » نحو (رِباع) جمع رُبَع ، وهو الفصيل الذى ينتج فى الربيع .

(و) الغالب فى جمع فُعُل « بضم الفاء والعين » (نحو عُنُق) أن يكون على أفعال نحو (أعناقٍ فيهما) أى فى القلة والكثرة .

---

(١) فى مخطوطة (ص) هو .

(٢) ورد معنى ما ذكره الرضى فى شرحه للشافية (٢ / ٩٩) .

تنبيه : قال نجم الأئمة (١) : جمع القلة ليس بأصل فى الجمع ؛ لأنه لا يذكر إلا حيث يراد به بيان القلة ، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل جمع الكثرة ، يقال : فلان حسن الثياب ، فى معنى : حسن الثوب ، ولا يحسن : حسن الأثواب ، وكم عندك من الثوب أو الثياب ؟ ولا يحسن من الأثواب ، وتقول ، هو أنبل الفتيان ، ولا تقول : أنبل الفتية ، مع قصد بيان الجنس .

ثم ذكر المصنف قاعدة متعلقة بالأبحاث المتقدمة ، فقال :

(وامتنعوا من أَفْعُل فى) جمع (المعتل العين) ، يعنى أن أفعلا لا يجىء فى الأجوف من هذه الأمثلة العشرة المذكورة ، واوياً كان أو يائياً ؛ لثقل الضمة على حرف العلة ، (وأقوسٌ) فى جمع قوس ، (وأثوبٌ) فى جمع ثوب ، (وأعْيُنٌ وأنْيُبٌ) فى جمع ناب بمعنى السن ، لا بمعنى المسن من النوق ، فإنه يجمع على نيب (شاذ) .

(وامتنعوا) أيضاً (من) الجمع على (فِعَالٍ فى) المعتل (الياء) منها ، فلم يقولوا نياب (دون) المعتل (الواو) استثقالا للكسرة قبل الياء فى الجمع الثقيل معنى من غير حصول شىء من التخفيف ؛ بخلاف الواوى ، إذ يحصل التخفيف بانقلاب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، كثياب وحياض (كفُعُولٍ) أى كامتناعهم من الجمع على فعول (فى) المعتل (الواو دون) المعتل (الياء ، وفُؤُوجٌ وسُؤُوقٌ) فى جمع فوج وساق (شَاذٌّ) ، بخلاف بيوت فى جمع بيت ، وسيول فى جمع سيل ، إذ تستثقل الضمة على واو متوسطة بين ضمة وواو ، بخلافها على ياء كذلك .

---

(١) عبارة نجم الأئمة الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /٩٢) ، وقد بدأها بقوله : واعلم أن جمع القلة . . .

جمع تكسير الثلاثى المؤنث

ولما فرغ من جموع أبنية الاسم الثلاثى المجرد عن التاء ؛ شرع فى جموعها إذا كانت مع التاء فقال : (المؤنث) وهو إما ساكن العين أو متحركها :

والأول : إما مفتوح الفاء (نحو قَصْعَةٍ) ، والغالب فى جمعه أن يكون (على) فِعَال « بكسر الفاء » نحو : (قِصَاع ،و) قد يجمع على فُعُول نحو : (بُدُورٍ ، و) على فِعَل « بكسر الفاء وفتح العين » نحو : (بِدَرٍ) فى جمع بَدْرة وهى عشرة آلاف درهم ، (و) على فُعَل « بضم الفاء وفتح العين » نحو : (نُوَبٍ) فى جمع نوبة ، وظاهر عبارة المصنف استواء الأربعة الأوزان فى جمع فَعْلة ، وليس كذلك ، بل الغالب فيه : فِعَال ، فلو قال على : قصاع ، وجاء على كذا كما هو قاعدته سابقاً ولا حقا لكان أولى .

(و) إما مكسورها (نحو لِقْحَةٍ) وهى الحلوب من الإبل ، وتجمع (على) فِعَل « بكسر الفاء وفتح العين » نحو : (لِقَحٍ غالباً ، و) جاء قليلا (على) فِعَال ، نحو (لِقَاحٍ ، و) على أَفْعُل نحو : (أَنْعُمٍ) فى جمع نعمة .

(و) إما مضمومها (نحو بُرْقَة) وهى أرض ذات حجارة ، ويجمع (على) فُعَل « بضم الفاء وفتح العين » نحو : (بُرَقٍ (١) ، وجاء) قليلا جمعها (على) فعول ، نحو : (حُجُوزٍ) فى جمع حجزة السراويل ، أى مقعدها ، (و) على فِعَال نحو (بِرَامٍ) فى جمع بُرْمة ، وهى القدر .

---

(١) فى متن الشافية (٢ /١٠٠) على برق غالبا .

والثانى : إما مفتوح الفاء ، (و) وهو أيضاً ثلاثة :

مفتوح العين (نحو رَقَبَة) ، ويجمع (على) فِعال « بكسر الفاء نحو (رِقَابٍ) غالباً ، (وجاء على) أَفْعُل (١) نحو : (أَيْنُقٍ) فى جمع ناقة ، وهى فَعَلة كرقبة ، وأصله : أَنوق ، لقولهم : نوق واستنوق (٢) الجمل ، استثقلت الضمة على الواو ، فقدمت على النون ؛ لتكون ساكنة والنون مضمومة ، ثم قلبوها ياءً على غير القياس ، إذ التغيير يجرئ على التغيير ، (و) على فِعَل « بكسر الفاء وفتح العين » نحو (تِيَرٍ) جمع تارة وأصلها : تَوَرَة ، لأن فِعَلا مثل فِعَال لا يأتى من اليائى .

(و) على فُعْل « بضم الفاء وسكون العين » نحو (بُدْنٍ) فى بدنة(٣) ، ومكسورها (نحو مَعِدَةٍ) بفتح الفاء وكسر العين، ويجمع (على) فِعل « بكسر الفاء وفتح العين » نحو (مِعَدٍ) ، ومضمومها نحو : سمرة (٤) ، ولم يذكره المصنف ، وكأنه لم يسمع فيه جمع التكسير .

وأما مكسور الفاء ولم يذكر المصنف منه شيئاً ، أما مفتوح العين فكأنه لعدم سماع جمع التكسير فيه نحو عِنبة ، وأما مكسورها فلما عرفت من قلة نحو إبل ، وأما مضمومها فلأنه بناء مرفوض .

---

(١) أينق جمع ناقة ، وفى هذا الجمع قلب مكانى بتقديم العين على الفاء ، ولذا فوزنه : أعفل ، وقد أوضح الشارح ما حدث فيه من تغيير بتقديم الواو على النون ، ثم قلبها ياء على غير القياس .

(٢) استنوق الجمل : صار فى طباع الناقة .

(٣) البدنة — محركة — من الإبل والبقر كالأضحية من الغنم تهدى إلى مكة للذكر والأنثى (القاموس المحيط ٤ /٢٠٠) .

(٤) السمر — بضم الميم — شجر معروف ، واحدتها سمرة (القاموس المحيط ٢ /٥١) .

(و) أما مضموم الفاء وذكر المصنف منه مثالا واحداً ، وهو مفتوح العين (نحو تُخَمة) (١) ويجمع (على) فُعَل « بضم الفاء وفتح العين نحو (تُخَمٍ) ، ولم يذكر مضموم العين ، وكأنه لعدم سماع جمعه مكسرا ، ولا مكسور العين لرفضه .

ضبط عين بعض جموع المؤنث الثلاثى

ولما كان بعض أوزان ما فيه التاء يلحقه تغيير ما إذا جمع تصحيحاً ذكره هنا ؛ لأنه بسبب ذلك التغيير قرب من التكسير ، أو لأنه لو لم يذكر لم يعلم حكمه من القاعدة التى ذكرها فى النحو ، وهو قسمان : قسم جمع بالألف والتاء ، وقسم جمع بالواو والنون ، وقد يجمع بالألف والتاء أيضاً ، وقدم ما جمع بالألف والتاء فقط ، إما لأن الأبحاث المتعلقة به أكثر ، أو لأن الأصل فى جمع المؤنث إذا صحح أن يكون بالألف والتاء .

فاعلم أنه إذا صحح ما عينه متحركة ؛ فلا مزيد فيه على ما ذكر فى النحو من إلحاق الألف والتاء ، فلا بحث هنا عنه .

وأما إذا صحح ما عينه ساكنة ؛ فأكثره يلحقه التغيير بتحريك عينه ، فرقاً بين الاسم والصفة ، ولم يعكس ؛ لأن الصفة لثقلها من حيث دلالتها على ذات وحدث أولى بالخفة ، فلذلك خصه بالذكر فقال :

(وإذا صَحَّ) ما هو على فَعْلة « بفتح الفاء » ، وهو صحيح العين ، وذلك (باب تَمْرة) فتحت فى الجمع عينه ، و (قيل تَمَراتٌ) وغَزَواتٌ

---

(١) فى القاموس المحيط (٤ /١٨٥) : وطعام وخيم غير موافق . . والتخمة كهمزة الداء يصيبك منه ، وتسكن خاؤه فى الشعر ، جمعه تخم . . .

ورَمَياتٌ (بالفتح ، والإسكان (١) ضرورة) كقول ذى الرمة (٢) :

أَبَتْ ذِكَرٌ عوّدْنَ أحشاءَ قلبِـــه خُفُوقًا ورقْصَاتُ الهوى فى المفاصل

(ومعتل (٣) العين) ، وذالك باب : جوزة وبيضة (ساكن) ، فيقال : جوْزات وبيْضات ، لأنه لو حُرِّكَ ثَقُل ، ولا سبيل إلى تخفيفه بقلب حرف العلة ألفا ؛ لعروض الحركة عليه ، ولكثرة التغيير ، (وهذيل تُسَوِّى) بين معتل العين وصحيحها ، فتفتح المعتل أيضاً ، قال قائلهم فى صفة النعامة (٤) :

أَخُو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

ولم يُقلب حرف العلة عندهم ألفاً لعروض الحركة ، وإذا صحح ما هو على فِعْلة « بكسر الفاء » ، وهو غير معتل العين ، ولا معتل اللام بالواو ، (و) ذلك (باب كِسْرة) فإنه يجمع (على كِسَرات بالفتح والكسر) للإتباع ، وكذا نحو قنية (٥) ، يقال فيها : قنيات « بفتح العين وكسرها » .

(والمعتل العين) ولا تكون عينه إلا ياء ، أصلية كانت نحو

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /١٠٩) : : والإسكان فيه ضرورة .

(٢) ورد البيت فى خزانة الأدب (٣ /٤٢٣)و، وهو من بحر الطويل ، والشاهد فى قوله (رقصات) بسكون القاف للضرورة ، وكان حقها أن تفتح .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /١٠٩) والمعتل العين .

(٤) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو لبعض شعراء هذيل ، والبيضات : جمع بيضة، وهى بيضة الطائر ، وما يلبس على الرأس من الحديد فى الحروب للاحتماء به وغير ذلك ، ويقول فى الخزانة (٣ /٤٢٩) : والبيت مع كثرة وجوده فى كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تتمته » وهو فى وصف ذكر النعام ، وقد ورد البيت فى الخصائص (٣ /١٨٤) وفيه (أبو) بدل (أخو) والشاهد فى قوله « بيضات » بفتح الياء ، وهو شاذ ، وقياسه إسكان الياء .

(٥) القنية – بالكسر والضم : ما اكتسب . . (القاموس المحيط ٤ / ٣٨١) .

بيعة (١) ، أو منقلبة نحو ديمة (٢) وقيمة ، (والمعتل اللام بالواو) نحو رشوة (يُسكن) لاستثقال الحركة على الياء بعد الكسرة فى الأول ، واستثقال الحركة قبل الواو المتحركة فى الثانى ، (ويُفْتح) ولا يكسر ، لأن الفتح وإن كان فيه بعض ثقل بالنسبة إلى السكون ، لكنه من الكسر ، ولأنه لو كسر فى الثانى لوجب قلب الواو ياء ؛ فيلتبس الواوى باليائى ، ولو خليت واواً لاستثقلت ، (و) إذا صحح ما هو على فُعلة « بضم الفاء » وهو غير معتل العين ولا معتل اللام بالياء ، وذلك باب (حجرة) (٣) فإنه يجمع (على حجرات بالضم) للإتباع ، (والفتح) لخفته ، وكذا عُرْوَة .

(والمعتل العين) ولا يكون إلا واوا نحو :دولة ، (والمعتل اللام بالياء) نحو بُغية (يُسكَّن) لخفة السكون (ويفتح) ولا يضم ؛ لأن الفتح وإن كان فيه بعض ثقل بالنسبة إلى السكون ، لكنه أخف من الضم ؛ فيغتفر لقصد الفرق ، ولأنه لو ضم فى الثانى فمع بقاء الياء مستثقل ، ومع قلبها واواً اعتدادا بالحركة العارضة يلتبس اليائى بالواوى .

واعلم أن ما فتح عينه من فعلة نحو بيعة ، أو فُعلة نحو دولة ، فهو على لغة هذيل ، (وقد تسكن) العين (فى تميم) فى المضموم الفاء (نحو حُجُرات) والمكسورها نحو (كِسِرَات) استثقالا للضمتين والكسرتين ، (والمضاعف) مما عينه ساكنة ، يعنى ما كانت عينه ولامه من جنس واحد (ساكن فى الجميع) أى سواء كان مفتوح

---

(١) فى مخطوطة (ص) : كبيعة .
(٢) فى مخطوطة (ص) : كديمة .
(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /١٠٩) : نحو حجرة .

الفاء كشَدّة ، أو مكسورها كشِدّة ، أو مضومها كمدة ؛ فراراً من الثقل الحاصل بتحريك أول المثلين ، وهذا تخصيص بعد التعميم .

ولما ذكر حكم جمع الاسم الذى فيه التاء الساكن العين إذاصحح ؛ استطرد ذكر الصفة وإن لم يكن هذا محله ؛ لأن الكلام فى الاسم لئلا يحتاج إلى الذكر فى بحث الصفات فيطول ، فقال :

(وأما الصفات) إذا صححت (فبالإسكان) للعين ، أى بإبقائها ساكنة ، سواء كانت مفتوحة الفاء أو مكسورتها أو مضمومتها نحو : صَعْبة وصِفْرة ، أى خالية ، وصُلْبة ، أى شديدة على الأصل ، وكان تسكينها أولى من تسكين الأسماء لثقلها كما تقدم .

فإن قيل : فقد قالوا فى جمع لَجْبة ، وهى الشاة التى قد أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر ، فجف لبنها : لَجبَاب « بالفتح » ، وفى جمع ربْعه : رَبَعات « بالفتح » ، يقال : امرأة ربعة ، أى لا قصيرة ولا طويلة ، مع أن لجبة وربعة ساكنتا العين ! فقد أجاب المصنف عن الفتح فيهما بقوله :

(وقالوا لجَبَاتٌ ورَبَعَاتٌ للمحِ اسْمِيَّةٍ أَصْلِيَّةٍ) يعنى أنهما كانتا فى الأصل اسمين ، ثم وصف بهما ، فاوحظ فيهما الأصل ، كما يقال فى جمع : امرأة كلبة : نسوة كلبات ، نظراً إلى عروض الصفة ، لكن قال نجم الأئمة : (١) لم أر فى موضع أن لَجْبة فى الأصل اسم ، بلى قيل ذلك فى رَبْعة » ، وقيل : وجه الفتح أن فيهما لغة هى فتح العين فى

---

(١) وردت عبارة نجم الأئمة الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /١١٤) .

الواحد ، فجاء الجمع عليها ، ويظهر من كلامه فى شرح (١) الكافية اختيار هذا الوجه .

(وحُكْمُ) نحو (أَرْضٍ وأَهْلٍ وعُرْسٍ) بضم العين ،وهى وليمة العرس ، (وعِيرٍ) بكسر العين (كذلك) يعنى أن ماسمع فيه الجمع بالألف والتاء من المؤنث بتاء مقدرة كالمؤنث بتاء ظاهرة ، تجرى فى جمعه الأوجه المذكورة ، فيقال : أَرَضات وأَهَلات « بالفتح » كتمرات ، وقد يسكن جمع أَهل اعتداداً بالوصف العارض ، فإنه فى الأصل اسم دخله معنى الصفة ، ولذا جمع بالواو والنون ، ودخلت عليه التاء ، قال (٢) :

وأَهلةِ وُدٍّ قد تَبَرَّيْتُ وُدَّهُم وأَبْلَيْتُهُمْ فى الحمد جَهْدِى ونَائِلِى

أى : وجماعة مستأهلة للود ، ويقال : عرسات (٣) « بالضم والفتح » كما فى حجرات ، ويقال : عيرات « بالفتح والسكون » ، والعير : الإبل التى عليها الأحمال .

ولما فرغ من جمع ما يجمع بالألف والتاء فقط مما فيه التاء ظاهرة ، ذكر حكم القسم الثانى منه ، فقال : (وباب سنة) أى الثلاثى الذى عوض من لامه « هاء التأنيث » كسنة ، فإن أصلها : سنوة ، بدليل

---

(١) قال الشيخ الرضى فى شرح الكافية فى النحو (٢ /١٨٩) : والتزم فى جمع لجبة لجباب – بفتح العين– ، لأن فى لجبة لغتين : فتح العين وإسكانها ، والفتح أكثر ، فحمل الجمع على المفرد المشهور . . .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل ، وقد استشهد به الرضى فى شرح الكافية فى النحو (٢ /١٨٩)و، وقوله : تبريت أى تعرضت ، والجهد – بفتح الجيم – الطاقة، والنائل : العطاء، والاستشهاد فى كلمة «أهلة »، لأن أهل فى الأصل اسم دخله معنى الوصف ، فقيل فى جمعه : أهلون ، وأدخلوه التاء ، فقال : أهلة ، كما ورد فى هذا البيت .

(٣) العرس : كقفل : طعام الوليمة ، وربما قيل فيه عرس كعنق ، وذهب ابن سيدة كالجوهرى إلى أنه يذكر ويؤنث قال(١٧ /١٩): العرس يذكر ويؤنث ، ويصغرونها عريس وعريسة ، وجمعها فى القبيلين عرسات ، وحقيقة العرس طعام الزفاف .

سنوات ، أو سنهة ، لقولهم سانهت ، وقلَة : وهى عودان قصير وطويل يلعب بهما الصبيان ، والأصل : قِلَوة ، وثُبة وهى الجماعة ، والأصل ثُبية ، فحذفت اللام فى الثلاثة اعتباطا ، وعوضت عنها التاء ، فقد (جاء فيه) أى فى هذا الباب جمعه بالواو والنون ، فقيل : (سِنون وقِلون وثُبُون) جبرًا لما لحقها من الوهن بحذف لاماتها ، فجمعت على أشرف الجموع ، وإن كان خلاف القياس ، وغُيِّر أوائل بعضها تنبيها على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة ، فقالوا فى المفتوح الفاء نحو سنة : سِنون « بكسر الفاء » ، وجاء ضمها أيضا وهو قليل ، وجاء فى بعض مضموم الفاء مع الضم الكسر أيضا ، كالقُلُون والثُّبُون ، وليس بمطرد ؛ إذ الظبون(١) والكرون(٢) لم يسمع فيهما الكسر ، وأما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمئين ، وهذا الجمع مع أنه خلاف القياس شائع فيما لم يكسر من الاسم الذى عوض من لامه هاء كسنة وقلة ، وجاء قليلا لما ثبت تكسيره كالثبون والأثابى فى الثبة ، وربما جاء فى المحذوف الفاء أيضا كرقة ورقين ، (وجاء(٣)) فيه أيضا جمعه بالألف والتاء إما مع رد اللام نحو (سَنَوَاتٍ وَعِضَوَاتٍ) فى جمع عضة ، وهى قطعة من الشىء ، وأصلها : عضوة من عضوته أى فرقته ، (و) إما بلا رد اللام نحو (ثبات) فى ثبة ، (وهناتٍ) فى هنة ، أصلها : هنوة ، وهى العورة والشىء المستهجن ، فإن قيل : تعريف المصنف فى النحو لجمع التكسير بقوله « ما تغير بناء واحده »

---

(١) الظبة كثبة : حد سيف أو سنان ونحوه ، وجمعه : أظب وظبات وظبون بالضم والكسر (القاموس المحيط ٤ /٣٥٨) .

(٢) الكرة كثبة : ما أدرت من شىء (القاموس المحيط ٤ /٣٨٣)

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /١١٠) : وجاء قلون وسنوات . .

يقتضى أن يصدق على ما وقع فيه تغيير من هذه الجموع المصححة ، فكيف عدت من الصحيح ؟ أجيب بأنه يقدر أنه حصل هذه التغييرات بعد الإتيان بمفرده فى الجمع سالما لغرض ، وإن لم يثبت نحو تمْرات « بالسكون » ، (وجاء) فى جمع أمة ، وأصلها : أموة كرقبة ، حذفت لامها وعوضت عنها التاء (آمٍ) وأصله : أَفْعُل « بضم العين» (كآكُم) فى جمع أكمة ، فأصله : أَأْمُو : قلبت الواو ياء ، والضمة كسرة كأُدلٍ (١) فى جمع دلو على ما سيأْتى فى الإعلال إن شاء الله تعالى ، وحذفت الياء كما فى قاض ، وقلبت الهمزة الثانية ألفا كما فى آمن (٢) ، ولا أعرف لتخصيصها بالذكر فى هذا الموضع وجها ؛ إذ يكفيه ذكر أينق فيما سبق ، وإن قصد التنبيه على أن المحذوف اللام قد يكسر كما يكسر غيره دفعا لوهم من يتوهم أنه لا يجمع إلا جمع التصحيح ؛ فقد جاء على غير أَفعُل كفعال نحو : إماء ، فلم لم يذكره ؟

جمع تكسير صفات الثلاثى

ولما فرغ من الكلام على الاسم الثلاثى شرع فى بيان جمع ما يجمع من الصفات الثلاثية ، وقدم المذكر فقال : (الصفةُ نحو صَعْبٍ) مما هو مفتوح الفاء ، ساكن العين ، صحيحها ، يجمع على فِعال « بكسر الفاء » نحو (صِعَابٍ غالبًا) والصعب الأَمر الذى فيه مشقة ، (وبابُ شَيْخٍ) مما هو معتل العين منه يجمع غالبا (على) أفعال ،

---

(١) أصل أدل : أدلو ، فلما وقعت الواو متطرفة مضموماً ما قبلها ضماً أصليا ، وذلك ما لا نظير له فى العربية ، قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ، ثم أعلت إعلال قاض (شرح الشافية ٢ /١١٦) .

(٢) أصل : آمن : أأمن ، اجتمع همزتان ، والأولى منهما مفتوحة ، فقلبت الثانية حرف مد وهو الألف ، لأنه يناسب الفتحة ، فصار الفعل : آمن .

نحو : (أَشياخٍ) ، وظاهر كلام كثير من الشراح أن ذلك فى معتل العين مطلقا ، والظاهر أن ذلك مختص باليائى ، إذ لا مانع من فِعَال فى الواوى كما عرف .

(وجاء) فى جمع الوزن المذكور من غير الغالب ثمانية أبنية :

فِعْلان « بكسر الفاء » نحو (ضِيفَان) فى ضيف ، (و) فُعْلان «بضمها» نحو (وُغْدَانٍ) فى وَغْد ، أى لئيم ، ويجوز أن يكون أصل ضيفان ضم الفاء ، وكسرت لتسلم الياء نحو بيض ، (و) فُعُول نحو : (كُهُولٍ) فى جمع كهل ، (و) فِعَلة « بكسر الفاء وفتح العين » نحو (رِطَلَةٍ) فى جمع رَطل ، وقد يكسر فاؤه ، يقال : غلام رِطل ، أى لم يستحكم قوته ، (و) فِعْلة « بكسر الفاء وسكون العين » نحو (شيخةٍ) فى جمع شيخ ، (و) فُعْل « بضم الفاء وسكون العين » نحو (وُرْدٍ) فى ورد ، يقال :فرس وُرد،إذا كان بين الكميت والأشقر،وخيل وُرد إذا كانت كذلك ، (و) فُعُل « بضم الفاء والعين » نحو (سُحُلٍ) فى جمع سَحْل ، وهو الثوب الأبيض من القطن(١) ، قال نجم الأئمة (٢) : والظاهر أن أحد المذكورَيْن فرع الآخر ، فإنه يقال : سُحْل وسُحُل ، وربما لا يستعمل الأصل ، (و) فُعَلاء « بالمد وضم الفاء وفتح العين » نحو (سُمَحَاء) فى جمع سمح أى كريم ، (و) يجمع (نحو جِلْفٍ) مما هو مكسور الفاء ، ساكن العين (على) أفعال نحو (أَجْلَافٍ كثيرا) أى جمعا كثيرا ، أو زمانا كثيرا ، والجلف(٣) :

---

(١) قوله (من القطن) ساقط من مخطوطة (ص) .

(٢) ورد ما قاله نجم الأئمة الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /١١٨) مع تغيير فى بعض العبارات .

(٣) وفى القاموس المحيط (٣ /١٢٤) والجلف – بالكسر – الرجل الجافى كالجليف .. ومن الغنم المسلوخ الذى أخرج بطنه ، وقطع رأسه وقوائمه ، وطائر معروف .

هو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ، (و) أَفْعُل نحو (أَجْلُف) قد جمع عليه ، لكنه (نادر) ، بل أَفْعُل على الإطلاق نادر فى الصفات ، (ونحو حُرّ) مما هو مضموم الفاء ، ساكن العين يجمع (على) أفعال نحو (أَحْرَارٍ) .

(ونحوُ بَطَلٍ) مما هو « مفتوح الفاء والعين » يجمع على خمسة أبنية :

أفعال نحو (أَبطالٍ) والبطل الرجل الشجاع ، (و) فِعَال « بكسر الفاء » نحو (حِسَانٍ) فى حسن ، (و) فعلان « بكسر الفاء وسكون العين » نحو (إِخْوَانٍ) فى جمع أَخ ، وأصله : أَخو ، (و) فُعْلان « بضم الفاء وسكون العين »نحو (ذُكْران) فى جمع ذكر ، (و) الخامس: فُعُل « بضم الفاء والعين » نحو (نُصُفٍ) فى جمع نَصَف(١) ، يقال : رجل نصف ، قيل أى منصف ، وعدّه « لذكر » هنا فى الصفات باعتبار الأَصالة ، وفيما تقدم باعتبار الاستعمال ، قال نجم الأَئمة(٢) : وما كان للمصنف أن يعد الثلاثة ، أعنى « أخا وذكرا ونصفا » فى الصفات ؛ لأَنها إنما كسرت عليها لاستعمالها كالأَسماء من دون الموصوف .

(ونحو نَكِدٍ) مما هو مفتوح الفاء مكسور العين يجمع على ثلاثة أوزان غالبا :

(على) أفعال نحو (أَنْكَادٍ) ، والنكد : العسر ، (و) فِعال

---

(١) جاء فى القاموس المحيط (٣ / ٢٠٠) : والنصف — محركة — الخدام ، الواحد ناصف ، والمرأة بين الحدثة والمسنة . . والإنصاف : العدل ، والاسم : النصف والنصفة محركتين .

(٢) ورد ما ذكره نجم الأئمة الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ / ١١٩)

« بكسر الفاء » نحو (وِجَاعٍ) فى جمع وجع ، (و) الثالث فُعُل « بضم الفاء والعين » نحو (خُشُنٍ) فى جمع خشن .

(وجاء) غير غالب جمعه فى فَعالى كسكارى نحو (وَجَاعَى) فى وجع (وحَبَاطَى) فى حبط ، وهو منتفخ البطن من كثرة أكل الربيع ، (وحَذَارَى) فى حذر .

(ونحو يَقُظٍ) مما هو « مفتوح الفاء مضموم العين » يجمع (على) أفعال نحو (أيقاظ) ، واليقظ : الرجل المتيقظ للأمور ، (وبابه التصحيح) يعنى أن الغالب فيما كان على وزن فَعُل فى الصفات ألا يجمع إلا جمع التصحيح ، قيل(١) : لم يجىء فى هذا الباب مكسرا إلا لفظان هما : يَقُظ على أيقاظ ، ونَجُد ، أى شجاع على أنجاد ، والباقى منه مجموع جمع السلامة ،وأما يِقاظ فجمع يقظان، كعِطاش فى عطشان .

(ونحو جُنُبٍ) مما هو « مضموم الفاء والعين » يجمع (على) أفعال نحو (أَجْنَابٍ) يقال : رجل جنب ، أى أصابته الجنابة ، أو مجانب أى مباعد .

تنبيه : لم يذكر المصنف : فِعَلا « بكسر الفاء وفتح العين » كَزِيَم ، بمعنى متفرق ، ولا فُعَلا « بضم الفاء وفتح العين » كحُطَم ، أى قليل الرحمة ، ولا فِعِلا « مكسور الفاء والعين » كَبِلِز ، أى ضخم ! قيل : وإنما لم يذكرها لأنها لا تكسر ، بل إنما تجمع بالواو والنون ، أو بالألف والتاء .

---

(١) ورد هذا فى شرح الرضى على الشافية (٢ /١٢١) .

الجمع السالم للصفات

(ويجمعُ الجميعُ) من الأَوزان المذكورة (جمعَ السلامةِ) أَى بالواو والنون ، وأَطلقه ، لأَنه الفرد الكامل ، إذ الجمع بالألف والتاء فرع عليه (للعقلاءِ الذكورِ) لما عرفت(١) فى النحو ، (وأَما مؤنثُه) أَى مؤنث الجميع من الأَوزان المذكورة ، وما هو فى حكم المؤنث مما لا يعقل (فبالألفِ والتاءِ لا غَيْرُ) أَى لا يجمع جمع التكسير كالمذكر (نحو عَبْلَات(٢)) فى جمع عبلة ، وهى المرأَة التامة الخلق ، (وَحَذِرَات) فى جمع حذرة ، (ويَقُظَات) فى جمع يقظة ، (إلا) ما كان على فَعْلة « بفتح الفاء وسكون العين » (نحو عَبْلة وكَمْشَة ، فإنه جاءَ) تكسيره أَيضا (على) فِعال « بكسر الفاءِ » نحو (عِبال وكِماش) فى جمع كمشة ، وهى الناقة الصغيرة الضرع ، وإلا فِعْلة « بكسر الفاء وسكون العين » ، فإنه سمع فيه التكسير على فِعَل « بكسر الفاء وفتح العين » فإنهم قالوا : عِلَج فى جمع علجة ، والعلج : العظيم من حمر الوحش .

قال نجم الأَئمة (٣) : قال سيبويه : يجمع فَعَلة نحو حسنة على حسان ، ولا يجمع على فِعَال إلا ما جمع مذكره عليه ، كما تقول فى جمع حسن وحسنة : حسان ، ولما لم يقل فى جمع بطل : بطال ،

---

(١) فى مخطوطة (ق) : لما عرف

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /١٢٤) : نحو عبلات وحلوات .

(٣) ورد قول نجم الأَئمة الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /١٢٤) .

لم يقل فى جمع بطلة : بطال ، فهذا الذى قاله سيبويه مخالف لقول المصنف .

واعلم أن الأسماء – كما سيأتى – أشد تمكنا فى التكسير ، والصفات محمولة عليها ، فإذا اشتبه عليك تكسير شىء من الصفات ، فإن كنت فى الشعر فاحملها على الأسماء ، وكسرها تكسيرها ، وإن كنت فى غير الشعر فلا يجمع إلا جمع السلامة ، كذا قال الرضى (١) .

جمع الثلاثى المزيد بمدة ثالثة

ولما فرغ المصنف من الثلاثى المجرد شرع فى بيان جمع (٢) أوزان من المزيد فيه ، وكأنه ترك ما ترك منها ؛ لعدم سماع جمع التكسير أو ندرته فيه ، فقال : (وما زيادتُه مدةٌ) أى ألف أو ياء أو واو ، وحركة ما قبل كل واحد منها من جنسه (ثالثةٌ) قدمه على ما زيادته مدة ثانية نحو «فاعل» لكثرة أوزانه التى سمع فيها التكسير ، والمذكور منه خمسة أوزان ؛ لأن للفاء ثلاثة أحوال مع كل واحدة من المدات الثلاثة تكون تسعة ، لكن سقط : كسر الفاء مع الياء والواو ، وضمها مع الياء لعدمها ، ولم يذكر ما فيه ضمها مع الواو نحو ركوع ، وكأنه لعدم سماع جمع التكسير فيه ، أو قلته ، والباقى : ما مدته ألف مع حركات الفاء الثلاث ، وما مدته الياء أو الواو مع فتح الفاء ، وكل منهما اسم وصفة :

(الاسم (٣) نحو زمانٍ) مما مدته ألف ، وفاؤه مفتوح ، يجمع

---

(١) ورد قول نجم الأئمة الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /١١٩) .

(٢) لفظ (جمع) غير وارد فى مخطوطة (ص) .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /١٢٥) : فى الاسم .

(على) أفعِلة ، نحو (أَزْمِنَةٍ غَالباً ، وجاء) قليلا ثلاثة أوزان : فُعُل « بضم الفاء والعين » نحو (قُذُل) فى جمع قذال ، وهو ما بين فقرة القفا إلى الأُذن ، وفِعلان « بكسر الفاء » نحو (غِزْلَان) فى جمع غزال ، (و) ثالثها فُعُول « بضم الفاء » نحو (عُنُوق) فى جمع عَنَاق .

قال الرضى(١) : ليس هذا موضعه ؛ لأَن العَناق مؤنث ، وهو الأُنثى من ولد المعز ، يقال فى المثل « العنوق بعد النوق » فى الذى يفتقر بعد الغنى ، (ونحو حِمَارٍ) مما مدته ألف وفاؤه مكسور ؛ يجمع (على) أَفْعِلة وفُعُل ، نحو : (أَحْمِرَة وحُمُر غالبا) ، وقد تخفف نحو حُمْر « بإسكان العين » فى تميم ، (وجاء) فيه قليلا بناءان : فِعلان « بكسر الفاء » نحو (صِيرَان) فى جمع صوار ، وهو القطيع من بقر الوحش ، (و) الثانى فعائل نحو (شَمَائل) فى جمع شمال بمعنى الطبع ، وأما بمعنى اليد فهو مؤنث ، وليس موضع ذكره ؛ (ونحو غُرَابٍ) مما مدته ألف ، وفاؤه مضموم (على) أفعلة نحو (أَغْرِبَةٍ) جاء فيه ثلاثة أوزان غير غالبة : فُعُل « بضم الفاء والعين » وتخفف فى تميم نحو (قُرُدٍ) فى جمع قُراد ، (و) فِعلان « بكسر الفاء » نحو (غِرْبَانٍ) فى جمع غراب ، (و) الثالث فُعلان « بضم الفاء » نحو (زُقَّاقٍ) فى جمع زقاق ، وهو السكة ، (و) جمعه على فِعْلة « بكسر الفاء » نحو (غِلْمةٍ) فى غلام (قليل) بالنسبة إلى الثلاثة الأوزان التى هى غير غالبة أيضا ، (و) جمعه على فُعل نحو (ذُبّ) فى جمع ذباب (نَادِرٌ) عزيز الوجود ، وظاهر عبارة المصنف أن أصله فعل « بسكون العين » وأنه هو النادر .

---

(١) ما قاله الرضى ورد فى شرحه على الشافية (٢ /١٢٦) .

وقال نجم الأئمة(١) : وقد يحمل فُعال «بالضم» على فِعال «بالكسر» لتناسب الحركتين فى الثقل ، فيقال : قُرُد فى قراد ، كجدُر فى جدار ، وهو قليل نادر ، ومثله ذُبٌّ وأصله ذُبُبٌ ، والإدغام بناء على مذهب بنى تميم فى تخفيف رسل وعنق ، وإلا فحق فُعُل فى الأصل أن لا يدغم كما يجىء فى باب الإدغام — انتهى ، ويظهر من كلامه أن ذبا فُعُل فى الأصل بضمتين ، وأن وزن فُعُل جميعه نادر .

(و) أما المؤنث بالتاء المقدرة ، فالذى (جاء فى) جمع (مؤنث الثلاثة) الأوزان التى هى : فَعال وفِعال وفُعال هو أَفْعُل ، وهو الغالب لا غيره ، وفى عبارة المصنف نوع قصور عن أداء هذا المعنى كما لا يخفى ، فجمع نحو عناق على (أَعْنُق و) نحو ذراع على (أَذْرُع و) نحو عُقاب لطائر على (أَعْقُب وأَمكنُ) فى جمع مكان (شاذ) ؛ لكونه مذكرا .

(ونحو رغيف) مما مدته ياء ، ولا يكون فاؤه إلا مفتوحا — كما مر — يجمع (على) أفعلة نحو (أَرغفة ، و) على فُعُل « بضم الفاء والعين» نحو (رُغُف ، و) على فُعلان « بضم الفاء » نحو (رُغْفَانٍ غالبا ، وجاء) على غير الغالب ثلاثة أبنية : أَفعِلاء نحو (أَنْصِبَاء) فى جمع نصيب ، (وفِصَالٌ) فى فصيل ، وهو ولد الناقة ، (و) الثالث فعائل نحو (أَفَائِل) فى أَفيل ، وهو الصغير من الإبل ، (و) جمعه على فعلان « بكسر الفاء » نحو (ظِلْمَان) فى جمع ظليم ؛ وهو الذكر من النعام (قليل ، وربما جاء مضاعفه) أى ما عينه ولامه

---

(١) ما قاله نجم الأئمة الرضى جاء فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /١٢٩) .

من جنس واحد نحو سرير مجموعا (على سُرَرٍ) بفتح العين مع ضم الفاء ، يعنى أن الأصل أن يكسَّر على فُعُل «بضمتين» ، ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناسا فتحوا عين سُرُر ، فقالوا سُرَر ، والأشهر الضم ، كذا قال الرضى(١) ، وعبارة المصنف توهم أنه قد جاء على قلة جمع المضاعف من سرير وغيره على فُعَل « بفتح العين » ، فلو قال : وربما جاء سُرَر لكان أولى ، ومؤنث فعيل المجرد عن التاء كمؤنث الثلاثة المذكورة نحو : يمين وأيمن ، وقد كسِّر على أيمان أيضا ، ولم يذكره المصنف ، (ونحو عَمُودٍ) مما مدته واو ، والمذكور منه ما فاؤه مفتوح — لما عرفت — يجمع غالبا فى القلة (على) أفعِلة نحو (أَعْمِدَةٍ ، و) فى الكثرة على فُعُل نحو (عُمُد ، وجاء) فيه ثلاثة أوزان : فِعلان « بكسر الفاء » نحو (قِعْدَان) فى جمع قَعُود ، وهو من الإبل الذى يركب فى كل حاجة (و) أفعال نحو (أَفْلَاءٍ) فى جمع فلو ، وهو ولد الفرس الذى يفتلى أى يفطم ، (و) الثالث فعائل نحو (ذَنَائِب) فى جمع ذَنوب ، وهو الدلو ، لكن فعائل فى المؤنث المجرد عن التاء فى فعول غالب ، كذنوب وذنائب ، وقد يجمع على فُعُل ، فصار فَعُول فى المؤنث مخالفا لفُعال وفعيل ، وذلك لأنه ألحق بذى التاء أعنى فعولة فى الجمع ، لكونه أثقل من أخواته بسبب الواو ، فكأن مؤنثه المجرد ذو تاء ، نحو تنوفة (٢) وتنائف ، بخلاف الأربعة المذكورة .

---

(١) ما قاله الرضى وحكاه عن أبى زيد وأبى عبيدة ورد فى شرحه على الشافية (٢ /١٣٢)

(٢) التنوفة : المفازة أو الأرض الواسعة البعيدة الأطراف ، أو الفلاة لا ماء بها ولا أنيس ، وإن كانت معشبة (القاموس المحيط ٣ /١٢١) .

هذا حكم المذكر والمؤنث المجرد ، والمؤنث ذو التاء ، يجمع كيف كان ، أى سواء كان فَعالة أو فِعالة أو فُعالة ، أو فَعِيلة أو فَعُولة على فعائل نحو : حمائم فى حَمامَة ، ورسائل فى رِسالة ، وذوائب فى ذُؤابة ، وصحائف فى صحيفة ، وتنائف فى تنوفة ، وقد جاء فى جمع فعيلة : فُعُل « بضمتين » نحو صُحُفٍ فى جمع صحيفة ، وسُفُنٍ فى جمع سفينة ، وهذا — أعنى قوله « والمؤنث . . الخ » لم يثبت فى كثير من النسخ ، وكأنه ملحق(١) .

هذا حكم الاسم مما زيادته مدة ثالثة ، وأما (الصفة) فإن (نحو جَبَانٍ) مما مدته ألف ، وهو مفتوح الفاء يجمع (على) فعلاء نحو (جُبَنَاء ، و) فُعُل « بضمتين » نحو (صُنُع) فى صناع ، (و) فِعال « بكسر الفاء » نحو (جِيَاد) فى جمع جواد للفرس ، وظاهر كلامه أن جمعه على فعال كثير ، والذى ذكره(٢) الرضى أنه قليل ، (ونحو كِنَازٍ) مما مدته ألف وهو مكسور الفاء يجمع (على) فُعُل « بضمتين » نحو (كُنُز) والكناز : هو المكتنز اللحم ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، يقال : جمل كناز وناقة كناز ، (و) على فِعَال كمفرده نحو (هِجَانٍ) يقال : هذا هجان أى كريم خالص ، وهؤلاء هجان ، فهو فى المفرد ككتاب ، وفى الجمع كرجال ، (ونحو شُجَاع) مما مدته ألف وهو « مضموم الفاء » يجمع (على) فُعَلاء « بضم الفاء وفتح العين » نحو (شُجَعَاء ، و) على فُعلان « بضم الفاء وكسرها »

---

(١) الشارح على حق ، لأنه لم ترد قضية (والمؤنث يجمع كيف كان) فى متن الشافية ، وقد وردت الأمثلة فى شرح الرضى (٢ /١٣٤) ،ولم يشر إلى أنها شرح لمتن الشافية .

(٢) ما ذكره الرضى جاء فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /١٣٥) .

نحو (شُجْعَانٍ) «بالضم» ، (وشِجْعَةٍ) بالكسر ، (ونحو كَرِيم) مما زيادته ياء ولا يكون إلا مفتوح الفاء – كما عرفت – يجمع على تسعة أبنية : (على) فُعَلاء « بضم الفاء وفتح العين»نحو (كُرَمَاء و) على فِعال « بكسر الفاء » نحو (كِرَامٍ ، و) على فُعُل « بضمتين » نحو (نُذُر) فى جمع نذير ، (و) فُعْلان « بضم الفاء » نحو (ثُنْيانٍ) فى جمع ثَنِيّ(١) ، وهو الذى يلقى ثنيته ، (و) فِعلان « بكسر الفاء» نحو (خِصْيَانٍ) فى جمع خَصِيّ ، وفى التمثيل به نظر ؛ إذ الكلام هنا فى فعيل بمعنى فاعل كما سيتبين ، وخصى بمعنى مخصى ، (و) أفعال نحو (أَشْرَافٍ) فى جمع شريف ، (و) أفعلاء نحو (أَصْدِقَاء) فى جمع صديق ، (و) أفعلة نحو (أَشِحَّةٍ) فى جمع شحيح ، (و) التاسع فُعُول نحو (ظُرُوفٍ) فى جمع ظريف .

(ونحو صَبُورٍ) مما مدته واو ، وفاؤه مفتوح فقط – كما عرفت – يجمع إذا كان لمذكر (على) فُعُل «بضمتين» نحو (صُبُرٍ غالبا) ويستوى فى هذا البناء المذكر والمؤنث ، إلا أن الغالب فى جمع المؤنث فعائل كما سيأتى ، والتاء فى نحو ملولة للمبالغة لا للتأنيث ، فيجمع معها بالألف والتاء نحو ملولات ، (و) جاء (على) غير الغالب بناءان : فُعَلاء « بضم الفاء وفتح العين » نحو (وُدَدَاء) فى جمع ودود ، (و) أفعال نحو (أَعْدَاء) فى جمع عدو .

(وفَعِيلٌ بمعنى مفعُولٍ بَابُه) فى الجمع (فَعْلَى) يعنى أن ما ذكرنا

---

(١) الثنى : الناقة الطاعنة فى السادسة ، والفرس الداخلة فى الرابعة ، والشاة فى الثالثة كالبقرة ، ومن الأضراس الأربع التى فى مقدم الفم ، ثنتان من فوق وثنتان من أسفل (القاموس المحيط ٤ /٣٠٩) .

من نحو كريم . . الخ حكم فعيل بمعنى فاعل ، وأما فعيل بمعنى مفعول فبابه فَعْلَى ، ولو قدمه على قوله « ونحو صبور . . الخ » لكان أولى كما لا يخفى ، وكان عليه أن يقول « بابه فعلى إذا كان آفة » إذ لو لم يكن من الآفات والمكاره التى يصاب بها الحى كالجرح والقتل ؛ لم يجمع هذا الجمع ، نحو رجل حميد ، فلا يقال : حمدى ، (كَجَرْحَى وقَتْلَى وأَسْرَى) فى جمع جريح وقتيل وأسير ، (وجاء أُسَارَى) بضم الهمزة ، لأن أصل فَعالى « بفتح الفاء » فى المذكر أن يكون جمع فَعلان كسكران وسَكارى ، وقد تضم فيه الفاء — كما سيأتى — فحمل أَسير عليه لمشاركته نحو : لهفان فى حرارة الجوف ، وضموا أوله كما يضم أول فُعالى جمع فعلان ، والتزموا الضم فى هذا المحمول ، (وشَذَّ) فى جمعه فعلاء « بضم الفاء » ، وذلك نحو قولهم فى قتيل وأسير (قُتَلَاء وأُسَرَاء) ، ووجه ذلك مع شذوذهما حمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى الفاعل نحو : كريم وكرماء ، (وَلَا يُجْمَعُ) فعيل بهذا المعنى (جمع التصحيح)(١) بالواو والنون ، (فلا يقالُ) : رجال (جَرِيحُون ، ولا) بالألف والتاء ، فلا يقال : نسوة (جَرِيحَات ، ليتميزَ عن فَعِيلٍ الأَصلِ) يعنى فعيلا الذى هو بمعنى فاعل ، وإنما كان هو الأصل لكونه أكثر من فعيل بمعنى مفعول ، ولأن الفاعل مقدم على المفعول ، فلما جمع الذى بمعنى الفاعل جمع السلامة لم يجمع هذا عليه فرقا بينهما ، (و) ما جمع هذا الجمع أعنى على فَعْلَى من غير باب فعيل بمعنى مفعول (نحو) قولهم فى جمع مريض (مَرْضَى) ، مع أنه بمعنى فاعل (محمولٌ على) مفرد (جَرْحَى) ، أى فعيل بمعنى

---

(١) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢ / ١٤١) جمع الصحيح .

مفعول ؛ لموافقته له لفظا ، وهو ظاهر ، ومعنى ؛ لما فيه من معنى الآفة والمكروه .

(و) أشار المصنف إلى أن حمله عليه غير مستبعد ؛ لأنهم (إذا) كانوا قد (حملُوا (١)) ما شاركه فى المعنى المذكور نحو : هالك وميت وأجرب مع المخالفة فى الوزن ، حيث جمعوها على (هَلكَى ومَوْتَى وجَرْبَى عليه) أى على نحو قتيل ، (فهذا) أى نحو مريض (أجدر) وأحق بأن يحمل عليه لكونه مع مشاركته إياه فى المعنى ، موافقا له فى الوزن .

ثم أشار إلى أن حمل باب على باب مخالف له فى الوزن للمشاركة فى المعنى أمر شائع عند العرب ، فقال : (كما حملوا) مفرد (أيامَى) وهو أيِّم ووزنه فيعل ، وهو الذى لا زوج له من الرجال والنساء ، (و) مفرد (يَتَامَى) وهو يتيم ، ووزنه فَعِيل (على) مفرد (وَجَاعَى) وهو وجع ، ووزنه فعِل ، (و) مفرد (حَبَاطَى) وهو حَبِط (٢) ، ووزنه أيضا فَعِل ، فجمعوهما جمعهما ، أعنى على فعالى لمشاركتهما إياهما فى المعنى ؛ إذ الأيمة واليتيم لابد فيهما من الحزن والوجع .

ولما فرغ من بيان جمع المذكر للأوزان الخمسة فى الصفات أشار إلى بيان جمع بعض المؤنث منها فقال : (المؤنث نحو صَبِيحَة) مما هو (على) فعيلة يجمع على فِعال « بكسر الفاء » ، وفعائل نحو نحو (صِبَاحٍ وصَبَائِحَ) ، وقد يستغنى بفعال عن فعائل ، نحو :

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /١٤١) : حملوا عليه .

(٢) حبط كفرح فهو حبط ، من حباطى أو انتفاخ البطن عن أكل الذرق (بقلة) القاموس المحيط (٢ /٣٥٣) .

صغار وكبار ، ولا يقال : نسوة صغائر ولا كبائر ، (وجا خُلَفَاءُ) وظاهره أنه جمع خليفة ، فيكون فعِيلة قد جاء فى جمعها : فُعلاء ؛ لكن المصنف أشار إلى أن الأولى حمله على غير ذلك ، فقال : (وجَعْلُهُ جمعَ خليفٍ أولَى) ، لأنه قد جاء خليف وإن لم يشتهر ، قال (١) :

إنَّ من القومِ موجودًا خليفتُهُ وما خليفُ أبى وهبٍ بموجُودِ

فيكون خلفاء جمعه واشتهر دون مفرده ، (ونحو عجوز) يعنى مما هو على وزن فعول من المؤنث يجمع غالباً (على) فعائل نحو (عَجَائِز) . وقد يجمع مؤنث فَعُول على فُعُل كالمذكر ، يقال : نسوة صُبُر ، كما يقال : رجال صُبُر .

ولم يذكر المصنف حكم المؤنث من الثلاثة الأوزان التى المدة فيها ألف رأساً ، ولا مؤنث فعيل الذى التاء فيه مقدرة ، وذكر مؤنث فعيل الذى فيه التاء ظاهرة ، ومؤنث فعول بمعنى (٢) فاعل ولا تكون التاء فيه إلا مقدرة — كما عرفت — أما فَعال وفِعال « بفتح الفاء وكسرها » ، وفعيل الذى التاء فيه مقدرة ، وهو فعيل بمعنى مفعول إذا جرى على صاحبه ، فلاستواء المذكر والمؤنث فى مفردهما ، فليس فى شىء منها تاء ظاهرة ، وحكم المؤنث بالتاء المقدرة فيها حكم

---

(١) هذا البيت من بحر البسيط ، وهو لأوس بن حجر من كلمة يرثى فيها عمرو ابن مسعود بن عدى الأسدى ، وكان النعمان بن المنذر اللخمى قد قتله ، وأبو وهب كنية عمرو بن مسعود ، والاستشهاد بالبيت فى ورود (خليف) بغير تاء بمعنى خليفة بالتاء ، والخليفة الذى يخلف غيره ، أى يعقبه ويقوم مقامه ، ويغنى غناءه وإن لم يستخلفه ، وفى القاموس المحيط (٣ /١٣٧) : والخليفة : السلطان الأعظم ، ويؤنث كالخليف ، جمعه خلائف وخلفاء .

(٢) قوله (بمعنى فاعل) ساقط من مخطوطة (ق) .

المذكر ، وجمعه جمعه غالباً ، فاكتفى عن التصريح ببيان جمعها ، ولذلك صرح ببيان جمع عجوز لما خالف مذكره فى جمعه الغالب كما عرفت ، وقلنا غالباً ؛ لأنه قد جاء على قلة فى جمع فِعال المؤنث بالتاء المقدرة : فعائل ، كهجان (١) وهجائن ، وأما فُعال « بضم الفاء » فالتاء الظاهرة تدخله .

قال الرضى (٢) : وقياس جمع فُعالة كامرأة طُوالة أن يكون كجمع فعيلة ، لمساواة مذكِره مذكَّره ، يشير بذلك إلى ما نقله عن سيبويه من أن فُعَالا بمنزلة فعيل نحو : طوال وطويل ، وخفاف وخفيف ؛ وتدخل فى مؤنثه التاء كما تدخل فى مؤنث فعيل نحو : امرأة طويلة وطُوالة ، فكما يجمع مؤنث فعيل على فعائل وفِعال ، كذلك حق مؤنث فُعال .

جمع فاعل الاسم

(و) لما فرغ مما زيادته مدة ثالثة شرع فى بعض ما زيادته مدة ثانية فقال : (فاعِل) أى هذا بيان جمع فاعل ، وهو إما اسم أو صفة ، (الاسم نحو كَاهِلٍ) وهو ما بين الكتفين يجمع غالباً (على) فواعل نحو (كَوَاهِلَ) قلبت ألفه واواً تشبيها للتكسير بالتصغير ، (وجاءَ)

---

(١) الهجان : الكريم الخالص ، وفى القاموس المحيط (٤ /٢٧٧) وككتاب : الخيار ومن الإبل البيض والبيضاء ، والرجل الحسيب . . والأرض الكريمة ، وناقة هجان وإبل هجان أيضاً ، وهجائن : بيض كرام .

(٢) ما قاله الرضى ورد فى شرحه على الشافية (٢ /١٥١) .

فى جمعه فُعلان « بضم الفاء » نحو (حُجرانٍ) فى جمع حاجر ، وهو ما يمسك الماءَ عند شفة الوادى من الحجْر وهو المنع ، وعده فى الأسماء لأنه قد غلب فى الحاجر المخصوص ، فلم يبق على وضع الوصفية ، فصار كالأسماء ، (و) فِعلان « بكسر الفاء » نحو (جِنَّان) فى جانٍ ، وهو أبو الجن ، وقد يجمع على أفعلة كوادٍ وأودية .

(والمؤنث) من الاسم الذى على فاعل (نحو كاثبة) وهى من الفرس مقدم المنسج حيث يقع عليه يد الفارس يجمع (على) فواعل نحو (كواثِبَ ، وقد نَزَّلُوا) ما فيه التأنيث أعنى (فَاعِلَاءَ منزلَتَهُ) أى منزلة ما فيه التاء إجراءً لألف التأنيث مجرى تائه ، لكونها علامة له مثلها ، (فقالوا) فى جمع قاصعاء لجحر من جحرة اليربوع وهو الباب الذى يقصع فيه أى يدخل (قَوَاصِع ، و) فى جمع نافقاء لجحر من جحرته أيضاً يكتمه ويظهر غيره ويعده لهربه ، فإذا أُتى من قِبَل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه وخرج منه : (نَوَافِق) وفى جمع دامّاء لجحر من جحراته أيضاً يدمّه بالتراب ، أى يطلى رأسه به : (دوامٌّ) وأصله : داوم فأُدغم ، (و) فى جمع سابياء ، وهى المشيمة التى تخرج مع الولد : (سَوَابٍ) ، وأصله : سوابِئُ : أعل إعلال قاض .

جمع فاعل الصفة

ثم شرع فى الصفة فقال : (الصفةُ نحو جَاهِلٍ) تجمع (على) فُعَّل وفُعّال نحو : (جُهَّلٍ وجُهَّالٍ غالباً ، و) على فَعَلة نحو (فَسَقَةٍ) فى فاسق (كثيراً) لكن لا كالأولين ، (وعلى) فُعَلة نحو (قُضَاة فى

المعتل اللام) وأصله : فَعَلة ، لكن وجب ضم الفاء ليعتدل طرفا الكلمة بالثقل فى أولها ، والخفة بالقلب فى آخرها ، وإنما قيل : إن أصله فعلة « بالفتح » ، لأنه لم يوجد فُعَلة فى الصحيح ، والمعتل إذا أشكل أمره ـ يحمل على الصحيح ، وقيل : يمكن ألا يجعل أصله ذلك لجواز أن يكون من الأبنية المختصة بالمعتلات .

(وعلى) فُعُل « بضمتين » (كبُزُل) (١) فى بازل ، وهو البعير الذى انشق نابه وذلك فى السنة التاسعة ، وقد يخفف بتسكين العين نحو بُزْل ، وذلك فى لغة تميم ، وأما الأجوف نحو عُوط (٢) وحُول (٣) فى جمع عائط وحائل فيجب عند الجميع إسكان واوه للاستثقال ، (و) على فُعَلَاء نحو (شُعَرَاء) فى شاعر ، (و) على فُعْلان نحو (صُحْبَان)) فى صاحب ، (و) على فِعَال نحو (تِجَار) فى تاجر ، (و) على فُعُول نحو (قُعُودٍ) فى قاعد ، (وأما فَوَارِس) فى جمع فارس (فَشَاذٌّ) يوهم أن جمع فاعل فى الصفة على فواعل شاذ مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إذا كان فاعل وصفاً لمن يعقل ، وأما غير العاقل فيجمع على فواعل إلحاقاً له بالمؤنث ، نحو : جمال بوازل ، وأيام مواض ، وما ذكر من شذوذ فواعل فى جمع فاعل للعقلاء هو مذهب سيبويه (٤) ،

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /١٥٥) : وعلى بـزل .

(٢) العوط : جمع عائط ، وهى التى لم تحمل سنين من غير عقر ، يقال : عاطت المرأة والناقة تعيط وتعوط . (القاموس المحيط ٢ /٤٧٤)

(٣) الحول : جمع حائل ، وهى التى حمل عليها فلم تلقح ، أو التى لم تلقح سنة أو سنتين أو سنوات ، ويجمع أيضاً على حيال . (القاموس المحيط ٣ /٣٦٤) .

(٤) ما ذكره الشارح من آراء لسيبويه أو لغيره فى هذه المسألة نص عليه الرضى فى شرحه لشافية ابن الحاجب (٢ /١٥٣) .

وظاهر كلامه أنه لم يجىء إلا فوارس ، وقال غيره : قد جاء هوالك أيضاً ، يقال : فلان هالك فى الهوالك ، وقال السيرافى : وجاء فى الشعر أيضاً (١) :

أحامى عن ذمار بنى سليم ومثلى فى عوانيكم قليل

وقال المبرد : إن جمع فاعل الصفة إذا غلبت عليه الاسمية كفارس حيث اختص براكب الفرس ؛ على فواعل أصل ، وإنه فى الشعر سائغ حسن ، قال (٢) :

وإذا الرجالُ رأَوْا يزيدَ رأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرقابِ نواكسَ الأَبصار

قال الرضى (٣) : ولا دليل فى جمع ما ذكروا ؛ إذ يجوز أن يكون الهوالك جمع هالكة ، أى طائفة هالكة ، وكذا غيره كقولهم : الخوارج ، أى الفرق الخوارج .

ولما فرغ من المذكر ذكر حكم المؤنث فقال : (والمؤنث) أى بالتاء الظاهرة (نحو نائمة على) فواعل وفُعَّل نحو (نَوَائِمَ ونُوَّمٍ ، وكذلك) المؤنث بالتاء المقدرة ، نحو حائض يجمع على ذلك نحو (حوائض وحُيَّض) .

---

(١) هذا البيت من بحر الوافر ، وأحامى : مضارع من الحماية وهو الحرص ، والذمار : ما يجب على الرجل أن يحميه ، والغوائب جمع غائب ، وهو موضع الشاهد ، حيث يجمع فاعل على فواعل شذوذاً .

(٢) هذا البيت من بحر الكامل ، وهو للفرزدق فى مدح يزيد بن المهلب بن أبى صفرة ، وقوله : خضع جمع أخضع مثل حمر جمع أحمر ، والأخضع : الذى فى عنقه تطامن فى أصل الخلقة ، ونواكس : جمع ناكس ، وهو المطأطئ رأسه ، وهو موضع الشاهد ، حيث جمع وصف المذكر العاقل على فواعل شذوذا .

(٣) ما نقله المؤلف عن الرضى ورد فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ / ١٥٤) .

جمع ما آخره ألف التأنيث

ثم شرع المصنف فى بيان جمع المؤنث بالألف ، فقال :

(المؤنث بالألف) وهى تنقسم إلى رابعة وما فوقها ، فإن كانت (رابعةً) فهى إما مقصورة أو ممدودة ، وكل منهما إما فى اسم أو صفة ، فالمقصورة فى الاسم (نحو أُنْثَى) ، ويجمع (على) فِعال نحو (إنَاثٍ) فى جمع أنثى ، (و) الممدودة فيه (نحو صحراء) ويجمع (على) فَعَالَى نحو (صَحَارَى) وأصله : صحارِىّ — بكسر الراء ، وتشديد الياء ؛ لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألف الجمع الأقصى وكسرت الراء كما هو حقها بعد ألف الجمع الأقصى نحو مساجد ، فتقلب الألف الأولى التى بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها ، وترجع الهمزة إلى أصلها أعنى الألف لزوال موجب قلبها همزة ، أعنى وقوعها بعد الألف ، ثم تقلب ياء لمناسبة الياء التى قبلها ، ثم حذفت الياء الأولى لمجرد التخفيف المناسب للجمع ، وقلبت الياء الثانية ألفاً لذلك ، ولتسلم الألف التى هى علامة للتأنيث من الحذف عند التنوين .

(والصفة) يعنى والمؤنث بالألف رابعة إذا كانت صفة فى المقصور (نحو عَطْشَى) مما له مذكر غير أفعل يجمع (على) فِعَالٍ ، نحو (عِطَاشٍ) ، فإن مذكره فعلان : عطشان ، (ونحو حَرْمَى) مما ليس له مذكر يجمع (على) فَعَالَى نحو (حَرَامَى) وحَرْمى « بفتح الحاء » هى الشاة التى تشتهى الفحل ، (و) فى الممدودة (نحو بطحاء) ، وهى مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، ومنه بطحاء مكة يجمع (على) فِعال « بكسر الفاء » نحو (بِطَاح ، و) كذا (نحو عُشَراء) مما ضمت فاؤه

وفتحت عينه يجمع أيضاً (على) فِعال نحو (عِشَارٍ) (١)،ولو قال : ونحو بطحاءَ وعُشَرَاءَ على :بطاح وعشار لكان أولى كما لا يخفى ؛ (وفُعْلَى) مما له مذكر هو (أَفْعَل نحو الصغْرَى (٢)) حقه أن يجمع (على) فُعَل نحو (الصُّغَر) ، وترك المصنف ههنا قسماً ، وذلك لأن ما مذكره أفعل إما مقصور وحقه أن يجمع على فُعَل كما ذكره ، وإما ممدود حقه أن يجمع على فُعْل كحمر فى جمع حمراء ، ولم يفرقوا فى جمعه بين المذكر والمؤنث لكثرته ، فقصدوا التخفيف باتباع مذكره فى الجمع ، هذا ما شرح به بعضهم كلام المصنف فى هذا الموضع وهو يحتمله ، وأما نجم (٣) الأئمة فقال ما معناه : إن ذا الألف الرابعة مقصورة أو ممدودة إذا لم يكن مذكره أفعل يطرد جمعه بالألف والتاء ، ويجوز جمعه مكسرا ، لكن غير مطرد ، وكان عليه أن يقول : إذا لم يكن مذكره أفعل ولا فعلان كعطشى ، ثم يقول : ويجوز جمعه وجمع فعلى فعلان مكسرا ، لكنه غير مطرد .

ثم قال : وتكسيره على ضربين : إما بأن يجمع الجمع الأقصى ، فنقول فى المقصورة : فَعَالٍ وَفَعَالَى فى الاسم ، كدعاوٍ ودعاوَى ، وفى الصفة : فَعَالَى بالألف لا غير كحبالَى وخَنَاثى، والألف فى كليهما مبدلة من الياء ، ونقول فى الممدودة : فَعَالَى بالألف المبدلة ، وفَعَالٍ كجوارٍ فى الأحوال الثلاث ، ويجوز فَعَالِىٌّ قليلا وهو الأصل ، قال (٤) :

---

(١) العشار : النوق التى أتى على حملها عشرة أشهر ، وقيل ثمانية ، وقيل : هى كالنفساء من النساء (القاموس المحيط ٢ /٩٠)

(٢) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢ /١٥٨) : كالصغرى .

(٣) ورد ماذكره عن نجم الأئمة الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /١٥٨)

(٤) هذا البيت من بحر الهزج ، وهو للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ،والأشقر :=

لقد أَغْدُو على أشقـ ـرَ يغتالُ الصَّحَارِيّـا

والثانى : أن يجمع على فِعالٍ ، يعنى « بكسر الفاء » كإناث وعطاش وبطاح وعشار ، فى : أنثى وعطشى وبَطْحاء وعُشَرَاء ، وإنما يجىء هذا الجمع فيما لا يجىء فيه الجمع الأقصى ، فلما قالوا : إناث ، لم يقولوا : أَنَاثَى ، ولما قالوا خناثى لم يقولوا : خِناث ، فانظر ما بين الكلامين من التفاوت .

(و) إن كان المؤنث (بالألف خامسة نحو حُبَارَى)لطائر مماألفه مقصورة فإنه لا يجمع إلا تصحيحاً (على) نحو (حُبَارَيَاتٍ) ، وأما الممدودة فقد يجمع الجمع الأقصى نحو خنافس فى خنفساء ، وقواصع فى قاصعاء كما تقدم .

جمع أَفعل اسماً وصفة

ثم ذكر حكم جمع أفعل فقال :

(وأَفعلُ) وهو إما اسم أو صفة : (الاسم كيف تَصَرَّفَ) أى كيف كانت حركة همزته وعينه (نحو أَجْدَل) لطائر ، (وإِصْبَع) وهى مثلثة الهمزة ، ومع كل حركة مثلث الباء ، فيأتى فيها تسعة أوزان ، (وأَحْوص) اسم رجل يجمع (على) أفاعل نحو : (أَجَادِل وأَصابِعَ وأَحَاوِصَ) وهو فى الأصل من باب أحمر حمراء من حَوِص إذ ضاقت

= الفرس الذى لونه الشقرة، ويغتال : يهلك، والصحارى : بتشديد الياء جمع صحراء ، وتشديد ياء صحارى هو الأصل ، ولكنهم كثيراً ما يخففون بحذف الياء الأولى ؛ لاستثقال الياء المشددة فى آخر الجمع الأقصى ، مع بقاء كسر ما قبلها ، وقد يخففون بعد ذلك بفتح هذه الكسرة ، وقلب الياء ألفاً : صحارى .

عينه ، لكن لما سمى به جُمعَ جَمْعَ الأَسماء ، (وقولهم) فى جمعه (حُوصٌ) على فُعْل إنما جاز (لِلَمْحِ الوصفيةِ الأَصليةِ) كما ذكرنا ، قال الأَعشى (١) :

أَتانى وعيدُ الحُوصِ من آل جعفرٍ فيا عبدَ قيسٍ لو نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

وأَراد بالأَحاوص : الأَحوص وأَولاده .

(والصفةُ نحو أَحمرَ) مما مؤنثه فعلاء بالمد يجمع (على) فُعْلان وفُعْل « بضم الفاء وسكون العين فيهما » نحو (حُمْرَان وحُمْر ، ولا) يجمع جمع السلامة بالواو والنون ، فلا (يقال أحمرون لتُميِّزَهُ عن أَفعلِ التفضيل) الذى قد جمع بالواو والنون ، وخص به لشرفه لكمال معنى الصفة فيه ؛ لأَنه دال على الزيادة ، ولا يجمع هو ولا مؤنثه أَيضاً بالأَلف والتاء ، فلا يقال فيما لا يعقل : أَحمرات ، (ولا) فى المؤنث (حمراواتٌ ، لأَنه) أَى الجمع بالأَلف والتاء (فرعُهُ) أَى فرع الجمع بالواو والنون ؛ لأَن المؤنث فرع المذكر ، فلا يكون للفرع على الأَصل مزية ، ويجوز للضرورة : أَفعلون وفعلاوات » قال (٢) :

فَمَا وَجَدَتْ بناتُ بنى نِـــزَارٍ حلائلَ أَسْـوَدِينَ وأَحْمَرِينا

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو من قصيدة للأعشى يهجو بها علقمة بن علاثة الصحابى ، وفى القاموس المحيط (٢ /٢٩٩) : والحوص — محركة — ضيق فى مؤخر العينين أو فى إحداهما ، وحوص كفرح . . وجمع الأحوص على الحوص والأحاوص ، ويلاحظ أن الأعشى قد جمع فى بيته بين الجمعين ، وهذا موطن الاستشهاد فى البيت .

(٢) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش أحد شعراء الشام يهجو بها مضر ، وخص من بينهم الكميت بن زيد الأسدى وامرأته ، والاستشهاد فى قوله (أسودين وأحمرين) حيث جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم ، وذلك ضرورة شعرية ، وإن كان ابن كيسان يسوغ القياس عليه .

وأجاز ذلك ابن كيسان (١) اختياراً ، (وجاء الخضراوات لغلبته اسماً) يعني أن قياس خضراء أن يكون جمعه على خضر فقط كحمر ، وإنما جاز جمعه بالألف والتاء ؛ لأنه غلب فى النباتات التى تؤكل رطبة ، فكما يجوز جمع فعلاء بالألف والتاء مع العلمية لزوال الوصف جاز مع الغلبة أيضاً ؛ لأن الغلبة تقلل معنى الوصفية ، (ونحو الأفضل) مما هو اسم تفضيل يجمع (على) الأفاعل تكسيراً ، والأفعلين تصحيحاً نحو (الأفاضلِ والأفضَلِين)

جمع فعلان اسماً وصفة

ثم ذكر جمع ما سمع فيه التكسير مما آخره ألف ونون اسماً أو صفة ، وقدم الاسم ، فقال :

(ونحو شَيطانٍ وسِرحانٍ) وهو الذئب (وسُلطان) من كل اسم على فعلان « مثلث الفاء ، ساكن العين » كما ذكر ، أو متحركه كَوَرَشَان (٢) والظَّرِبَان (٣) والسَّبُعَان (٤) إذا لم يكن علماً مرتجلا يجمع (على) فعالين نحو (شَيَاطِينَ وسَرَاحِينَ وسَلَاطِينَ ، وجاء) فِعال « بكسر الفاء » ، قالوا فى جمع سِرحان وضِبعان : (سِرَاحٌ) وضِبَاع تشبيها بغضبان وغضاب ، فإن كان علماً مرتجلا نحو : سلمان وعثمان وعفان لم يجمع إلا جمع السلامة .

---

(١) نص العلامة الرضى على ذلك فى شرحه لشافية ابن الحاجب (٢/ ١٧٢) .

(٢) الورشان — محركة — : طائر شبه الحمامة ، والأنثى ورشانة ، وجمعه ورشان بالكسر وورانين (القاموس المحيط ٢ /٢٩٢) .

(٣) الظربان : دويبة كالهرة منتنة كالظرباء ، وفسابيهم الظربان ، أى تقاطعوا ، لأنها إذا فست فى ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى (القاموس المحيط ١ /٩٩) .

(٤) السبعان — بفتح السين وضم الباء : موضع ببلاد قيس (القاموس المحيط ٣ /٣٦) .

واعلم أنهم قد قالوا فى جمع ظَرِبان : ظِرْبَى كحِجْلَى ، ولم يأت فى كلامهم مكسراً على هذا الوزن غيرهما ، ثم أخذ يبين جمع الصفة فقال :

(الصفة نحو غَضْبَان) مما هو على وزن فعلان « بفتح الفاء » سواء كان له فعلى كسكران وسكرى ، أو لم يكن كندمان وندمانة ؛ فإنه يجمع (على) فِعَال نحو (غِضَاب ، و) على فَعَالَى نحو (سَكَارَى) فى سكران ، لمشابهة فعلان لفعلاء بالزيادتين والوصف ، وليس شىء من الوزنين مطردا فيهما ، أى ما كان كسكران ، وما كان كندمان ، وقد يجمع فعلان فعلانة عليهما نحو : ندامى ونِدام ، وإذا كان مضموم الفاء نحو : خُمصان (١) لم يجمع على فعالى ، بل قد يجمع على فعال نحو : خِماص .

وقد جاء الضم للفاء فى بعض جمع فعلان الذى مؤنثه فعلى خاصة لكون تكسيره على أقصى الجموع خلاف الأصل ، وذلك أنه إنما كسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه ألف التأنيث ، فغُيِّرَ أوله لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس ، وإليه أشار المصنف بقوله : (وقد ضُمَّتْ أربعة) ، قال نجم (٢) الأئمة : لم أر أحداً حصر المضموم الأول فى أربعة ، بل قال فى المفصل : إن بعض العرب يقول (كُسَالَى وسُكَارَى وعُجَالَى وغُيَارَى) ولا تصريح فيه بالحصر .

---

(١) خمصان : ضامر البطن (القاموس المحيط ٢ /٣٠١) .

(٢) ورد قول نجم الأئمه الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /١٧٥)

جمع سائر الصفات

ثم ذكر جمع فيعِل فقال : (وفَيْعِلٌ نحوُ مَيِّتٍ) يجمع على أفعال نحو (أَمْوَات ، و) فِعال « بكسر الفاء » نحو : (جِيَادٍ) فى جمع جَيِّد ، (و) أفعلاء نحو (أَبْيِنَاء) فى جمع بيِّن ، ثم ذكر صفات لم تكسر فقال : (ونحو شَرَّابُون) بفتح الشين ، (وحسَّانُون) بفتح الحاء وضمها ، (وفِسِّيقُون) ، وهذه الثلاثة أبنية للمبالغة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث ، ومثلها : فُعَّل كزُمَّل (١) وجُبَّأ (٢) ، وفُعَّيْل كزميل وسُكَّيت (٣) ، (و) نحو (مَضْرُوبُون ومُكْرِمون ومُكْرَمون) من كل جار على الفعل من اسم الفاعل واسم المفعول وأوله زيادة فى مقام حرف المضارعة (اسْتُغْنِى فيها بالتصحيح) عن التكسير فى الأغلب ، فيجمع مذكرها بالواو والنون ، ومؤنثها بالألف والتاء جريا على الأصل فى الصفات ، إذ الأصل فيها أن لا تكسر لمشابهتها الأفعال ، وعَمَلِهَا عملَها ، فيلحق بأواخرها للجمع ما يلحق بأواخر الأفعال وهو الواو والنون ، فيتبعه الألف والتاء ؛ لأنه فرعه ، إلا أنهم كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كسائر الجوامد وإن شابهت الفعل .

وتكسير الصفة المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل الثلاثى ، إذ شبهها للفعل أقل من شبهه ، وتكسير اسم الفاعل الثلاثى أكثر من تكسير اسم المفعول منه ، واسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثى ؛

---

(١) الزمل والزميل : الجبان الضعيف (القاموس المحيط ٣ / ٣٩٠) .

(٢) الجبأ كسكر ويمد : الجبان ، ونوع من السهام ، وبالمد : المرأة لا يروعك منظرها (القاموس المحيط ١ / ١٠)

(٣) السكيت كالكميت ويشدد : آخر خيل الحلبة (القاموس المحيط ١ / ١٥٠) .

لأَن الأَخيرين أَكثر مشابهة لمضارعيمها لفظاً من اسم الفاعل الثلاثى لمضارعه ، وأجرى اسم المفعول من الثلاثى لأَجل الميم فى أَوله مجرى اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثى فى قلة التكسير .

(وجاءَ) جمع عُوَّار وهو الجبان ، وهو مثل حُسّان « بضم الفاء » مكسرا على فعاليل نحو (عَوَاوِير) لجريه مجرى الأَسماء ، لأَنهم لا يقولون للمرأَة عُوَّار ؛ لأَن الشجاعة والجبن فى الأَغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون القتال ، فشبهوا عواراً وعواوير بكُلاَّب وكلاليب .

(و) جاءَ فى مفعول الثلاثى جمعه على مفاعيل نحو (مَلَاعِينِ)فى ملعون ، (ومَيَامِين) فى ميمون ، (ومَشَائِيم) فى مشئوم ، (و) جاءَ أَيضاً فى مُفْعِل ومُفعَل جمعهما على مفاعيل ، نحو (مَيَاسير) فى جمع موسر ، (ومَفَاطير)فى مفطر ، (وَمَنَاكير)فى مُنكَر ، وأَلزمت هذه الثلاثة الياءَ مع ضعفها فى نحو معاليم جمع معلم للتنبيه على أَن تكسيرها مخالف للأَصل ، وقياسه التصحيح ، (ومَطَافل) جمع مطفل للظبية التى معها طفلها ؛ (ومَشَادن) جمع مُشدِن لولد الظبية إذا طلع قرناه .

تكسير الرباعى والمشبه به

ولما فرغ من الثلاثى المجرد ، وبعض المزيد ذكر حكم الرباعى ، وبعض ما يجمع جمعه من المزيد ، فقال :

(والرباعىُّ نحوُ جَعْفَرٍ وغيرِه) من نحو : درهم وزبرج (١)

---

(١) الزبرج : الزينة من وشى أو جوهر ، وقيل الذهب ، وقيل السحاب الرقيق .

وبرثن (١) وقمطر (٢) وجخدب (٣) على قول الأخفش (٤) (على) فعالل نحو : (جَعَافِر قياسًا) مطرداً ، سواء كان للقلة أو الكثرة ، إذ لا يحذف شيء من حروفه الأصلية حتى يرد به إلى جمع القلة ، وأما ذو التاء منه فقيل : يكسر فى الكثرة على ما كسر عليه المذكر ، وفى القلة يجمع بالألف والتاء نحو : جمجمة وجماجم وجمجمات ، وكذا ما هو على عدد حروفه من مزيد الثلاثى غير المذكور قبل نحو : مكرمة ومكارم ومكرمات ، وأنملة وأنامل وأنملات .

(ونحو قِرْطَاس) من الرباعى الذى قبل آخره حرف مد ألف كقرطاس ، أو ياء كبرطيل (٥) ، أو واو كعصفور ؛ فإنه يجمع قياساً (على) فعاليل بقلب المدة ياء إن لم تكن إياها ، نحو (قراطيس) وبراطيل وعصافير ، (وما كان على زِنته) أى على عدد حروفه ، سواء كان مثله فى الحركات والسكنات أولا ، وسواء كان الرباعى مزيداً فيه مدة أو لا (مُلْحَقًا) ذلك الموازن (أو غير مُلْحَقٍ) إذا كانت تلك الموازنة حاصلة (بغير مَدَّة) (٦) احتراز من أن تتوقف الموازنة على المدة حتى لو فرض عدمها خرج عن عدد حروف الرباعى ، وهو احتراز عن فاعِل وفِعال « مثلث الفاء » ، وفعيل وفعول ، فإن هذه لا تساوى الرباعى إلا بسبب زيادة المدة ، حتى لو فرض عدم المدة

---

(١) البرثن : للسبع والطير كالأصابع للإنسان .

(٢) القمطر : ما يصان فيه الكتب .

(٣) الجخدب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين .

(٤) قول الشارح (على قول الأخفش) منقول من شرح الرضى (٢ /١٨٣) .

(٥) البرطيل — كقنديل — : الرشوة ، وحجر طويل صلب ينقر به الرحى ، والمعول أيضاً .

(٦) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /١٨٢) : بغير مدة أو معها .

لنقص عن عدد حروف الرباعى ، وإنما احترز عن هذه الأمثلة ؛ لأن تكسيرها لا يلزم أن يكون كتكسير الرباعى ، بل لها جموع معينة كما تقدم ، فما وازنه بغير مدة (يجرى مَجْرَاه) فى الجمع (نحو كَوْكَبٍ وجَدْوَلٍ) ، وهما موازنان للرباعى الذى لا مدة فيه نحو جعفر (١) ، وملحقان به (وعِثْيَر (٢)) وهو موازن لدرهم وملحق به . (وتَنْضُب) بفتح التاء وضم الضاد لشجر ، وهو مساو للرباعى الذى لا مدة فيه فى الحروف لا فى الحركات وغير ملحق ، (ومِدْعَسٍ) للرمح ، سمى به لأنه يدعس به ، أى يطعن ، وهو موازن للرباعى الذى لا مد فيه نحو درهم ، وغير ملحق لاطراد زيادته فى إفادة معنى ، (وقِرْوَاح) للأرض المستوية ، مثال الموازن للرباعى الذى فيه مدة زائدة على بنيته كقرطاس وهو ملحق به ، (وقُرْطاط (٣)) بضم القاف للبردعة مثال الموازن لما فيه المدة وهو غير ملحق لمخالفته فى الحركة ؛ إذ لم يثبت فُعلال « بضم الفاء » كما تقدم ، (ومِصْبَاح) مثال له أيضاً ، وليس بملحق لاطراد الزيادة فى معنى .

هذه هى النسخة التى شرح عليها نجم الأئمة ، وفى بعض النسخ (٤) هكذا : وما كان على زنته ملحقاً أو غير ملحق ، بغير مدة

---

(١) قوله (نحو جعفر) لم يرد فى مخطوطة (ص).

(٢) العثير : الغبار والعجاج ، وما قلبت من الطين بأطراف رجليك (القاموس المحيط ٢ /٨٥) .

(٣) جاء فى القاموس المحيط (٢ /٣٧٩) : القرطيط – بالكسر – الشىء اليسير والداهية كالقرطان بالضم ، والقرطاط – بالكسر والضم . . والقرطان والقارطات – بضمهما ويكسر الأخير – : للسرج .

(٤) يقصد الشارح : بعض نسخ متن الشافية .

أو بمدة الخ . . . » ، ويمكن أن يكون معناه : أن الموازن للرباعى ملحقاً ذلك الموازن أو غير ملحق ، كائنا ذلك الرباعى بغير مدة زائدة على بنيته ، أو بمدة زائدة عليها ، وأمثلة الأقسام ما فى الكتاب — كما عرفت — فيخرج أيضاً بتقييد المدة بالزائدة فاعل وأخواته المذكورة ، فيتحد المعنى على النسختين ، إلا أن فى الثانية قلقاً من حيث جعل إحدى الحالين من ضمير كان الذى هو عبارة عن الموازن ، أعنى قوله : ملحقاً أو غير ملحق ، والثانية من ضمير زنته الذى هو عبارة عن الرباعى ، والأولى الحكم بأحسنية النسخة الثانية ، وأن تجعل الحالان كلتاهما من الموازن ، والمعنى : أن الموازن للرباعى بغير مدة فيه أو بمدة ، وعلى كل تقدير ، ملحقاً أو غير ملحق يجرى مجراه ، والأمثلة ما عرفت ، ويكون المراد بقوله : « وما كان على زنته . . » ما كان على زنته مما لم يذكر سابقاً ، ولم يصرح به استغناء بسبق ذكرها ، فيخرج فاعل وأخواته ونحو سكران ، وعلى النسخة الأولى والتفسير الأول للثانية يبقى نحو سكران داخلا فيه .

واعلم أنه يجمع جمع الرباعى — كما أشار إليه المصنف بقوله : نحو كوكب — : كل ثلاثى مزيد فيه حرفان وقبل آخره حرف لين مدة نحو : كلُّوب (١) وإصباح وإجفيل (٢) وأملود (٣) ، أو غير

---

(١) الكلوب : المهماز كالكلاب — بالضم — والمهماز : حديدة فى مؤخر خف الرائض (القاموس المحيط ١ /١٢٥ ، ٢ /١٩٦) .

(٢) الإجفيل كإزميل : الجبان ، والظليم ينفر من كل شىء ، والقوس البعيدة السهم ، والمرأة المسنة (القاموس المحيط ٣ /٣٤٩) .

(٣) الأملود : الناعم اللين من الناس ومن الغصون (القاموس ١ /٣٣٩) .

مدة كسِنَّوْر (١) وسُكَّيت ، وأنك تحذف من الثلاثى المزيد فيه نحو : قلنسوة وحبنطى واستخراج ، ومن الرباعى المزيد فيه ما حذفت فى التصغير ، سواء تخلى الفضلى من الزوائد وتحذف غيرها مما يخل وجوده ببناء مفاعيل ، وإن لم يكن لأحدهما فضل كنت مخيراً كما فى حبنطى ، ولك بعد الحذف زيادة الياء بعد الكسرة كما فى التصغير ، (ونحو جَوَارِبَة وأَشَاعِثة (٢)) بإلحاق التاء فى الجمع الأقصى ثابت مطرد (فى) جمع (الأَعْجَمِىِّ) المعرّب كجورب ، (و) فى جمع العربى (المنسوب) نحو أشعثى للدلالة على كون واحده معربا فى الأول ، وللعوض عن ياء النسبة التى يجب حذفها فى الجمع لثقله لفظاً ومعنى فى الثانى ، والتاء لازمة فى جمع المنسوب دون المعرّب ، فقد تحذف منه نحو جوارب تشبيها بالجمع العربى ؛ لأنها ليست فيه عوضاً عن شىء ، بخلاف المنسوب كما ذكرنا ، وإنما عوضت التاء منها لكونها أخف منها مع ما بينهما من المناسبة ؛ لوقوع كل منهما للوحدة كروى فى روم ، وتمرة فى تمر ، وللمبالغة كأحمرى ودوّارى (٣) وعلّامة ، ولا كمعنى كبردى (٤) وكرسى وغرفة ، وأما فى غيرهما فقد تلحق جمعه الأقصى عوضاً عن ياء غير ياء النسبة ، نحو جحاجحة فى

---

(١) السنور : حيوان وهو الهر .

(٢) الأشاعثة : جمع الأشعثى ، وهو المنسوب إلى أشعث ، والأشاعثة : جماعة من الخوارج تنسب إلى الأشعث بن قيس الكندى ، وفى القاموس المحيط (١ /١٦٨) : الأشعث للمغبر الراس شعث كفرح . . واسم ، ومنه الأشاعثه .

(٣) قال فى القاموس المحيط (٢ /٣٢) : والدهر دوار به ودوارى : دائر .

(٤) البردى — بفتح الباء — نبات معروف ، وبالضم : تمر جيد (القاموس المحيط ١ /٧٧).

جحاجيح جمع جحجاح (١) ، أو لتاكيد الجمعية نحو ملائكة وصياقلة (٢) ، كما تدخل غيره لتأكيد الجمعية نحو : عمومة وخئولة .

جمع الخماسي

(و) لما ذكر تكسير الثلاثى والرباعى ذكر أن (تكسيرَ الخُمَاسِيِّ مُسْتَكْرَه كتَصْغِيره) لاحتياجك فيهما إلى حذف حرف أصلى منه ، ولا شك فى كراهته ، فلا تصغره العرب ولا تكسره ، ولكن إذا سئلوا : كيف قياس كلامكم إذا صغرتموه أو كسرتموه ؟ قالوا كذا وكذا فيصغرونه ويكسرونه (بحذف خامِسِه) كفرازد فى فرزدق ، وقيل : ما أشبه الزائد كما تقدم ، كفرازق فى فرزدق .

تنبيه : أوزان جمع التكسير سبعة وعشرون ، للقلة أربعة ، وللكثرة ثلاثة وعشرون ، وقد تقدمت جميعها مفرقة ، فتتبع ما تقدم يظهر لك ذلك .

اسم الجنس واسم الجمع

ثم ذكر المصنف أمورا تشارك الجمع فى إطلاقها على ما فوق الاثنين على جهة اللزوم ؛ وعلى غير جهته مما اختلف فى كونه جمعا أولا ، فقال :

---

(١) الجحجح : السيد كالجحجاح ، جمعه : جحاجح وجحاجحة وجحاجيح (القاموس المحيط ١ / ٢١٧) .

(٢) الصقيل : شحاذ السيوف وجلاؤها ، جمعه صياقل وصياقلة) القاموس المحيط ٤ /٣)

(ونحو تَمْرٍ وحَنْظَلٍ وبِطِّيخ مما) يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد ، وإذا قصد التنصيص على المفرد (يميز(١) واحِدُهُ بالتاء)

نحو : تمرة وحنظلة وبطيخة ، أو بالياء نحو : رومى وروم ، ولو ذكره المصنف لكان صوابا (ليس بِجَمْعٍ) بل يسمى : اسم جنس (على الأصح) ، وقال الكوفيون : هو جمع واحده ذو التاء أو الياء ، وقولهم فاسد لفظاً ومعنى ، أما « لفظا » فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه ، فلو كان جمعا وليس على صيغة جمع القلة لم يصغر على لفظه ، ولغلبة التذكير على المجرد من التاء منه نحو : تمر طيب ، ونخل منقعر(٢) ، ولا يجوز : رجال فاضل ، وأما « معنى » فلوقوع المجرد من التاء أو الياء منه على الواحد والمثنى أيضا ، إذ يجوز لك أن تقول : أكلت عنبا أو تفاحا ، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين ، بلى قد جاء شيء منه لا يطلق على الواحد والاثنين ، كما لا يقال : الكلم لكلمة ولا لكلمتين ، وكذا : الأكم(٣) ، وذلك قليل .

وأما ما ليس له واحد من لفظه نحو : عسل وماء ، فليس بجمع اتفاقا ، (وهو) أى الاسم الذى يقع على القليل والكثير ، ويميز واحده بالتاء (غالبٌ) سماعا (فى غير المصنُوع) من الأُمور المخلوقة

---

(١) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢ /١٩٣) : يتميز .

(٢) فى القاموس المحيط (٢ /١٢٠): قعر النخلة فانقعرت : قطعها من أصلها فسقطت ، وفى القرآن الكريم: (كأنهم أعجاز نخل منقعر) أى أصول نخل منقلع – جزء الآية ٢٠ من سورة القمر .

(٣) الأكمة – محركة – التل من القف من حجارة واحدة، وهى دون الجبال ، أو الموضع يكون أشد ارتفاعاً مما حوله . . . جمعه : أكم (القاموس المحيط ٤ /٧٥) .

– كما تقدم ، (ونحوُ سَفِينٍ) فى سفينة ، (ولَبِنٍ) فى لبنة ، (وقَلْنَسٍ) فى قلنسوة (ليسَ بِقياسٍ) ، أى ليس بغالب ؛ لكونها مصنوعات ، (وكَمْأَةٌ وكَمْءٌ ، وجَبْأَةٌ وجَبْءٌ) لبقلتين (عكسُ تَمْرَةٍ وتَمْرٍ) فإن التاء منهما للدلالة على الجنس ، والتجريد عنها للدلالة على الوحدة ، فلا يكون ذو التاء أيضا جمعا .

قال نجم الأئمة (١) : قال الخليل – ونعم ما قال – إن الكمأة اسم للجمع ، فهو بالنسبة إلى كَمْءٍ كَرَكْبٍ إلى راكب ، فعلى هذا لا يقع كمأة على القليل والكثير كتمر ، بل هو مثل رجال فى المعنى ، ومثله : فِقَعَة وفَقْع ، وجَبْأَة وجَبْء .

(ونحو رَكْبٍ) فى راكب ، (وحَلَقٍ) « بفتح الحاء واللام » فى حَلْقة « بفتح الحاء وسكون اللام » ، وحكى عن أبى عمرو فيها « فتح العين » أيضا ، وبعض العرب « بكسر الحاء » فى المجرد ، فيكون جمعا لكونه من أبنية الجموع ، (وجَامِل) فى جمل ، (وسَرَاة) فى سرى أى سيد ، (وفُرْهَة) فى فاره وهو الحاذق ، (وَغَزِىّ) فى غاز ، (وتُؤَام) كغراب فى توأم مما ليس من أبنية الجموع ، ولا يقع ذو التاء منه على الواحد ، ولا يفيد إلا معنى الجمع (ليس بجمع) ، بل هو اسم جمع (على الأصح) ، وقال الأخفش (٢) : كل ما يفيد الجمع على فَعْل من باب فاعل كصحب وشَرْب فى : صاحب وشارب ، فهو جمع تكسير واحده ذلك الفاعل ، ومذهبه يقتضى أن يكون كل

---

(١) قول نجم الأئمة الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /٢٠٣ .)

(٢) قول الأخفش وما تبعه من شواهد شعرية أوردالرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /٢٠٢ ، ٢٠٣)

ما له تركيب من لفظه يقع على مفرده ، كالأمثلة التى تقدمت جمعا ، وقوله ضعيف لجواز تذكير ضميره ، قال(١) :

* مع الصُّبْحِ رَكْبٌ من أُحاظةَ مُجْفِلُ *

وتصغيره على لفظه ، قال :(٢)

* أَخْشَى رُكَيْبًا أَو رُجَيْلاً عَادِيَا *

وأما مالا يجىء من تركيبه لفظ يقع على المفرد كالغنم والإبل والخيل ، فلا خلاف فى أنها اسم جمع وليست بجمع .

تنبيه : المفهوم من كلام نجم(٣) الأئمة أن حلَقًا فى حلْقة من القسم الأول ، أعنى اسم الجنس حيث قال فى أثناء الكلام فيه : قال سيبويه : وقد جاء ذو التاء فَعْلة « بسكون العين » والمجرد « بفتحها » نحو : حلْقة وفلْكة ، والجنس : حَلَق وفَلَك ، قال : خففوا الواحد بتسكين العين لما ألحقه الزيادة ، أى التاء ، انتهى .

وفى عد « سراة » أيضا من هذا القسم نظر ؛ إذ فَعَلة من أوزان الجموع كفسقة على نحو ما تقدم ، وإن لم يكن من جمع المعتل

---

(١) هذا عجز بيت من لامية الشنفرى ، وهو من بحر الطويل ، وصدره :

فعبت غشاشا ثم مرت كأنها *

يصف الشاعر قطاة وردت الماء ، وكان قد سبقها إليه ، فلما وردت شربت فضلته ، والعب : شرب الماء بلا مص ، وغشاش بزنة كتاب من معانيه : قليل أو عجل ، وأحاظة قبيلة من الأزد فى اليمن ، ومجفل : اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع ، والاستشهاد على أن لفظة « ركب » مفرد ؛ بدليل عود الضمير عليه مفرداً فى قوله (مجفل) .

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لأحيحة بن الحلاج ، والاشتشهاد فى قوله (ركب) على أنه اسم جمع ولفظه مفرد ، فصغر على لفظه (ركيباً) .

(٣) ما أشار إليه الشارح من كلام نجم الأئمة الرضي ورد فى شرحه على الشافية (٢ /١٩٧)

فحقه أن يذكر مع أراهط ونحوه ، وعدّ غزِيّ وتُوأَم أيضا من هذا القسم على قول غير سيبويه أن فعيلا وفُعالا ليسا من أبنية الجموع .

شواذ الجمع

ثم ذكر جموعا لفظا ومعنى جاءت على غير قياس جمع واحدها ، فقال :

(ونحو أَرَاهِطَ) جمع رهط ، وقياسه أن لا يكون إلا على أحد جموع نحو « فلس » التى تقدمت مما يغلب فيه ، (وأَبَاطِيلَ) جمع باطل ، وقياسه : بواطل ، (وأَحَادِيثَ) جمع حديث ، وقياسه أن يكون كرغِيف ، (وأَعَارِيضَ) جمع عروض كعمود ، وهو آخر جزء من المصراع الأول فى البيت ، (وأَقَاطِيعَ) جمع قطيع ، (وأهال) جمع أهل ، (ولَيَالٍ) جمع ليلة ، (وحَمِيرٍ) جمع حمار ، وذكره فى هذا القسم مبنى على قول سيبويه (١) ، لكن القياس أن يكون جمع فعْل ككَلِيب ومَعِيز وضَئِين ، (وأَمْكُنٍ) جمع مكان (على غير الواحد منها) أى جاءت على غير قياس جمع الواحد منها على ما عرفته مما سلف .

جمع الجمع

(وقد يجمعُ الجمعُ) إما تكسيرا (نحو أَكَالِبَ) جمع أكلب كأَصبع : جمع كلب ، (وأَنَاعِيم) جمع أنعام كزلزال : جمع نعم ،

---

(١) قول سيبويه وارد فى شرح الرضى على الشافية (٢ /٢٠٦) .

(وجَمَائل) جمع جمال كشمال : جمع جمل ، أو تصحيحا (و) ذلك نحو (جِمَالات) فى جمال ، (وكِلَابَات) فى كلاب ، (وبُيُوتَات) (١) فى بيوت ، (وجُزُرَات) فى جُزُر جمع جزور ، وإنما جمع الجمع بالألف والتاء ؛ لأن المكسر مؤنث ، وأشار بلفظ « قد » إلى أن جمع الجمع غير مطرد .

قال نجم الأئمة (٢) : واعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد كما قال سيبويه وغيره ، سواء كسَّرته أو صححته نحو أكالب وبيوتات ، بل يقال فيما قالوا ولا يُتَجاوز ، فلو قلت : أَفْلُسات وأدْلِيات فى أفلس وأدل لم يجز ، وكذلك أسماء الأجناس كالتمر والشعير لا تجمع قياسا ، وكذا المصدر ؛ لأنه أيضا اسم جنس ، فلا يقال الشُّتُوم والنُّصُور فى الشتم والنصر ، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والعقول ، ثم قال : بل يقتصر فى جميع ذلك على المسموع ، إلا أن يضطر شاعر فيجمع الجمع ، قال : (٣)

* بِأَعْيُنَاتٍ لم يخالطْهَا الْقَذَى *

ولم يذكر اسم الجمع ، والظاهر أيضا أنه لا يطرد جمعه كاسم الجنس .

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٢٠٨) وبيوتات وحمرات .

(٢) قول نجم الأئمة الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /٢٠٨).

(٣) هذا البيت من بحر الرجز ، والقذى : ما يسقط فى العين أو غيرها من الوسخ ، والاستشهاد فى هذا البيت فى قوله (أعينات) حيث جمع الجمع ، لأنه جمع : أعين ، الذى مفرده : عين ، وهذا جائز فى الشعر .

التقـاء الساكنين

ثم شرع فى بيان أحكام التقاء الساكنين ، فقال :

(التقاءُ الساكنين) وهو متعذر إن لم يكن أولهما حرف علة ، قيل مطلقا ، وقيل فى غير الوقف وهو الظاهر .

ومستثقل إن كان أولهما حرف علة ، أو كان الثانى منهما موقوفا عليه ، لكنه (يُغْتَفَرُ) التقاؤهما (فى) أربعة أحوال :

الأول : (الوقف) أى إذا كان ثانيهما موقوفا عليه جاز لملاقاته لساكن قبله (مطلقاً) سواء أكان الأول لينا أو غيره ، وذلك لأن الوقف لقصد الاستراحة ، ومشارفة الاستراحة تهوِّن أمر الثقل الذى يحصل من التقائهما .

والحال الثانى : إذا كانا فى كلمة ، وكان ثانيهما مدغما وأولهما لينا ، وإياه عنى بقوله :

(وفى المدغَمِ قبله لينٌ فى كلمته (١)) وعنى باللين حرف العلة الساكن ، فيشمل ما لم تكن حركة ما قبله من جنسه (نحو خُوَيْصَّة) ، فإن ما قبل الياء فتحة ، وما كانت من جنسه وهو الذى يسمى مدا ، وما ذكرنا فى تفسير اللين والمد هو الغالب ، وقد يسمى حرف العلة لينا ومدا مطلقا ، (و) المد نحو (الضَّالِّين) ، فإن ما قبل الألف فتحة ، (وتُمُودَّ الثوبُ) من تماددنا الثوب ، فإن ما قبل الواو ضمة ، ونحو « قيل لهم » إذا أدغم فإن ما قبل الياء كسرة ، وإنما اغتفر

---

(١) نص متن الشافية بشرح الرضى (٢ / ٢١٠) فى كلمة .

فى المذكور لما فى حرف اللين من المد الذى يتوصل به إلى النطق بالساكن بعده ، مع أن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد ؛ لأن اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة ،والمدغم فيه متحرك ، فيصير الثانى منهما كأنه متحرك ، ولهذا قد يجمع فى الجامع للشروط بين ثلاثة سواكن فى حال الوقف نحو : دوابّ ، واشترط كونهما فى كلمة واحدة احترازا عن نحو : خافا الله ، وخافوا الله ، وخافى الله ؛ فإنه يحذف حرف المد للساكنين ، وذلك لأن فى التقائهما مطلقا — كما عرفت — ثقلا ، فإذا كان أولهما فى مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة كان التخفيف به أولى .

تنبيه : ظاهر قول المصنف « قبله لين » شمول كل واو وياء ساكنتين وإن لم يكونا مدا ، ويوافقه ما سيأتى فى الإدغام — إن شاء الله تعالى — عند شرح قوله « وعند ساكن صحيح قبلهما » لكن قال نجم الأئمة (١) إن ذلك لا يجوز إلا إذا كان اللين ياء التصغير نحو : خُوَيْصَّة ، فإنها تصغير خاصة ، فلا تقول فى أفعل (٢) من الود والبلل (٣) : أَيْلٌّ وأَوْدّ : بحذف حركة اللام الأُولى والدال الأُولى كما فى أُصَيْمّ ، بل تنقل حركة أول المثلين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء نحو : أَيَلٌّ وأَوَدّ ، لقلة المد الذى فيهما ، كما فعلت فى أَشد وأَمد .

---

(١) ورد ما قاله نجم الأئمة الرضى فى شرحه على الشافية (٢/٢١٢) .

(٢) وزن أفعل من الود : أودد ، فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ، ثم أدغم فصار : أود .

(٣) البلل — محركة — قصر الأسنان العليا ، أو انعطافها إلى داخل الفم ، ووزن أفعل : أيل ، وهى يلاء (القاموس المحيط ٤ /٧٢) .

ويظهر من كلام نجم الأئمة هنا وفى الإدغام : أن المدغم والمدغم فيه إن كانا فى كلمة واحدة ؛ وجب أن يكون الساكن الأول مدا ، أو ياء التصغير ، وإن كانا فى كلمتين لم يشترط إلا كون الأول لينا مطلقا ، فظهر أنه فرق بينهما فى كلمة ، وبينهما فى كلمتين ، وظهر لك أيضا أن قوله فى هذا الموضع إنه يشترط أن يكون المدغم والمدغم فيه فى كلمة واحدة ليس على ما ينبغى ، ولا يخفى ما فى عبارة المصنف ، أعنى قوله « وفى المدغم . . الخ » . من عدم الوضوح فى المعنى المذكور ، وتوجيهها : أن تجعل « فى » للسببية ، أى يغتفر بسبب الوقف ، وبسبب المدغم كائنا قبله لين ، أو الكائن قبله لين ، أو يجعل « لين » مبتدأ ، و « قبله » خبر مقدم عليه ، والجملة حالية ، ويراد بالقبلية أن يسبقه ولا يفصل بينهما فاصل (١) .

(و) الحال الثالث : مما يغتفر فيه التقاء الساكنين : ما الساكن الثانى فيه (فى) حكم الموقوف عليه ، وذلك (نحو (٢) مِيمْ قَافْ عِينْ) من أسماء حروف التهجى وأسماء الأعداد والتعداد نحو : اثنان ثلاثة ، ونحو : زيد عمرو بكر (مما بُنِىَ لِعَدَمِ التركيب) الذى يتحقق معه الذى هو شرط الإعراب (وقفًا ووصلاً) أى يغتفر فيه(٣) التقاؤهما فى حالتى الوقف والوصل ، أماالوقف فلما مر ، وأما الوصل وهو المقصود هنا وإنما ذكر الوقف استطرادا — فلأن هذه الكلمات وإن اتصل بعضها ببعض فى اللفظ ؛ فآخر كل واحد منها

---

(١) لفظة (فاصل) ساقطة من مخطوطة (ص)

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢/٢١٠) : وفى نحو ميم وقاف وعين .

(٣) فى مخطوطة (ص) : أى استقر فيه .

فى حكم الموقوف عليه ؛ لأَن كل كلمة منها مقطوعة عما بعدها من حيث المعنى وإن كانت متصلة به فى اللفظ ، ويجرى فى آخر كل واحدة منها حكم الوقف لعدم تعلق شيء منها بما بعده .

والحال الرابع : مما يغتفر فيه التقاؤهما : ما دخلت فيه همزة الاستفهام على ما أَوله همزة وصل مفتوحة (و) لا يكون ذلك إلا (فى) موضعين :

أَحدهما : المعرف باللام (نحو آلْحَسَنُ عِنْدَكَ ؟) .

(و) ثانيهما : أَيمن نحو (آيْمُنُ اللهِ يَمينُكَ ؟) ، فإن همزة الوصل فيهما لا تحذف (لالتباس(١)) الاستخبار بالخبر ؛ لأَن حركتى الهمزتين متفقتان ؛ إذ هما مفتوحتان ، وللعرب فيه طريقان :

أَكثرهما : قلب الثانية أَلفا محضا ، وهو الأَولى ؛ لأَن حق الهمزة الثانية هو الحذف ، والقلب أَقرب إليه من التسهيل الذى فيه إبقاء مّا للهمزة .

وثانيهما : تسهيل الثانية بين الهمزة والأَلف ، فإذا قلبت الثانية أَلفا التقى ساكنان ، ولم تحذف الأَلف المنقلبة عن الهمزة ؛ لئلا يعود اللبس الذى كان الفرار منه ، وهوّن ذلك كون الأَلف أَمكن فى المد من أَخويه .

(و) التقاء الساكنين فى قولهم : التقت (حَلْقَتَا(٢) البِطَان شَاذٌّ)

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢٪٢١٠) : للالتباس .

(٢) قبل هذه العبارة فى متن الشافية بشرح الرضى (٢٪٢١٠) : وفى نحو لا ها الله وإى الله جائز .

لخروجه عن الأربعة الأحوال ، يقال فى المثل : التقت حلقتا البطان : إذا تفاقم الشر ؛ لأنهما لا يلتقيان إلا عند غاية هزال البعير ، وعند فرط شد البطان ، والبطان للقتب:الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير فيه حلقتان ، متى التقتا فقد بلغ الهزال أو شد البطان غايته .

وكأن وجهه مع الشذوذ أنهم قصدوا تفظيع الحادثة بإبقاء الألف لتطويل الصوت ، ومثله فى الشذوذ قولهم : (ها الله) ذا ، وياء إى فى قولهم (إى الله) .

(فإنْ كان) التقاء الساكنين (غيرَ ذَلِكَ) المذكور فى الأربعة الأحوال (وأَوَّلُهُمَا) لما كان هو الموجب لامتناع التلفظ بالثانى أو استثقاله ؛ كان التصرف فيه لإزالة ذلك أولى من التصرف فى الثانى إن لم يمنع مانع كما سيأتى ، وهو إما مدة أو حرف علة ساكن حركة ما قبله من جنسه أو غيرها ، فإن كان (مدةً حُذِفَتْ) إن لم يمنع مانع ؛ لأن التصرف فى الأول إما بتحريكه أو بحذفه ، والأولى التحريك لحصول الغرض به مع بقاء الحرف ، إلا أنه لما كان يتعذر ذلك فى المد إذا كان ألفا مع بقائه ألفا ، ويستثقل تحريك الواو والياء إذا كان ما قبلهما من جنسهما ، مع أن ما قبل المد من الحركة يدل عليه — حذفوا المد ، سواء كان الثانى الساكن من كلمة الأول (نحو : خَفْ وقُلْ وبِعْ) ، أو كان كالجزء منها بأن يكون ضميرا مرفوعا (و) ذلك نحو (تخشيْنَ) يا هند ، وتغزون يا قوم ، وترمين ياهند ، كان أصلها : تخشى وتغزو وترمى ، فاتصلت الضمائر الساكنة بها فسقطت اللامات للساكنين ، (و) كذلك (اغْزُوا) يا قوم ، (وارْمِى) يا هند ؛ إذ الأمر هو المضارع بإسقاط حرف المضارعة ، أو بأن يكون

أول نونى(١) التوكيد المدغم إحداهما فى الأُخرى (و) ذلك نحو (اغزُنَّ) يا قوم ، (وَارْمِنَّ) يا هند ، فإنه يسقط فيهما الضميران(٢) ؛ لاتصال النون الساكنة بهما ، أو كان الساكن الثانى أول كلمة منفصلة (و) ذلك نحو (يخشَى القومُ ، ويغزُو الجيشُ ، ويرمِى الغرضَ) وهو الهدف ، وإنما قلنا « إن لم يمنع مانع » احتراز عن نحو : مسلمان ومسلمون ، ويسلمان ويسلمون ، فإن النون فى الأصل ساكن ، ومن نحو : اضربانْ(٣) ، فإن الألف لا تحذف لحصول اللبس فى الأمثلة المذكورة ، ومن نحو : اضربنانِّ(٤) فى جمع المؤنث ، إذ لو حذفت الألف لنقض الغرض من الإتيان بها ، وهو كراهة اجتماع النونات .

فإن قيل : لما كان الموجب لحذف المد التقاء الساكنين كان ينبغى إذا زال سكون الثانى أن يعود المد لزوال الموجب ، مع أنه لم يعد فى بعض المواضع ! .

قلنا : أشار المصنف إلى جوابه بقوله : (والحركةُ(٥) فى نحو : خَفِ اللهَ ، واخشَوُا(٦) اللهَ ، واخْشَوُنَّ واخْشَينَّ غيرُ مُعْتَدٍّ بِهَا) لعروضها ،

---

(١) لفظة (نونى) ساقطة من المخطوطة (ص) .

(٢) أصل الفعلين قبل سقوط الضميرين : اغزون وارمين ، وكل من واو الجماعة وياء المخاطبة حرف علة ساكن ، فلما التقيا بالنون الساكنة المدغمة فى أختها حذف الضميران .

(٣) فعل الأمر (اضرب) أسند أولا إلى ألف الاثنين : اضربا ، ثم أكد بالنون المشددة المكسورة بعد ألف الاثنين : اضربان .

(٤) فعل الأمر (اضرب) أسند أولا إلى نون النسوة : اضربن ، ثم أكد بالنون المشددة ، فاجتمع ثلاث نونات ، فوضعت ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد المشددة المكسورة .

(٥) فى مخطوطة (ص) والحركة نحو .

(٦) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٢٢٨) : واخشوا الله واخشى الله .

يعنى أن حركة اللام فى : خفِ الله ، والواو فى : اخشوُا الله عرضت لأجل كلمة منفصلة وهى « الله » ، فلم يعتد بها ، فلم ترجع الألف المحذوفة ، وكذلك حركة «واو» اخشوُنَّ ، و «ياء» اخشِينَّ ؛ لأن النون المتصلة بالضمير كالكلمة المنفصلة على ما ذكر المصنف فى آخر الكافية (١) ، (بخلاف) حركة لام الكلمة لألف الضمير (نحو خَافا) (٢) ، أو واو الجمع نحو خافوا ، أو ياء المخاطبة نحو خافى ، فيعتد بها لكون كل منها كالجزء من الفعل ، أو لنون التوكيد (و) ذلك نحو (خَافَنَّ) يا زيد ، فيعتد بها أيضا ، إذ اتصلت نون التوكيد بالفعل الذى هى تأكيد له ، فكانت كالجزء ، بخلاف اتصالها بالضمير البارز فى نحو : اخشَوُنَّ ، فإنها اتصلت بما ليس تأكيدا له ، إذ هى تأكيد للفعل لا له .

(فإنْ لم يكنْ) أول الساكنين (مدةً حُرِّكَ) الأول غالبا ؛ ليرتفع موجب المنع من التلفظ بالثانى أو الاستثقال ، وقلنا « غالبا » ؛ لأنه قد لا يحرك بل يحذف كما فى نون التوكيد الخفيفة ولدن ، وتنوين العلم الموصوف بابن أو ابنة مضافا إلى علم (نحو : اذْهَبِ اذْهَبْ) فتحرك الباء من اذهب الأول لملاقاتها ذال اذهب الساكنة ، إذ تحذف همزة الوصل ، (ولم أُبَلِهْ) أصله : أُبالى : سقطت الياءُ بدخول الجازم ، وكثر استعمال « لم أُبال » فطلب التخفيف ، فجوز جزمه

---

(١) شرح الرضى للكافية (٢ /٤٠٢) مبحث نون التوكيد .

(٢) الأمر من الماضى الأجوف خاف : خف (بحذف العين) لسكون لامه ، فلما تحركت لام الفعل عند الإسناد إلى : ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ، ردت إليه عينه : خافا ، خافوا ، خافى .

مرة أُخرى ، فأَسقط حركة اللام ، فسقط الأَلف للساكنين ، فألحق هاء السكت ؛ لأَن اللام فى تقدير الحركة ، إذ هى إنما حذفت(١) على خلاف القياس ، فكأَنها ثابتة كما فى : لم يره ولم يخشه ، والتقى ساكنان فكسر الأَول كما هو القياس ، وأَيضا فالكسر حركته الأَصلية .

(وآلم الله) يعنى إذا وصلت ألم بالله فإنه تحرك ميم « ميمَ » بالفتح ، فقيل ذلك لالتقاء الساكنين بعد ذهاب همزة الدرج ، وعليه بنى المصنف ، وقيل : لنقل حركة الهمزة ، واختاره الرضى(٢) لما تقدم من أَن أَسماء حروف التهجى إذا لم تركب تركيب الإعراب فى حكم الموقوف عليها ، وأَن بعضها غير متصل ببعض من حيث المعنى ، وإن اتصلت من حيث اللفظ .

(واخشَوُا اللهَ واخشَىِ اللهَ) حرك الأَول ولم يحذف ؛ إذ ليس مدا لفتحة ما قبل الواو والياء ، (ومن ثم(٣) قيل : اخْشَوُنَّ واخْشَيِنَ لأَنه كالمنفصل) ، أَى حركت الواو والياء قبل نون التوكيد ، لما عرف فى النحو من أَن نون التوكيد مع الضمير البارز كالمنفصل(٤) ، ولا فائدة لقوله « كالمنفصل » ؛ إذ الساكن الأَول يحرك إذا لم يكن مدة سواء كان الثانى كالمتصل مثل الهاء فى « لم أُبَلِهْ » ، أَو منفصلا كاخشوا الله ، أَو فى حكم المنفصل كاخشوُنَّ (إلا) أَن يمنع

---

(١) فى مخطوطة (ص) : مما حذف .

(٢) ورد ما ذكره للرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /٢٣٦) .

(٣) فى مخطوطة (ص) : و من ثمة .

(٤) وهو ما يعرف بالتأكيد غير المباشر ، لأن الفعل يسند أولا إلى الضمائر البارزة ، ثم يؤكد .

مانع من تحريك الأول ، وذلك حيث يكون فى تحريكه نقض للغرض من تسكينه ، وذلك (فى نحو انْطَلْقَ) أمر من الانطلاق ، شبه طَلِق بكَتِف ، فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لكان نقضا للغرض ، (و) كذا الكلام فى لام (لم يَلْدَهُ) وأصله : يلِدْه ، قال(١):

* وَذِى وَلَدٍ لم يلْدَهُ أَبَوَانِ *

(و) فى نحو (رُدَّ ولم يَرُدَّ) من الفعل المضاعف الساكن لامه للجزم أو للوقف ، وأصله : اردد ، ولم يردد ، فأُسكن الأول ليدغم ، فتخف الكلمة بالإدغام ، فالتقى ساكنان ، فلوحرك الأول لكان نقضا للغرض ، وتحريك الثانى فى هذه الأفعال أعنى نحو انْطَلْقَ وما بعده (فى تميم) ، وأما الحجازيون فلا يفرعون كما تقدم ، ولا يدغمون فى نحو : اردد ولم يردد ، كما سيأتى فى الإدغام إن إن شاء الله تعالى .

وقوله (مما فُرَّ من تحريكه للتخفيف فَحُرِّكَ الثَّانى) واضح معناه مما تقدم ، و « مما فر » بيان « لنحو » فى قوله : « فى نحو انطلق » ، وقد يحرك الثانى أيضا إذا كان آخر الكلمة المبنية نحو : أمس ومنذ ، وأين وكيف وحيث ؛ لئلا يلتبس وزن بوزن ، وأيضا فيما فيه حرف علة تستثقل الحركة على حرف العلة إن لم يقلب ، وإن قلب

---

(١) هذا عجز بيت لرجل من أزد السراة ، وهو من بحر الطويل ، وصدره : « عجبت لمولود وليس له أب » ويقصد بصدر البيت : عيسى عليه السلام ، أما عجزه فيقصد به : آدم عليه السلام ، ومحل الاستشهاد فى البيت قوله (لم يلده) حيث خفف هذا المضارع بسكون عينه وهى اللام .

كان تصرفا فى غير المتمكن ، (وقراءةُ حَفْصٍ ويتَّقْهِ)(١) بسكون القاف (ليست منه (٢)) أى مما حرك فيه ثانى الساكنين فرارا من نقض الغرض (على الأصح) لا كما زعم الزمخشرى ، فإنه قال(٣) : أصله : يتق ، فأُلحقت به هاء السكت ، فصار : تقه ككتف ، فخفف بحذف حركة القاف كما هو لغة تميم ، فالتقى ساكنان ، فحرك الثانى أى هاء السكت ، لئلا يلزم نقض الغرض لو حرك الأول ، وفيما قال ارتكاب تحريك هاء السكت وهو بعيد .

وقال المصنف — وهو الحق — بل الهاء فيه ضمير راجع إلى اسمه تعالى فى قوله « ويخش الله » وكان تَقِه ككتف ، فخفف بحذف كسرة القاف ، ثم حذف الصلة التى بعد هاء الضمير : أى الياء ؛ لأنه يحذف إذا كان الهاء بعد الساكن نحو : منه وعنه وعليه .

(والأصل(٤)) فيما حرك من الساكنين ، سواء كان هو الأول أو الثانى أن يكون حركته (الكسر) ؛ لأن السكون فى الفعل ، أى الجزم أُقيم مقام الكسر فى الاسم ، أى الجر ، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له ؛ أُقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص ، وقيل لأنه من سجية النفس إذا لم تستكره على حركة الأُخرى . (فإنْ خُولف) هذا الأصل (فَلِعَارِضٍ) يوجب أو يرجح أو يجوز المخالفة :

---

(١) « ويتقه » جزء الآية ٥٢ من سورة النور ، والآية بتمامها « ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون » .

(٢) فى مخطوطة (ص) : ليس منه .

(٣) ما ذكره الشارح من رأى للزمخشرى والتعقيب عليه وارد فى شرح العلامة الرضى على الشافية (٢ /٢٣٩ ، ٢٤٠) .

(٤) فى متن شافية ابن الحاجب (٢ /٢٤٠) : والكسر الأصل .

(كوجوبِ الضَّم فى ميم الجمعِ) إذا لقيها ساكن آخر نحو : « أنتُمُ الفقراء(١) » أو (بِهِمُ الأسباب(٢) » ، وذلك العارض قصد التحريك بحركتها الأصلية وهى الضمة ، إذ الأصل : أنتمو وبهمُو ، لكن حذفت الواو وأسكنت الميم للتخفيف ، قال الرضى(٣) : ليس ضم ميم الجمع واجبا إذا لقيها ساكن على الإطلاق ، بل إذا لم تكن بعد هاء مكسورة نحو « بهم الأسباب » ، فإن كانت فالأشهر الكسر كقراءة أبى عمرو « بِهِمِ الأسباب » وباقى القراء(٤) على خلاف المشهور .

(ومُذْ) فإنها تضم ذاله إذا لقيه ساكن نحو : مذُ اليوم ، إما لأن أصله الضم ، لكونه منقوصا من « منذ » على ما قال النحاة ، وإما لإتباع الذال الميم ، قال الرضى(٥) : ليس ضم ذالها واجبا كما قال المصنف : نعم هو أكثر من الكسر .

(وكاختيارِ الفتحِ فى) نحو (ألَمَ الله) كراهة توالى الثقلاء لو كسر ، إذ قبل الميم ياء وكسرة ، وأيضا ليحصل التفخيم فى لام « الله » إذ هى تفخم بعد الفتح والضم ، وترقق بعد الكسر ، وهذا مبنى على أن تحريك الميم بالفتحة لالتقاء الساكنين ، لا لنقل حركة

---

(١) جزء الآية ١٥ من سورة فاطر .
(٢) جزء الآية ١١٦ من سورة البقرة .
(٣) ما قاله الرضى ورد فى شرحه على الشافية (٢ / ٢٤٠ ، ٢٤١) .
(٤) فى مخطوطة (ص) : وباقى القراءة .
(٥) ما قاله الرضى بشرحه على الشافية (٢ / ٢٤١) .

الهمزة كما تقدم ، وكأن المراد بنحوها : ما لو قيل فى التعداد : زيد عمرو جيم ميم الله ، أو ميم جيم الله .

وأشار بقوله « اختيار الفتح » إلى ما أجازه الأخفش من الكسر فيه ، قال نجم الأئمة (١) قياسا لا سماعا على عادته فى التجرد بقياساته على كلام العرب الذى أكثره مبنى على السماع ، وهذا من الأخفش بناء على أن الحركة للساكنين لا للنقل .

(وكجوازِ الضَّمِّ إذَا كانَ بعد) الساكن (الثَّانى)(٢) بغير فصل (ضمةٌ أصليةٌ) ، أى يقتضيها أصل البنية ، سواء كانت باقية أولا ، لا عارضة فلا عبرة بها (فى كلمتهِ) أى فى كلمة الساكن الثانى ، وهو صفة بعد صفة ، لقوله ضمة ، أى ضمة ثابتة فى كلمته ، ويحتمل أن يكون حالا فيشمل ما فيه ضمة أصلية باقية فى كلمته ، (نحو : وقَالَتُ اخْرُج(٣) ، و) ما كانت قد ذهبت لعارض نحو (قالتُ اغْزِى) يا هند ، لأن أصل الزاى الضمة ، إذ « الياء » لحقت باغْزُ « بضم الزاى » (بخلاف) ما كانت الضمة بعد الثانى عارضة ، كضمة الراءِ فى نحو : (إنِ امْرُؤٌ (٤)) ، لأن ضمة الراء تابعة لضمة الإعراب العارضة ، وتابع العارض عارض ، (و) فى نحو : (قالتِ ارْمُوا) ، لأن أصل الميم الكسر ، إذا الواو لحقت بارِم (بكسر الميم » وإنما ضمت الميم لأجل الواو ، (و) بخلاف ما فيه ضمة أصلية باقية

---

(١) ورد ما قاله نجم الأئمة الرضى فى شرحه للشافية (٢ /٢٣٦ ، ٢٣٧) .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٢٤٢) : الثانى منهما .

(٣) جزء الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٤) جزء الآية ١٧٦ من سورة النساء .

لكن لا فى كلمته نحو : (إنِ الحكم (١)) ، وإنما جاز الضم فى الجامع للشروط لكراهة الخروج من الكسر إلى الضم القوى ، فضم الساكن الأول للإتباع ، وإنما كان الضم هنا قوياً ، لقوة الضمة هنا بلزومها وأصالتها ، وكونها فى كلمة الساكن الثانى ، بخلاف ما اختل فيه شرط ، ولم يعتد بالفاصل لسكونه ، وربما ضم أول الساكنين إتباعاً لضم ما قبله نحو : قلُ اضرب ، وقاس بعضهم عليه فتح المسبوق بفتحة ، نحو : اصْنَعَ الخير ، (واختياره) (٢) أى الضم مع جواز الكسر غير مختار (فى) واو الجمع المفتوح ما قبلها (نحو : اخشوُا القومَ) ومصطفو القوم ، فرقا بين الواو التى لغير الجمع ، ولذلك قال (عَكْسَ : لو استطعنا) ، فإن المختار فيها الكسر على الأصل ، ويجوز الضم غير مختار ، وكان واو الجمع بالضم أولى لتماثل حركات ما قبل نون التوكيد فى جمع المذكر فى جميع الأبواب ، نحو (٣) : اضربُنَّ واغزُنَّ واخشَوُنَّ ، وحمل عليه ما قبل غيرها من السواكن فى الفعل ، ولتماثل حركات آخر جمع المذكر السالم فى الاسم عند ملاقاة ساكن ، نحو : ضاربو القوم ، ومصطفو القوم ، وقد شبه واو الجمع بواو نحو « لو » فيكسر ، وكذا شبه واو نحو « لو » بواو الجمع فيضم ، وكلاهما قليل .

---

(١) جزء الآية ٥٧ من سورة الأنعام .

(٢) فى مخطوطة (ص) : واختاره .

(٣) الأفعال المؤكدة الثلاثة هى : اضربن : فعل أمر من الصحيح الآخر (اضرب) أسند أولا إلى واو الجماعة ، ثم أكد بالنون فصار : اضربن (بعد حذف واو الجماعة) ، وكذا الحال فى توكيد فعل الأمر من المعتل الآخر بالواو (اغز) بعد إسناده إلى واو الجماعة ، يقال : اغزن (بحذف واو الجماعة عند التوكيد) ، أما لامه فهى محذوفة فى الأمر ، وعند توكيد الأمر المعتل الآخر (بالألف) : اخش ، بعد إسناده إلى واو الجماعة ، لا تحذف منه واو الجماعة ، بل تبقى وتضم : اخشون .

(وكجوازِ الضم والفتح فى) المضاعف الساكن لا مه المجزم أو الوقف ، مما حركة أول متماثليه ضمة إذا أدغم كما هو لغة بنى تميم (نحو : رُدُّ) يازيد (ولم يَرُدّ) ، فالضم الإتباع ، والفتح قصدا لتجنيب الفعل الكسرة اللازمة ، ومن ثم (١) وجب الفتح فى : انطَلَقَ ولم يلْدَه ، ويجوز الكسر فيه على الأصل كما هو لغة بعض تميم ، وكذا يجوز الفتح والكسر فيما حركة أول المتماثلين فتحة أو كسرة نحو : عَضَّ وعِزَّ لما ذكر ، أو لإتباع الفتحة فى المفتوح والكسرة فى المكسور (بخلاف : رُدِّ القوم) مما اتصل بالساكن الثانى من المضاعف المذكور ساكن آخر ، فإنه يكسر كما هو الأصل (على الأكثر) ، ومنهم من يفتحه كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام ، فلما جاء اللام لم يغيروه .

قال الرضى (٢) : ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن ، وقد أجازه المصنف وهو وهم ، ولم يجنب الفعل هذه الكسرة لعروضها ، (وكوجوبِ الفتح) إذا اتصلت بالمضاعف المذكور هاء الواحدة المؤنثة (نحو (٣) رُدَّهَا) وعَضَّها واستعدها ؛ لأن الهاء خفية ، فكأن الألف وليت المدغم فيه ، فلا يكون قبلها إلا الفتحة ، (و) كوجوب (الضم) إذا اتصلت به هاء الواحد المذكر كما (فى نحو رُدُّه) وعَضُّه واستعِدُّه (على الأفصح) ؛ لأن الواو كأنها وليت المدغم فيه لخفاء الهاء ، كأنك قلت : رُدّوا وعَضُّوا واستعدّوا ، (والكسر) فى مثله (لُغَيَّة)

---

(١) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

(٢) ما قاله الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /٢٤٥) .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٢٤٣) : فى نحو ردها .

قليلة ، وتكسر الهاء حينئذ تبعاً له ، كما هو عادتها فى : به وغلامه ، فتنقلب الواو ياء ؛ إذ لو بقيت الهاء على أصلها لاستكره ؛ لكون الواو الساكنة كأنها بعد الضمة لخفاء الهاء ، وجوز ثعلب من غير سماع فتح المدغم فيه مع مجىء هاء الغائب بعده ، نحو . رُدّه وعَضَّه واستعده ، وغلطه جماعة ، ولذلك قال المصنف (وغُلِّطَ ثعلبٌ ، فى جواز الفتح) ، قال الرضى (١) : والقياس لا يمنعه ، لأن مجىء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل ، كقَوْل وطَوْل .

(و) كوجوب (الفتح فى نون مِنْ ، مَعَ) كون الساكن الذى لقيها (اللام نحو : مِنَ الرجلِ) ، لكثرة مجىء لام التعريف بعد (من) ، فاستثقل توالى الكسرتين ، (والكسرُ) فى نون « من » مع اللام (ضعيفٌ) ، ووجهه مع الضعف أنه لم يبال بالكسرتين لعروض الثانية (عكسُ : مِنِ ابْنِكَ) مما لقى نون « من » ساكن غير لام التعريف ، فإنه يجب فيه الكسر على الأصل لعدم الكثرة ، (وعن) إذا لقى نونه لام التعريف كسر ، كما إذا لقيه غيره ، لعدم اجتماع الكسرتين (على الأصل) فى التقاء الساكنين ، (و) حكى الأخفش (عَنُ الرجل بالضم) النون « عن » وهو (ضعيف) ، شبهه بنحو : قل انظروا ، يعنى : حرك النون بالضم إتباعا لضمة الجيم ، ولم يعتد بالراء المضاعفة ، وفيه ضعف ؛ لأن الضم لم يجز فى نحو « إن الحكم » مع أن الضمة بعد الساكن الثانى بلا فصل .

(وجاء فى) نوعين من (المغتفرِ) التقاء الساكنين فيه تحريك الأول منهما :

---

(١) ورد قول الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٢٤٦) .

النوع الأول : ما يكون سكون الثانى فيه للوقف ، وأولهما غير حرف لين نحو : هذا (النَّقُر ، ومن النَّقِر) ، فتحرك الأول بحركة الثانى بنقل حركته إليه ، كما سيأتى فى الوقف إن شاء الله تعالى ، (و) كذلك إذا كان الساكن الثانى هاء الضمير نحو (اضْرِبُه) ، فإنك تنقل حركة الهاء إلى ما قبلها ، ولم يمثل لنقل الفتحة لقلته ، إذ لا يجىء إلا فى المهموز — كما سيأتى — والقول بأن هذا على غير لغة من ينقل فى حال الوقف كما فى بعض الشروح خلاف الظاهر ، والنقر : التقاط الطائر الحبة ، وقد يطلق على غير ذلك .

(و) النوع الثانى: ما يكون الساكن الثانى فيه مدغما والأول ألف، نحو (دَأَبّة وشأَبَّة) ، فإنها تقلب فيه الألف همزة مفتوحة ، كما يحكى فى الشواذ « ولا الضَّأَلِّين » ، وذلك للفرار من التقاء الساكنين ، ويجوز أن يقال : إنها قلبت همزة كما تقلب فى غيره نحو : العألم ونأر على ما يجىء فى باب الإبدال — إن شاء الله تعالى — فلم يمكن مجىء الساكن بعد تلك الهمزة الساكنة كما أمكن مع الألف ، فحرك الأول وهو الهمزة وفتحت ، لأن الألف لا أصل لها فى الحركة ، فأشبه شيء بها وبالهمزة الفتح ؛ لأنه بعض الألف ، ومخرج الألف والهمزة الحلق ، وعلى الوجه الأخير إن كان أصل الألف حرفاً متحركاً حركت الهمزة بتلك الحركة ، قال (١) :

---

(١) هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو من بحر الرجز ، والدكاديك جمع دكداك ، وهو الرمل المتلبد فى الأرض من غير أن يرتفع ، والبرق جمع برقة ، وهى غلظ فى حجارة ورمل ، ومحل الاستشهاد قوله (المشتئق) بمعنى المشتاق ، وقد همز الألف حين أراد الوقف ، وحرك الهمزة بحركة (الواو) الذى كان أصلا للألف ، إذ أصله : المشتوق ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : المشتاق ، فلما همز الألف حركها بالكسرة التى كانت للواو .

يادَارَمَيٍّ بِذَكاكِيكِ البُرَقْ صَبْرًا فقد هيجتِ شوقَ المشتَاق

(بخلاف) ما لو كان الأول واوا نحو (تَأْمُرُونِّى) بإدغام نون الإعراب فى نون الوقاية ، وتمُودَّ الثوب ، أو ياءً نحو : دويْبَّة وخويْصَّة فإنها لا تقلب همزة ، وذلك لكثرة الألف فى مثل هذا المكان دون الواو والياء .

الابتـــداء

« همزة الوصـل »

(الابتداءُ) أى هذا باب الابتداء ، أى الشروع فى التلفظ ، (لا يُبْتَدَأ إلاَّ بمتحركٍ) ؛ لتعذر الابتداء بالساكن ، كما يشهد به الحس ، (كما لا يوقَفُ) أى كما لا يوقع انتهاء التلفظ وختمه (إلاَّ على ساكنٍ) أو شبه الساكن ، كما يوقف عليه بالرّوم والإشمام لا لتعذره بل للاستحسان ؛ لأن ختم الكلام وانقطاعه عما بعده يناسبه التخفيف والاستراحة ، والسكون أو شبهه أخف من التحريك ؛ (فإنْ كان الأول) أى أول حروف اللفظ الذى يريد المتكلم الشروع بالتلفظ به ، وأول حروف الكلمة سواء كان أولا حقيقة أو حكماً ، كلام التعريف ، فإنها كالجزء مما دخلت عليه (ساكناً) بدليل حال الوصل ، فإنك تجد السين مثلا من « اسم » فى قولك : ما اسْمك ؟ ساكنا ، (وذلك) مسموع فى الأسماء الذى لا اتصال لها بالأفعال ؛ وفى الحروف ، ومقيس فى بعض الأسماء والأفعال .

فالمسموع من الأسماء (فى عشرة أسماء) مما لا اتصال له بالأفعال (محفوظة) لا يقاس عليها غيرها ، (وهى : ابْنٌ) أصله : بنو كفرس ، بدليل أبناء ، إذ أفعال قياس : فَعَل « مفتوح العين » كأفراس

وأجمال ، لا « ساكن العين » إلا إذا كان معتلا كحوض وبيت ، وليس من باب : حِمل أو قُرء ، بدليل بنون « بفتح الباء » فتصرف فيه بحذف اللام وإسكان الباء على غير قياس ، (و) كذا (ابْنَةٌ (١)) أصلها : بنوة ، فتصرف فيها كما تصرف فى ابن ، (وابْنُمٌ) وأصله : بنو أيضاً ، فأبدلت الميم من اللام ، وغير بإسكان الباء ، وإتباع حركة النون حركة اللام على غير القياس ، (واسْمٌ) أصله : سِمْوٌ أو سُمْوٌ كحِبر أو قُفل عند البصريين من سما ؛ لأنه يسمو بمسماه ويشهره ، واولا الاسم لكان خاملا .

وعند الكوفيين : وسم ، لكونه كالعلامة على مسماه ، فحذف على الأول « اللام » وأسكنت الفاء ، وعلى الثانى حذفت « الفاء » وبقيت السين على سكونها .

قال الرضى (٢) : ولا نظير لما قالوا يعنى الكوفيين ؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل ، وما قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى ؛ لأن الاسم بالعلامة أشبه ، لكن تصرفات الاسم من : التصغير والتكسير كسُمَىّ وأسماء وغير ذلك كالسَّمِىّ على وزن الحليف ، ونحو قولهم : سمّيْت وتسمّيْت يدفع ذلك ، إلا أن يقولوا : إنه قلب الاسم بأن جعل الفاء فى موضع اللام ، وحذف فى ذلك المكان .

(واسْتٌ) أصلها : سته كجبل ، بدليل : أستاه ، ولا يجوز أن يكون كأقفال وأجذاع ، لقولهم فى النسبة إليه : ستهى .

---

(١) فى مخطوطة (ص) أبناء وهو تصحيف .

(٢) ورد تعقيب الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢/٢٥٩) .

(واثْنَان) أصله : ثَنَيان كفتيان ، لقولهم فى الجمع : أثناء كأبناء ؛ وفى النسبة : ثنوى كجبلى ، (واثْنَتَانَ) أصلها : ثنيتان كشجرتان ؛ فتصرفوا فى هذه الأسماء بحذف لاماتها وإسكان فاءاتها على غير قياس .

(وامرؤ وامرأة) أصلهما : مرء كفلس ، ومرأة كتمرة ، فتصرفوا فيهما بإسكان فائهما .

(وايْمُنُ اللهِ) بمعنى : يمين الله مفرد على وزن : افْعُل ، وقد تحذف نونه فيقال : ايم الله ، وعند الكوفيين أنه جمع يمين ، وإنما أسقطت الهمزة فى الوصل لكثرة الاستعمال .

(و) المقيس من الأسماء (فى كلِّ مصدرٍ بعد ألفِ فِعْلِه الماضِى أربعةٌ فصاعدًا) احتراز من نحو : أكل وأخرج ؛ فإن بعد الألف فى الأول حرفين ، وفى الثانى ثلاثة ، فالهمزة فى مصادرهما همزة قطع ، وكذا فى أفعالهما من ماض مطلقاً أو أمر فى نحو : أخرج ، وإنما جاز تسكين أوائل هذه المصادر حملا لها على أفعالها لمّا فُعل فيها ذلك لقوة تصرف الفعل ، فجوز تصريفه على الوجه المستبعد ، وحمل عليه المصدر ، ولو قال المصنف : وفى كل مصدر مكسور ما يلى ساكنه لكان أخصر وأولى وأوضح كما لا يخفى (كالاقْتِدَار والاسْتِخْرَاجِ) والانطلاق وغيرها .

(و) من الأفعال (فى أفعالِ تلك المصادرِ من ماضٍ وأمرٍ) ، ولم يكن فى المضارع ، لأنه زاد على الماضى بحرف المضارعة ، فلو سكن أوله لاحتاج إلى همزة الوصل فيزداد الثقل ، فلما حذف حرف المضارعة فى أمر المخاطب احتاج إلى الهمزة كما احتاج إليها الماضى ، وأما

اسم الفاعل واسم المفعول فلم يؤت فى أوائلهما بالهمزة لسقوطها بوقوع الميم فى أوائلها ، وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة :

تسعة من الثلاثى المزيد فيه : كانطلق واحمر واحمار واقتدر واستخرج واقعنسس واسلنقى واجلوذ واعشوشب ، واثنان فى الرباعى المزيد فيه : احر نجم واقشعر ، وقد تجىء فى : تفعّل وتفاعل إذا ادغم تاؤهما فى الفاء نحو : اطَّير واثَّاقل ، ولا يرد أهراق أهراقة وأسطاع أسطاعة ؛ لأن بعد الفعل الماضى منهما أربعة ؛ إذ أصلهما : اراق وأطاع ، وزيادة الهاء والسين عارضة .

(وفى صيغة أمرِ الثلاثى) إذا لم تتحرك الفاء فى المضارع احتراز عن نحو : قُلْ وبِعْ وخَفْ ، (و) المسموع من الحروف (فى لامِ التعريفِ و) فى (ميمِه) ، هذا مبنى على مذهب سيبوية أن حرف التعريف هى « اللام » وحدها ، وضعت ساكنة ليستحكم امتزاجها بما دخلت عليه ، وفى لغة حمير ونفر من طيئ : إبدال الميم من لام التعريف ، كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وآله وسلم « ليس من امبر امصيام فى امسفر » ، وأما على مذهب (١) الخليل أن آلة التعريف « الهمزة واللام » فلا سكون للأول ، وإنما حذفت الهمزة عنده فى الدرج وإن كانت همزة قطع لكثرة الاستعمال .

(أُلْحِقَ فى الابتداء خاصة) جواب قوله : « فإن كان الأول

---

(١) ما ذكره الشارح من آراء للخليل وسيبويه ، وكذلك الحديث الشريف الذى استشهد به على لغة حمير ونفر من طىء بإبدال لام التعريف ميما ، كل ذلك تناوله العلامة الرضى فى شرحه على الكافية فى النحو عند الكلام على المعرف باللام (٢ /١٣٠ ، ١٣١) .

ساكناً » يعنى أن الحرف الذى تريد الابتداء به إذا كان ساكناً ؛ وذلك فى المواضع المذكورة ، وقد علمت تعذر الابتداء بالساكن ، توصلت إلى ذلك الساكن بشىء ، وذلك همزة ؛ لأن الأولى فيما احْتِيجَ إلى زيادته أن يكون من حروف المد لخفتها ، والهمزة قريبة من الألف فى المخرج ، فزيدت همزة ، وتسمى (همزة الوصل) ؛ لأنه بسبب سقوطها فى الدرج يتصل ما قبلها بما بعدها . بخلاف همزة القطع فإنها قاطعة بين ما قبلها وما بعدها ، وقوله : « فى الابتداء خاصة » لأن مجيئها لتعذر الابتداء بالساكن ، فإذا لم يبتدأ بالساكن بسبب وقوع شىء قبله لم يحتج إلى الهمزة .

وتلكَ الهمزة (مكسورةٌ) ؛ لأن الكسر أوسط الحركات ، فلما احتيج إلى اجتلابها متحركة كان أولى ، (إلا فيما) أى فى الفعل الذى (بعدَ ساكنِهِ) أى الساكنَ الذى لأجله اجتلبت همزة الوصل (ضمةٌ أصليةٌ ، فإنها) حينئذ (تُضَمُّ) كراهة للانتقال من الكسرة إلى الضمة ، وليس بينهما إلا حرف ساكن ، فتضم للإتباع إذا كانت تلك الضمة بعد الساكن أصلية ، سواء كانت باقية (نحو : اُقتُل ، اُغْزُ) يازيد ، أو ذاهبة لعارض نحو (اُغْزِى) ياهند ، فإن أصله : اُغزُوِى ، (بخلاف) ما لو كانت عارضة نحو (اُرمُوا) ويدخل فى قوله « إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية » كل ما ض لم يسم فاعله من الأفعال المذكورة نحو : اقتُدِر عليه ، وانطُلق به ؛ لأن الضمة فيما لم يسم فاعله أصلية فيها ، وإذا جاءت الهمزة المضمومة قبل ضمة مشمة كما فى اختير وانقيد : أشمت ضمتها أيضاً كسرة ، (وإلا فى لام التعريف)

وميمه ، وترك ذكرها ؛ لأنها بدل من اللام فحكمها حكمها ، (وايْمُن) الله (فإنها تفتح) :

أما فى « لام التعريف » فلكثرة استعمالها ، وأما فى « ايمن » فلأن الجملة القسمية يناسبها التخفيف ، لأنها مع جواب القسم فى حكم جملة واحدة ، وحكى يونس (١) عن بعض العرب : كسر همزة ايمن وايم .

(وإثباتُها وصلًا لَحْنٌ) أى خطأ وعدول عن الصواب ؛ لعدم المحوج إلى الإتيان بها (٢) ، قال فى الكشاف : اللحن : أن تلحن بكلامك ، أى تميله إلى نحو من الأنحاء ليفطن له صاحبك ، كالتعريض والتورية ، قال (٣) :

ولقد لَحَنْتُ لكم لِكَمْاَ تَفْهَمُوا واللحنُ يفهمُهُ ذوُو الألْبَابِ

وقيل للمخطىء لاحن ؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب .

(وشذ) إثباتها (فى الضرورة) ، كقوله (٤) :

إذا جاوزَ الإثنينِ سِرٌّ فإنـــه بِنَثٌّ وتكثيرِ الوشاةِ قَمِيـنُ

---

(١) ما حكاه يونس وارد فى شرح الرضى على الشافية (٢ /٢٦٥) .

(٢) فى مخطوطة (ص) : إلى الإثبات بها .

(٣) هذا البيت من بحر الكامل ، وقد أورده الزمخشرى عند تفسير قول الله تعالى « ولتعرفنهم فى لحن القول » وفى القاموس المحيط (٤ /٢٦٦) ولحن كفرح : فطن فطن لحجته وانتبه ، ولاحنهم : فاطنهم ، وفى لحن القول : فى فحواه ومعناه .

(٤) هذا البيت من قصيدة لقيس بن الخطيم ، وهو من بحر الطويل ، والنث : يقال نث الخبر ينثه — بضم النون وكسرها — أفشاه ، والوشاة : جمع واش ، وهو الذى يسعى بالنميمة ، وقين : جدير وخليق ، والاستشهاد فى قوله (الإثنين) بإثبات همزة الوصل فى الدرج ، وهو شاذ فى الضرورة .

فإذا كان قبلها كلام لا يحسن الوقف عليه وجب فى السعة حذفها ، إلا أن تقطع كلامك الأول ، وإن لم تقف مراعياً حكم الوقف ، بل لانقطاع النفس أو غيره (١) ، وقد فعل الشعراء ذلك فى أنصاف الأبيات ؛ لأنها مواضع الفصل ، وإنما يبتدئون بعد قطع نحو قوله (٢) :

ولا تبادرُ فى الشتاء وليدَنا ... ألْقِدْرَ تُنْزِلُها بغير جِعَال

ولما كان مقتضى هذا الكلام عدم الإتيان بهمزة الوصل فى الدرج ، وكان قد تقدم أن للعرب فى نحو : آلحسن عندك ؟ وآيمن الله يمينك ؟ مذهبين : أفصحهما جعلها ألفاً أشار إلى ذلك وإلى علته بقوله : (والتزمُوا جعْلَها أَلفًا لابَيْنَ بَيْنَ) أى لا بين الهمزة والألف (على الأفصح) كما عرفت فيما تقدم (فى نحو آلحسن) عندك ؟ (وآيمن الله يمينك ؟ للبس) أى : التباس الاستخبار بالخبر ، لتوافق حركتى الهمزتين ، بخلاف نحو (٣) « أصطفى البنات » ، وقوله (٤) :

* أستحدثَ الركبُ من أشْيَاعِهِم خَبَرًا *

فإن اختلاف حركتى الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل .

---

(١) أى فإنه لا يجب الحذف .

(٢) نسب هذا البيت للبيد العامرى الصحابى رضى الله عنه ، وهو من بحر الكامل ، والجعال — بكسر الجيم — الخرقة التى تنزل بها القدر ، والاستشهاد فى قوله « ألقدر » يقطع همزة الوصل فى (ال) للضرورة .

(٣) جزء الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

(٤) هذا صدر بيت من قصيدة لذى الرمة ، وعجزه : * أو راجع القلب من أطرابه طرب * وهو من بحر البسيط ، والركب : أصحاب الإبل ، والأشياع : الأصحاب ، والطرب : استخفاف القلب فى فرح أو فى حزن ، والاستشهاد فى قوله : (أستحدث) حيث دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل ، فحذفت همزة الوصل لعدم اللبس .

(وأما سكونُ هَاءِ :) هو وهى بعد واو العطف وفائه ولام الابتداء نحو : (وهْو ووهْى وفَهْو وفَهْى ولَهْو ولَهْى) وإن كان سكونا فى أول الكلمة (فعارضٌ) لا يحتاج إلى اجتلاب همزة وصل ، وهو مع ذلك (فصيحٌ) وفى القرآن (١) : « وهْو خير لكم — فهْى كالحجارة — لهْو خير الرازقين — لهى الحيوان (٢) » فلا يرد اعتراضاً على حصرنا ما أوله ساكن ، وإيجاب إلحاق همزة الوصل به فيما تقدم .

قال نجم الأئمة (٣) : وليس هذا الجواب بجواب مَرْضىّ ؛ لأن هذا الإسكان على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأواسط ، فنحو : فهو ووهو وفهى ووهى مشبهة بعضُد وكتِف ، فلم يسكنوها إلا لجعلهم إياها كالوسط ، فكيف تجتلب لما هو كوسط الكلمة همزةُ وصل ؟ ووجه تشبيههم لها بالوسط عدم استقلال ما قبلها ، واستحالة الوقف عليه ، (وكذلك لام الأمر نحو « وليوفوا (٤) ») يعنى إذا وقعت بعد الواو والفاء فإنها تسكن ، لكن سكونها عارض فصيح ، (وشُبِّهَ به) أى بهو وهى الواقع بعد الواو والفاء : هو وهى إذا وقع أحدهما بعد همزة الاستفهام نحو : (أَهْوَ) قال كذا ؟ (وأَهْىَ) فعلت كذا ؟ قال (٥):

* فقلت أَهْىَ سَرَتْ أم عَادَنى حلم ؟ *

---

(١) أجزاء آيات وردت فى السور الآتية (البقرة ٢١٦ ، ٧٤ ، والحج ٥٨ ، والعنكبوت ٦٤) .

(٢) فى مخطوطة (ص) « لهى الحياة الدنيا » .

(٣) ما قاله الرضى ورد فى شرحه على الشافية (٢/٢٦٩) مع تصرف فى صياغة بعض العبارات .

(٤) جزء الآية ٢٩ من سورة الحج .

(٥) هذا عجز بيت من قصيدة للمرار العدوى ، وصدره : * فقمت للطيف مرتاعا وقلت له * والبيت من بحر البسيط ، والاستشهاد فى قوله (أهى) بسكون الهاء ، والإسكان مع همزة الاستفهام قليل .

فخففا بإسكان الهاء ، إذا صار الأول كعضُد ، والثانى ككتف ، وإنما جعلا مشبهين بوهْو ووهْى لقلة استعمالهما ، فالتخفيف فيهما أقل ، ووجه الشبه كون الهمزة حرفاً غير مستقل كالواو والفاء ، (و) شبه باللام الواقعة بعد « الواو والفاء » : اللام الواقعة بعد « ثم » نحو : « ثُمَّ لْيَقْضُوا (١) ، لكونها حرف عطف مثلهما ، وبه قرأ الكسائى وغيره ، ولم يستحسن البصريون ذلك ؛ لأن « ثم » مستقلة يوقف عليها ، (ونحو « أن يُمِلّ هْو (٢) ») بإسكان هاء « هْو » على تشبيه اللام الأخيرة من يمل مع هو بعضد ، كما قرئ فى الشواذ (قليلٌ) ؛ لأن يمل كلمة مستقلة ، ولا يمكن تشبيهها بلام الابتداء كما شبه ثم بالواو ، ولعدم اشتراكهما أيضاً فى المعنى ، بخلاف ثم والواو .

الوقف

ولما فرغ من الابتداء شرع فى الوقف ، فقال :

(الوقفُ : قطعُ الكلمة عَمَّا بَعْدَهَا) أى عما يمكن أن يكون بعدها ، أى أن تسكت على آخرها قاصداً ، لكونها آخر الكلام ، فيدخل فيه جميع وجوه الوقف ، ولو وقفت عليها ولم تراع أحكام الوقف التى تذكر ، كما تقف مثلا على آخر زيد بالحركة والتنوين لكنت واقفاً ، لكنك مخطئ فى ترك أحكامه ، فالوقف مجرد إسكان الحرف الأخير ، وإلا لم يكن الرَّوم وقفاً ، وكان « مَنْ » فى قولك : مَن زيد ؟ موقوفا عليه مع وصلك إياه بزيد ، (وفيه) أى فى الوقف (وجوهٌ) أى أحكام

---

(١) جزء الآية ٢٩ من سورة الحج .

(٢) جزء الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

يوجبها الوقف كالرَّوم والإشمام (مختلفةٌ فى الحُسْنِ) أى متفاوتة فيه ، فبعضها أحسن (١) من بعض ، كما يجىء من أن قلب الألف واواً أو ياءً أو همزة ضعيف ، وكذا نقل الحركة والتضعيف ، وقد يستوى وجهان أو أكثر فى الحسن كالإسكان وقلب تاء التأنيث هاء ، (و) مختلفة أيضاً فى (المَحَلِّ) ، أى محال الوجوه المذكورة ، وهى ما يذكر المصنف غالباً بعد ذكر كل وجه مصدراً بفى ، كقوله : فالإسكان المجرد فى المتحرك ، والرَّوم فى المتحرك ، فقوله « الإسكان المجرد والروم » وجهان للوقف ، وقوله « المتحرك » محل هذين الوجهين ، إذ يكونان فيه دون الساكن ، وعلى هذا القياس إلى آخر الباب .

وهذه الوجوه مختلفة فى المحل ، أى لكل وجه منها محل يثبت فيه غير محل الآخر ، وقد يتشارك وجهان أو أكثر فى محل واحد؛ كاشتراك الروم والإسكان فى المتحرك ، فمعنى قوله : مختلفة فى الحسن والمحل ، أنها قد تختلف فيهما لا أنها لا تكون أبداً إلا مختلفة فيهما .

وجملة الوجوه المذكورة اثنا عشرة : الإسكان المجرد ، والرَّوم ، والإشمام ، وإبدال التنوين ، وقلب الألف واواً أو ياء أو همزة ، وقلب التاء هاء ، وإلحاق هاء السكت ، وزيادة الألف ، وحذف الواو والياء ، وإبدال الهمزة من جنس حرف حركتها ، والتضعيف ، ونقل الحركة .

(فالإسكانُ المجردُ) عن روم وإشمام وتضعيف ونقل (فى المتحرك) غير المنون مطلقاً ، والمنون غير المنصوب على الفصيح على ما سيأتى ، وأما الساكن فقد كفيت مؤونة إسكانه نحو : مَنْ وكَمْ ، بل لا يكون

---

(١) فى مخطوطة (ص) أحس ، وهو تصحيف .

معه وجه من وجوه الوقف ، ولو قيل : إن سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد ، كما قيل فى ضمة فُلك ، وحذفت الحركة لما ذكرنا من أن الوقف محل الاستراحة .

(والرَّوْمُ فى المتحركِ ، وهو) فى اللغة القصد ، وفى الاصطلاح : (أنْ تَأْتِى بالحركةِ) التى كانت على الآخر (خَفِيَّةً) حرصاً على بيانها ، وسمى روماً ؛ لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقط بالكلية ، ويدرك الروم الأعمى الصحيح السمع إذا استمع ، لأن فى آخر الكلمة صُوَيْتًا خفياً ، قال (١) :

يُرى رومنا والعمى تسمع صوته وإشمامنا مثل الإشارة بالعضب

(وهو) أى الروم (فى المفتوح قليلٌ) مذهب القراء والفراء من النحاة عدم جوازه ، لأن الفتح لا جزء له لخفته ، وجزؤه كله ، وعند سيبويه وغيره من النحاة : يجوز فيه الروم كما فى المرفوع والمجرور ، (والإشمامُ فى المضموم) دون غيره ، لأن المقصود بالإشمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التى يتصور بها ذلك المخرج

---

(١) هذا البيت من قصيدة لأبى الحسن الحصرى ، وهو من بحر الطويل والعضب : من معانيه السيف ، وجاء فى (همع الهوامع) للسيوطى (٢ /٢٠٧) : الإشمام : وهو الإشارة إلى الحركة دون صوت ، فهو لا يدرك إلا بالرؤية ، وليس للسمع فيه حظ ، ولذلك لا يدركه الأعمى ، ويدركه بالتعلم بأن يضم شفتيه إذا وقف على الحرف ، قال أبو الحسن الحصرى فى قصيدته :

يرى رومنا والعمى تسمع صوته وإشمامنا مثل الإشارة بالشعر

وفى القاموس المحيط (٤ /١٢٣) : الروم : حركة مختلسة مختفاة ، وهى أكثر من الإشمام ، لأنها تسمع .

عند النطق بتلك الحركة ؛ ليستدل بذلك على أن تلك الحركة هى الساقطة دون غيرها ، والشفتان بارزتان لعينيه ، فيدرك نظره ضمهما ، وأما الكسرة فهى جزء الياء التى مخرجها وسط اللسان ، والفتحة جزء الألف التى مخرجها الحلق ، وهما محجوبان بالشفتين والسن ، فلم يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين ، فلذلك كان حقيقته فى الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله : (وهو أن تَضُم الشفتين بعد الإسكان) .

(والأكثر على أَنْ لا رَوْمَ ولا إشمامَ فى هاء التأنيث) لسكونها ؛ إذا الحركة إنما كانت على التاء التى هى بدل منها لا عليها ، حتى ينبه عليها بالروم أو الإشمام ، (وميم الجمع) نحو : ضربتم وعليكم وإليكم ؛ لأنها حين تكون آخرا لا حركة عليها إلا أن تعرض لملاقاة ساكن ، ولا اعتداد بالحركة العارضة ، ولذلك قال : (والحركة العارضة) كما إذا وقفت على « عليكم » من : عليكم السلام ، أو على « يشأ » من قوله تعالى (١) : « من يشأ الله يضلله » ، أو « لقد » من قوله تعالى (٢) : (ولقد استهزئَ » ، لأن الروم والإشمام إنما يكونان بالحركة المقدرة فى الوقف ، والحركة العارضة للساكنين لا تكون إلا فى الوصل ، فإذا لم تقدر فى الوقف ، فكيف ينبه عليها ؟ ، وقول المصنف « والأكثر » يدل على أن منهم من يروم ويشم فى الثلاثة .

قال الرضى (٣) : لم أر أحد لمن القراء ولا من النحاة ذكر أنه

---

(١) جزء الآية ٣٩ من سورة الأنعام .
(٢) جزء الآية ١٠ من سورة الأنعام .
(٣) ما قاله الرضى فى شرحه على الشافيه (٢ /٢٧٦) .

يجوز الروم والإشمام فى أحد الثلاثة المذكورة ، بل كلهم منعوهما(١) فيها مطلقا .

(وإبدال الألف) من التنوين (فى المنصوب المنون) غير ما فيه تاء التأنيث ، فإنه يحذف لوجوب قلبها هاء — كما سيأتى — فلو أبدل التنوين ألفاً لالتبست بهاء الضمير نحو : رأيت شجرها فى شجرة ، ونحو : رأيت زيداً ، لخفة الألف فلا تستثقل الكلمة به ، فقلب التنوين ألفاً حرصاً على بيان الإعراب (٢) ، وربيعة يحذفونه كالمرفوع والمجرور .

(وفى إذَنْ) نحو : أكرمك إذا ، فى جواب : أنا آتيك ، إما لأنه تنوين فى الأصل كما اختاره نجم الأئمة (٣) ، وإما شبهها لنونه بنون التنوين فى المنصوب ، لسكونها وانفتاح ما قبلها ، وأوجب المازنى (٤) الوقف عليها بالنون ، وأجاز المبرد الوجهين .

(وفى نحو اضْرِبَنْ) مما آخره نون التأكيد الخفيفة (٥) المفتوح

---

(١) فى مخطوطة (ص) : منعوها .

(٢) فى مخطوطة (ق) : الحركة (بدل) : الإعراب .

(٣) ورد اختيار نجم الأئمة الرضى فى كل من شرحه على الشافية (٢ /٢٧٩) وشرحه على الكافية (٢ /٢١٩) .

(٤) ما نص عليه الشارح من آراء للمازنى والمبرد ورد فى شرح الرضى على الشافية (٢ /٢٧٩ ، ٢٨٠) .

(٥) وبهذا كانت الكتابة القرآنية للفعلين المؤكدين بالنون الخفيفة (وليكونا — لنسفعا) بالألف فى قوله تعالى (ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين) من الآية ٣٢ من سورة يوسف ، وقوله جل ثناؤه (كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية) الآية ١٥ من سورة العلق .

ما قبلها ، فإنها تقلب ألفاً لمثل ما تقدم فى التنوين (بخلاف المرفوع والمجرورِ فى الواو والياءِ) أى بالنظر إلى الواو فى المرفوع ، والياء فى المجرور ، فإنه لا يقلب التنوين فى الأول واواً ، ولا فى الثانى ياءً ، لتأديته إلى الثقل فى موضع الاستخفاف ، قوله (على الأفصح) إشارة إلى ما زعم أبو الخطاب من أن أزد السراة يقولون : هذا زيدُو ، ومررت بزيدى ، كما قالوا : رأيت زيدَا ، حرصاً على بيان الإعراب .

(ويُوقَفُ على الألفِ فى بابِ عصاً) من المقصور المنون الواوى ، (ورحًى) من المقصور المنون اليائى (باتفاق) ، واختلف فى هذه الألف ، فالصحيح المصحح روايته عن سيبويه أنها التى حذفت للتنوين ردت حال الوقف ؛ لزوال الساكن الأخير الذى أوجب حذفها ملاقاته وهو التنوين ؛ لأن الألف أخف من كل خفيف ، فاعتبر زوال التنوين مع عروضه ؛ لأن اعتباره يؤدى إلى كون الوقف على أخف ما يكون ، ويدل على كونها لام الكلمة فى الأحوال الثلاث أنها جاءت روياً فى النصب ، قال (١) :

وَرُبَّ ضيفٍ طرقَ الحىَّ سُـرَى صادفَ زادًا وحديثًا ما اشْتَهَى

* إنَّ الحديثَ جانبٌ من القِرَى *

ولا يجوز : زيدَا مع مَحْيَ(٢) ومولَ ، لما ثبت فى علم القوافى ،

---

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور للشماخ بن ضرار الغطفانى فى عبد الله بن جعفر ابن أبى طالب والاستشهاد فى الكلمات الثلاثة (سرى — اشتهى — القرى) حيث وقعت فيها (ألف المقصور) لام الكلمة ، لأنها وقعت رويا ، وليست مبدلة من التنوين فى الوقف .

(٢) أى فى قصيدة واحدة .

وأيضا فإنها فى النصب كقوله تعالى(١) : « واتَّخِذُوا من مقامِ إبراهيمَ مُصَلًّى » ، وتكتب ياء ، وألف التنوين (٢) بعيدة من مثل هذه الأشياء ، وقيل بدل عن التنوين فى الأحوال الثلاث ؛ لوقوعها بعد الفتحة فى الوقف ، كما تقلبها فى « زيدا » المنصوب ؛ لأن موقعها فى الأحوال الثلاث مثل موقع زيد المنصوب ، بل ههنا أولى ، لأن فتحة « زيدا » عارضة إعرابية ، وفتحة المقصور لازمة ، وقيل : هى الأصلية فى حال الرفع والجر ، والمبدلة من التنوين فى حال النصب قياسا على الصحيح ، والحق هو الأول لما تقدم فى الاستدلال عليه .

وأما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذى فى الوقف فيه هو الذى كان فى الوصل بلا خلاف كأعلى والفتى ، وقد تحذف ألف المقصور اضطرارا ، قال (٣)

وَقَبِيلٌ من لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رهطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابنِ المُعَلّ

أى : المعلى .

(وقَلْبُهَا) أى ألف التنوين ، وقيل ألف المقصور ، (وقَلْبُ كُلِّ أَلِفٍ) سواء كانت للتأنيث كحبلى ، أو للإلحاق كمعزى ، أو لغيرهما نحو يضربها (همزة ضعيف) لما فى الألف من الخفة المناسبة

---

(١) جزء الآية ١٢٥ من سورة البقرة .

(٢) فى مخطوطة (ص) : وألف التأنيث ، وهو تصحيف .

(٣) ينسب هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة الصحابى ، وهو من بحر الرمل ، ومرجوم وابن المعل : من سادات لكيز ، والاستشهاد فى قوله (وابن المعل) ، وأصله : وابن المعل : مختوم بألف المقصور ، فحذف الألف المقصورة فى الوقف للضرورة تشبيها لها بياء المنقوص التى تحذف .

للوقف ، فلا وجه لتغييرها ، ووجه القلب همزة أن الهمزة أبين من الألف ، وليست الهمزة فى رجلأ بدلا من التنوين لبعد ما بينهما ، وإنما هى بدل من الألف .

(وكذا(١) قلبُ ألف نحو حُبْلَىَ) ظاهره أن المراد به ما فيه ألف التأنيث المقصورة (همزةً) لم يكن محتاجا إليه مع قوله « قلب كل ألف همزة » (أو واوًا أو ياءً) ، وعلى هذا الظاهر جرى كثير من الشارحين ، وأما نجم الأئمة فقال (٢) : اعلم أن فزارة وناسا من قيس يقلبون كل ألف فى الآخر ياء ، سواء كانت للتأنيث كحبلى ، أولا كَمُثَنَّى ، كذا قال النحاة ، وخص المصنف ذلك بألف نحو حبلى ، وليس بوجه ، ثم قال : وبعض طيء يقلبونها واوا — انتهى . وإنما قلبها هؤلاء «ياء» أو « واوا » ؛ لأنهما أبين منها وهى خفية ، وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر ، وذلك فى حالة الوصل ، لأن أخذك فى جَرْس حرف آخر يبين جرس الأول وإن كان خفيا ، وأما إذا وقفت عليها فتخفي غاية الخفاء حتى تظن معدومة ، ومن ثم(٣) يقال : هؤلاه ، ويا رباه « بهاء السكت » بعدها ، فأبدلوا منها فى الوقف حرفا من جنسها أظهر منها ، فبعضهم أبدل الياء ، وبعضهم الواو.

(وإبدالُ تَاءِ التأنيث الاسمية) وهى المتحركة المفتوح ما قبلها لا الفعلية ، فإنها لا تبدل باتفاق نحو : قامت وقعدت (هاءً) فرقا

---

(١) ورد ت فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٢٨٥) : وكذلك .
(٢) ما قاله نجم الأئمة الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٢٨٦) .
(٣) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

بينها وبين الفعلية (فى نحو رَحْمة) لو ترك لفظ « فى » لكان أولى ؛ إذ لا تكون تاء التأنيث الاسمية إلا فى نحو رحمة ، إلا أن تفسر تاء التأنيث بما يدل على التأنيث ولو لم يتمحض له ، فيشمل نحو : أخت ومسلمات ، ثم يخرج بهذا القيد ، لكنه خلاف الظاهر فى تاء التأنيث الاسمية إذا أطلقت ، وإنما لم يوقف على نحو « أخت » بالهاء ؛ لأنها وإن كان فيها رائحة التأنيث ؛ لاختصاص هذا البدل بالمؤنث ، إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث بسكون ما قبلها ، وبكونها كلام الكلمة بسبب كونها بدلا منها ، وإنما قلبت تاء التأنيث الاسمية هاء ؛ لأن فى الهاء همسا ولينا أكثر مما فى التاء ، فهو بحال الوقف الذى هو موضع الاستراحة أولى ، وخصت الاسمية بالإبدال ؛ لأنها الأصل ، إذ ألحقت بما هى علامة تأنيثه ، بخلاف الفعلية فإنها ألحقت بما المؤنث فاعله ، والتغيير بما هو أصل أولى ، وإنما قال : (على الأكثر) لأنه زعم أبو الخطاب (١) أن ناسا من العرب يقفون على الاسمية أيضا بالتاء نحو : طلحت ، قال (٢) :

* اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ *

---

(١) ما زعمه أبو الخطاب عن بعض العرب أورده الشيخ الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /٢٨٩) .

(٢) هذا شطر بيت من بحر الرجز ، وقد أورده الرضى والشطر الذى بعده على النحو التالى :

والله نجـــاك بـــكفى مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعـــد مت
صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحـــرة أن تدعى أمت

ومسلمت : اسم شخص ، وأصله : مسلمة ، والغلصمت : رأس الحلقوم ، وأصله : الغلصمة ، والاستشهاد فى الكلمات (مسلمت – الغلصمت – أمت) حيث يقف عليها بعض العرب بالتاء

والظاهر أن هؤلاء لا يقفون على المنصوب بالألف(١) ، بل يقولون : رأيت أمتْ ، قال :

* وكادَتِ الحُرَّةُ أنْ تُدعَى أمَتْ *

(وتَشْبِيهُ تاءِ هيهاتَ) فى الوقف عليه بالهاءِ (به) ، أى بتاءِ التأنيث الاسمية ، ذكَّر الضمير باعتبار الحرف (قليل) ، والكثير الوقف عليه بالتاءِ ، لكنه شبه على قلة بقوقاة(٢) ودوداة(٣) ، فوقف عليها بالهاء ، وفى جعل وجه القلب التشبيه المذكور إشارة إلى الرد على من زعم أن من وقف عليها «بالهاء» قدره مفردا ، أصله : هيهية ، ومن وقف عليه « بالتاء »» قدره جمعا ، أصله : هَيْهَيَاتٌ ، فحذفت الياء شاذا لكونه غير متمكن ، قال فى شرح المفصل(٤) : وهذا كله تعسف لا حاجة إليه ، لأنه أمر تقديرى ، إذ هيهات : اسم فعل ، فلا يتحقق فيه إفراد وجمع ، وإنما ذلك لشبهها بتاءِ التأنيث لفظا دون إفراد وجمع ، (و) إبدال التاء (فى) جمع المؤنث السالم نحو (الضاربات ضعيف) ؛ لأنها لم تتخلص للتأنيث ، بل فيها معنى الجمع ، فلا تكون كتاءِ المفرد ، فلا تقلب هاء ، ووجه قلبها هاء مع

---

(١) معنى أنهم لا يقفون عليه بالألف ، أى أنهم لا يقولون فى النصب : رأيت أمتا ، كزيدا بألف .

(٢) قوقاة : مصدر قولك : قوقت الدجاجة : إذا صوتت عند البيض ، وأصلها : قوقية كدحرجة ، تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفا .

(٣) الدوداة : الجلبة فهى مصدر لقولك : دوديت ، أى صوت ، أو بمعنى الأرجوحة فهى من أسماء الأجناس غير المصادر .

(٤) شرح المفصل ٢ /٥٣ .

ضعفه تشبيهها بتاء المفرد ، لإفادتها معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع ، حكى قطرب(١) « أين البنون والبناه ؟ » .

(وعِرْقَاتٌ) حكى الكوفيون(٢) : استأصل الله عرقاتهم « بفتح التاء » وكسرها أشهر ، فنقول (إنْ فُتِحَتْ تاؤُهُ فى النصب) كما فى هذه الحكاية (فبالهاء) على أنه مفرد اسم جمع والألف للإلحاق بدرهم كمعزى ، (وإلا) تفتح ، بل كسرت كما قلنا إنه الأشهر (فبالتاء) ؛ لأن كسرها فى حال النصب يدل على أنه جمع عرق ، إذ قد يؤنث ، والأولى الوقف عليه بالتاء كما فى مسلمات .

(وأما ثَلَاثَه أربعَةَ فيمن حَرَّكَ) هاء ثلاثة (فلأنه) أى المحرك (نَقَلَ حركةَ همزةِ القطع) من أربعة (لَمّا وَصَلَ) ثلاثة بها ، هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره : أنك قلت إن التاء تبدل هاء فى الوقف ، وثلاثة فى : « ثلاثة أربعة » ليس موقوفا عليها ، لأنه موصول بأربعة ، وإلا لم تنقل حركة الهمزة إلى الهاء ! أجاب بأن الوصل أجرى مجرى الوقف ، وذلك لأنه وصل ثلاثة بأربعة ، ومع ذلك قلب تاؤه هاء ، كذا فى شرح نجم الأئمة(٣) ، وفى غيره نحوه ، ولا يخفى عدم ظهور انطباقه على كلام المصنف ، وأنه لا يبقى لقوله « فيمن حرك » فائدة ، وأن حق العبارة أن يقول : وأما ثلاثة أربعة فى الوصل فلإجرائه مجرى الوقف ، أو نحو(٤) ذلك ، والذى يخطر

---

(١) أورد الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٢٩٢) ما حكاه قطرب بقوله « كيف البنون والبناه ؟ » .

(٢) نص الرضى على ذلك فى شرحه على الكافية (٢ /١٨٩) .

(٣) ورد قول نجم الأئمة الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٢٩٣) .

(٤) قوله : « أو نحو ذلك » غير وارد فى مخطوطة (ص) .

فى بالى أن هذا رد على صاحب المفصل حيث جعل « ثلاثة أربعة » مما أُجرى فيه الوصل مجرى الوقف ، يرشد إلى ذلك كلامه فى شرح المفصل قال فيه : ولو قال قائل إن ثلاثةْ مبنى على السكون ، وليس سكونه للوقف ، فلا يمنع وصل غيره معه مع بقاء آخره ساكنا هاء ، فلا حكم للوقف فيه ، لأَن ذلك إنما يكون فيما يكون فى وصله تاء متحركة ، وهذا واجب له البناء على السكون ، فصار سكونه لا للوقف ، والهاء لازمة لسكونه ، فلاحكم للوقف فيه ، فليس فيه إجراء للوصل مجرى الوقف ، وإنما فيه حكم الوصل خاصة ، واتفق أن حكم الوصل كحكم الوقف كما فى قولك « كم وأشباهها » فإن حكم الوصل فيها كحكم الوقف ، فمراده هنا أن الإتيان بالهاء فى ثلاثة مع وصلها بأَربعة سواء كان فيمن حرك ، أو فيمن سكن ؛ ليس من قبيل إبدال التاء فيه هاء حتى يرد اعتراضا بأَن التاء قد أُبدلت هاء فى غير حال الوقف ، ويحتاج إلى الجواب عنه بأَن ذلك معاملة للوصل معاملة الوقف ، كما أجاب صاحب المفصل ، بل لا تاء فيه أصلا فى حال الوصل ، فمن سكن فالأَمر عنده ظاهر ، إذ هو باق على أصله ، وأما من حرك فالحركة عارضة للنقل عنده .

ولما كان هنا مظنة وهم أن فتحة ميم فى قوله تعالى « آلم الله » مثل فتحة هاء ثلاثة ؛ لكون كل واحد منهما ساكنا بعد همزة مفتوحة مع اشتراكهما فى كونهما من الكلمات المبنية الأَواخر على السكون لعدم التركيب ، فكما كانت فتحة هاء ثلاثة لنقل حركة همزة

أربعة ، كذلك فتحة ميم « الٓمٓ » لنقل حركة همزة « الله » — جواب(١) لما — : دفع ذلك الوهم بقوله : (بخلاف ألٓمَ الله) ، فإن فتحته ليست لنقل حركة الهمزة (فإنه لما وصل) حذفت الهمزة وجوبا لكونها همزة وصل ، وشأن همزة الوصل إذا حذفت ألا تنقل حركتها إلا فى الشذوذ كما حكى الكسائى « بسم الله الرحمن الرحيمَ الحمد لله » بفتح ميم « الرحيم » ، فإذا سقطت همزة « الله » تعالى مع حركتها (التقى ساكنان) : ميم ألٓمٓ ، ولام الله ، فحرك الميم للساكنين ، وإنما فتحت لما تقدم ، فالفتح لالتقاء الساكنين لا للنقل .

(وزيادةُ الألفِ فى أنا) فإن الضمير عند البصريين : الهمزة والنون المفتوحة ، فإذا وقفت عليه بينت حركة البناء بالألف ، وبعض العرب تصل « أنا » بالألف فى الوصل أيضا فى السعة ، والأكثر أنهم لا يصلون بها فى الوصل إلا ضرورة ، قال(٢) :

أنَا سَيْفُ العشيرةِ فاعْرِفُونى حَمِيدًا قد تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة دون المكسورة ، قال أبو على(٣) : لا أعرف الوجه فى تخصيص إثباتها بالهمزة المضمومة والمفتوحة دون المكسورة ودون غير الهمزة ، (ومن ثم) أى ومن جهة زيادة الألف فى آخر « أنا » وقفا (وُقِفَ على) لكنا فى قوله تعالى(٤)

---

(١) قوله : « جواب لما » غير وارد فى مخطوطه (ص) .

(٢) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو لحميد بن حريث بن بجدل الكلبى وقوله : تذريت : أى علوت من بلوغ الذروة ، والسنام : للبعير معروف ، والاستشهاد فى قوله (أنا) حيث جاء بالألف مع الوصل ، وذلك من الضرورات الشعرية .

(٣) ما قاله أبو على أورده الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٢٩٥) .

(٤) جزء الآية ٣٨ من سورة الكهف .

(« لكنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى » بالألف) ، لأنه « أنا » فى الأصل جاءت بعد « لكنْ » الخفيفة ، بدليل مجىء ضمير المرفوع أعنى قوله « هو الله » بعده ، ولا يجىء بعد لكنَّ المشددة ، ثم نقلت همزة « أنا » إلى نون لكن وحذفت كما فى نحو « قَد افْلَحَ » ، ثم أُدغمت النون فى النون ، وابن عامر يثبت الألف فى « لكنا » وصلا أيضا ؛ ليكون مؤذنا من أول الأمر أنه ليس لكنَّ المشددة ، بل أصله (لكنْ أنا » .

(ومَهْ) بحذف ألف «ما» الاستفهامية غير المجرورة ، والوقف عليها بالهاءِ ، أجازه (١) بعضهم تشبيها لها بنحو « ره » .

(و) كذا أجاز بعض طيىء الوقف على « أنا » بالهاءِ ، فيقول (أنَهْ) قال حاتم « هكذا فزدى(٢) أنه » ، وهو (قليل) ، والأكثر الوقف عليها بالألف ، وعدم حذف ألف «ما» إلا إذا كانت مجرورة – كما سيأتى – ومذهب الزمخشرى أن الهاء فيهما بدل من الألف ، وقال الرضى (٣) : هى فى « أنه » للسكت ، وكذا قال فى «مه» حملها على المجرورة فى نحو مثل مه أولى ، أعنى جعلها هاء السكت جيء بها بعد حذف الألف كالعوض منه .

(وإلحاق هاءِ السكتِ) له ثلاثة أحوال : لازم وجائز وممتنع ،

---

(١) قوله « أجازه بعضهم » لم يرد فى مخطوطة (ص) .

(٢) أورده مجمع الأمثال للميدانى (٢ /٢٩٣) : هكذا فصدى ، قيل : إن أول من تكلم به كعب بن أمامة ، وذلك أنه كان أسيرا فى عنزة ، فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحرها ، فلامته على نحره إياها ، فقال : هكذا فصدى ، يريد أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام » .

(٣) ما قاله الرضى ومذهب الزمخشرى أورده الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٢٩٦) .

ذكر اللازم والجائز ، وما سواهما هو الممتنع غالبا ، فقال : (لازمٌ فى) كل ما يبقى بالحذف على حرف واحد ، ولم يكن كجزء من غير مستقل قبله ، إما بأن لا يكون كالجزء من شيء أصلا (نحو : رَهْ(١) وقِهْ) ، أو يكون كالجزء من مستقل (و) ذلك نحو (مجيءَ مَهْ ومثل مه فى : مجيء مَ جئتَ ، ومثلُ مَ أنتَ) ، وإنما لزم لأن الابتداء لا يكون إلا لمتحرك ، والوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه ، فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، فجيء بالهاء لسهولة السكوت عليه ؛ وَرَهْ : مفتوح الراء أو مكسورها من تَرَى « بفتح الراء » من الرؤية ، أو من تَرِى « بكسرها » من وريت الزند(٢) ترى : حذفت الألف أو الياء لكونه أمرًا ، وقِهْ : من يقى حذفت الياء لذلك ، فبقى كل منهما على حرف واحد ، و « ما » فى : مجيء مه ، ومثل مه : استفهامية ، فمعناه : أى مجيء جئت ؟ ومثل أى شيء أنت ؟ وأصله : مجيء ما ، ومثل ما ، فحذفت الألف لما سيأتى ، « فما » فى المثالين وشبههما ، أعنى ما تكون فيه مضافا إليها مثل : رَهْ وقِهْ من وجه ؛ لأن الكلمة التى قبل « ما » مستقلة لكونها اسما ، وليس مثلهما من وجه آخر ؛ لأن المضاف إليه كالجزء من المضاف ، لكن سقوط الألف بلا علامة ظاهرة ألزمه التعويض « بهاء السكت » .

(وجائزٌ فى نحو(٣) : لم يَخْشَهْ ولم يَغْزُهْ ولم يَزْمِهْ ، وغلامِيَهْ ،

---

(١) يقصد به الشارح : فعل الأمر من اللفيف المفروق الذى أوله وآخره حرف علة فإنه عند صياغة الأمر يبقى على حرف واحد ، فتزاد « هاء السكت » نحو : ره ، قه ، فه ، عه ، أمر من : يرى ، يقى ، يفى ، يعى .

(٢) فى القاموس المحيط (٤ /٣٩٩) : ورى الزند كوعى وولى وريا ووريا وورية : خرجت ناره ، والزند : العود الذى تقدح به النار .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٢٩٦) : وجائز فى مثل . .

وحَتَّامَهْ وعَلَى مَهْ وإلَامَهْ مما حركته غيرُ إعرابية) بأَن تكون من أصل الكلمة ، أو تكون بنائية ، (ولا مشَبَّهَةٌ بها ، كالماضى) فإن حركته مشبهة للإعرابية ، فإنه إنما بنى عليها لمشابهته المعرب ، إذ معنى : زيد ضرب : زيد ضارب ، ومعنى : إن ضربتَ ضربتُ : إن تضرب أضرب .

(وبابُ يا زيدُ) أى المنادى المفرد المعرفة ، فإن ضمته تحدث بحدوث حرف النداء ، وتزول بزواله ، (و) باب (لا رجلَ) أى اسم « لا » المبنى على الفتح ، فإن فتحته تحدث بحدوث « لا » ، وتزول بزوالها ، فأشبهتا حركة المعرب التى تحدث بحدوث العامل وتزول بزواله ، فيجوز الهاء فيما ذكر لبيان الحركة اللازمة ، ويجوز عدم الإتيان بها إما لقوتها بكونها على أكثر من حرف ، وذلك فيما عدا « ما » المجرورة ، وإما لكونها كالجزء مما لا يستقل ، وهو « ما » الاستفهامية مع حروف الجر (١) .

واعلم أن الأغلب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا كانت مجرورة ، وذلك لأن لها صدر الكلام ؛ لكونها استفهاما ، ولم يمكن تأخير الجار عنها ، فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام ، فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر ، وجعل حذف الألف دليل التركيب .

(و) جائز أيضا إلحاق هاء السكت (فى) كل حرف أو اسم عريق

---

(١) فى مخطوطة (ص) : إذا كانت مجرورة .

البناء آخره ألف ، مثل : لا وبلى ، و (نحو هٰهناه وهؤلاه) فى هؤلا المقصورة ، وذلك لتبيين الألف لخفائه .

(وحذفُ الياءِ فى نحو القاضى) ويا قاضى من كل ياء قبلها كسرة فى آخر الاسم لم تسقط للتنوين فى الوصل ، (و) كذا : (غلامى) من كل ياءٍ متكلم سواء (حُرِّكَتْ) هذه الياء – إذ يجوز فيها الفتح – (أو سُكِّنَتْ) إذ يجوز سكونها ، فجوز بعض العرب فيه حذف الياءِ ؛ لأن الوقف موضع الاستراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيلة ، بخلاف نحو القاضى إذا تحركت ياؤُه كما فى حال النصب ، فليس فيها إلا الإسكان ، وبقاء الياء (وإثباتُها أكثر) لأنها إن كانت متحركة فالراحة تحصل بتسكينها ، وإن كانت ساكنة فالمطلوب وهو وجود حرف ساكن يوقف عليه حاصل .

وقال الرضى(١) : إذا تحركت الياء لم يوقف عليها بالحذف ، بل بإسكانها كما نص عليه سيبويه وغيره ، (عكسَ قاضٍ) أى الذى آخره ياء قبلها كسرة تسقط تلك الياء للتنوين فى الوصل ، فإن الحذف فيه حال الرفع والجر أكثر من الإثبات ، لأن حذف التنوين عارض ، فكان كالثابت ، وتقديره ههنا أولى ، لئلا يعود الياء ، فيكون حال الوقف ظاهر الثقل ، بخلاف الألف فى نحو : عصا ، كما تقدم ، وحكى أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعربيتهم رد الياء اعتدادا بزوال التنوين ، وأما حال النصب فيجب قلب التنوين ألفا ، نحو : رأيت قاضيا ، إلا على لغة ربيعة .

---

(١) ورد مضمون ما ذكره الرضى وغيره فى شرح الرضى على الشافية (٢ /٣٠٠) .

هذا وما ذكرنا من مساواة يا قاضى للقاضى فى أن إثبات الياء أكثر صرح به المصنف فى شرح المفصل ، وهو اختيار الخليل والمبرد لما تقدم ، واختار يونس وقواه سيبويه : حذف الياء ، لأن المنادى موضع التخفيف ، هذا فى المنادى الذى لم يحذف عينه ، أما نحو « يا مرى » محذوف الهمزة : اسم فاعل من : أرأى(١) ، فقد ذكر حكمه بقوله : (وإثباتُها فى نحو يا مُرِى اتفاقٌ) على وجوبه ، وأصله : مرئى : نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت ، فصار : مرى ، فلو حذفوا الياء أيضا لأجحفوا بالكلمة بحذف بعد حذف ، لا لإعلال موجب ، فلا يرد نحو هذا مر ، ومثله : المرى والمنى من : أنأى ينئى ، ويا منى .

(وإثباتُ الواو) التى هى لام الكلمة فى الفعل نحو : زيد يدعو ويغزو ، (والياء) التى هى لام الكلمة فى الاسم نحو : القاضى ، والفعل نحو : يرمى ، (وحَذْفُهُمَا فى الفواصل) وهى رءوس الآى ومقاطع الكلام (والقوافى) وعنى بها أواخر الأبيات والأنصاف المصرعة جمع قافية من قفوت أى تبعت ، كأن آخر الأبيات يتبع بعضها بعضا (فصيحٌ) وإن كان الحذف فى الفعل والاسم المنصوب ممتنعا فى غيرهما ، وفى الاسم المرفوع والمجرور غير فصيح ؛ لأن الفواصل والقوافى يراعى فيها الازدواج والتجانس ، فحذف الياء من الفواصل

---

(١) قوله : من أرأى : هذا مضارع الفعل رأى مع همزة المضارعة : أرأى : قبل حذف عينه وهى الهمزة ليصير : أرى .

كما فى قوله تعالى(١) : « الكبير المتعال — والليل إذا يسر » ، ومن القوافى كما فى قوله (٢) :

ولأنتَ تَفْرِى ما خَلَقْتَ وبعـ ـضُ القوم يخلُقُ ثم لايَفْرْ

هكذا أنشد « بإسكان الراء » ، وتقييد القافية ، وحذف الواو فى القافية نحو قوله : (٣)

صحا القلبُ عن سلمَى وقد كادَ لا يَسْلْ
وأقفرَ من سلمى التعانيقُ والثَّقْلْ

وقوله بعده : (٤)

وقد كنتُ من سلمى سنينَ ثمانيًا على صِيرِ أمرٍ ما يُمِرُّ وما يَحْلْ

ولم أظفر حال الكتابة بمثال لما حذف واوه التى هى لام الفعل

---

(١) جزء الآية ٩ من سورة الرعد ، والآية ٤ من سورة الفجر .

(٢) هذا بيت من قصيدة لزهير بن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان ، وهو من بحر الكامل ، وقوله (تفرى ما خلقت) ضربه مثلا لعزمه ، وفى القاموس المحيط : (٤/٣٧٣): فراه يفريه : شقه فاسدا أو صالحا كفراه وأفراه . . . والاستشهاد فى : يفر : أصله : يفرى، فحذفت الياء ، وسكنت الراء للوقف على القافية ، ولا يبالون بتغير وزن الشعر وانكساره (الشافية ٤ /٢٢٩) .

(٣) هذا البيت مطلع قصيدة لزهير بن أبى سلمى يمدح بها سنان بن أبى حارثة المرى ، وهو من بحر الطويل ، وأقفر : بمعنى : خلا ، والتعانيق والثقل : موضعان ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله (والثقل) حيث حذفت واو الإطلاق ، فسكن اللام للوقف ، وهذه الواو ناشئة من إشباع ضمة اللام (الشافية ٤ /٢٣٣) .

(٤) وهذا البيت — كما ذكر الشارح — من القصيدة السابقة ، وقوله (على صير أمر) أى على منتهاه ، ويمر ويحلو : أى يصير مرا وحلوا ، والاستشهاد فى قوله (يحل) حيث حذف الواو ، وهى لام الكلمة ، كما حذف واو الإشباع من (الثقل) فى البيت السابق (الشافية ٤ /٢٣٢) .

فى الفواصل ، (وحذفُهما) أى الواو والياء إذا كانا ضميرين (فيهما) أى فى الفواصل والقوافى (فى نحو) : القوم (لم يغزُوا ، و) هند (لم ترمِ ، و) القوم (صنعوا : قليلٌ) ؛ لأنهما كلمتان ، وليسا حرفين ، ووجه حذفهما على القلة تشبيههما بهما لامى الكلمة فى الوقف الذى هو محل الاستراحة ، مع قصد الازدواج فى الفواصل ، ويروى قول الشاعر (١) :

لا يُبْعِد اللهُ إخوانًا تركْتُهُمُ ... لم أدْرِ بعدَ غداةِ البين ماصَنَعْ

بحذف الواو وإسكان العين ، وكذا (٢) :

يا دارَ عبلةَ بالجِواءِ تكلمْ ... وعمِى صباحًا دارَ عبلةَ واسْلَمْ

أنشد بإسكان الميم ، ولم يحضرنى مثال لحذفهما فى الفواصل ، على أن نجم الأئمة قال (٣) : لا أعرف حذف واو الضمير فى شىء من الفواصل كما كان فى القوافى .

(وحذفُ الواوِ فى) ضمير الغائب نحو (ضَرَبَهُ) ، وكذا الياء فى نحو : به ، (و) فى ضمير الجمع المذكر نحو (ضَرَبَهُم) وكذا « الياء » فى نحو : عليهم ، ولو ذكر الياء مع الواو لكان حسنا

---

(١) هذا بيت من قصيدة لتميم بن أبى مقبل ، وهو من بحر البسيط ، والبين : الفراق ، والاستشهاد بالبيت فى قوله (صنع) على أن أصله (صنعوا) فحذفت واو الضمير للوقف ، وإن كان ينكسر الشعر بحذفها ، فإنهم لا يبالون للوقف (الشافية ٤ /٢٣٦) .

(٢) هذا مطلع قصيدة لعنترة بن شداد العبسى ، وهو من بحر الكامل ، وعبلة : اسم محبوبته ، والجواء : بكسر الجيم — اسم موضع ، وعمى ، أى انعمى ، والاستشهاد فى قوله (تكلم — اسلم) حيث يريد : تكلمى ، اسلمى ، فحذف ياء الضمير .

(٣) ما قاله نجم الأئمة الرضى ورد فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /٣٠٧) .

(فيمن ألْحَقَ) وهم الأكثر فى ضمير الغائب المتحرك ما قبله ، لكن إن كانت حركته فتحة نحو : ضربَه ، أو ضمة نحو : يضربُه فالواو ، وإن كانت كسرة فالياء ، نحو : به على الأكثر ، وبعضهم الواو أيضا ، وبعضهم لا يلحق الواو والياء فيه ، بل يأتى فى الأول بضمة مختلسة ، وفى الثانى بكسرة مختلسة ، وبعضهم يسكن ، والأقل فى الساكن ما قبله نحو : منه وضربتْه وعليه ، لكن إن كان الساكن غير «ياء» فالواو ، وإن كان «ياء» نحو عليه فالياء ، وأما فى ضمير الجمع ، فالملحق الواو بالميم هم الأقل يقولون فى الوصل : ضربهموا ، ويلحقون الياء بعد الميم إذا كان قبلها «هاء» قبلها كسرة نحو : بهمى ؛ أو ياء نحو : عليهمى ، والأكثر على عدم الإلحاق ، فمن ألحق فى الموضعين حذف فى الوقف ؛ لأن الوقف موضع الاستراحة ، والواو والياء زائدتان ، وهم كثيرا ما يحذفون للاستراحة الأصلىَّ كما عرفت ، وأما من يلحق فى الموضعين فلا واو حتى يحذف .

(وحذفُ الياء) الثابتة وصلا (فى تِهِ وذِهِ(١)) الهاء فى ته وذه بدل من الياء فى : تى وذى ، لكنهم لما قلبوا الياء هاء شبهوا الهاء فى الأغلب بهاء المذكر المكسور ما قبلها نحو : به وبغلامه، فوصلوه بياء فحذفوها فى الوقف حذفها ، وبعض العرب يبقيها على سكونها كميم الجمع ، فيقول : هذه وصلا ووقفا ، وبعضهم يحذف الياء منها فى الوصل ويبقى كسرتها ، ولو أخر المصنف قوله « فيمن ألحق » عن : ذه وته ، لعم الجميع .

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٣٠٩) : فى ته وهذه .

(وإبدالُ الهمزةِ حرفًا) ساكنا (من جنسِ حَرَكَتِهَا) ، وذلك إذا كان ما قبلها ساكنا أو مفتوحا (عند قَوْمٍ) ممن يحقق الهمزة ولا يخففها ، فإنهم يبدلون المفتوحة ألفا ، والمضمومة واوا ، والمكسورة ياء بعد نقل حركتها إلى ما قبلها إذا كان ساكنا ، وإنما أبدلوها أما إلى الواو والياء فحرصا على الإتيان بما هو أبين من الهمزة الساكنة التى يكثر خفاؤها فى الوقف ، وأما إلى الألف فحملا له على أخويه (نحو(١) : هذا الكَلَوْ) فى الهمزة المضمومة المفتوح ما قبلها ، فأُبدلت واوا ، (والْخَبُوْ) فى المضمومة الساكن ما قبلها بعد فتحة ، (والبُطُوْ) فى المضمومة الساكن ما قبلها بعد ضمة ، (والرِّدُوْ) فى المضمومة الساكن ما قبلها بعد كسرة ، فأُبدلت فى الثالثة واوا بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، (ورأيت الكَلَا) فى المفتوحة المفتوح ما قبلها ، فأُبدلت ألفا (والخَبَا والبُطَا والرِّدا) فى المفتوحة الساكن ما قبلها ، فأُبدلت ألفا بعد نقل حركتها ، (ومررت بالْكَلَىْ) فى المكسورة المفتوح ما قبلها ، (والْخَبِى) فى المكسورة الساكن ما قبلها بعد فتحة ، (والْبُطِى) فى المكسورة الساكن ما قبلها بعد ضمة ، (والرِّدِى) فى المكسورة الساكن ما قبلها بعد كسرة ، وليس هذا القلب تخفيفا للهمزة كما فى بئر ورأس ومؤمن ، لأنهم ليسوا من أهل التخفيف كما ذكرنا .

(ومنهم) أى من هؤلاء المبدلين فيما ذكر (مَنْ) يفر من الوزن المرفوض وإن كان عارضا ، فيقلبها إذا كانت مضمومة قبلها ساكن

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢/٣١٠) : مثل . .

بعد مكسور « ياء » ، وإذا كانت مكسورة قبلها ساكن بعد مضموم « واوا » ، (يقول) فى الأول (هذا الرِّدِى و) فى الثانى (من الْبُطُوْ ، فَيُتْبِعُ) حركة الفاء حركة العين ، فيقلب الواو ياء فى الأول ، والياء واوا فى الثانى ، وإنما قلنا : إذا كان ما قبلها ساكنا أو مفتوحا ؛ لأنه لو كان مضموما كأَكْمُؤٍ (١) ، أو مكسورا كأَهْنِىءٍ لم يوقف عليهما إلا كما يوقف على الرجل والكبد ؛ إذ لا يمكن تدبيرهما بحركة نفسيهما ؛ لأن الألف لا تجىء بعد الضمة والكسرة ، والياء الساكنة لا تجىء بعد الضم ، ولا الواو الساكنة بعد الكسرة ، فبقّوْا الهمزتين على حالهما ، ولم يقلبوهما كما قلبوا المفتوح ما قبلها ، وكأنهم طردوا الحكم فى المضمومة المضموم ما قبلها نحو : هذا أكمؤ ، والمكسورة ما قبلها نحو : مررت بأَهنِئ ، وأما الذين يخففون الهمزة وهم أهل الحجاز ، فسيأتى بيان كيفية الوقف على ما آخره همزة عندهم فى تخفيف الهمزة إن شاء الله تعالى .

(والتضعيف) يكون (فى) الحرف الموقوف عليه (المتحرك) غير المنصوب المنون ، إذ ليس فيه إلا قلب التنوين ألفاً على غير لغة ربيعة ـ كما عرفت ـ وقوله « المتحرك » احتراز عن الساكن ؛ إذ الغرض من التضعيف بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركاً فى حال الوصل ، وإنما قلنا إنه ينبه بتضعيف الحرف على كونه متحركا فى الوصل ، لأن الحرف المضعف فى الوصل لا يكون إلا متحركاً ،

---

(١) الكمء : نبات ، جمعه : أكمؤ وكمأة ، أو هى اسم للجمع ، أو هى للواحد ، والكمء للجمع . . (القاموس المحيط ١ /٢٦ ، ٢٧) .

إذ لا يجمع بين ساكنين (الصحيح) دون المعتل ، إذ يستثقل تضعيف حرف العلة ، (غير الهمزة) لثقلها ، فإذا ضعفت صار كالتهوع (المتحرك ما قبله) لا الساكن ما قبله نحو : قفل ؛ لأن المقصود بالتضعيف — كما عرفت — بيان كون الحرف الأخير متحركاً فى الوصل ، وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلا متحركاً فى الوصل ؛ لئلا يلتقى ساكنان ، فلا يحتاج إلى ذلك (نحو : جعفرّ) فإنه جامع للشروط ، (وهو) أى التضعيف ((قليل) ، لأنه إثبات لحرف فى موضع تحذف فيه الحركة ، فهو تثقيل فى موضع التخفيف ، (ونحو القَصَبَّا) مما ضعف فيه الحرف الأخير مع وجود حرف الإطلاق بعده إما ألف كالقصبا ونحوه فى قوله (١) :

لقد خشيتُ أن أرى جَدَبَّا ... فى عامِنا ذا بعد أن أخْصَبَّـا
إن الدَّبَا فوق المتـون دَبَّـا ... وهَبَّتِ الريحُ بمُـورٍ هَبَّـا
تتركُ ما أبقَى الدَّبَا سَبْسَبَّا ... كأنه السيلُ إذا اسْلَحَبَّا
أو الحريقُ وافَقَ القَصَـبَّا ... والتبنَ والحَلْفَـاء فالْتَهَبَّـا

أو غير ألف كقوله (٢) :

* ببازلٍ وجناء أو عَيْهَـلِّ *

---

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وقوله : جدبا : يريد الجدب ، والدبا : الجراد ، والمور : الغبار ، والسبسب : القفر والمفازة ، اسلحب : امتد ، والقصبا : القصب ، والاستشهاد بهذه الأبيات فى الكلمات (جدبا — أخصبا — سبسبا — القصبا — الدبا) حيث ضعف أواخرها للوقف ، ثم حركها ضرورة .

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لمنظور بن مرثد الأسدى ، وبازل : ناقة بازل : فى تاسع سنيه ، وجناء : الناقة الشديدة ، والعيهل : الناقة السريعة والنجيبة ، والعيهل الذكر من الإبل (القاموس المحيط ٣ /٣٣٤ ، ٤ /٢٣ ، ٢٧٤) والاستشهاد فى لفظ (عيهل) حيث ضعف لامه وحركه ، وحقه السكون فى غير الشعر .

(شاذ ضرورة) ، لأن حق التضعيف أن لا يكون إلا فى الحرف الموقوف عليه ، ووجهه مع كونه شاذا ضرروة على ما قال النحاة : إن الشاعر أجرى الوصل مجرى الوقف ، يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه ، إذ لا يؤتى به إلا للوقف عليه ، فإذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ما قبله موقوفاً عليه ، بل فى درج الكلام ، فيكون التضعيف فى درج الكلام ، وهذا إجراء للوصل مجرى الوقف ، فعلى هذا حرف الإطلاق سابق على التضعيف .

وأما نجم الأئمة فقال (١) : إنهم جوزوا فى الشعر تحريك المضعف ، يعنى أنه ضعف أولا للوقف ، ثم أتى بحرف الإطلاق فحركوا له المضعف ، لأن الشعر موضع الترنم والغناء وترجيع الصوت ، ولا سيما فى أواخر الأبيات ، وحروف الإطلاق ، أى الواو والألف والياء هى المتعينة من بين الحروف للترديد والترجيع ، قال (٢) : فعلى هذا التقرير (٣) ليس قوله القصبا شاذا ولا ضرورة ، قال (٤) : وليس فى كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذا أو ضرورة ، قال وكان الواجب أن لا يلحق التضعيف المنصوب المنون فى مثل قوله :

* تتركُ ما أبقَى الدَّبَا سَبْسَبًّا *

لأن المنصوب المنون لا يضعف - كما تقدم - قال : لكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجر وقاسه عليهما .

---

(١) وردت العبارة بمعناها فى شرح نجم الأئمة الرضى على الشافية (٢ /٣١٦) .
(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣١٩) .
(٣) فى مخطوطة (ص) : فعلى هذا التقدير .
(٤) وردت عبارة الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٢٠) .

(ونقلُ الحركةِ فيما) أى فى الحرف الموقوف عليه الذى (قبله ساكن) غير مدغم نحو : الرد والشد ؛ لئلا يؤدى إلى فك الإدغام ، فاحترز بقوله « ساكن » عن المتحرك ، إذ الحامل على النقل إما الفرار من التقاء الساكنين ، أو هو مع الضن بالحركة الإعرابية — كما سيتضح — ولا التقاء ساكنين مع تحريك ما قبله ، (صحيح) لا معتل لثقل الحركة عليه ، نحو : زيد وحوض ، (إلا) أن تكون الحركة هى (الفتحة) الكائنة (فى غير الهمزة (١)) ، فإنها لا تنقل ، أما فى المنون فظاهر ؛ لأنه يوقف عليه بقلب التنوين ألفاً على الفصيح — كما تقدم — وأما غير المنون فلأن أصله المنون ، وتعريه عن التنوين عارض ، هذا عند سيبويه ، وغير سيبويه جوزه لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء فى وجوب إسكان الآخر ، وأما المنصوب غير المنون المهموز الآخر ، فقد ثبت النقل فيه اتفاقاً لخفاء الهمزة ساكنة بعد الساكن ، (وهو) أى النقل (أيضاً قليل) كقلة التضعيف إلا فى الهمزة فهو كثير لما ذكرنا من خفائها ساكنة بعد الساكن ، وإنما قل لتغيير بناء الكلمة فى الظاهر بتحريك العين الساكنة مرة بالضم ، ومرة بالفتح ، ومرة بالكسر وإن كانت الحركات عارضة ، وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذى حقه (٢) أن يكون فى الأخير إلى الوسط ، وإنما سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين ، والضن بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى ، ولو ثبت ذلك فى مثل « منذ » من المبنيات ، فالمسهل الفرار من الساكنين فقط (مثل هذا بَكْرْ)

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ / ٣٢١) : إلا فى الهمزة .

(٢) لفظة (حقه) ساقطة من مخطوطة (ص) .

بنقل الضمة التى على الراء إلى الكاف ، (وخَبُؤْ) بنقل ضمة الهمزة إلى الباء ، (ومررت بِبَكِرْ وخَبِئٍ) بنقل الكسرة فيهما ، (ورأيت الْخَبَأْ) بنقل فتحة الهمزة ، (ولا يقال : رأيت الْبَكَرْ) بنقل فتحة الراء ؛ لما عرفت من عدم جريان النقل فى فتحة غير فتحة الهمزة ، (ولا) يقال : (هذا حِبُرْ) بنقل ضمة الراء إلى الباء ، (ولا من قُفِلْ) بنقل كسرة اللام إلى الفاء ؛ لأدائه إلى الوزن المرفوض ، بل يجب الإتباع عند الناقل ، ولم يصرح به المصنف ، وكأنه اعتمد على فهمه بالمقايسة على ما ذكره فى المهموز من قوله « ومنهم من يفر فيتبع » ، وقد صرح به الرضى (١) وقال : وفى النصب أيضاً فيقول : هذا الحِبِر والقُفُل ، ورأيت الحِبِر والقُفُل ، ومررت بالحِبِر والقُفُل ؛ لأنه لما لزمه تسوية الرفع والجر فيهما ؛ لئلا يؤدى إلى الوزن المرفوض أتبعهما المنصوب ، وجعل الأحوال الثلاث متساوية ، واو صرح فى الضابطة باشتراط عدم أداء النقل إلى وزن مرفوض فى غير الهمزة ، كما صرح بسائر الشروط ، وقال : « إلا الفتحة وما أدى فيه النقل إلى وزن مرفوض » لكان صواباً ، والعجب أنه اعترض فى شرح المفصل عبارته بإهماله هذا الشرط ، ثم أتى ههنا بمثل عبارته .

(ويقال) فى المهموز (هذا الرِّدُؤْ) بنقل ضمة الهمزة إلى الدال ، (ومن الْبُطِئْ) بنقل كسرة الهمزة إلى الطاء وإن لزم منه الوزن المرفوض اغتفارا لذلك فى الهمزة لما ذكرنا من خفائها .

واعلم أن ظاهر عبارة المصنف أنه لا نقل فى حال الرفع فى نحو

---

(١) ورد رأى الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٢٢) .

الحبر ، ولا فى حال الجر فى نحو القفل ، والرضى (١) صرح بأنه ينقل فيهما، لكن يجب إتباع العين الفاء فى الرفع والنصب والجر ، فيقول : هذا الحِبِر والقُفُل ورأيت الحِبِرِ والقُفُل ومررت بالحِبِر والقفل ؛لأنه لما لزمه تسوية الرفع والجر فيهما ؛ لئلا يؤدى إلى الوزن المرفوض أتبعهماالمنصوب ، وجعل الأحوال الثلاث متساوية .

(ومنهم مَنْ يَفِرُّ) من الوزن المرفوض (فَيُتْبِعُ) يعنى فى المهموز فى الأحوال الثلاث ، قال الرضى (٢) : وكذا فى غير المهموز وإن لم يذكره المصنف ، والفرق بين المهموز وغيره : أن المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض ، فيجوز ذلك كما يجوز الإتباع ، وأما غير المهموز فلا يجوز فيه إلا الإتباع ، قال الرضى (٣) : وهاء الضمير كالهمز فى الخفاء ، فإذا سكن ما قبلها جاز نقل ضمتها إلى ذلك الساكن، نحو : مِنُه وعَنُه ، قال (٤) :

عجبتُ والدهرُ كثيرٌ عجبُـهْ من عَنَزِىٍّ سَبِّنِى لَمْ أضْـرِبُهْ

وبعض بنى عدى من بنى تميم يحركون ما قبل الهاء للساكنين بالكسر ، فيقولون : ضَرَبَتِهْ وقالَتِهْ ، والأول هو الأكثر ، وقد يوقف

---

(١) جاء ما صرح به الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٢١ ، ٣٢٢) .

(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٢٢) .

(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٢٢) .

(٤) هذا البيت لزياد الأعجم ، وهو من بحر الرجز ، والعنزى : نسبة إلى عنزة ، وهى قبيلة من ربيعة ، والاستشهاد فى قوله : لم أضربه حيث نقل حركة الهاء (وهى الضمة) إلى الباء للوقف ، وهو أبين .

على حرف واحد كحرف المضارعة ، فيوصل بهمزة تليها ألف ، وقد يقتصر على الألف ، قال (١) :

بالخيرِ خيراتٍ وإنْ شـــرًّا فا ولا أريدُ الشرَّ إلاَّ أنْ تَا

أى : إن شرا فشر ، ولا أُريد الشر إلا أن تشاء ، ويروى « فأَا » و « تـأَا » بهمزة بعدها ألف ، كأَنه زيد على الأَلف ألف أخرى ، ثم حركت الأُولى للساكنين كما فى : دأبَّة .

تنبيه : قد يجرى الوصل مجرى الوقف ، والغالب منه فى الشعر للضرورة الا اعية إليه ، قال : (٢) .

لَمَّا رَأىَ أنْ لا دَعَهْ ولا شَبَعْ مال إلى أرْطَاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

وربما جاء فى غير الشعر منه قراءة ابن عامر (لكنَّا هو الله ربى » وقوله « كتابيه » (٣) و « حسابيه (٤)) » وصلا كما فى بعض القراءات ، وقوله تعالى (٥) « أنا أحيي وأُميت » بإثبات ألف « أنا » .

---

(١) هذا البيت من بحر الرجز ، والاستشهاد فى قوله (فا) ، (تا) على أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد ، فيوصل بألف كما فى (فا — تا) ، وتقدير الكلام : وإن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء .

(٢) هذا البيت لمنظور بن مرثد الأسدى ، وهو من بحر الرجز ، والدعة : خفض العيش ، والأرطاة : واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل ، والحقف — بكسر الحاء وسكون القاف — التل المعوج ، والطجع : أصله : اضطجع ، فأبدل الضاد لاما ، والاستشهاد فى قوله (ألا دعه) حيث أبدل التاء هاء فى الوصل ؛ لأنه أجراه مجرى الوقف لضرورة الشعر.

(٣) ، (٤) أجزاء من الآيات ٢٥ ، ٢٦ من سورة الحاقة .

(٥) جزء الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .

المقصور والممدود

ولما فرغ من الوقف شرع فى المقصور والممدود ، فقال :

(المقصورُ مَا) أى اسم متمكن ، إذ نحو : متى ، وإذا ، وغزا ، وما ، ولا : لا يسمى مقصورا فى الاصطلاح (آخره ألف مفردة) عن ألف قبلها : احترز به عن الممدودة فى نحو : صحراء وكساء ، لأنها فى الأصل ألفان : قلبت الثانية همزة ، ولا حاجة إلى هذا ، فإن آخر قولك : كساء وحمراء مثلا ليس ألفا ، بل همزة ، بلى قد كان ذلك فى الأصل ، (كالعصا والرحى) .

(والممدود ما) أى اسم متمكن ،إذ نحو : هؤلاء ، وجاء، وشاء لا يسمى ممدوداً فى الاصطلاح ، وقولهم :هؤلاء مقصوروممدود على سبيل التجوز ، قصدا للفرق بين القصر والمد فى هذه اللفظة (كان بعدها) أى الألف (فيه) أى فى الآخر(همزة كالكِسَاءِ والرِّدَاءِ) ، قال الرضى (١) : والأولى أن يقال : الممدود ما كان آخره همزة بعدها ألف زائدة ، لأن : ماء وشاء لا يسميان ممدودين فى الاصطلاح، ووجه تسميتهما بالمقصور والممدود ظاهر للمقابلة ، (و) كل منهما قياسى وسماعى ، فيقول : (القياسىُّ من المقصور ما يكونُ قبلَ آخرِ نظيرهِ من الصحيح)اللام (فتحةٌ)يعنى أن يكون له نظير فى الصحيح قياسى قبل آخره فتحة ، كما تقول : إن كل اسم مفعول من باب الأفعال على وزن :مُفْعَل ، فيَشمل الصحيح مثل مُكْرَم ، والمعتل مثل مُعْطَىَ، فقبل

---

(١) ورد قول الرضى فى شرحه لشافية ابن الحاجب (٢ /٣٢٥) وقد أورد الشارح ما قاله الرضى مع تصرف فى بعض عباراته .

آخر نظير نحو معطى القياسى من الصحيح فتحة ؛ لأنه إذا وقع حرف العلة بعد الفتحة فى مثله انقلب ألفاً كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

(و) القياسى (من الممدود ما يكونُ ما قبله) أى قبل آخر (١) نظيره من الصحيح اللام (ألفًا) ، كما نقول : إن كل مصدر من أفعل على : إفعال ، فيشمل الصحيح نحو : إكرام ، والمعتل نحو : إعطاء ، فقبل آخر نظير نحو إعطاء القياسى من الصحيح ألف ، لأنه إذا وقع حرف العلة بعد الألف الزائدة انقلب همزة كما سيأتى فى الإعلال إن شاء الله تعالى .

ولو قال (٢) : القياسى من المقصور : مقصور يكون له وزن قياسى ما قبل آخره مفتوح ، ومن الممدود : ممدود يكون له وزن قياسى آخره همرة بعد ألف زائدة لكان أولى ، لعدم الحاجة إلى توسيط النظير ، ولعدم شمول التعريفين لجميع القياسى من المقصور والممدود ، كما سيتضح لك .

إذا عرفت هذا فقد فصل المقصور القياسى بقوله : (فالمعتلُّ اللامُ من أسماء المفاعيل من غير الثلاثىِّ المجردِ) بأن يكون رباعياً كقوق (٣) ، أو مزيداً كأعطى واشترى (مقصور) قياساً (كَمُعْطى ومُشْتَرىً) ، ومقوق فيه ، (لأن نظائرها) (٤) من الصحيح مفتوح ما قبل آخره

---

(١) فى مخطوطة (ص) : آخره .

(٢) ما أورده الشارح ذكره الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٢٥) .

(٣) فى القاموس المحيط (٤ /٣٨١) : قوق قوقاة وقيقاء : صاح .

(٤) فى متن الشافية (٢ /٣٢٥) لأن نظائرها ، وإنما قال الشارح (نظائرها) ، لأن الأمثلة عنده زادت عن اثنين .

قياساً ـ كما عرفت فى النحو ـ وهو نحو (مُكْرَم ومُشْتَرَكٌ) ومدحرج (١).

(و) المعتل اللام من (أسماء الزمان والمكان والمصدر مِمَّا قِيَاسُهُ) ينبغى أن يكون المعنى : مما قياس نظيره من الصحيح ليوافق ما سبق من كلامه (مَفْعَلٌ) بفتح الميم والعين (ومُفْعَلٌ) بضم الميم وفتح العين ، مقصور أيضاً قياساً (كمَغْزىً) مثال الأول ، (ومُلْهىً) مثال الثانى ، ومشترى ، ومستدعى ، ومتسلى عنه ، ومسلنقى فيه وغيرها ، وكل منها يحتمل الثلاثة (٢) ـ كما تقدم ، (لأن نظائرها (٣)) من الصحيح مفتوح ما قبل آخرها قياساً ، أعنى نحو (مَقْتَل ومُخْرَج) ، وعلى هذا لا يشمل نحو : مولى وموقى ، أعنى المثال الواوى ؛ لأن نظيرهما من الصحيح مكسور العين نحو : موعد ، ولو فسر قوله « مما قياسه » بما هو الظاهر ، أعنى قياسه بنفسه ، ويكون قيداً للمصدر فقط ، إذ أسماء الزمان والمكان من المعتل لا يكون إلا كذلك ، شمل ذلك ، لكنه لا يوافق تعريف المصنف للقياسى من المقصور ، ولا قوله « لأن نظائرها »

(و) المعتل اللام من (المصدر من فَعِلَ فهو أفعلُ أو فَعْلانُ أو فَعِلٌ) أى من فَعِل الذى صفته على أحد الثلاثة مقصور أيضاً قياساً ، لا ما لم تكن صفته على أحدها نحو : فنى فهو فناء (كالعَشَى) من عشى فهو أعشى ، وهو الذى يبصر فى النهار ولا يبصر فى الليل ، (والصَّدَى)

---

(١) فى مخطوطة (ق) ومدرنج .

(٢) يقصد بالثلاثة ما سبق ذكره فى متن الشافية ، وهو : الزمان والمكان والمصدر .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٣٢٥) : نظائرها .

من صدى فهو صَدٍ و هو العطش ، (والطوى (١)) من طوى فهو طيان ، وهو الجوع ، (لأن نظائرها (٢)) من الصحيح مفتوح ما قبل آخره نحو (الحَوَل) نظير العشى من حول فهو أحول ، (والعطش) نظير الطوى من عطش فهو عطشان ، (والفَرَقَ (٣)) وهو الخوف نظير : الصدى من فرق فهو فرق ، والنشر على غير ترتيب اللف .

(و) لا يرد (الغَرَاءُ) فإن المشهور فيه المد ، مع أنه من غَرِى بالأمر أى ولع كصدى ، فهو غَرٍ كصدٍ ، فإنه (شاذ) مخالف للقياس ، (والأصمعى يقصره) ويقول : غَرىً جريا على القياس ، وفى كون هذا القسم ، أعنى المصدر المذكور من المقصور القياسى نظر ؛ لأنه لا قياس لنا إلى أن كل فعل من الصحيح صفته على أحد الثلاثة يكون مفتوحاً ما قبل آخر مصدره ، ولا إلى أن كل مصدر فَعِلَ من الناقص الذى صفته على أحدها يكون مقصوراً ، ألا ترى إلى قولهم : خَزِى يخزى خِزيًا فهو خَزْيان ، ورَوِىَ يروَى رِيًّا فهو ريّان ، وكأنه أراد بالقياس فى هذا الموضع ما يعم الغالب ، فلذلك جعل هذا وجمع فُعْلة وفِعْلة وأسماء الأصوات التى ستأتى ومفرد أفعلة قياساً ، (و) المعتل اللام من (جمع فُعْلة وفِعْلة كعُرىً وجِزًى) جمع عروة وجزية مقصوراً أيضاً قياساً ، (لأن نظائرهما) من الصحيح مفتوح ما قبل آخره قياساً نحو (قُرَب) جمع قُربة بضم القاف (٤) ، (وقِرَب) جمع قِربه بكسر القاف .

---

(١) وردت لفظة (الطوى) قبل (الصدى) فى متن الشافية (٢ /٣٢٥) .
(٢) فى مخطوطة (ق) : نظائره .
(٣) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢ /٣٢٥) : والفزع (بدل) والفرق .
(٤) فى مخطوطة (ص) (الفاء) بدل (القاف) .

ومن المقصور القياسى الذى شمله تعريف المصنف ولم يذكره فى التفصيل : كل مذكر لفعلاء المعتل لامه من الألوان والحلى كأحوى وحوى ؛ لأن نظيرها مفتوح ما قبل آخره نحو : أحمر ، ومن الذى لا يشمله تعريفه ما عرفت من نحو : المولى والموقى ، وكل مؤنث لأفعل التفضيل ، وكل مؤنث بغيرها لفعلان (١) الصفة ، وكل جمع (٢) لفعيل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء والآفة ، وكل مؤنث بالألف من أنواع المشى ، كالقهقهرى (٣) والخوزلى (٤) والبشكى (٥) والمرطى (٦) وكل ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فاؤه ، المشدد عينه كالحثيثى .

وأما تفصيل الممدود القياسى فذكره بقوله :

(و) المعتل اللام من (نحو الإعطاء والرِّمَاء) بتخفيف الميم ، (وَالِاشْتِرَاء وَالِاحْبِنْطَاء (٧)) أى كل مصدر منقوص مكسور الأول لغير الثلاثى المجرد (ممدود) قياسا ، (لأن نظائرها) من الصحيح قبل أواخرها ألفات ، نحو : (الإِكْرَام والطِّلاب والإِفْتِتَاح والاِحْرِنْجَام (٨) ، (و) المعتل اللام من (أسماء الأصواتِ المضمومِ أولُهَا) لا غير المضموم أولها كالنعى ، ونظيره من الصحيح : الرئير لصوت الأسد ، والنهيق

(١) مثال : فعلان ومؤنثها فعلى : سكران وسكرى .
(٢) مثال هذا الجمع : جريح وجرحى وقتيل وقتلى .
(٣) القهقرى : الرجوع إلى خلف ، ومثله القهقرة بالتاء .
(٤) الخوزلى : مشية فيها تثاقل وتبختر كالخيزلى .
(٥) البشكى : خفة المشى .
(٦) المرطى : الإسراع فى المشى .
(٧) احبنطى : انتفخ بطنه .
(٨) احرنجم : أراد الأمر ثم رجع عنه ، والقوم أو الإبل : اجتمع بعضها على بعض وازدحموا .

لصوت الحمار ، ممدود أيضاً قياسا (كالعُوَاء (١) والثُّغاء (٢)) الأول اسم لصوت الذئب والكلب عند تأذيه من برد أو غيره ، والثانى اسم لصوت الشاة ، لأن نظائرهما (٣)) من الصحيح ما قبل آخره ألف قياسا نحو (النُّبَاح والصُّرَاخ ، و) المعتل اللام من (مفردِ أفْعِلة نحو : كِسَاء وقِبَاء (٤)) ودُعاء ممدود أيضاً قياساً ، (لأن نظائرها (٥)) من الصحيح (حِمَار ، وقَذَال (٦)) وغُراب ، (و) لا يرد مفرد أندية ، فإنه مفرد أفعلة مع أنه مقصور ، لأنا نقول (أندية) فى جمع ندى (شاذ) ، وفى عده مفرد أفعلة من القياس نظر على تعريفه ، لأنه إنما يصح لو لم يكن أفعلة جمعاً فى الصحيح إلا لما قبل آخره ألف ، أو الغالب عليه كونه جمعاً له وليس كذلك ، فإنه يجمع عليه ما قبل آخره « ياء » كرغيف ، أو « واو » كعمود لما عرفت فى الجمع ، وأما على التعريف الذى ذكرنا فوجهه ما ما ذكرنا (٧) من أن المراد بالقياسى ما يعم الغالب ، والغالب فى مفرد أفعلة إذا كان معتلا أن يكون قبل آخره ألف ، وقد يجىء غيره نحو : أندية جمع نَدِىّ ، وأنجية جمع نجى ، ومن الممدود القياسى ولم يشمله تعريف المصنف : كل مؤنث بغير التاء لأفعل الذى للألوان والحلى ، كأحمر وحمراء .

---

(١) العواء : صوت الكلب والذئب .

(٢) الثغاء : صوت الغنم والظباء .

(٣) فى مخطوطه (ص) : لأن نظائرها ، وفى مخطوطة (ق) لأن نظائره .

(٤) القباء — بالفتح والمد — نوع من الثياب .

(٥) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢ /٣٢٨) : لأن نظائرها .

(٦) القذال : كسحاب : جماع مؤخر الرأس ، ومقعد العذار من الفرس خلف الناصية .

(٧) قوله (فوجهه ما ذكرنا) ساقط من مخطوطة (ص) .

ولما فرغ من القياسى للمقصور والممدود ذكر السماعى لهما ، فقال :

(والسماعِىُّ) من المقصور (نحو : العَصَا والرَّحَى ، و) من الممدود نحو : (الخَفَاء والأَباء (١) مما ليس له نظير) قياسى فى الصحيح قبل آخره فتحة أو ألف حتى (يُحْمَلَ عليه) ، ولا ينفع وجدان نحو : جمل فى الأول ، ولا نحو : حمار وقذال فى الثانى ؛ إذ ليس بقياسى ، وعلى قياس ما ذكرنا ينبغى أن يقال مما ليس له قياس كما عرفت .

ذو الزيادة

ولما فرغ من المقصور والممدود ، شرع فى ذى الزيادة ، فقال :

(ذُو الزيادة : حروفُها) عشرة يجمعها قولك : (اليومَ تَنْسَاهُ ، أو سَأَلْتُمُونيها) ، قيل : سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة ، فقال « سألتمونيها » ، فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا ، فقال : ما سألناك إلا هذه النوبة ! ، فقال الشيخ : اليوم تنساه ! فقال : والله لا أنساه ! فقال : قد أجبتك يا أحمق مرتين .

(أو السمان هويت) قيل (٢) : إن المبرد سأل المازنى عنها ، فقال :

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِى (٣) وما كنتُ قِدْما (٤) هويتُ السِّمَانَا

---

(١) الأباء – بفتح الهمزة – اسم جنس جمعى ، واحده أباءة كعباءة ، وهو القصب .

(٢) ما ذكره الشارح أورده ابن جنى فى شرح تصريف أبى عثمان المازنى (المنصف ١ /٩٨) مع بعض تصرف .

(٣) ورد فى مخطوطة (ص) : فتيمنى .

(٤) جاء أيضا فى مخطوطة (ص) : قبل (بدل) : قدما .

فقال : أنا أسألك عن حروف الزيادة ، وأنت تنشدنى الشعر ! فقال قد أجبتك مرتين ، وقد جمع ابن خروف (١) منها نيفاً على عشرين تركيباً محكياً وغير محكى ، قال : وأحسنها لفظاً ومعنى قوله :

سألتُ الحروفَ الزائداتِ عن اسمها فقالتْ ولم تبخلْ أمانٌ وتسهيل

ولما لم يكن معنى كونها حروف الزيادة أنها لاتكون إلا زائدة ، إذ مامنها حرف إلا ويكون أصلا فى كثير من المواضع ، فسر المراد بقوله (أى التى لا تكونُ الزيادةُ) على حروف الكلمة الأصلية إذا كانت تلك الزيادة (لغير الإلحاق) ، إذ لو كانت للإلحاق فقد تكون منها كجدول أو من غيرها كقردد (٢) ، (و) لغير (التضعيف) أى التكرير مع الإدغام ، إذ لو كانت للتكرير فقد تكون منها كسلَّم ، ومن غيرها كقطَّع (إلا منها) أى من هذه الحروف ، ولو أريد بالتضعيف مطلق التكرير لكان قوله «لغير الإلحاق» موهما أنه يكون الإلحاق بغير التضعيف من هذه الحروف ، وليس كذلك ، بل لا يكون إلا منها ، ولكان يكفى قوله « لغير التضعيف » ، إذ الزيادة للتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغير الإلحاق قد تكون منها ، وقد تكون من غيرها ، (ومعنى الإلحاق أنها) أى الزيادة ، أى حروفها (إنما زِيدتَ لغرضِ جعلِ مثالٍ على) وزن (مثالٍ أزْيَدَ مِنْهُ) بأن تزيد على الثلاثى حرفاً

---

(١) ما أورده الشارح عن ابن خروف ورد بنصه فى شرح الرضى للشافية (٢ / ٣٣١) وذلك حيث يقول : وقد جمع ابن خروف منها نيفا وعشرين تركيبا محكيا وغير محكى ، قال وأحسنها لفظا ومعنى قوله :

سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل أمان وتسهيل

(٢) قردد : اسم جبل ، وما ارتفع من الأرض ، ومن الظهر أعلاه ، ومن الشتاء : شدته وحدته ، ويقال : جاء بالحديث على قرددة : أى من وجهه .

ليوازن الرباعى ، أو تزيد عليه حرفين ، أو على الرباعى حرفاً ليوازن الخماسى (لِيُعَامَلَ مُعَامَلَتَهُ) فى التصاريف ، وقد تقدم تفسير(١) ذلك ؛ (فنحو قَرْدَدٍ) وجدول (ملحق) بجعفر ، إذ لا غرض فى الزيادة غير الإلحاق المذكور ، (ونحو مَقْتَلٍ) ومحلب (غير ملحق) بجعفر ودرهم (لِمَا ثَبتَ من قياسها) أى من قياس زيادة الميم فى مثل هذا الموضع (لغيره) أى لغير الإلحاق من المصدر أو الزمان أو المكان فى الأول ، والآلة فى الثانى ، وليس لأحد أن يرتكب كون الحرف المزيد لإفادة معنى الإلحاق أيضاً ، لأنه لو كان كذلك لم يدغم نحو : أشدّ ومردّ ، لئلا ينكسر وزن جعفر ، ولا نحو : مسلة ومخدة ، لئلا ينكسر وزن درهم ، كما لا يدغم مهدد وقردد محافظة على وزن جعفر ، (ونحو أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفَاعَلَ كذلك) أى غير ملحقة بدحرج (لذلك) أى لما ثبت من قياس زياداتها لغير الإلحاق ، كما تقدم فى بيان معانيها ، (ولمجىء مصادرها مخالِفَةً) لمصدر نحو دحرج ، إذ يأتى فيه فعللة ، بل هو المشهور كما تقدم ، ولا يكفى موافقة إفْعال وفِعال وفِيعال لدحراج ، إذ المخالفة فى شىء من التصاريف تكفى فى الدلالة على عدم الإلحاق ، (ولا يقعُ الألفُ للإلحاقِ فى الاسم) ، وأما فى الفعل فقد يقع نحو : تغافل عنده كما تقدم (حَشْوًا) أى وسطاً لا آخراً ، فقد يكون للإلحاق كأرطى ومعزى (لما يلزم من تحريكها) إذا كانت كذلك ، فلا يجوز تحريك الألف فى موضع حرف أصلى ، وإنما وجب تحريكها ؛ لأن الثانى فى نحو خاتم يتحرك فى التصغير ، وكذا الثالث

---

(١) فى مخطوطة (ص) : تفصيل ذلك ، وقد سبق للشارح تفصيل الكلام وتفسيره عن الإلحاق عند الكلام على أبنية الأفعال المزيدة .

فى نحو حمار ، والرابع الوسط أيضاً يتحرك فى التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ، وأما الآخر فقد لا يتحرك ، قال نجم الأئمة (١) : والاعتراض عليه أنه لا منعَ من تحريك الألف فى مقابلة الحرف الأصلى ، وما المحذور(٢) فيه؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها فى نحو علابط لا فى التصغير ولا فى التكسير ، بل يحذف فلا بأْس بأَن نقول : هو ملحق بقذ عمل ، وقولهم « الرابع الوسط يتحرك فى التصغير والتكسير إذا حذف الخامس » ليس بمستقيم ، لأَن الألف تقلب إذن ياء ساكنة ، فيقال : سُرَيْديح فى : سرداح (٣) ، ومع التسليم يلزمهم أن لا تزاد الألف فى الآخر يعنى الإلحاق نحو : أرطى ومعزى ؛ لأَنه يتحرك الألف فيه بالحركة الإعرابية بعد قلبها ياء ، ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وسطاً فى الفعل حكم الزمخشرى وتقبله المصنف بأَن الألف فى نحو تغافل للإلحاق بتدحرج ، وهووهم ؛ لأَن الألف فى مثله غالبة فى إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً ، وما كان لمعنى متفق على أنه لا يكون للإلحاق ، ثم قال (٤) : ولما لم يقم دليل على امتناع كون الألف فى الوسط للإلحاق جاز أن يحكم فى نحو : سَاسَمٍ (٥) وعالَم وخاتَم بكونها للإلحاق بجعفر ، وبكونها فى علابط

---

(١) ورد ما ذكره فى شرح نجم الأئمة الرضى على الشافية (١ /٥٧) .

(٢) فى كل من مخطوطتى (ص) ، (ق) : وإيش المحذور فيه : وأصله : أى شىء ؟ فخفف لكثرة الاستعمال بحذف الياء الثانية من (أى) وحذف ياء شىء وهمزته ، ثم ركبا فى اللفظ والخط على غير قياس .

(٣) السرداح : بوزن قرطاس — بكسر القاف : الناقة الطويلة ، والضخم من كل شىء ، والأسد القوى الشديد .

(٤) ورد قول الرضى فى شرحه على الشافية (١ /٥٨) .

(٥) الساسم : شجر أسود ، قيل هو الآبنوس ، وقيل : شجر يتخذ منه القسى والأمشاط والقصاع والجفان (القاموس المحيط ٤ /١٢٨) .

للإلحاق بقذ عمل . انتهى ، وأما نحو حمار فلا يمكن إلحاقه بقمطر لجمعه على أحمرة وحُمر ، وجمع قمطر على : قماطر .

أدلة الزيادة

ولما كانت الزيادة خلاف الأصل لم يكن بد من علامة ، فبينها بقوله :

(ويُعْرَفُ الزائدُ) بأحد أمور ثلاثة (بالاشتقاق) ، وهو كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى ، كما تعرف زيادة ألف ضارب بأخذه من الضرب ، (وعَدَمِ النظيرِ) كمعرفة زيادة التاء فى تُرْتَب « بضم التاء الأولى وفتح الثانية » لعدم وجود فُعْلَل عند سيبويه ، (وغَلَبَةِ(١) الزيادة) كمعرفة زيادة همزة إصبع لغلبة زيادة الهمزة فى مثله ، وسيأتى تفصيل ذلك .

(و) إذا تعارض مقتضى هذه الثلاثة بأن يقتضى أحدها زيادة حرف ، والآخر أصالته وسيتضح ذلك ، فالعمل على (الترجيح عند التعارُضِ) كما ستقف عليه ، (والاشتقاقُ المحققُ) أى الظاهر القريب (مُقَدَّمٌ) على ما يعارضه من اشتقاق غير واضح ، أو عدم نظير ، أو غلبة زيادة ، أو كون الأصل أصالة الحرف ، ووجهه ظاهر ، (فلذلك) أى فلأنه يعرف الزائد بالاشتقاق وأنه مقام (حُكِمَ بثلاثيةِ عَنْسَلٍ) للناقة السريعة من العسلان وهو السرعة ، فالنون زائدة ، (وشأْمَل وشمأَل) بمعنى الشمال ، يقال ، : شملت الريح إذا هبت شمالا ، فالهمزة زائدة ، (ونِئْدِل) كزبرج وهو الكابوس من الندل

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٣٣٣) : وغلبة الزيادة فيه .

وهو الاختلاس ، كأنه يندل الشخص ، أى يختلسه ويأخذه بغتة ، فالهمزة فيه زائدة .

(ورَعْشَن) كجعفر : بمعنى المرتعش من الرعشة ، فالنون زائدة .

(وفِرْسِن) كزبرج ، مقدم خف البعير ، لأنه يفرس ، أى يدق ، فالنون زائدة .

(وبِلَغْن) كقمطر من البلاغة ، فالنون زائدة .

(وحُطَائط) بالهمز : الصغير ، كأنه حط عن مرتبة الكبير ، فالألف والهمزة زائدتان .

(ودُلَامِص) : وهى الدرع البراقة اللينة ، بمعنى الدليص والدلاص ، وقد دلصت الدرع أى لانت ، فالألف والميم زائدتان .

(وقُمَارِص) : بمعنى القارص ، وهو اللبن الذى اشتدت حموضته ، فالألف والميم زائدتان ، والثلاثة كعُلَابط (١) .

(وهِرْمَاس وفِرْنَاس (٢)) كدحراج للأسد الشديد من الهرس والفرس ، فالميم والنون مع الألف زوائد فيهما .

(وَزُرْقُم) كبرثن ، وهو الأزرق ، فالميم زائدة .

(وقِنْعَاس) كدحراج : البعير العظيم من القَعَس وهو الثبات ، يقال : عزة قَعْسَاء ، أى ثابتة ، لأن العظيم يثبت ولا يبرح ، فالنون والألف زائدتان .

---

(١) يقصد الشارح بالثلاثة : الكلمات « حطائط ودلامص وقمارص » فهى بوزن علابط — بضم الأول وفتح الثانى — أما الوزن الصرفى لهذه الكلمات فإنه مختلف ، لأن الأولى بوزن : فعائل ، والثانية : فعامل ، والثالثة : فاعل .

(٢) نص متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٣٣٣) : وهرماس وزرقم وقنعاس وفرناس . .

(وتَرْنَمُوت) : تَرَنُّم القوس عند النزع قال(١) :

* تُجَاوِبُ القَوْسَ بِتَرْنَمُوتِهَا *

فالتاءان والواو زوائد ، فقد عرفنا زيادة الأحرف المذكورة فى الأمثلة المذكورة بالاشتقاق المحقق الواضح ، وقدم على كون الأصل أصالة الحرف ، ولم تعرف زيادتها بعدم النظير ؛ لأن تقدير أصالة الحرف لا يوجب ارتكاب وزن نادر ، ولا بغلبة الزيادة ؛ لأنها ليست من الغوالب فى مواضعها المذكورة على ما يجىء .

الاشتقاق من أدلة الزيادة

(وكان) عطف على حُكِمَ ، وانظر لم فُصِلَ (ألَنْدَدٌ) وما بعده عما قبله بتوسيط « كان » وتعيين الأوزان : ألندد بمعنى الألد من اللدد وهو شدة الخصومة (أفَنْعَلاً) فالهمزة والنون زائدتان للاشتقاق ؛ وإلاففيه ثلاثة غوالب يمكن الحكم بزيادة اثنين منها : إما الهمزة والنون — كما تقدم — فهو من : لدد ، أو الهمزة وإحدى الدالين ؛ فيكون من : لند ، أو النون وإحدى الدالين ، فيكون من : ألد ؛ فبالاشتقاق الواضح اختير الوجه الأول من الثلاثة .

(و) كان (مَعَدٌّ) وفيه غالبان : الميم وإحدى الدالين (فَعَلاًّ) بالحكم بزيادة أحد الدالين وأصالة الميم (لمجىء تَمَعْدَدَ) روى أن عمر رضى الله عنه قال (٢) : « اخشو شنوا وتمعدوا » أى تشبهوا

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو مع بيتين آخرين ، والاستشهاد فى قوله « ترنموتها » ومعناه الترنم ، وهذا الاشتقاق يدل على زيادة الواو والتاء فى آخر ترنموت كما فى ملكوت وجبروت ، بالإضافة إلى زيادة التاء فى أوله .

(٢) ماروى عن عمر رضى الله عنه أورده الرضى فى شرحه على الشافية (٢/٣٣٥، ٣٣٦).

تمعدد ، وهو معد بن عدنان أبو العرب أى : دعوا التنعم وزى العجم ، كما ورد فى حديث آخر « عليكم باللبسة المَعَدِّية » ، قال سيبويه(١) : لو لم تكن الميم أصلية لكان تمعدد : تمفعل ، ولم يجىء فى كلامهم .

(ولم يُؤْتَدَّ بِتَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ) إذا لبس المدرعة ، وهى قميص صغير ضيق الكمين ، أو لبس الدرع ، ودرع المرأة قميصها ، (وتَمَنْدَلَ) إذا مسح بيده المنديل ، مع أن كل واحد منها تمفعل (لوضوح شُذُوذِه) ؛ لأنهم إنما فعلوا ذلك توهما أن الميم فى كل منها أصلية ، وهى قليلة الاستعمال رديئة ، والمشهور الفصيح : تدرَّع وتسكَّن وتندَّل ، (و) كان (مَرَاجِلُ) وهى ثياب الوشى (فَعَالِل(٢))، وكان ينبغى نظرا إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة الميم لكونه فى الأول مع ثلاثة أصول ، لكن سيبويه حكم بأصالتها ؛ لقول العجاج (٣):

* بِشِيَةٍ كَشِيَةِ المرجَلِ *

كما قال امرؤ القيس(٤) :

* على إثْرِنَا أذْيَالَ مِرْطٍ مُرَجَّلِ *

---

(١) رأى سيبويه منقول عن شرح الرضى على الشافية (٢ /٣٣٦) .

(٢) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢ /٣٣٥) : فعالل لقولهم ثوب مرجل .

(٣) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة للعجاج يمدح فيها يزيد بن معاوية ، والاستشهاد فى قوله « المرجل » على أن الميم الثانية أصلية ، وهو بوزن : مفعلل ؛ أما الميم الأولى فإنها زائدة ، إذ هى الداخلة على اسم المفعول ، والميم الثانية فاء الكلمة ، وهذا مذهب سيبويه فى هذه الكلمة ، لأنها لو كانت زائدة أيضا لكان وزن الكلمة : مفعلا ، وهو مالا وجود له فى كلامهم .

(٤) هذا عجز بيت من معلقة امرىء القيس المشهورة ، وصدره : * خرجت بها أمشى تجر وراءنا * وهو من بحر الطويل ، ورواية الزوزنى والأعلم لعجز البيت مختلف عما ذكره الشارح ، تقول هذه الرواية : على أثرينا ذيل مرط مرحل * والمرط — بكسر الميم وسكون الراء : الإزار المعلم من الخز ، والمرجل — بالجيم — الذى فيه صور كصور الرجال ، وهو بوزن : مفعل كمعظم ، والميم زائدة .

أى الذى فيه صورة الرجال ، فحكم فيه بأصالة الميم ، لئلا يكون وزنه « مفعلا » وهو ليس بموجود فى كلامهم ، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة .

(و) كان (ضَهْيَأٌ فَعْلَأً) بزيادة الهمزة ، وإن لم يكن فَعْلَأٌ موجودا فى غير هذا الوزن (لمجىء ضَهْيَاء) كحمراء بمعناه ؛ أعنى المرأة التى لا تحيض ؛ لأنها تضاهى الرجال ، وهى فعلاء بلا خلاف ، لكونه غير منصرف ، فالهمزة فيه زائدة ، فكذا الأول الذى بمعناه ، (و) كان (فَيْنَانٌ فَيْعَالاً) بزيادة الياء ، وأصالة النون ، يقال : رجل فينان ، أى حسن الشعر طويله وهو منصرف ، وفيه غالبان فى الزيادة غير الألف ، فإنه لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول غيره فى زيادته : أحدهما النون ، إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول ، وإما لكون الألف والنون فى الآخر مع ثلاثة أصول ، والثانى : الياء مع ثلاثة أصول ، والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق (لمجىء فَنَنٍ) ، لأن الفنن : الغصن والشعر كالغصن ، (و) كان (جُرَائِضٌ) كعلابط (فُعَائِلاً) بالحكم بزيادة الهمزة وإن لزم فيه عدم النظير (لمجىء جِرْواضٍ) بمعنى جرائض ، وهو العظيم الضخم من الإبل ، وليس فى جرواض همزة ، فتكون همزة جرائض زائدة ، وهما من تركيب : جَرِض بريقه : إذا غَصَّ ؛ لأن الغَصَص مما ينتفخ له ، (و) كان (مِعْزًى فِعْلًى) وفيه غالبان : الألف مع ثلاثة أصول ، والميم مثله ، لكن حكمنا بزيادة الألف بشهادة الاشتقاق (لقولهم مَعْز) بمعناه ، ولا ألف فيه ، والمعز « بسكون العين وفتحه » خلاف الضأن ، (و) كان (سَنْبَتَةٌ)

وهى حين من الدهر (فعلتَة) بزيادة التاء لا فعللة ، وإن لزم منه عدم النظير بشهادة الاشتقاق (لقولهم سَنْبٌ) بمعْناه ، يقال : مضى سنب من الدهر وسنبتة أى حين منه ، قال الرضى (١) : ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة ، لأَن السبت أيضا : الحين من الدهر ؛ (و) كان (بُلَهْنِيَةٌ فُعَلْنِيَة) بزيادة الياء والنون لافعلِّية كسلحفية ، وإن لزم منه عدم النظير ، بشهادة الاشتقاق ؛ لأَنه مأْخوذ (من قولهم : عَيْشٌ أَبْلَهُ) أى غافل عن الرزايا ، كالرجل الأَبله ؛ فإنه غافل عن المصائب لا يبالى بها ، فيصفو عيشه ، وبلهنية العيش : خفضه ، (و) كانت (العِرَضْنَةُ) وهى مشية فى اعتراض ، أى أخذٍ على عرض الطريق من النشاط (فِعَلْنَة) لا فِعَلَّة كسِبَحْلة (٢) وربحلة ، وإن لزم منه عدم النظير بشهادة الاشتقاق ؛ لأَنها مأْخوذة (من الاعتراض) ، ولا نون فيه .

(و) كان (أوّلُ : أفْعَلَ) لا فوعلا بشهادة الاشتقاق ، (لمجىء الأُولَى) فى مؤنثه ، (والأُوَل) فى جمع مؤنثه ، ولا شبهة فى أنهما : الفُعْلاَ والفُعَل ، ولا يجىء من فوعل مثل ذلك ؛ لأَن مؤنثه فوعلة وجمعها فواعل ، كجوهرة وجواهر ، واختلف فى تركيبه أهو من : وَوَلَ ، أو من : وأل ، أو من أول ، (والصحيح أنه من وَوَلَ) ، وإن لم يوجد ما فاؤه وعينه واو غيره (لا من وأل ولا من أول) لئلا يلزم

---

(١) وردت عبارة الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /٣٤٠) .

(٢) السبحل — كقمطر : الضخم من الضب والبعير والسقاء والجارية (القاموس المحيط ٣ /٣٩٣) والربحل — كقمطر : التار فى طول ، أو التام الخلق ، أو العظيم الشأن من الناس والإبل ، وجارية وبحلة : ضخمة جيدة الخلق (القاموس المحيط ٣ /٣٨١) .

قلب الهمزة واوا على غير القياس ، (و) كان (إنْقَحْلٌ) وهو الشيخ القَحِل أى اليابس (إنْفَعْلاً) لا فِعْلالا كجرد حل ، وإن لزم منه عدم النظير بشهادة الاشتقاق ، (لأنه) مأخوذ (من) قولهم : (قَحِلَ : أى يَبِس ، و) كان (أُفْعُوَانُ) وهو ذكر الأفاعى (أُفْعُلَانًا) بالحكم بزيادة الهمزة والنون ، وأصالة الواو بشهادة الاشتقاق (لمجىء أفْعًى) وهى أفعل قطعا لانصرافها ، ولولا ذلك لجاز أن يكون « فعلوانا » كعنفوان ؛ لأن فيه ثلاثة غوالب غير الألف فإنه لا كلام فى زيادته إذا أمكن ثلاثة أصول غيره : النون مع ثلاثة أصول ، وكذا الواو والهمزة ، فإن حكمت بزيادة الهمزة مع النون فهو « أفعلان » كأقحوان ، وإن حكمت بزيادة الواو والنون فهو « فعلوان » كعنفوان ، فقد تردد بين « الأفعلان والفُعْلُوان » ، فحكمنا بالأول بشهادة « أفعى » .

(و) كان (إضحيانُ : إفعلانا) بشهادة الاشتقاق ، لأنه مأخوذ (من الضُّحَى) يقال : يوم إضحيان : أى مضىء ، وليلة إضحيانة من « ضَحِيَ » أى ظهر وبرز ، ولولا الاشتقاق هنا أيضا لعرفنا بعدم النظير أنه إفعلان كإسحمان لجبل ، وإربيان لنوع من السمك ، لأن فعليان وإفعيالا لم يثبتا ، لكن لا يلتفت إلى المعرفة بغير الاشتقاق مع إمكان المعرفة به .

(و) كان (خَنْفَقِيقٌ) للداهية (فنعليلا) بالحكم بزيادة النون وأحد المضعفين بشهادة الاشتقاق ، لأنه (من خَفَق) أى اضطرب ؛ لأن فى الداهية اضطرابا وقلقا لمن وقع فيها ، وهى أيضا مضطربة متزلزلة ، ولولا الاشتقاق لجاز أن يكون التضعيف هو الزائد فقط ؛

لكونه غالبا فى الزيادة ، وتكون النون أصلية ، لأنها ليست من الغوالب ، فيكون خنفقيق ملحقا بسلسبيل بزيادة النون والتضعيف .

(و) كان (عَفَرْنًى) وهو الأسد القوى المعفِّر لفريسته (فَعَلْنًى) بالحكم بزيادة النون والألف بشهادة الاشتقاق ؛ لأنه (من العَفَر) بالتحريك ، وهو التراب ، ولولا الاشتقاق لم نحكم إلا بزيادة الألف ، لأن النون أصلية ، وليست من الغوالب فى موضعها ، وهو ملحق بسفرجل ، ويقال للناقة : عفرناة .

هذا حكم اللفظ إذا رجع إلى اشتقاق واحد ، (فإن رجع إلى اشتقاقين واضحين كأَرْطِىٍّ) وهو من شجر البر(١) يدبغ به ، (وأَوْلَق) وهو الجنون (حيث قيل : بَعِيرٌ آرِطٌ) إذا أكل الأرطى ، فدل على زيادة الألف وأصالة الهمزة ، (و) بعير (رَاطٍ) أصله : راطى ، فأُعل كقاض ، فدل على زيادة الهمزة وأصالة الألف ، (وأَدِيمٌ مَأْرُوطٌ) أى مدبوغ بالأَرْطىَ ، فدل على زيادة الألف ، (ومَرْطِىٌّ) فدل على زيادة الهمزة ، (ورجل مَأْلُوقٌ) بالهمزة إذا أصابه الجنون ، (ومَوْلُوقٌ) بالواو ، فدل الأول على أنه من تركيب ألق ، والثانى على أنه من تركيب ولق (جاز الأمران) ، فيجوز أن يكون أرطى : فعلى أو أفعل ، وأن يكون أولق : أفعل أو فوعلا ؛ لاستواء الاشتقاقين فى الوضوح ، (وكحَسَّانٍ و) قَبَّان فى (حمارِ قَبَّانَ) ، فإن الأول يرجع إلى الحسّ أو الحسن ، والثانى يرجع إلى القبب وهو الضمور(٢) ،

---

(١) فى مخطوطة (ص) : البرية .

(٢) فى مخطوطتى (ص) ، (ق) : الضمر .

أو إلى القبن وهو الذهاب فى الأرض ، والاشتقاقان فى كل منهما واضحان (حيث صُرِفَ) كل منهما ، فدل على أصالة النون وزيادة أحد المضعفين (ومُنِعَ) فدل على أصالة التضعيف وزيادة النون .

(وإلَّا) أى إن لم يكن فى الكلمة اشتقاق واضح ، بل فيها اشتقاق واحد غير واضح ، عارضه عدم نظير ، أو غلبة زيادة ، أو كون الأصل أصالة الحرف أو أكثر وبعضها أوضح من بعض ، (فالترجيح) يرجع إليه فى الحكم بالزيادة والأصالة ، وفى نسخة الرضى(١) « فالأكثر الترجيح » يعنى فى جميع ذلك ، وأشار بقوله « الأكثر » إلى القول بجواز الأمرين كما سيأتى (كَمَلْأَكٍ) يعنى : ملك ، فإنه مخفف لقولهم فى جمع ملك : ملائك وملائكة ، ولقوله (٢) :

فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ ولكنْ لِمَـلْأَكٍ تَنَزَّلَ من جَوِّ السماءِ يَصُوبُ

ألزموا الواحد التخفيف لكثرة استعماله ، كما ألزموا : أرى ويرى ، (قيل) هو (مَعْفَل(٣)) أى مقدم عينه على فائه ، لأنه مأخوذ (من الألوكة) وهى الرسالة ، فالملك رسول من قبله تعالى إلى العباد ، فأصوله على هذا : همزة ولام وكاف ، وقال (ابن كَيْسَانَ) هو :

---

(١) ورد ذلك فى نص متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢ /٣٤٤) .

(٢) تعددت الأقوال فى نسبة هذا البيت إلى قائله ، وهو من بحر الطويل ، والإنسى : واحد الإنس ، ويروى فى مكانه « الجنى » وهو ما دون فى المخطوطتين ، وهو واحد الجن ، وجو السماء : الهواء الذى بينها وبين الأرض ، ويصوب : ينزل ، والاستشهاد فى قوله (لملأك) حيث يدل على أنه أصل : ملك ، نقلت الهمزة إلى الساكن قبلها ، ثم حذفت الهمزة ، فصار : (ملك) وذلك لكثرة استعماله .

(٣) جاء فى نص متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٣٤٤) : (مفعل) بغير تقديم العين على الفاء ، وعليه جرى شرح الرضى .

(فَعْأَلٌ) بأصالة الميم وزيادة الهمزة ، ولا قلب فيه ؛ لأنه مأخوذ (من المُلْكِ) ، لأنه مالك للأمور التى جعلها الله تعالى إلى تدبيره ، وهو اشتقاق بعيد ، وفعأل قليل لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق كما فى شمأل ، وقال (أبو عبيدة) هو : (مَفْعَلٌ من : لَأَكَ ، أى أرْسَلَ) ، فكأنه مفعل بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول ، لأن المصادر كثيرا ما تجعل بمعنى المفعول ، قال(١) :

* دارٌ لِسُعْدَى إذهِ مِنْ هَوَاكَا *

أى : مَهْوِيِّكَ(٢) ، ومذهب أبى عبيدة أولى لقربه معنى ، وسلامته من نقدور الوزن ، ومن ارتكاب القلب ، (ومُوسَىً) التى هى موسى الحديد ، وهو مؤنث سماعى كالقدر اختلف فيها ، فقال البصريون هى (مُفْعَلٌ) بالحكم بزيادة الميم ، والأخذ (من أوْسَيْتُ) رأسه (أى حَلَقْتُ) ، وهذا الاشتقاق ظاهر ، وهى منصرفة قبل العلمية ، غير منصرفة معها كعقرب ، ثم تنصرف بعد التنكير ، (و) قال (الكوفيون) هى (فُعْلَى) ، فهو مؤنث بالألف بالحكم بزيادة الألف ، والأخذ (مِنْ مَاسَ) يميس إذا تبختر ، لأن المزيّن يتبختر ، وهو اشتقاق بعيد ، قلبت عندهم الياء واوا لانضمام ما قبلها على ما هو مذهب الأخفش(٣) فى مثله كما يجىء فى باب الإعلال .

---

(١) هذا بيت من مشطور الرجز ، والاستشهاد فى قوله (هواكا) حيث استعمل المصنف (هوى) بمعنى اسم المفعول ، أى من مهوياتك .

(٢) ورد فى المخطوطتين : من مهوياتك .

(٣) ليس قلب الياء واوا إذا ضم ما قبلها هو مذهب الأخفش وحده كما ذكر الشارح نقلا عن الرضى ، بل هو مذهب جميع أهل التصريف .

وأما موسى : اسم رجل فقيل (١) هو أيضا مُفْعَل ، بدليل انصرافه بعد التنكير ، وفعلى لا ينصرف على كل حال ، فلا ينصرف للعجمة والعلمية ، وينصرف بعد التنكير كعيسى ، وقال الكسائى : هو فُعْلَى ، فينبغى أن تكون ألفه للإلحاق بجخدَب ، وإلا وجب أن يمنع صرفه بعد التنكير .

(وإنسان) اختلف فيه ، فقيل : هو (فِعْلَانٌ) بالحكم بأصالة الهمزة والأخذ (من الأُنْسِ) ، لأنه يأنس بخلاف الوحش ، وقيل : من الإيناس ، أى الإبصار كقوله تعالى(٢) : « آنست نارا » ، لأنه يؤنس ولا يجتن(٣) بخلاف الجن ، (وقيل) هو (إفعانٌ) بالحكم بزيادة الهمزة ، والأخذ (من نَسِيَ) أى من أصل نسى ، وهو النسيان ، فأصله : إنسيان : حذفت لامه على غير قياس ، إذ أصل الإنسان آدم عليه السلام ، وقد قال تعالى(٤) « فَنَسِيَ ولم نجدْ لَهُ عَزْما » ، و (لمجىء) تصغيره على (أُنَيْسِيَان) ، والاشتقاق من النسيان فى غاية البعد ، وارتكاب شذوذ التصغير كما فى عشيشة أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق .

(وتَرَبُوتٌ : فَعَلُوتٌ) بالحكم بزيادة الواو والتاء ، لأنه مأخوذ (من التراب عند سيبويه ، لأنه الذَّلُولُ) ، يقال : جمل تربوت أى ذلول ، وفى التراب معنى الذلة ، قال تعالى(٥) « أو مِسْكِينًا

(١) القائل هو أبو عمرو بن العلاء كما جاء فى شرح الرضى على الشافية (٢ /٣٤٨) .
(٢) جزء الآية ١٠ من سورة طه .
(٣) يجتن : يستتر .
(٤) جزء الآية ١١٥ من سورة طه .
(٥) جزء الآية ١٦ من سورة البلد .

ذا مَتْربة » ، ولم يجعله تفعولا ، بأن يكون من قولهم : ربت الصبي يربته تربيتا ، أى رباه ، وحروفه الأُصول : الراء والباء والتاء ، ذكره فى الصحاح ، مع أن المناسبة المعنوية متحققة بين قولهم : تربوت ، وبين قولهم : ربته ؛ لأن الجمل إنما يصير ذلولا بالتربيت والاعتمال ، قيل : إنما حكم سيبويه بذلك ؛ لأن التاء بعد الواو تزاد فى مثل هذا البناء كثيرا كجبروت للمبالغة فى التجبر ، وملكوت للملك العظيم ، ويقال : رهبوت خير من رحموت ، أى : لأن ترهب خير من أن ترحم ، ويقال : رجل رغبوت ، فظهر رجوع هذا إلى الاشتقاقين والأخذ بالترجيح فيه ، ففى هذه الأمثلة اشتقاق أوضح ، واشتقاق غير أوضح ، وقد رجح الأوضح — كما عرفت — إلا فى تربوت على ما فى الصحاح ، فإنه رجح غير الأوضح لما ادعى من غلبة الزيادة .

(وقال) يعنى سيبويه (فى سُبْرُوتٍ)(١) ، وهو الدليل الحاذق الذى يسبر الطريق ويخبرها ، وهو مما فيه اشتقاق واحد معارض بعدم النظير هو (فُعْلُول) ترجيحا لعدم النظير على الاشتقاق ، فقال : هو فعلول كعصفور ، وليس بفعلوت لندرته ، والأولى ههنا ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلوتا ملحقا بعصفور ، كما (قيل)(٢) إنه (من السَّبْر) بشهادة الاشتقاق الظاهر — لما تقدم — فهو اشتقاق واضح غير بعيد ، فما كان حقه أن يذكر هنا .

(وقال) يعنى سيبويه (فى تِنْبَالة) وهو مما عارض الاشتقاق البعيد فيه

---

(١) جاء فى القاموس المحيط (١ /١٤٩) السبروت كزنبور : القفر لا نبات فيه ، والشيء القليل التافه ، والفقير كالسبريت . .

(٢) فى متن شافية ابن الحاجب لشرح الرضى (٢ /٣٤٤) : وقيل .

قلة النظير هو : (فِعْلَالَة) بالحكم بأصالة التاء ترجيحا للفرار من قلة النظير على الاشتقاق ؛ لأن فعلالا قليل كسرداح ، وتفعال قليل كتلقاء ، (وقيل) هو تفعالة بالأخذ (من النَّبَلِ للصغار) ، والنبل - بالتحريك : الصغار من الحجارة ، ترجيحا للاشتقاق على الفرار من قلة النظير وإن كان بعيدا ، فقد وجد فيه نوع مناسبة ؛ (لأنه) أى التِّنبالة (القصير) والقصير صغير .

قال الرضى(١) : ولا مَنْعَ من تجويز الأمرين ، يعنى فيما عارض الاشتقاق البعيد فيه عدم النظير أو قلته .

(وسُرِّيَّةٌ) وهو مما فيه اشتقاق واضح ، واشتقاق غير واضح اختلف فيها (قيل) هى : فُعْلِيَّة كدهرية ، مأخوذة (من السِّرِّ) ، وضم السين من شواذ النسب كدُهرىّ فى الدهر وهو الظاهر ، وهو إما من السر بمعنى الخفية ؛ لأنها أمة تخفى من الحرة ، وإما من السر بمعنى الجماع لأنها لذلك لا للخدمة ، (وقيل) هى فُعِّيلَة (من السَّرَاةِ) وهى أعلى الشىء ؛ لأنه يركب سراتها ، وهذا وزن نادر كَمُرِّيق وهو العصفر .

(ومئُونة) وهو مما فيه اشتقاق واضح ، واشتقاق غير واضح اختلف فيه (قيل) : هو فعولة (من مانَ) فلانا (يمون) إذا احتمل مئونته ، وقام بكفايته ، وهذا اشتقاق ظاهر ، فأصله : موونة «بالواو» قلبت الواو المضمومة همزة ، (وقيل) هو : مَفْعُلة (من الأَوْن) وهو أحد العِدْلين ، (لأنها) أى المئونة (ثِقَلٌ) فهمزته

---

(١) ورد قول الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٤٥) .

أصلية ، وأصله : مَأْوُنة كمكرُمة ، وهو أبعد من الاشتقاق الأول ، لأن الثقل غالب فى المئونة لا لازم ، (وقال الفراء) : هى أيضا مفْعُلَة ، لكنها مأخوذة (من الأَيْنِ) وهو الإعياء ، وهو أبعد من الاشتقاق الثانى ، وأصله : مَأْيُنَة : نقلت الضمة إلى ما قبلها ؛ وقلبت الياء واوا على ماهو أصل الأخفش .

(وأما مَنْجَنِيقٌ) فالوجوه المحتملة العقلية فيه سبعة ، لأن فيه ستة أحرف ، فالياء منها زائدة قطعا ، لإمكان ثلاثة أصول دونها ؛ والجيم والقاف أصلان قطعا ، إذ ليسا من حروف الزيادة ، وحينئذ يحتمل أن يكون خماسيا ، فيكون فعلليلا ، وأن يكون رباعيا مزيدا فيه ، فيكون إما : مفعليلا ، أو فنعليلا ، أو فعلنيلا ، أو ثلاثيا مزيدا فيه ، فيكون إما : منفعيلا ، أو فنعنيلا ، أو مفعنيلا ، وفعلليل مختلف فيه كما ذكر المصنف(١) ، والباقى نادر إلا فنعليلا كعنتريس ، وهى الناقة الشديدة من العترسة وهى الشدة ، وقد روى : جنقونَا ، وسمع جمعه على مجانيق .

إذا عرفت هذا (فإن اعتُدَّ بجَنَقُونَا) يعنى رمونا بالمنجنيق وجعلت عربية مأخوذة من لفظ المنجنيق (فَمَنْفَعِيلٌ) ، أى فوزنه : منفعيل بالحكم بزيادة الميم والنون ، وإن كان معدوم النظير بشهادة الاشتقاق ، (وإلا) أى وإن لم يعتد بجنقونا بناء على ما قال الفراء أن المنجنيق مولدة ، أى أعجمية ، وهم إذا اشتقوا من الأعجمى خلطوا فيه لأنه ليس من كلامهم ، فقولهم جنقونا من معنى منجنيق

---

(١) أورده المصنف عند الكلام على مزيد الخماسى : خندريس .

لا من لفظه ، كَدَمِث(١) ودِمَثْر(٢) ، وإنما احترزوا من كونه من تركيب « جنق » ، لأن زيادة حرفين فى أول اسم غير جار على الفعل كمنطلق ، قليل نادر عندهم كإنقحل ، (فإن اعْتُدَّ بِمَجَانِيقَ) أى بما سمع عن العرب من جمعه على مجانيق (فَفَنْعَلِيلٌ) أى فوزنه : فنعليل بالحكم بزيادة النون ، بشهادة الاشتقاق ، لأن سقوطها فى الجمع دليل زيادتها ، وإذا ثبت زيادتها فالميم أصل ، لئلا يلزم زيادة حرفين فى أول اسم غير جار على الفعل ؛ ولم نحكم بزيادة النون الثانية لعدم وجود « فنعّيل » فى كلامهم ، ولأن الأصل أصالة الحرف إن لم يقم على زيادته دليل ، (وإلا) أى وإن لم يعتد بمجانيق (فإن اعْتُدَّ بِسَلْسَبِيلٍ) أى حكم بوجود فعلليل (على) ما هو قول (الأكثر) فى سلسبيل أنه فعلليل « بزيادة الياء فقط » ، إذ لاتضعيف مع الفصل بأصلى كما سيأتى ، وقال الفراء : بل هو : فعفليل لتجويزه التضعيف مع الفصل بالأصلى (فَفَعْلَلِيلٌ) أى فوزنه : فعلليل ، فيكون خماسيا مزيدا فيه الياء ، إذ لا يحكم بالزيادة إلا لدليل قاهر ، ولا دليل هنا فجميعها أصول ، (وإلا) أى وإن لم يعتد بسلسبيل ، أى لم يحكم بكونه فعلليلا كما قال الأكثر ، بل يحكم بأنه : فعفليل كما قال الفراء (ففنعليل) أى فوزنه : فنعليل بالحكم بزيادة النون الأولى ، لوجود هذا الوزن وندرة غيره كما عرفت ، وليس شىء من الميم والنون الأخرى غالبا زيادته فى مثل محله حتى يعرف بالغلبة أنه على أحد الأوزان الأخر .

---

(١) الدمث : دمث المكان وغيره كفرح : سهل ولان ، والدماثة : سهولة الخلق (القاموس المحيط ١ /١٦٦ ، ١٦٧) .

(٢) الدمثر : الدماثر — بالضم — : السهل من الأرض والجمل الكثير اللحم كالدمثر كعلبط وسبحل وجعفر (القاموس المحيط ٢ /٣٠) .

(وَمَجَانِيقُ يَحْتَمِلُ الثلاثة) الأوزان ، إذ الجمع يعتبر وزنه بوزن واحده ، فيكون : مفاعيل إن ثبت جنقونا ، أو : فلا ليل محذوف العين على غير القياس إن اعتد بأن سلسبيل : فعلليل ، أو فعاليل إن كان وزن منجنيق فنعليلا ، إما اعتدادا بمجانيق ، وإما ترجيحا له بوجوده دون غيره ، هذا تقرير كلام المصنف .

وقال نجم الأئمة (١) : إن مجانيق جمع منجنيق عند عامة العرب ، فكيف لا يعتد به ؟ وفى الجمع لا يحذف من حروف مفرده الأصول إلا الخامس ، فحذفهم للنون بعد الميم دليل زيادتها ، وليس مجانيق كجنقونا ؛ لأن ذلك حكاية عن بعض العرب ، ومجانيق فى جمع منجنيق متفق عليه ، وكونه فنعليلا مذهب سيبويه ، ففى قول المصنف « وإلا » أى وإن لم يعتد بمجانيق نظر .

وقال أيضا : وفى قول المصنف « فإن اعتد بسلسبيل » نظر أيضا ؛ لأن فعلليلا ثابت وإن لم يثبت أن سلسبيلا فعلليل ، وذلك لأن برقعيد « وهى قصبة فى ديار ربيعة(٢) فوق الموصل » : فعلليل بلا خلاف ، وكذا علطميس بمعنى الشابة(٣) ؛ لأن اللام والميم والسين ليست بغالبة فى مواضعها ، ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق لكان منجنيق فعلليلا ، سواء ثبت بنحو برقعيد فعلليل أولا ، وذلك لأن جنقونا غير معتد به ، والأصل أن لا يحكم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه إما بالاشتقاق ، أو عدم النظير ، أو غلبة الزيادة .

---

(١) ورد ما قاله نجم الأئمة الرضى فى شرحه للشافية (٢ / ٣٥٠) مع بعض تغيير .

(٢) فى مخطوطة (ص) فى ديار بكر .

(٣) فى القاموس المحيط (٢ / ٢٣٢) : العلطميس كزنجبيل من النوق : الشديدة الغالية ، والهامة الضخمة الصلعاء ، والجارية التارة الحسنة القوام ، والكثير الأكل الشديد البلع .

فإن قيل (١) : إذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزنٌ غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن غريب ؛ فالحكم بزيادته أولى لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنية الأصول ، قلت : ذلك إذا لم يكن فى ذلك البناء زائد متفق عليه ، والياء فى منجنيق متفق على زيادتها ، فمثل هذا البناء على أى تقدير كان من حروف الزوائد ، فلو لم يثبت مجانيق لكنا نجمع منجنيقاً على : مناجن ، بحذف الحرف الأخير كسفار ج انتهى .

ويعلم من كلامه أن منجنيقا فنعليل ، لكن ما ذكره من قوله : ذلك إذا لم يكن فى ذلك البناء زائد الخ . . يخالف ظاهر كلام المصنف ، وكثير من شراح كلامه فيما سيأتى ، وسننبه عليه .

(ومَنْجَنُونٌ) وهو الدولاب (مثله) أى مثل منجنيق فى احتمال الأوجه الثلاثة ، وهى :

أصالة الميم والنون الأولى ، حيث حكم بأنه : فعليل ، وأصالة الميم وزيادة النون الأولى ، حيث حكم بأنه : فنعليل ، وزيادتهما معاً ، حيث حكم بأنه : منفعيل (لمجىء منجنين) بمعناه ، ومنجنين مثل منجنيق ، فكان منجنون أيضاً مثله (إلا فى) واحد منها ، وهو احتمال زيادة الميم والنون الأولى الذى كان به هناك (مَنْفَعيل) ، فإنه ليس له وجه فى منجنون ، كما أنه ليس له وجه فى منجنين ؛ لأن ثبوته هناك كان مبنياً على رواية جنقونا ، ولم يسمع هنا : جنونا ، فلم يبق إلا فعللول إن ثبت فعليل ، وإلا ففنعلول ، وذلك لأن من لغاته منجنينا ، وهو إما : فعليل إن ثبت نحو : برقعيد ، أو فنعليل إن لم يثبت

---

(١) شرح الرضى على شافية ابن الحاجب (٢ / ٣٥١) مع بعض تغيير .

لثبوت عنتريس كما تقدم ، وليس منفعيلا لعدم جنونا واستبعاد منفعيل كما تقدم ، وبقى من الأوزان التى تحتمل هنا : مفعليل ، وهو ساقط لغرابته ، وأما بقية الأوزان المحتملة هناك وإن ذكرنا أنها نادرة ، فهى هنا غير موجودة ، وهى : فنعليل وفعلنيل ومفعنيل ، لأن إحدى اللامين فى منجنين ، أعنى النونين الأخيرين لابد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معاً ، أو أصالة إحداهما ؛ لأن التضعيف لا يكون أصلا مع ثلاثة أصول دونه أو أربعة إذا لم يفصل حرف أصلى ، فإحدى النونين حينئذ تكرير للأخرى وهى لام فلا ينطق بها إلا لام مثلها ، فلا يوجد شىء من الثلاثة المذكورة فيه ، فلا يثبت فى منجنون إلا ما يثبت فى منجنين ، (ولولا مَنْجَنِين) أى لولا وجود منجنين بمعنى منجنون (لكان) منجنون (فَعْلَلُولاً) قطعاً ، فتكون النون الأولى فيه أصلية ، ويكون رباعياً ملحقاً بالخماسى لثبوت فعللول بغير تردد (كعَضْرَفُوطٍ) ، ولم يقل إنه لا يكون فعللولا إلا إذا ثبت فعلليل ، وإلا فهو فنعلول . قال الرضى (١) : والأولى الحكم عليه بفعللول ، وعلى منجنين بفعلليل ، لعدم الدليل على زيادة النون الأولى ، والأصل الحكم بأصالة الحرف إلا أن يمنع مانع ، وأما إحدى النونين الأخيرتين فالغلبة دالة على زيادتها ، وجمع منجنون ومنجنين على مناجين ، كذا يجمعها عامة العرب ، سواء كان فنعلولا أو فعللولا ، لأن حذف إحدى النونين الأخيرتين لكونها طرفاً أو قريبة من الطرف أولى من حذف النون التى بعد الميم ، والظاهر أن الزائد من

---

(١) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٢ / ٣٥٤) مع تغيير فى صياغة بعض عباراته .

المكرر هو الثانى (١) ، إذ لو كان الأول (٢) لجاز : مناجن ومناجين بالتعويض عن المحذوف ، وترك التعويض كما فى سفارج وسفاريج ، لكنه يأباه ما سيأتى من أن الزائد فى المكرر للإلحاق هو الثانى باتفاق ، فالأولى أن يقال : التزم فيه التعويض على غير القياس .

(وخَنْدَرِيس (٣) ، كمَنْجَنِين) فى الحكم بأصالة نونها إن ثبت فعلليلا ، أو زيادتها إن لم يثبت ، قال نجم الأئمة (٤) : هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق ، وتقسيمه أن يقال :

إن كان فى الاسم اشتقاق فهو إما واحد أولا ، والواحد إما ظاهر أو لا ، والذى فوق الواحد إما أن يكون الجميع ظاهراً ، أو يكون الجميع غير ظاهر ، أو بعض ظاهراً دون الآخر ، فالواحد الظاهر يحكم به كما فى رَعْشَنٍ وَبِلَغْنٍ ، والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الاسم عن الأصول اختلف فيه ، هل يحكم به أو بالمرجح الآخر ؟ قال : ولا منع من تجويز الأمرين ، وإن لم يعارضاه فهل يحكم بالاشتقاق ، أو يكون الأصل فيه أصالة الحرف ؟ فيه تردد . قال : والأولى اعتباره ، وما فوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملهما كأولق ، وإن كان أحدهما ظاهرا دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما فى مئونة وسُرِّيَّة ، وإن كانا خفيين فهل يحكم بهما أو بمرجح

---

(١) فى المخطوطتين : هو الأول .

(٢) فى المخطوطتين : — الثانى .

(٣) الخندريس : القديم من الخطة والخمر ، قال ابن دريد « أحسبه معربا »

(٤) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٢ / ٣٥٥ ، ٣٥٦) مع تغيير فى صياغة بعض عباراته .

آخر ؟ فيه التردد المذكور ، فإن حكم بهما فإن تساويا احتملهما ، وإن كان أحدهما أظهر حكم به ، قال : وجوز بعضهم الأمرين . انتهى . ولم يذكر جميع الأمثلة .

الخروج عن الأوزان المشهورة

ولما فرغ من المعرفة بالاشتقاق ؛ شرع فى المعرفة بعدم النظير ، والمراد بعدم النظير هو عدمه حقيقة أو حكماً ، فيشمل ما ندر نظيره ، فإنهم يغدونه منه فقال : (فَإِنْ فُقِدَ) الاشتقاق ، أى الظاهر والخفى (فبخروجها) أى يعرف الزائد بخروج زنة الكلمة على تقدير أصالة الحرف (عن الأُصول) ، وخروجها عن الأُصول على وجهين :

أحدهما : أن يخرج بتقدير الأصالة والزيادة .

والثانى : أن يخرج بتقدير أصالة الحرف ، لا بتقدير زيادته ، وأوضح مثال فيه : منجنيق على تقدير عدم ثبوت جنقونا وعدم فعلليل فإنه يخرج على تقدير الأصالة لعدم فعلليل ، لا عدم تقدير الزيادة لثبوت نحو عنتريس ، وهذا القسم هو الذى ينبغى أن يكون مراد المصنف بقوله هنا « فبخروجها عن الأصول » ليقابل قوله فيما بعد « فإن خرجتا معاً » ، لكن الأمثلة التى ذكرها فيه لا توافقه كما ستعرفه ، والمراد بالأُصول هنا : الأوزان المعروفة المشهورة لا أوزان الرباعى والخماسى المجردة عن الزوائد ، بدليل عَدِّه ألنججا وخنفساء « بضم الفاء » فى الأوزان الأصول ، (كَتَاءِ تَتْفُلٍ) بفتح التاء الأُولى ، وسكون

---

(١) قال فى القاموس المحيط (١/٢٠٥) : ويلنجج وألنجج . . عود البخور نافع للمعدة المسترخية .

الثانية ، وضم الفاء ، وهو ولد الثعلب ، (و) تاء (تَرْتُبٍ) وهو مثله فى الزنة ، فإنه لو حكم بأصالة تائهما لكان وزن كل منهما : فَعْلُلًا « بفتح الفاء وضم اللام الأُولى » ، وهو غير موجود ، فيحكم بزيادة التاء ، ولو كان تَفْعُلًا أيضاً غير موجود ؛ لأن أبنية المزيد أكثر ، يقال : تَرْتُب ، أى ثابت ، ويقال : رتب رتوبا ، أى ثبت ، قال الرضى (١) : وما كان له أن يعده فيما فقد الاشتقاق فيه ، لأن اشتقاقه ظاهر كما قلنا ، (ونون كُنْتَأْلٍ) بالهمز ، وهومضموم الأول ساكن الثانى والرابع ، وهو القصير ، فإن نونه لا يجوز أن تكون أصلية ، إذ يكون وزنه : فُعْلَلاً « إن لم تكن الهمزة زائدة » ، أو : فُعْلَأْلاً « إن كانت زائدة » ، وكلاهما نادران ، فيحكم بالزيادة ولو كان فُنْعَل أو فنعأل أيضاً نادرين ، كذا يفهم من كلامهم القطع بزيادة النون والتردد فى زيادة الهمزة ، ولعل الفرق قلة زيادة الهمزة فى الوسط وكثرة زيادة النون ، لكن مقتضى ما تقدم عن الرضى أنه لا يحكم بزيادة النون إلا على فرض أصالة الهمزة .

(و) نون (كَنَهْبُل) مفتوح الكاف والنون ، ساكن الهاء ، مضموم الباء ، وهو من أشجار البادية ، فإنه يحكم بزيادتها لخروج الكلمة عن الأُصول على تقدير أصالتها ، إذ فَعَلُّل نادر ، ولو كان فَنَعْلُل أيضاً مثله فى الندرة ، (بخلاف) نون (كَنَهْوَرٍ) وهو العظيم من السحاب ، بزنة سفرجل ، فلا يحكم بزيادتها لعدم خروج الكلمة عن الأُصول على تقدير أصالتها ، إذ يصير فَعَلْوَلًا ،

---

(١) عبارة الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٥٢) : وما كان له أن يعده فى المفقود اشتقاقه ، إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا .

فيكون ملحقاً بسفرجل ، (ونون خُنْفَسَاء) بضم الخاء وفتح الفاء ، فإنه لو حكم بأصالتها لكان : فُعْلَلاء « بضم الفاء وفتح اللام الأُولى » ، وهو نادر فيحكم بزيادتها ، ولو كان فنعلاء أيضاً نادراً ، والرضى (١) يحكم بأصالة النون لكون الألف زائدة قطعاً ، (و) نون (قُنْفَخر) بضم القاف وفتح الفاء ، وهو الفائق فى نوعه ، فإنه لو حكم بأصالتها لكان فُعْلَلاً « بضم الفاء وفتح اللام الأُولى » وهو نادر ، فحكم بزيادتها ولو كان فُنْعَل أيضاً نادراً ، (أو بخروج زنة أخرى لها) يعنى إذا كان فى كلمة لغتان ، وبتقدير أصالة حرف من حروف الزيادة فى إحدى الزنتين لا تخرج الزنة عن الأُصول ، لكن الزنة الأُخرى التى لتلك الكلمة تخرج عن الأُصول بأصالة ذلك الحرف ، فإنه يحكم بزيادة ذلك الحرف فى الزنتين معاً ، لأن اللفظ والمعنى متفقان ، فكيف يكون أصلا فى أحدهما ، وفى الآخر زائداً ؟ وذلك (كتاء تُتْفُل) بضم التاء (وتُرْتُب) بضم التاء الأُولى أيضاً ، (مع) وجود (تَتْفُل وتَرْتُب) بفتحها ، فإنه لو حكم بأصالتها لكان كبرثن ، لكن لما خرج تتفل وترتب « بفتح التاء الأُولى » عن الأُصول بتقدير أصالتها ؛ حكمنا بزيادتها مع ضمها أيضاً ، (و) كذا (نون قِنْفَخْرٍ (٢)) بوزن قرطعب ، (مع) وجود (قُنْفَخْرٍ) بضم القاف ، فإنه لو حكم بأصالتها كان كقرطعب ، لكن لما خرج عن الأُصول على لغة ضم قافه

---

(١) ورد ذلك فى قول الرضى (٢ /٣٦٠) : والحق الحكم بأصالة نون خنفساء فى اللغتين ، لأن وزن الكلمة على التقديرين من أبنية المزيد فيه ، إذ الألف والهمزة من الزيادات اتفاقاً .

(٢) فى عبارة المتن تقديم وتأخير ، وهى فى شرح الرضى (٢ /٣٥٨) : ونون قنفخر وخنفساء مع قنفخر وخنفساء .

حكم بالزيادة مع كسرها أيضاً ، (و) كذا نون (خُنْفُسَاء) بضم الفاء ، مع وجود (خُنْفَسَاء) بفتحها ، فإنه لو حكم بأصالتها لكان كقرفصاء ، لكن لما خرجت بفتحها عن الأُصول حكم بالزيادة مع الضم أيضاً .

(و) كذا (همزة أَلَنْجَجٍ) بفتح الهمزة (مع) وجود (أَلْنُجُوج) بمعناه ، فإن كلا منهما معناه العود ، فإنه لو حكم بأصالتها فى ألنجج لم يخرج عن الأُصول ، إذ يكون وزنه : فعنلا ، وهو موجود كشرنبث (١) ، لكن لما خرج ألنجوج عن الأصول على تقدير أصالة الهمزة ؛ لأن فعنلولا شاذ ، ولو كان أفنعول مثله حكم بالزيادة فيهما جميعاً ، والنون الثالثة فيهما زائدة أيضاً ؛ لغلبة زيادتها ساكنة ثالثة — كما سيجىء — فوزنه : أفنعل ، ولا يجوز أن يحكم بأصالتها وزيادة التضعيف ؛ لأن « لنج » مهمل ، بخلاف « لج » ففيه شبهة الاشتقاق ، وبها يعرف الرضى (٢) زيادة الهمزة والنون فيهما معاً ، لا بعدم النظير فى ألنجوج ، لأن الواو زائدة قطعاً .

(فإن خرجتَا معًا) أى الزنتان عن الأُصول على تقدير أصالة الحرف وزيادته (فزائدٌ أيضاً) ، أى فيحكم بزيادة حرف الزيادة لما عرف من كثرة أبنية المزيد (كنون نَرْجِس) بفتح النون وكسر الجيم ، للنبت المعروف ، فإنه يحكم بزيادتها وإن لم يأت « نَفْعِل » فى الأسماء ، كما لم يأت « فَعْلِل » بكسر اللام ، (و) كذا نون (حِنْطَأْوٍ) بالهمز كقرطعب ، وهو العظيم البطن ، فإنه يحكم بزيادتها وإن ندر « فنعلو » كما ندر « فِعْلَلْو » ، وأما الواو فعرفت زيادتها بالغلبة مع ثلاثة أصول ،

---

(١) الشرنبث : كعضنفر : الغليظ الكفين والرجلين (القاموس المحيط ١ /١٦٨) .
(٢) أورد الرضى ذلك فى شرحه على الشافية (٢ /٣٦١) .

ومقتضى كلام الرضى أن لا يحكم بزيادة النون ، إلا أن له فيه عذرا سيأتى فى تعدد الغالب عند قول المصنف « ونون حنطأو (١) » ، (و) كذا نون (جُنْدَبٍ) وهو الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، فإنه يحكم بزيادتها لعدم نظيرها على تقدير الأصالة (إذا لم يثبت جُخْدَبٌ) ، وإن كان فنعل أيضاً نادرا .

قال الرضى(٢) : الأولى أن جندبا « فنعل » ثبت جخدب أولا ، للاشتقاق ، لأن الجراد يورث جدب الأرض ، ولذا سمى جراداً لجرده وجه الأرض من النبات (إلاَّ أنْ تَشِذَّ الزيادةُ) يعنى لو أدى الحكم بزيادة الحرف إلى شذوذ الزيادة ، بأن لا تزاد فى مثل ذلك الموضع أصلا ، كما يدل عليه قوله « إذ لم تُزَد الميم . . . إلخ » إذ لو حمل على خلاف الغلبة لم نحكم بزيادة النون فى : كُنْتَأْل وحِنْطَأْو وغيرهما — لم نحكم بزيادته ولو خرجت الكلمة بأصالته عن الأوزان أيضاً (كميم مَرْزَنْجُوشٍ (٣)) فإنه لا يحكم بزيادتها (دُونَ نُونِهَا) فيحكم بزيادتها (إذْ لم تُزَدْ الميم أولاً خامسة) يعنى فى أول الاسم غير الجارى على الفعل إذا كان بعده أربعة أصول ، أما فى الجارى كمدحرج فيزاد ، بخلاف النون فإنها لا تشذ زيادتها (٤) ، فلما ثبت أصالة الميم وجب زيادة النون ؛ لأن الاسم لا يكون فوق الخماسى ، فهو : فَعْلَنْلُولٌ ، وإن لم يأت له نظير ، كما لم يأت كمفعنلول

---

(١) ستأتى عبارة المتن « ونون حنطأ وواوها » وذلك عند الكلام على تعدد الغالب ، وتناول الرضى هذه المسألة فى شرحه (٢ /٣٩٤) .

(٢) أورد الرضى ذلك فى شرحه على الشافية (٢ /٣٦٢) مع تغيير فى العبارة .

(٣) المرزنجوش : لغة فى المرزجوش ، وهو نبت (القاموس المحيط ٢ /٢٨٦) .

(٤) كلمة (زيادتها) لم ترد فى مخطوطة (ص) .

أيضاً ، (و) كذا (نون بَرْنَاسَاء) وهو الإنسان ، قيل عطف على « ميم مرزنجوش » أى إلا أن تشذ الزيادة كميم مرزنجوش وكنون برناساء ، فإنه يحكم بأصالتها ، ووزنه : فَعْلَالَاء ، إذ النون لا يكثر زيادتها ثالثة متحركة ، وقيل على نونها ، أى دون نون مزرنجوش ، ودون نون برناساء فإنه يحكم بزيادتها ، فيكون وزنه : فعنالاء ، وهذا أظهر.

(وأما كُنَأْبيل) بالهمز (١) اسم أرض علم ، فليس مما يحكم بزيادة نونه أو همزته ؛ إذ لا تخرج الكلمة على تقدير أصالتهما عن الأُصول لوجود نظيره ، ولذا قال : (فمثل خُزَعْبِيل) ، فيكون من مزيد الخماسى ، وكان المقصود بذكره الرد على الزمخشرى حيث جعله من مزيد الرباعى ، وقال الرضى (٢) : كنابيل بالألف لا غير ، فعلى هذا تكون زائدة للإلحاق بخزعبيل(٣)؛ لصحة كون الألف للإلحاق وسطاً عنده كما تقدم ، وعرفت زيادتها بالغلبة .

الغلبة من أدلة الزيادة

ولما فرغ من المعرفة بعدم النظير شرع فى المعرفة بالغلبة فقال : (فإنْ لم تَخْرُجْ) أى الكلمة عن الأُصول بتقدير أصالة الحرف ، ولا اشتقاق هناك سواء خرجت بتقدير الزيادة كسلحفية ، أو لا كحمار (فبالغلبة) أى فتعرف زيادة الحرف الذى فى الكلمة من حروف الزيادة

---

(١) « كنابيل » فى متن الشافية (٢ /٣٦١) بغير همز ، وقد علق على ذلك الرضى فى شرحه (٢ /٣٦٣) بقوله : وما يوجد فى النسخ « وأما كنأبيل فمثل خزعبيل » الظن أنه وهم ، إما من المصنف ، أو من الناسخ ، لأن كنابيل بالألف لا بالهمزة والألف فى الوسط عنده لايكون للإلحاق كما تقدم .

(٢) ورد قول الرضى فى شرحه للشافية (٢ /٣٦٣) .

(٣) الخزعبيل والخزعبل—بإسقاط الياء—: الباطل ، والفكاهة والمزاح ، ومن أسماء العجب .

بغلبة زيادته ، وذلك أنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها ، فحمل ما جهل اشتقاقه على ما علم فيه ذلك ؛ إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب (كالتضعيف) الكائن (فى مَوْضِعٍ) كالعين وحدها ، أو اللام وحدها ، (أو فى موضعين) كفاء وعين ، أو عين ولام ، وإنما يحكم بزيادته (مع ثلاثة أصول) إذ لو لم يكن معها لم تتم البنية إلا به ، فلا يحكم بزيادته كردّ ، وذلك التضعيف (للإلحاق وغيره كَقَرْدَدٍ) وهى الأرض المستوية ، فالتضعيف فيه فى اللام للإلحاق بجعفر ، (ومَرْمَرِيسٍ) وهو الأملس ، فالتضعيف فيه فى الفاء والعين للإلحاق ببرقعيد ، (وعَصَبْصَبٍ) وهو الشديد ، فالتضعيف فيه فى العين واللام للإلحاق بسفرجل ، لكن فيه اشتقاق ظاهر ؛ لأنه بمعنى عصيب ، (وهَمَّرِشٍ) للعجوز المسنة ، فالتضعيف فيه فى العين للإلحاق بجحمرش ، (وعند (١) الأخفش) أنه ليس بمضاعف العين ، بل هو : فَعْلَلِلٌ أصل غير ملحق (أصله : هَنْمَرِشٌ) فهو (كجحمرش) ؛ لأنه لو جعل مضاعف العين لأدى إلى بناء معدوم (لعدم فَعَّلِلٍ) فى كلامهم ، (قال : ولذلك) أى لعدم فَعَّلِلٍ حتى يلتبس به بسبب الإدغام (لم يُظْهِرُوا) النون كما هو الواجب فى مثله ، لما سيأتى فى الإدغام مما يحصل فيه بإدغام النون الساكنه فى كلمة لَبْسٌ بكلمة أخرى ، قال الرضى (٢) الأخفش لا يخص فَعَّلِلًا ، بل يقول : لم يلحق من الرباعى بجحمرش شىء ، لا على فَعَّلل ولاعلى غيره .

---

(١) فى مخطوطة (ص) : وعن الأخفش .

(٢) ما قاله الرضى وارد فى شرحه على الشافية (٢ /٣٦٥) .

تعيين الزائد من حرفى التضعيف

تنبيه : التضعيف فى موضع يكون للإلحاق وغيره ، وأما فى موضعين فينظر هل يأتى لغير الإلحاق ؟ واعلم أن مختار المصنف أن المتعين للزيادة فى التضعيف فيما كان للإلحاق نحو : قردد هو الثانى ؛ لأنه جعل فى مقابلة اللام الثانية ، وأما الأول فقد كان فى مقابلة اللام الأولى ، فلم يحتج إلى الزيادة لها ، وقس غير اللام عليه ، واختاره كثيرون ومنهم الرضى .

(و) أما (الزائد فى) غيره (نحو كَرَّم) فقال المصنف هو : (الثانى) أيضاً طردا للباب ، (وقال الخليل :) الزائد فيه (الأول) كمذهبه فيما كان للإلحاق ، واستدل فى ذلك بدليل غير مفيد كما نقله عنه الرضى (١) ، (وجَوَّزَ سيبويه الأمرين) أى الحكم بزيادة الثانى والأول مطلقاً ، فيحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين ، لتعارض الأمارتين ، واختار الرضى (٢) مذهب سيبويه فيما ليس للإلحاق .

والحاصل أن فى زائد المضعف ثلاثة إطلاقات وتفصيلا ، الخليل : الأول مطلقاً ، وسيبويه : تجويز الأمرين مطلقاً ، والمصنف وكثيرون : الثانى مطلقاً ، والرضى : الثانى فى الإلحاق ، وتجويز الأمرين فى غيره ، وعبارة المصنف توهم أن خلاف الخليل وسيبويه ليس إلا فيما ليس للإلحاق ، وليس كذلك كما صرح به الرضى .

---

(١) وردت عبارة الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٦٦) .

(٢) عبارة الرضى (٢ /٣٦٦) تقول : فالأولى الحكم بزيادة الثانى فى المكرر للإلحاق ، والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين فى غيره .

ما يضعف وما لا يضعف من الأُصول

(ولا تضاعَفُ الفاءُ) فلا يقال فى نحو ضرب : ضضرب ، لعلمهم أنه لا يدغم ؛ لامتناع الابتداء بالساكن ، فيبقى الابتداء بالمستثقل ، فعلى هذا ترك تضعيف الفاء وحدها وإن كان مع الفصل بينهما بحرف زائد ، ونحو : كوكب ليس أحد المثلين فيه زائداً ، بل هما أصلان ، وكان ذلك لأن الزائد كالعدم ، وقوله (وحدها) يعنى أنها تضاعف مع العين كمرمريس ، وإنما الممنوع تضعيفها منفردة .

(و) ما أتى فيه بعد الفاء والحرف الذى يليها حرفان مثلهما فى المخرج أو فى اللين ، ولم تتم ثلاثة أصول إلا بأحدهما ، فالأول (نحو زلزل،و) الثانى قد يتفق فيه حرفا اللين نحو : (صِيصِيَةٍ) وهى الحصن ، (و) قد يختلفان نحو (قَوْقَيْتُ) من قوق الديك أى صاح ، (وضَوْضَيْتُ) من الضوضاء ، وهى الجلبة والصياح ، بناء على ما فى شرح المفصل من أن الياء منقلبة عن الواو فيهما ، لوقوعها رابعة كأغزيت ، فيكون الكل متفقاً فيه الحرفان ، وقد يختلفان كالمثالين بناء على ما ذكر الرضى (١) من تجويز كون الياء فيهما أصلية (رباعى وليس) شىء من حروف ما ذكرنا زائداً (بتكرير الفاء (٢))، أى بأن يعتقد أنه مكرر الفاء،كما قيل فى : زلزل،(ولا) زائدا بتكرير (العين) كما ربما يدعى فيه فى الجميع إن كان أصل

---

(١) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ /٣٦٨ ، ٣٦٩)

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٣٦٦) : بتكرير لفاء ولا عين .

الياء فى الأخيرين الواو ، وإلا ففى الأولين فقط (للفصل) بين المثلين بحرف أصلى ، ولا يجوز الفصل بين الحرف وما كرر منه بأصلى ، وإنما جوزوا نحو : مرمريس مع ما يلزم من الفصل بين الحرف الأصلى الذى هو الميم الأولى ، والحرف الزائد الذى هو الميم الثانية بحرف أصلى وهو الراء ، لأن الراء مكرر فى مرمريس ، فكأنه ليس بأصلى .

(ولا) أى وليس شىء مما فيه حرف اللين (بذى زيادة لأحد حرفى (١) اللين) من غير قصد التكرار فى نحو : صِيصية (لدفع التحكم) أى الحكم بغير دليل ، إذ ليس أحدهما أولى بالأصالة أو الزيادة من الآخر ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معاً ، لئلا تبقى الكلمة على حرفين ، وفيه أن تجويز الأمرين يدفع التحكم ، فالأولى أن يقال : للزوم كونه من باب يَيَن (٢) ، إن كان الزائد هو الأول ، أو سلس إن كان الزائد هو الثانى .

(وكذلك سلسبيلٌ خماسىٌ على الأكثر) لما عرفت من عدم جواز تكرير الفاء وحدها ، ومن عدم جواز التكرير مع الفصل بأصلى ، وقال الفراء : هو فعفليل ، فهو يخالفهم فى الموضعين ، أعنى أنه يجوز التكرير فى الفاء وحدها ، ويجوز التكرير مع الفاصل الأصلى ، (وقال الكوفيون : زَلْزَلَ) مكرر الفاء ؛ لأنه مأخوذ (من زَلَّ) ، فوزنه : فعفل ، (وصَرْصَرَ) مكرر الفاء أيضاً ؛ لأنه من (صَرَّ ، ودَمْدَمَ) كذلك ؛ لأنه (من دَمَّ ، لاتفاق المعنى) ، أى بشهادة الاشتقاق ،

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٣٦٦): حرفى لين .

(٢) يين : محركة : عين ، أوواد (القاموس المحيط ٤ /٢٧٩) .

وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلى ، فهم يقولون : يجوز تكرير الفاء وجدها مع الفصل بحرف أصلى فى مثله مما يفهم منه بسقوط ثالثه ، واعلم أنه لم يظهر — لكون الفصل بالأصلى يمنع التكرير فى غير الفاء — وجهٌ ، فلينظر فيه .

(وكالهمزة) فإنها تغلب زيادتها (أولًا) لا وسطاً ، فلا يحكم بزيادتها إلا بدليل ظاهر كشمأل ، وكذا آخراً إلا بعد ألف زائدة كعلباء (١) (مع ثلاثة أصول) لا أقل ، إذ لا تكون الكلمة على أقل من ثلاثة (فقط) أى لا أكثر منها ، لأنه ثبت بالاشتقاق غلبة زيادتها إذا كانت كذلك ، كأحمرَ وأصغرَ وأعْلمَ ، فرددنا ما لم يعلم ذلك فيه بالاشتقاق إليه ، (فَأَفْكَل) وهى الرعدة (أفْعَل) بالحكم بزيادة الهمزة لذلك ، (والمخالِفُ) القائل : ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته المصدرة حكمنا بأصالتها ، فقال : أفكل : فعلل كجعفر (مُخْطِئٌ) لما ذكره سيبويه من وجوب ترك صرف أفكل لو سُمِّىَ به ، ولو كان « فعللا » لصُرِفَ ، وأيضاً لو كان فعللا لجاء فى باب : فعالل يفعلل فعللة ما أوله همزة .

(وإصْطَبْلٌ فِعْلَلٌ كقِرْطَعْبٍ) بالحكم بأصالة الهمزة ، إذ لم يعرف بالاشتقاق غلبة زيادتها فيما فوق الثلاثة الأصول حتى يحمل عليه ما جهل ، (والميم كذلك) أى كالهمزة تغلب زيادتها فى الأول مع ثلاثة أصول ، ولا تزاد مع أربعة ، فَمَنْبِج « اسم بلد » محمول فى الزيادة على نحو : مَقْتَل ومَضْرِب ، فحمل المجهول على المعلوم ، فإذا تقدمت على أربعة أصول كما فى : مَرْزَنْجُوش حكم بأصالتها ، ولا يحكم

---

(١) علباء البعير : عصب عنقه .

بزيادتها غير أول إلا بدليل ظاهر كدلامص ، (ومطردةٌ) أى زيادتها (فى الجارى على الفعل) عنى به : المصدر الميمى واسم الفاعل واسم المفعول والزمان والمكان . كالمدحرَج ، والآلة كالمحلب ، وهو خلاف المشهور ، إذ المشهور فى الجارى على الفعل أنه إما بمعنى الموازن كاسم الفاعل ، وكاسم المفعول من غير الثلاثى ، يقال جاريان على المضارع ، أى موازنان له ، أو بمعنى المشتق منه الفعل ، كما قال فى الكافية (١) : المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل ، أى المشتق منه الفعل ، فلو قال فى موضع الجارى على الفعل : المتصل بالفعل لكان صوابا ، واطراد زيادتها فى المتصل بالفعل أعم من أن يكون بعدها ثلاثة أصول فقط أو أكثر ، وكذا الهمزة يكون بعدها أربعة أصول فى المتصل بالفعل ، وهى همزة الوصل فى نحو : الاقشعرار والاحرنجام .

واعلم أن المصنف كثيراً ما يورد فى هذه الغوالب ما يعلم زيادته بالاشتقاق ، كما ذكر من زيادة الميم فى الجارى على الفعل ، وكما سيأتى فى غيرها ، فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل « فإن فقد » أى الاشتقاق ، فهو غلط ، وإن قصد ترك ذلك ، وبيان الغوالب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها وبشىء آخر من الاشتقاق وعدم النظير فصحيح ، كذا قال الرضى (٢) .

(والياءُ زِيدَتْ مع ثلاثة (٣)) أى إذا ثبت ثلاثة (أصول) غير الياء ،

---

(١) الكافية فى النحو بشرح الرضى (٢ /١٩١) .
(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٧٨ ، ٣٧٩) .
(٣) عبارة المتن كما فى شرح الرضى (٢ /٣٧٢) : مع ثلاثة أصول فقط .

فالياء زائدة ، سواء كانت فى الأول كيرمع (١) ويضرب ، أو فى الوسط كرحيم وفُلَّيْق (٢) ، أو فى الآخر كالليالى ، قوله (فصاعدا) أى فما زاد على ثلاثة فإنها تزاد معه (إلا فى أوّل الرُّبَاعِىّ) ، فإنه يحكم بأصالتها (إلا فيما يَجْرِى على الفعل) كيدحرج ، فإنها فيه زائدة أيضاً ، قال الرضى (٣) : وعندى أن حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مبنى ، كنونى التثنية والجمع ، يعنى فلا وجه لعدها فى الزوائد هنا ، وقوله « فيما يجرى على الفعل » قال الرضى (٤) : وَهَم وحقه إلا فى الفعل ، فإن الاسم الجارى على الفعل لا يوجد فى أوله ياء ، ويمكن توجيهه بأنه على اختيار الكوفيين أن الفعل أصل للمصدر ، ويريد بالفعل هنا المصدر ، فإنه يطلق عليه ، أو أراد بالفعل المصدر ، وبالجرى مطلق الاتصال وإن كان خلاف المشهور ، (ولذلك) أى لأنه لا يحكم بزيادتها فى أول الرباعى ، ويحكم بزيادتها فى غيره (كان يَسْتَعُور) وهو الباطل ، يقال : ذهب فى اليستعور ، وهو أيضاً بلد بالحجاز : فعللولا (كَعَضْرَفُوطٍ ، و) كان (سُلَحْفية) كقذعملة ، وهى دويبة جلدها عظام (فُعَلِّيَة) بالحكم بزيادة الياء ، لكونها فى غير أول الرباعى .

---

(١) وفى القاموس المحيط (٣ /٣٢): واليرمع : الخذروف يلعب به الصبيان ، وحجارة رخوة إذا فتتت انفتت .

(٢) فليق . . بفتح الفاء وكسر اللام كرجيم : باطن عنق البعير فى موضع الحلقوم ، وبضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة : ضرب من الخوخ يتفلق عن نواه (القاموس المحيط ٣ /٢٧٧)

(٣) وردت عبارة الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٧٦ ، ٣٧٧).

(٤) وردت عبارة الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٧٥) .

(والواو (١) والألفُ زِيدَتَا مع ثلاثةٍ فصاعدًا ، إلا فى الأَوَّلِ) هما مع ثلاثة أصول فصاعدا لا يكونان إلا زائدين فى غير الأول ، فالواو فى نحو : كوكب وجدول وعصفور وحنطأو (٢) ، والألف : كخاتم وحملاق وسرداح (٣) وأرطى ، وأما فى الأول فالألف لا يمكن وقوعها فيه ، والواو لا تزاد فيه مطلقاً ، (ولذلكَ كانَ) وزن (وَرَنْتَل) وهو الشر ، يقال : وقع فى ورنتل ، أى فى شر : فعنللا (كَجَحَنْفَلٍ) وهو العظيم الجحفلة ، أى الشفة .

(والنونُ كثرتْ) زيادتها (بعد الألف) الزائدة إذا كانت (آخِرًا) ، وقد حصل (٤) من دونها ثلاثة أحرف أصول أو أكثر كسكران وزعفران ، لا نحو : عنان (٥) وسنان ، فهى أصلية فيهما ، إذ لم يتقدمها ثلاثة أصول ، (وثالثةً ساكنةً نحو : شَرَنْبَثٍ) كسفرجل ، وهو غليظ الكفين (٦) والرجلين ، (وعُرُنْد) بضم العين والراء ، وهو الغليظ من قولهم : شىء عرد أى صلب ، قال الرضى (٧) : ينبغى أن يضم إلى

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٣٧٢) : والألف والواو .

(٢) فى القاموس المحيط (١ /١٢) والحنطأو — بالطاء — العظيم البطن كالحنطأوة والقصير ، والحنظأو — بالظاء — كجرد حل : القصير .

(٣) فى القاموس المحيط (١ /٢٢٨) : السرداح — بالكسر — الناقة الطويلة ، أو الكريمة أو العظيمة أو السمينة أو القوية الشديدة التامة .

(٤) فى مخطوطة (ص) وقد جعل .

(٥) عنان ككتاب : سير اللجام الذى تمسك به الدابة ، جمعه أعنة وعنن ، وسن الرمح : ركب فيه سنانه (القاموس المحيط ٤ /٢٤٩ ، ٢٣٧) .

(٦) فى القاموس المحيط (١ /١٦٨) : الشرنبث : كغضنفر : الغليظ الكفين والرجلين ، والأسد كالشرابث « بالضم »

(٧) ما قاله الرضى ورد فى شرحه على الشافية (٢ /٣٧٧ ، ٣٧٨)

قوله « ثالثة ساكنة » قيداً آخر ، وهو أن يكون بعد النون حرفان كشرنبث وقلنسوة ، أو أكثر من حرفين كجِعِنْظَار (١) ، وأما ما ذكر من « عرند » فليس النون فيه من الغوالب ، بل عرفنا زيادته بالاشتقاق ، لأنه بمعنى العَرْد ، وأيضاً فإنا لو جعلنا النون فى « عرند» أصلية لزم زيادة بناء فى أبنية الرباعى المجرد .

(واطَّرَدَتْ) زيادتها (فى المضارع) نحو : نفعل ، (والمطاوِع) يعنى : انفعل وافعنلل ، وكذا فروعهما من المصدر والأمر والمضارع .

(والتاءُ) زيدت باطراد (فى تفعيل) (٢) كتكريم (ونحوه) وهو : التفعال والتفعُّل والتفاعل والتفعلل والافتعال والاستفعال ، (و) بغلبة (فى نحو رَغَبُوتٍ) مما وقعت فيه آخر الكلمة بعد الواو الزائدة وقبلها ثلاثة أصول فصاعداً ، وكذا بعد الياء الزائدة التى قبلها ثلاثة أصول نحو : عفريت ، وسيبويه لا يحكم بغلبتها بعد الواو والياء فيما ذكر ، ويجعل الزيادة فى مثله إنما تعرف بالاشتقاق أو عدم النظير .

(والسين اطردت) زيادتها (فى) باب (استفعل) كاستكرم واستحجر (وشذت) زيادتها متوسطة بين الهمزة والطاء (فى) قولهم (أسطاع) بفتح الهمزة فى لغة غير مشهورة على ما (قال سيبويه) فإنه قال (هو أطاع) من باب الإفعال ، وأصله : أطوع كأقوم : أعلت الواو ، وقلبت ألفا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جعل

---

(١) الجعنظار : الشره النهم ، أو الأكول الضخم (القاموس المحيط ١ /٣٩١).

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٣٧٦) فى التفعيل .

السين عوضاً عن تحريك العين (١) الذى فاته ، وإذا كان أصله ما ذكرنا ، (فمضارعه) عنده (يُسْطِيعُ بالضم) لحرف المضارعة لكونه رباعيا ، (وقال الفراء) : زيادة السين فيه من المطرد لا من الشاذ ، وإنما (الشاذ) فيه (فَتْحُ الهمزةِ) وجعلها همزة قطع ، (وحذفُ التاء) وأصله : استطاع من باب استفعل ، فحذفت التاء لما يجىء فى باب الإعلال (٢) إن شاء الله تعالى ، فبقى : إسطاع « بالكسر » ، ففتحت الهمزة وقطعت ، (فمضارعه) عنده يَسْطِيعُ (بالفتح) ، لكونه زائداً على الأربعة ، واللغة المشهورة — إذا حذفت التاء من استطاع — بقاءُ الهمزة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى (٣) (فَمَا اسْطَاعُوا أنْ يَظْهَرُوهُ) .

(وعدُّ سين الكسكسة) فى الحروف الزائدة ، كما عده جار الله(٤) العلامة (غلطٌ ، لا ستلزامه) أى استلزام عده منها عد (شين الكشكشة) ؛ إذ لا فرق بينهما ، مع أن الشين ليست من حروف الزيادة اتفاقا ، وهذا الجواب إلزامى ، والتحقيق أنها لم تُعَدّ لكونها حرف معنى لا حرف مبنى ، وسين الكسكسة لغة لبعض العرب(٥) ،

---

(١) فى مخطوطة (ص) : تحريك الفاء وهو تصحيف .

(٢) فى مخطوطة (ق) : فى باب الإدغام ، وهو لم يرد ذكره إلا فى باب (الحذف) فليراجع ثمة .

(٣) جزء الآية ٩٧ من سورة الكهف .

(٤) ذكر هذا أيضاً الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٨٠) .

(٥) جاء فى شرح الرضى على الكافية فى النحو (٢ /٣٨١) : وهى فى لغة بكر بن وائل ، وما أورده الشارح عن هذه اللغة اعتمد فيه على ما ورد فى شرح الكافية ، وجاء فى القاموس المحيط (٢ /٢٤٦) : والكسكسة لتميم لا لبكر : إلحاقهم بكاف المؤنث سينا عند الوقف =

يلحقون السين غير المعجمة بكاف الخطاب للمؤنث ، فيقولون : أكرمتكس ، وبعضهم يلحق الشين المعجمة ، وكلاهما فى حال الوقف لإبقاء الكسرة ؛ إذ لو أسكنوا الكاف ذهب الفرق بين المذكر والمؤنث ، وخصوا السين والشين لخفائهما لما بهما من الهمس ، فعلم أن كلا منهما حرف جيء به لمعنى .

(وأما اللامُ فقليلةٌ) زيادتها (كزَيْدَلٍ) فى زيد ، (وعَبْدَلٍ) فى عبد (حتى) أنه أنكر زيادتها ، و (قال بعضهم) وهو الجرمى (١) (فى فَيْشَلَةٍ) وهو رأس الذكر ، وزنها : (فَيْعَلَة) ، فحكم بأصالة اللام وزيادة الياء ، (مع) قولهم : (فَيْشة) بمعناه ، والياء فيه أصلية قطعا ، ولا لام فيه ، (و) قال (فى هَيْقَلٍ) أيضا كذلك إنه فيعل (مع) وجود (هَيْقٍ) بمعناه ، وهو ذكر النعام ، (و) قال (فى طَيْسَلٍ) إنه فيعل (مع) وجود (طَيْسٍ) بمعناه ، وهما (للكثير) من كل شيء ، (و) قال (فى فَحْجَلٍ) إنه (كجعفر) يعنى رباعيا لا زيادة فيه ، (مع) وجود (أفْحَج) بمعناه ، أى الذى يتدانى صدرا قدميه ، ويتباعد عَقِباهما ، وجعل ذلك كثرة وثرثار كما سيأتى ، وذلك تكلف منه ، والظاهر زيادة اللام فى جميع ذلك ، فإن زيادة اللام ثابتة قطعا فى زيدل وعبدل بمعنى زيد وعبد ،

=يقال : أكرمتكس وبكس، أما الكشكشة فقال عنها (٢ /٢٨٦) : والكشكشة : الهرب وكشيش الأفعى وقد كشكشت ، وفى بنى أسد أو ربيعة إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث كعليش فى عليك .

(١) قال الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٨١) : اعلم أن الجرمى أنكر كون اللام من حروف الزيادة . . فذهب إلى أن فيشلة وهيقلا وطيسلا فيعل ، إلى أن يقول : وكل ذلك تكلف منه .

وليس كذلك ثرة وثرثار ، فإن زيادة الثاء لم تثبت ، فألجئنا إلى الحكم بأصالتها .

(وأما الهاءُ فكان المبردُ لا يَعُدُّهَا) من حروف الزيادة ، (ولا) يرد عليه « هاء السكت » ، فيقال : إنها تزاد فى الوقف ، و (يلزمه) القول بزيادتها فى (نحو اخْشَهْ ، فإنها) أى هاء السكت (حرفٌ معنىً) لا حرف مبنى ، يعنى أنها أتت لمعنى مستقلة بإفادته ، وهو بيان الحركة مثلا (كالتنوين وباء الجر ولامه) ، فإن كل واحد منها لما كان لمعنى لم يعد من حروف الزيادة وإن كانت زائدة على بنية الكلمة ، وقولنا « مستقلة بإفادته » ليخرج ألف ضارب عن أن يسمى حرف معنى ، إذ لا استقلال له بإفادة معنى ، فإن الدال على الذات مع الحدث هو مجموع الهيئة والمادة كضارب مثلا ، (وإنما) يرد عليه و (يلزمه نحو أُمهات ، ونحو) أمهة ، قال (١) :

* (أُمَّهَتِى خِنْدِفُ والْياسُ أبِى) *

فإن الهاء فيهما زائدة ، لأنهما بمعنى : الأُمات والأُم ، (وأُمٌّ : فُعْلٌ) قطعا (بدليل الأُمومة) ، وهو فعولة ، ولا هاء فيها ، (وأجِيبَ بجواز أصالتها) أى بجواز أن يكون أصل أم : أمَّهَة (بدليل) قولهم : (تَأَمَّهْتُ) فلانةَ على ما حكى الخليل (٢) ، أى اتخذتها أما ،

---

(١) هذا البيت من مشطور الرجز ، وهو لقصى بن كلاب جد النبى صلى الله عليه وسلم ، وخندف — بكسر الخاء المعجمة والدال وبينهما نون ساكنة — : أم مدركة بن إلياس بن مضر ، فهى جدة قصى ، وكذا إلياس بن مضر جده ، فيكون قد نزل الجدة منزلة الأم ، ونزل الجد منزلة الأب ، فسماها أما وأبا ، والاستشهاد فى قوله (أمهتى) أى : أمى ، حيث زاد الهاء على « أم »

(٢) جاء فى شرح الرضى للشافية (٢ / ٣٨٤) : حكى صاحب « كتاب العين » : تأمهت فلانة ، أى اتخذتها أما .

وهو تفعّلتُ بلا خلاف ، وإن كان الظاهر المشهور : تـأَمتها « بالميم » ، (فتكون أَمَّهَةٌ فُعَّلَةً كأُبَّهة) وهى العظمة ، (ثم حُذِفَت الهاء) التى هى لام الكلمة وقدر « تاء التأْنيث » كما فى قدر ونار ، ورد هذا الجواب بأَنه لا يتمشى فى لفظ الأُمومة ، إذ هى فعولة بلا خلاف ، ولا يجوز أن تكون أُمومة : فعوعة « بحذف الهاء » التى هى لام الكلمة ، والأَصل : أُمومهة ، إذ فُعُوعَلَة غير موجود ، (أو) يقال فى الجواب (هما) أى أم وأمهة (أصلان) لمجىء : تـأَمهت وتـأَمت والأُمومة ، فليس أحدهما فرعا على الآخر وإن كان معناهما واحدا (كَدَمْثٍ ودِمَثْرٍ) كقمطر ، فإن معناهما واحد ، وهو المكان اللين ذو الرمل، ويجب الحكم بأَنهما أصلان، إذ الراء ليست من حروف الزيادة ، (وثَرَّةٍ وثَرْثَارٍ) فى قولهم : عين ثرة وثرثار ، بمعنى غزيرة ، ويجب الحكم بأَنهما أصلان ، إذ ليست الثاء من حروف الزيادة ، (ولؤلؤة ولَأْ ال) فإن معنى لأْ ال موافق لمعنى اللؤلؤ ، إذ هو بائعه ، ويجب الحكم بأَنهما أصلان ؛ لأَن لؤلؤا رباعى للفصل بحرف أصلى — كما عرفت — ولَأْ الٌ : فَعَّال بمعنى النسبة ، وهو لا يجىء إلا من الثلاثى ، كما هو معلوم من قاعدتهم ، فاللأْال من ثلاثى لم يستعمل ، وهذا الجواب وإن كانأقرب من الأَول ففيه بعد: لأَن نحو دمثودمثر من الشاذ النادر ، والمتنازع فيه لا يحمل على الشاذ ، فالأَولى القول بزيادة « الهاء » فى الأُمهة والأُمهات ، والحكم بشذوذ نحو : تـأَمهت كما قيل ، فلا عبرة به .

(ويلزمه) أى المبرد أيضا (نحو أَهْرَاقَ) بالهاء الساكنة بعد الهمزة المفتوحة : لغة غير مشهورة فى أراق ، يقولون : أهراق يهريق

(إهرَاقَة) مُهْرِيق ، مُهْراق ، أهْرق لاتهْرق : بسكون الهاء فى كلها ، فإن الهاء فيه زائدة ، قال سيبويه (١) : الهاء الساكنة عوض عن تحريك العين الذى فاتها ، إذ تحريكها زال وصار الفاء محركا كما قلنا فى أسطاع .

واعلم أنها قد جاءت فيه أيضا لغة غير مشهورة هى : هراق — بإبدال الهمزة هاء — يُهَريق : بإبقاء الهاء مفتوحة ؛ لأن الأصل : يؤريق : حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين فى المتكلم ، فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان ، فقيل : يُهَريق ، مُهَريق ، مُهَراق ، والمصدر منه هِراقة ، هَرِق ، لا تُهَرِق : كلها بفتح الهاء ؛ لأنها بدل من الهمزة المفتوحة ، فعلى هذا للمبرد أن يقول : إن الهاء الساكنة فى أهراق على اللغة الأولى هى التى كانت بدلا من الهمزة ، لأنه لما تغيرت صورة الهمزة استنكروا خلو أوله من الهمزة ذهولا عن كون الهاء بدلا من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال لا يكون إلا ساكنا ؛ سكنوا الهاء ، فصار : أهراق ، وتوهمات العرب غير عزيزة ، كما قالوا فى مصيبة : مصائب — بالهمزة ، وفى : مسيل : مُسْلان .

وقوله : نحو أهراق كأنه أراد به ما يتصرف منه ، وإلا فليس هنا شىء آخر غيره ، وكذلك قوله فيما تقدم : نحو أُمهات ونحو أمهَى : لعله يريد به ما لم يكن على خصوصية اللفظين ، كأُمهاتك وأُمهاته ، وأمهتك وأمهته ، وإلا فلا وجه لذكر كلمة « نحو » أيضا .

---

(١) أورد الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب ما قاله سيبويه (٢ / ٣٨٥) .

قال (أبو الحسن)(١) الأخفش (هِجْرَعٌ للطويل) بزيادة الهاء بشهادة الاشتقاق ؛ لأنه (من الجرع) بفتح الراء ، (للمكان السهل) المنقاد ، وهو يناسب معنى الطول ، وهو اشتقاق خفى ، (و) قال (هِبْلَعٌ للأكول) بزيادة الهاء ، بشهادة الاشتقاق ؛ لأنه (من البَلْع) ، وهو أظهر اشتقاقا من : هجرع ، (وخُولِفَ) الأخفش كما سيأتى .

(وقال الخليل : هِرْكَوْلَة(٢) للضخمة) الأوراك (هِفْعَوْلة) ، فالهاءُ فيه زائدة بشهادة الاشتقاق ؛ (لأنها تَرْكُلُ فى مَشْيِهَا) ، أى تضرب الأرض ضربا شديدا برجلها ؛ لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشى مشيا خفيفا ، (وخولف) الخليل ، قال الرضى(٣) : أكثر الناس على ما قال ابن جنى : أن الهِجرع والهِبلع : فِعْلَلٌ ، وهِرْكَوْلة : فِعْلَوْلة ، لقلة زيادة الهاء .

هذا الذى تقدم إذا لم يتعدد الغالب ، (فإنْ تعددَ الغالبُ) فإما أن لا يتعين بعضه للأصالة ، وبعضه للزيادة ؛ بأن يمكن الحكم بزيادة جميعه بأن يكون (مع ثلاثة أصول) ، أو يتعين بأن لا تتم الثلاثة الأصول إلا ببعض الغالب إن لم يتعين (حُكِمَ بالزيادة فيها) جميعا إن كانت أكثر من اثنين كقيقبان وهو شجر ، فيحكم بزيادة الياء والألف والنون ، (أو فيهما) إن كانا اثنين (كَحَبَنْطَى) ففيه غالبان : النون والألف ، فيحكم بزيادتهما (فإن) لم يمكن الحكم بزيادة الجميع لكون بعض الغالب أحد الأصول لا يتم بدونه ،

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٣٨٣): وأبو الحسن يقول .
(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٣٨٣) : الهركولة .
(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٢ /٣٨٥) .

و (تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا) للزيادة ، والآخر للأصالة ، ولو قال « بعضها » لكان أولى ، ليشمل ما فيه ثلاثة غوالب (رُجِّحَ) تعيين بعضها للزيادة (بخروجها) عن الأوزان المشهورة على تقدير أصالته ، بخلاف الآخر ، فإنها لا تخرج عنها على تقديرها (كميم مَرْيَمَ ومَدْيَنَ) ، فإن فى كل منهما غالبين : الميم والياء ، لكن الحكم بزيادة الياء وأصالة الميم يخرجه عن الأوزان المشهورة ، إذ يكون فعيلا ، وهو غير موجود ، بخلاف الحكم بزيادة الميم فإن الوزن يكون معه مفعلا ، وهو موجود .

(وهمزة أَيْدَعَ) وهو الزعفران ، فإن فيه غالبين : الهمزة والياء ، لكن الحكم بأصالة الهمزة وزيادة الياء تصيره فيعلا ، وهو غير موجود ، بخلاف الحكم بزيادة الهمزة فإنه يصير به أفعل ، وهو موجود ، والقول بأن « فيعلا » غير موجود ، قال الرضى(١) : ليس بوجه ؛ لأنه ليس بخارج عن الأوزان فى الصحيح العين كصيرف(٢) وضيغم (٣) .

(وياء تَيَّجَانَ) بفتح الياء ، وقد روى كسرها ، وهو الرجل الطويل أو الفضولى ، ففيه أربعة غوالب : « الألف والنون » ولا كلام فى زيادتهما ، و « التاء والياء » المدغمة ، ويجب الحكم بزيادة الياء ، فيكون وزنه : فَعَّلان وهو موجود كهَيَّبَان(٤) ، أو يكون وزنهما جميعا :

---

(١) ورد قول الرضى فى شرحة (٢ /٣٩٢)

(٢) والصيرفى : المحتال فى الأمور كالصيرف ، وصراف الدراهم جمعه صيارفة (القاموس المحيط ٣ /١٦٢) .

(٣) الضيغم : الذى يعض والأسد (القاموس المحيط ٣ /١٤٢).

(٤) الهيبان : الذى يخاف الناس .

فيعلان ، ومثلهما : تيهان ويكون كقيقبان(١) وسيسبان لا بزيادة التاء ، إذ يكون تفعلان ، وهو غير موجود ، قال الرضى(٢) : وهذا مما ثبت فيه اشتقاق وعرفت الزيادة به ، إذ يقال فى معناه : مِتْيَحٌ وتَيَّاحٌ .

(وتاء عزْوِيت) وهو طائر واسم بلد ، ففيه ثلاثة غوالب : « الياء » ولا كلام فى زيادتها ، و « الواو والتاء » لكن يجب الحكم بزيادة التاء ، إذ يكون فعليتا ، وهو موجود كعفريت ، لا بزيادة الواو ، إذ يكون فعويلا ولا نظير له ، وسيبويه لا يعد « التاء » من الغوالب فى نحو عفريت — كما تقدم — لكنه يحكم بزيادة التاء لثبوت فعليت دون فعويل .

(وطاء قَطَوْطىً) كسفرجل ، وهو الذى يتبختر فى مشيه ، ففيه ثلاثة غوالب : « الواو » ولا كلام فى زيادتها ، وأحد الطائين والألف ، لكن يجب الحكم بزيادة أحد الطائين .

(ولام ادْلَوْلَى) كاعشوشب ، وهو بالدال(٣) المهملة ، بمعنى : أسرع ، ففيه أربعة غوالب : « همزة الوصل والواو » ولا كلام فى زيادتهما ، وأحد اللامين والألف ، ويجب الحكم بزيادة اللام(٤) (دون ألفهما) أى ألف قطوطى وادْلَوْلَى ، فيحكم بأصالتهما ،

---

(١) القيقبان : خشب تتخذ منه السروج ، ويطلق على السرج نفسه والسيسبان : شجر .
(٢) ورد قول الرضى فى شرحه (٢ /٣٩٢)
(٣) جاء فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٣٨٦) : إذ لولى (بالذال المعجمة) ومعناه : انطلق فى استخفاء وذل وانقاد ، وفلان : انكسر قلبه (القاموس المحيط ٣ / ٣٣٠)
(٤) لفظة (اللام) ناقصة من مخطوطة (ص) .

(لعدم فعولى) لو حكمنا بزيادة الألف فى قطوطى ، و (وجود فعوعل) كعثوثل ، وهو المسترخى ، (و) لعدم (افعولى) لو حكمنا بزيادة الألف فى ادلولى ، (و) وجود (افعوعل (١)) كاعشوشب .

(وواو حَوْلَايَا (٢)) ففيه أربعة غوالب : الواو والألف الوسطى ، والياء والألف الأخيرة ، ولا كلام فى زيادة الألفين ، ويجب الحكم بزيادة واوها (دون يائها) قيل : لوجود فوعالا مثل : توارب ، وعدم فعلايا ، وقال الرضى (٣) : إن فوعالا وفعلايا لم يثبتا ، إلا أن الحكم بزيادة الواو أولى ؛ لكون الواو الساكنة أغلب فى الزيادة من الياء المتحركة .

(وأول يَهْيَرٌ والتضعيف) فى يهير ، وهو صمغ (٤) الطلح فيه ثلاثة غوالب : الياءان والتضعيف ، فهو إما : يَفْعَلٌّ ، أو فَعْيَلٌّ ، أو يَفْيَعْلٌ ، والأخيران نادران ، والأول وإن كان نادرا مثلهما إلا أن سيبويه لم يبال بالتضعيف وجعله كالمخفف لامه وقال : يفعَلُ موجود كيلمع(٥) ويرمع ، وفَعْيَلٌ معدوم ، ولذلك قال المصنف فيجب الحكم بزيادة الياء الأولى فيه والتضعيف ، وانظر لم خص المصنف

---

(١) عبارة المتن — كما أوردها الشارح — فيها تقديم وتأخير ، ونصها كما فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ /٣٨٦) « لوجود فعوعل وافعوعل وعدم فعولى وافعولى »

(٢) حولايا : اسم رجل (شرح الشافية للرضى (٢ /٣٩٧) .

(٣) وردت عبارة الرضى فى شرحه للشافية (٢ /٣٩٣)

(٤) جاء فى القاموس المحيط (٢ /١٦٢ ، ١٧٣) : اليهير : الحجر الصلب ، أو حجارة أمثال الأكف ، والصمغة الكبيرة ، والسراب ، ومنه : أكذب من اليهير ، واللجاجة والكذب . . والحنظل والسم وصمغ الطلح .

(٥) اليلمع : السراب ، وما لمع من السلاح ، واسم برق خلب ، واليرمع : سبق إيضاح معناه .

التضعيف بالذكر مع الأول فى يهير ، مع عدم تعرضه لمثله فى غيره ؟ مثلا لم يقل فيما سبق « وياء تَيَّجانَ مع الألف والنون » وفيما يأتى ، وهمزة أرونان مع الألف والنون وغيرهما مما كوسط بينهما (دون) الياء (الثانية) ، فيجب الحكم بأصالتها .

(وهمزة أرْوَنَانَ) يقال : يوم أورنان (١) ، أى شديد ، ففيه أربعة غوالب : الهمزة والواو والألف والنون ، ولا كلام فى زيادة الألف والنون ، ويجب الحكم بزيادة همزته (دون واوه (٢)) لوجود أفعلان ، (وإن لم يأت إلا أنْبَجَانُ) بالجيم أو الخاء المعجمة ، يقال : عجين أنبجان : إذا سقى ماء كثيرا وأحكم عجنه وبقى زمانا ، فارسى من النبج وهو الجدرى ، وكل ما يتنفَّطُ ويمتلىء ماء ، وأما فعولان فلم يوجد منه شىء فحكم بأصالة الواو ، (فإنْ خَرَجتا) أى الزنتان الحاصلتان على تقدير أصالة كل من الغالبين وزيادته ، ولا شبهة اشتقاق فى أحدهما دون الآخر (رُجِّحَ) تعيين الزائد (بأكثرهما) أى بأن يكون ذلك الزائد أكثر الغالبين زيادة (كالتضعيف فى تَئَفَّانَ) بتاء مفتوحة وهمزة مكسورة وفاء مشددة ، وهو أول الشىء ، يقال : جاء على تئفان ذلك ، أى أوله ، ففيه أربعة غوالب : الألف والنون ، ولا كلام فى زيادتهما ، والتاء والتضعيف ويجب الحكم بزيادة التضعيف ؛ لأنه أكثر زيادة من التاء ، وإن كان فَعِلَّان وتَفِعْلان خارجين عن الأوزان المذكورة .

---

(١) جاء فى القاموس المحيط (٤ /٢٩٩) : والأرونان : الصوت والصعب من الأيام ، ويوم أرونان — مضافاً ومنعوتا : صعب .

(٢) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢ /٣٨٦) : دون واوها .

(والواو فى كَوَأْلَلٍ) كسفرجل وهو القصير ، يعنى أن فيه ثلاثة غوالب : التضعيف ولا كلام فى زيادته ، والواو والهمزة ، ويجب الحكم بزيادة الواو ؛ لأنها أغلب من الهمزة ، وإن كان فَوَعْلَل وفعأْلل كلاهما خارجين ، قال الرضى (١) : وفى عد الهمزة فى كوألل من الغوالب نظر ، بل ليس فيه إلا غالبان ، هما : الواو والتضعيف ، فحكم بزيادتهما .

(ونونَ حِنْطَأْوٍ وواوها) وهو القصير ، وقيل : العظيم البطن ، يعنى أن فيه ثلاثة غوالب هى : النون والهمزة والواو ، والوزن خارج على تقدير زيادة أى اثنين فرض زيادتهما ، لكن يجب الحكم بزيادة النون والواو دون الهمزة ، لأن كل واحد منهما أكثر زيادة من الهمزة ، وقال الرضى (٢) : فيه غالب واحد وهو الواو ، وأما النون والهمزة فليستا بغالبتين ، إلا أنهما لما كانتا رسيلتها فيه وفى كِنْتَأْو(٣) وسِنْدَأْو(٤) ؛ جعل حكم أحدهما فى الزيادة حكم الواو وإن لم يكونا من الغوالب ، والحكم بزيادة النون أولى من الحكم بزيادة الهمزة ، لكون زيادة النون فى الوسط أكثر من زيادة الهمزة ، وقوله « بأكثرهما» يخرج المستويين فإنه يحتملهما ، وكأنه لعدم الظفر بمثال للمستويين جزم بوجود الأكثر على تقدير خروجهما ، فلذلك لم يقل : فإن

---

(١) وردت عبارة الرضى – مع بعض تغيير – فى شرحه على الشافية (٢ /٣٩٤) .

(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه (٢ /٣٩٤)

(٣) قال فى القاموس : والكنتأو كسندأو : الجمل الشديد ، والعظيم اللحية الكثها أو الحسنها .

(٤) السندأو : الخفيف ، وقيل هو الجرىء المقدم ، وقيل هو القصير ، وقيل : هو الدقيق الجسم مع عرض رأس . . (القاموس المحيط ١ /١٨) .

استويا احتملهما ، وقلنا « ولا شبهة الاشتقاق فى أحدهما دون الاخر » إذ لو كان كذلك رجح بها ، ذكره الرضى (١) ومثل له بتِتْفَان ، لأن الأَلِفَ مستعمل دون تَأَفٍ ، ولا يمكن فى هذين القسمين إظهار شاذ يمكن الترجيح به ، فلذلك لم يتعرض له إلا فى الثالث .

(فإن لم تخرج) الكلمة عن الأوزان المشهورة (فيهما) أى بالنظر إلى زيادة أيهما فرضت زيادته ، وتعارض فى الكلمة الإظهار الشاذ وشبهة الاشتقاق ، ومعنى التعارض : أن الاجتناب عن الإظهار الشاذ يقتضى زيادة أحدهما ، وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر (رُجِّحَ) تعيين الزائد (بالإظهار الشاذ) أى بما يؤدى الحكم بزيادته إلى اجتناب الإظهار الشاذ ، (وقيل : بشبهة الاشتقاق) ، أى بما كانت شبهة الاشتقاق تقضى بزيادته ، ومعنى شبهة الاشتقاق : أنه يوجد تركيب فيه حروف الكلمة ولا اتصال بينهما فى المعنى ، (ومن ثم(٢) اختُلف فى يأْجَجَ ومَأْجَجَ) بالهمز كجعفر : اسم أرض ، ويأْجج ومأْجج غير منصرفين إما للوزن والعلمية والتأنيث ، وإما للعلمية والتأنيث ، ففى كل منهما غالبان فى الزيادة : الياء والميم والتضعيف ، وتركيب أجج(٣) مستعمل ، دون يأَج ومأَج ، وشبهة الاشتقاق تقتضى أن يكونا ، يفعل ومفعلا ، وهما موجودان ، لكن يلزم من

---

(١) ماذكره الرضى فى شرحه على الشافية (٢ /٣٨٩) .

(٢) فى مخطوطه (ص) : ومن ثمة .

(٣) جاء فى القاموس المحيط (١ /١٧٧) : الأجيج : تلهب النار كالتأجج ، وأججتها تأجيجا فتأججت ، وأج الظليم « ذكر النعام » يئج ويؤج : عدا وله حفيف . . وماء أجاج : ملح مر .

الحكم بمقتضاها أن يكون الإظهار شاذا ، إذ الواجب الإدغام فى مثله ، بخلاف الحكم بما يجنب عن الإظهار الشاذ من أصالة الياء والميم ، فقال المصنف : يرجح الثانى ، وقال الرضى(١) : يرجح العمل بشبهة الاشتقاق ، قال : لأن إثبات تركيب مرفوض فى كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ ، إذ الشاذ كثير ، ولا سيما فى الأعلام .

(ونحو مَحْبَبٍ علما) لرجل بالإظهار الشاذ (يُقَوِّى) الوجه (الضعيفَ) عند المصنف ، يعنى يحكم بأنه مأخوذ من الحب ترجيحا لشبهة الاشتقاق ، مع ما لزم من الإظهار الشاذ ، (وأجيب) بأن محببا ليس الحكم فيه بأصالة التضعيف لشبهة الاشتقاق ، بل (بوضوح(٢) اشتقاقه) أى : بسبب أن فيه اشتقاقا واضحا من الحب ، يعنى أن عادة العرب فى التسمية بالمشتقات ونحوها ملاحظة المعانى الأصلية كالحسن والفضل كما قرر فى مظانه .

(فإن(٣)) لم يتعارض الإظهار الشاذ وشبهة الاشتقاق ، بأن (ثبتت) شبهة الاشتقاق (فيهما) معا ، أو لم تثبت فى شىء منهما ، أو ثبتت فى أحدهما لكى تكون حاكمة بما يحكم به الإظهار الشاذ (فبالإظهار) يحكم (اتفاقا) ، لوجود المقتضى وعدم المعارض (كدال مَهْدَدَ) علم لامرأة ، فإن كلا من : مهد وهد موجود ، لكن يجب الحكم بأصالة الميم ، ليكون ملحقا بجعفر ، فلا يكون الإظهار شاذا ، وهذا مثال للقسم الأول ، ولم يحضرنى مثال للآخرين ،

---

(١) ما ذكره الرضى ورد فى شرحه على الشافية (٢ /٣٨٧)
(٢) فى مخطوطة (ص) لوضوح .
(٣) فى مخطوطة (ص) : وإن

(فإن لم يكن) فى الكلمة (إظهار) ، وثبت فى أحدهما فقط شبهة الاشتقاق ، ولم يعارضها أغلب الوزنين (فبشبهة الاشتقاق) ترجح تعيين الزائد (كميم مَوْظَبَ) مع الواو ، وهو علم لبقعة غير منصرف ، فإنك إن جعلته « مفعلا » كان من وظب ، وهو بناء مستعمل ، يقال : وظب على الشيء وظوبا ، أى : دام ، وإن جعلته « فوعلا » كان من مظب ، وهو غير مستعمل ، فيحكم بزيادة الميم ، (و) كذلك (مَعْلىً(١)) ، لأنك إن جعلت الميم زائدة كان(٢) من «علا» وهو مستعمل ، وإن جعلتها أصلية كان من « معل » وهو غير مستعمل ، قيل : فيه نظر ؛ لأنه يقال : معلت(٣) الشيء ، أى أخذته بسرعة ، ومثل بمثالين تنبيها على أنه إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق ، سواء عارضها أقيس الوزنين كما فى موظب ، أولا كما فى المعلى ، (و) إن عارضها أغلب الوزنين ، بمعنى أن أغلب الوزنين يقتضى زيادة أحدهما ، وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر (فى تقديم أغلبهما) أى أغلب الوزنين أو أكثرهما (عليها نَظَرٌ) وتردد للتعارض ، (ولذلك) أى ولأن أغلبية الوزنين معارضة لشبهة الاشتقاق معارضة قوية قدمها بعضهم على الشبهة ، وإليه أشار بقوله : (قيل : رُمَّانٌ فُعَّالٌ) لا فعلان ، يعنى بالحكم بزيادة التضعيف والألف ، وإن كان « رمن » غير مستعمل لا بزيادة الألف

---

(١) معل : اسم رجل (شرح الشافية ٢ /٣٩٧)

(٢) لم يرد لفظ (كان) فى مخطوطة (ص)

(٣) وفى القاموس المحيط (٤ /٥١) معل الحمار كمنع : استل خصييه ، والشيء : اختطفه واختلسه .

والنون ، وإن كان « رَمّ » مستعملا (لغلبتها) أى لغلبة زنة فُعَّال (فى نحوه) مما ينبت من الأرض كالقُلَّام والجُمّار والكرات والسُّلاق والقُرَّاص (١) ، وفعلان قليل فى هذا المعنى ، (فإن ثبتت) شبهة الاشتقاق (فيهما) معا ، أى بالنظر إلى تقدير كل من الغالبين ، فإن كان أحد الوزنين أغلب وعارضه أقيس الوزنين (رُجِّح بأغلب الوزنين) ؛ أى بما يؤدى الحكم بزيادته إلى أن يكون الوزن أغلب الوزنين ، لأن مخالفة القياس كثيرة وخاصة فى الأعلام ، (وقيل : بِأَقْيَسِهِمَا) أى بما يؤدى الحكم بزيادته أن يكون الوزن أقيس الوزنين ، (ومن ثم (٢)) أى ومن جهة ذلك الاختلاف (اخْتُلِفَ فى مَوْرَقٍ) وهو اسم رجل ، وفيه غالبان : اليم والواو ، وشبهة الاشتقاق ثابتة على تقدير زيادة كل واحد منهما ، إذ مرق وورق موجودان ، لكن إن حكمت بزيادة الميم وجعلته « مَفْعَلا » فهو أغلب من « فوعَل » ، لكن فيه مخالفة القياس ؛ لأن المثال الواوى لا يجىء إلا « مفعِلا » بكسر العين كالموعِد ، وإن حكمت بزيادة الواو وجعلته فوعلا ، فهو أقيس الوزنين ، إذ لم يستلزم مخالفة القياس ، لكنه ليس بأغلب الوزنين ، وإن لم يعارضه أقيس الوزنين رجح بالأغلب بلا خلاف ، ولذلك قال : (دُونَ حَوْمَانَ) وهى الأرض الغليظة فإن فيها غالبين : الواو والنون ، إذ لا كلام فى زيادة الألف ، وتركيب حوم وحمن

---

(١) معانى المفردات الواردة على النحو التالى : القلام : الباقلاء ، الجمار ، شحم النخلة ، الكراث : بقل ، السلاق : عيد للنصارى ، القراص : البابونج وعشب ربعى .

(٢) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

موجود ، يقال للقراد : حمنانة (١) ، فيحكم بأنه « فعلان » من الحوم لا فوعال من الحمن ، لغلبة « فعلان » ، ولا مخالفة فيه للقياس .

(فإن) لم يكن أحدهما أغلب بأن استويا فى الكثرة إن ثبت له مثال ، أو (نَدَرَا) جميعا (احتملهما) أى احتمل الحكم بزيادة كل من الغالبين ، لعدم المرجح لأحدهما ، (كأُرْجُوَانٍ) لصبغ أحمر(٢) ، فإن فيه ثلاثة غوالب غير الألف : الهمزة والواو والنون ، فيحكم بزيادة اثنين منها ، وشبهة الاشتقاق موجودة على تقدير زيادة كل اثنين فرضا ، إذ : أرج ورجي ورجن مستعملة ، لكن « أفعوال » لم يثبت ، فهو إما « أفعلان » كأسحمان ، أو « فُعْلوان » كعنفوان ، وهما نادران على مقتضى كلام المصنف .

قال الرضى (٣) : وفى قوله « فإن ندرا » نظر ، أما أولا فلأنه فى أقسام ما لم يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهورة ، فكيف يندران ؟ وأما ثانيا فلأن « أفْعُلان » قد جاء فيه أسحمان وهو جبل ، وألعبان فى اللَّعَّاب ، وأقحوان بدلالة دواء مقحو ، و « أفعوان » لقولهم : مفعاة وفعوة السم ، و « فعلوان » جاء فيه عنفوان وعنظوان ، ولعله أراد كون الوزنين لقلتهما فى حد الندرة .

(فإنْ فُقِدتْ شُبْهَةُ الاشتقاقِ فيهما) أى بتقدير زيادة أى الغالبين ، وكان أحد الوزنين أغلب (فبالأغلب) يرجح (كهمزة أفْعَىً) ،

---

(١) فى القاموس المحيط (٤ /٢١٦) والحمنان صغار القردان ، واحدتهما بهاء .

(٢) وجاء فى القاموس المحيط (٤ /٢٢٣) والأرجوان بالضم : الأحمر ، وثياب حمر ، وصبغ أحمر والحمرة .

(٣) ما ذكره الشارح من أقوال للرضى جاءت فى شرحه للشافية (٢ /٣٩٥ ، ٣٩٦) .

فإن فيه غالبين : الهمزة والألف ، رأفع وفعا مهملان ، لكن يجب الحكم بزيادة الهمزة ؛ لأن أفعل أغلب من فعلى ، قال الرضى(١) : إذا جعلته « أفعل » ففيه الاشتقاق الظاهر فضلا عن شبهته ، لقولهم : فَعْوةُ السم ، وأرضٌ مَفعاةٌ ، فكيف أورده فيما ليس فى وزنيه شبهة الاشتقاق ؟ .

(و) همزة (أوْتَكَانَ) وهو القصير ، وفيه أربعة غوالب : الألف والنون ولا كلام فى زيادتهما ، وبقى الترجيح بين الواو والهمزة ، ووتَكَ وأتَكَ مهملان ، لكن يجب الحكم بزيادة الهمزة ؛ لأن أفعلان ثابت وإن كان قليلاً كأنبجان ، ومقتضى كلامه أن « فوعلان » أيضاً موجود ، لكن الأول أغلب ، لكن قال الرضى (٢) : فوعلان غير موجود ، فكان ينبغى أن يورد هذا المثال فيما تعين فيه أحدهما ، (وميم إمَّعَةٍ) وهو الذى يكون مع كل أحد ، ففيه غالبان : الهمزة والتضعيف ، أعنى أحد الميمين ، وأمَعَ ومَمَعَ مهملان كلاهما ، لكن يجب الحكم بزيادة الميم ، لأن فِعَّلَة كثير كَدِنَّبَةٍ للقصير ، والقِنَّبة والإمَّرة ، وإفْعَلة قليل كإوزة .

(فإن) لم يكن أحدهما أغلب بأن استويا فى الكثرة إن ثبت له مثال ، أو (ندرا) أى الوزنان الحاصلان على التقديرين (احتملهما) أى احتمل اللفظ الوزنين ، فتحكم بزيادة أى الحرفين شئت ، إذ لا ترجيح حينئذ ، قال الرضى (٣) : قوله « فإن ندرا احتملهما »

---

(١) ما ذكره الشارح من أقوال الرضى جاءت فى شرحه للشافية (٢ / ٣٩٦)

(٢) ما ذكره الشارح من أقوال الرضى جاءت فى شرحه للشافية (٢ /٣٩٦) .

(٣) ما ذكره الشارح من أقوال الرضى جاءت فى شرحه للشافية (٢ /٣٩٦) .

الكلام فيه كالكلام فى قوله قبل « فإن ندرا » والعذر كالعذر ، (كأُسْطُوَانَةٍ) فإن فيه أربعة غوالب : الألف ، ولا كلام فى زيادتها ؛ والواو وهى أيضاً زائدة لما سيأتى ، والهمزة والنون ، وتركيب : أسط وسطن مهمل ، فأُسطوانة إما « فُعلوانة » بالحكم بزيادة النون كعنفوان من اعتنفْتُ الشيء : إذا استأْنفته ، وهو وزن نادر ، أو « أفعوالة » بالحكم بزيادة الهمزة (إن ثبت أُفْعُوَالَة) وكانت نادرة ، إذ يستوى الوزنان حينئذ فى الندرة ، وهذا على سبيل الفرض ، وهو يكفى فى التمثيل ، وإلا فأفعوالة غير موجودة ، قوله (وإلا) أى وإن لم تكن « أفعوالة » ثابتة كما ذكروا أنها لم توجد (فَفُعْلُوَانَة) أى فهى فعلوانة لا غير ، و (لا) يجوز أن تكون (أُفْعُلَانة) بأصالة الواو ، وزيادة النون ، وإن كان فيه شبهة الاشتقاق ، لأن السطو مستعمل (لمجيء أساطِينَ) فى جمعه ، ولو كان « أفعلانة » فالطاء عين الكلمة والواو لامها ، وفى الجمع لا تحذف لام الثلاثى ، فلا يجوز إذن أن يقال : حذفت الواو وقلبت الألف ياء حتى يكون وزن أساطين : أفاعين ؛ ولا يجوز أن يقال : حذفت الألف وقلبت الواو التى هى لام الكلمة ياء ، فوزنه : أفاعِلْن ، إذ هو وزن مفقود فى الجموع ، فلم يبق إلا أن يقال : هو « فعالين » من تركيب أسط المهمل .

الإمـــالة

تعريفها وسببها

ولما فرغ من ذى الزيادة شرع فى الإمالة فقال :

(الإمالة) هى لغة مصدر قولك : أملت الشيء إمالة إذا عدلت به

إلى غير الجهة التى هو فيها ، من مال الشيء يميل ميلا إذا انحرف عن القصد ، وفى الاصطلاح : (أن يُنْحَى) أى يقصد (بالفتحة نحو الكسرة) أى جانبها، نحو الشيء وناحيته : جهته ، و « ينحى » مسند إلى « نحو » ، والباء فى « بالفتحة » لتعدية ينحى إلى ثانى المفعولين ، وهو المقدم على الأول هنا ، أى تشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة ، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة ، وإنما تسمى إمالة إذا بالغت فى إمالة الفتحة نحو الكسرة ، وما لم تبالغ فيه يسمى « بين اللفظين » و « ترقيقاً » ، والترقيق إنما يكون فى الفتحة التى قبل الألف ، وإنما لم يقل « يُنْحىَ بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء » ؛ لأن الإمالة على أربعة أنواع :

إمالة فتحة قبل الألف نحو الكسرة كعماد، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة كما فى نحو رحمة ، وإمالة فتحة قبل الراء نحو الكسرة كما فى الكبر ، وإمالة فتحة قبل الهمزة كما سيأتى ، فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأربعة الأنواع ، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء ؛ لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض ، ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة ، فلما لزمتها لم يحتج إلى ذكرها .

(وسببها) الذى تجوز عنده الإمالة عند من يجوزها من العرب ، إذ ليست لغة جميعهم ، فإن أهل الحجاز لا يميلون ، وأشدهم حرصاً عليها (١) بنو تميم ، ومن جوزها لم يوجبها ، فكل موضع يحصل فيه

---

(١) لفظة « عليها » غير واردة فى مخطوطة (ص) .

سبب الإمالة جاز لك فيه الفتح (قَصْد المُنَاسَبةِ لكسرة أو ياء) أى قصد مناسبة صوت نطقك بالفتح لصوت نطقك بالكسر أو بالياء (أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء) : الظاهر إسقاط اللام من قوله « لكون » ليكون عطفاً على قصد المناسبة ، أى سببها ، إما قصد المناسبة لكسرة أو ياء ، أو كون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء ، إذ المعنى مع ثبوتها قصد مناسبة الفتحة لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء . . الخ ، ولا معنى له ، كذا قيل (١) ، وفيه نظر ، فإنه لا يناسب قوله « أو للفواصل ، أو لإمالة » كما لا يخفى ، إلا أن يقال : المراد إسقاط اللام من قوله : « لكون الألف » وما بعده ، أعنى من قوله « للفواصل أو لإمالة قبلها » فله وجه .

ولا يبعد أن يقال إن قوله « لكسرة » ليس متعلقاً بقوله « المناسبة » بل المعنى أن سبب الإمالة قصد المناسبة ، أى الإتيان باللفظ على وجه فيه اعتبار مناسب ، ثم فصل الحامل على الإتيان باللفظ على ذلك الوجه بقوله « لكسرة الخ . . » وحينئذ ينتظم الكلام غاية الانتظام ، فتأمل ، وإنما كان كذلك ، أى كون الألف منقلبة عما ذكر سبباً ؛ لأنه يحصل بالإمالة التنبيه على أصل تلك الألف ، (أو) كون الألف (صائرة ياء مفتوحة) للتنبيه على الحال التى يصير إليها الألف فى بعض الأحوال ، واشترط فى الياء (٢) أن تكون مفتوحة لما سيأتى ، (أو (٣) للفواصل) أى لرعاية تناسب رءوس الآى ومقاطع الكلام ،

---

(١) القائل هو الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٥)

(٢) فى مخطوطة (ص) فى الحال .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٤) وللفواصل .

بمعنى أنه إذا كان فى بعض الفواصل إمالة لسبب ، فإنه يمال منها ما لا سبب فيه لمناسبته ، (أو لإمالةٍ قبلها) أى قبل هذه الإمالة (على وَجْهٍ) كأنه أراد على بعض اللغات .

وشرع فى بيان كل من هذه الأسباب صريحاً أو ضمنا على التفصيل ، فقال :

(فالكسرة) قد تكون (قبل الألف) ، ولابد من فاصل بينها وبين الحرف المتحرك بالكسرة ، إما حرف واحد (نحو (١) ، عماد) ، وهى أقوى فى اقتضاء الإمالة لقربها ، أو حرفان فقط أو لهما ساكن لا متحرك ، (و) ذلك نحو (شِمْلال) وهى الناقة السريعة ؛ لأن الفصل بالساكن أقل من الفصل بالمتحرك ، إذ الفصل بالمتحرك فصل به وبحركته ، إذ الحركة بعد الحرف ، فلا يمال ما فصل بينهما حرفان متحركان أو أكثر من حرفين نحو : هذان عينا زيد ، أو نعمتاه ، (و) أما (نحو درهمان) إذا أضيف نحو : « درهما زيد ، وأن ينزعها » مما فصل بينهما ثلاثة أحدها الهاء ، أو حرفان متحركان أحدهما الهاء ، ولم ينضم الحرف الذى قبلها ، فإن انضم لم تجر نحو : هو يضربها ، كذا ذكر الرضى (٢) ، ومفهومه أنها لو انضمت حيث كانت المتقدمة نحو « يُسَفِّهُنا » أميل ، ومفهوم كلامه أيضاً أنه يشترط عدم انضمام ما قبلها فى الثلاثة ، ومفهومه ثبوت الإمالة فى نحو « منهما » ، وتعليل الدمامينى فى شرح التسهيل يقتضى عدم ثبوت

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٤) : فى نحو عماد .

(٢) ما ذكره الشارح عن الرضى ورد فى شرحه للشافية (٣ / ٦)

الإمالة ، إذ لا يضم إذا انضم ما بين الكسرة والألف مطلقا ، فهو وإن جازت فيه الإمالة ، فإنما (سَوَّغَهُ) أى سوغ إمالته (خَفَاءُ الهاء) ، فكأنه قيل فى الأول : درمان ، وفى الثانى : ينزعا (مع شذوذه) أيضاً ، لكثرة الفصل بين الكسرة والألف ، وعموم كلامه يقتضى أن الكسرة المذكورة سبب لإمالة الفتحة والألف ، سواء كانت الألف فى كلمة حرفها كما تقدم ، أو فى كلمة أخرى متصلة بها نحو : بنا ومنا ، أو منفصلة عنها نحو : من رب العالمين ، ولزيد مال ، وهو كذلك ، وإن كان إمالة الأول أكثر ، (و) قد يكون (بَعْدَهَا) ولا يؤثر إلا إذا وليت الألف وكانت لازمة أو على الراء (نحو (١) : عالم) ومن دار ، فإن لم تلها لم تؤثر ، فلا تمال نحو : آخر ، وإنما أثرت المنفصلة عن الألف قبلُ ولم تؤثر بعدُ ؛ لأن الارتفاع بعد الهوىّ أشق من العكس ، وإن لم تكن لازمة ، ولا على الراء لم تمل إلا على قلة ، ولذلك قال : (ونحو من كلام (٢)) وثلثا درهم (قليل) لضعفها بالعروض ، لكونها إعرابية فى الأول ، وكونها من كلمة منفصلة فى الثانى ، فهى غير لازمة للألف ؛ (بخلاف (٣) : من دار) وعينا ريم (٤) ، فإن إمالته كثيرة (للراء) ، لأنها وإن ضعفت بالعروض ، فتكرير الراء جَبَر وهْنَهَا .

(و) إذا زالت الكسرة التى بعد الألف لأجل الإدغام ، فلا تمال الألف لأنها ساقطة فى اللفظ لزوماً ، وإن كانت مقدرة باعتبار الأصل ،

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٤) : فى نحو عالم .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٤) : من الكلام .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٤) : بخلاف نحو : من دار .

(٤) الريم : الظبى الخالص البياض (القاموس المحيط ٤ / ١٢٣) .

فإنه (ليس مُقَدَّرُهَا الأَصلى كملفوظها على الأَفصح) ، وقد اعتبرها قوم نظراً إلى الأَصل ، كما أميل نحو : خاف نظرا إلى كسرته الأَصلية كما يجىء ، وذلك (كجَادٍ وجوادٌ) أصلهما : جادد وجوادد ، فزالت الكسرة للإدغام (بخلاف سكون الوقف) فى نحو : داعٍ وماشٍ ، فإن الأَكثر على إمالته ، لأَن سكون الوقف عارض يزول فى الوصل .

عدم تأْثير الكسرة فى الأَلف المنقلبة عن واو

(ولا تؤثِّرُ الكسرةُ) على غير الراء (فى) الأَلف (المنقلبة عن واو) سواء كانت الكسرة قبل الأَلف أو بعدها ، فلا يمال (نحو : مِن بَابِه ، و) من (مَالِه) اعتداداً بسببية الكسرة ، لأَن كون أصل الأَلف الواو يبعد الكسرة عن اقتضاء الإمالة ، (و) لا يرد (الكِبَا) بالكسر والقصر ، وهو الكناسة ، فإنه قد سمع فيه الإمالة مع أنه واوى ، لقولهم فى التثنية كِبَوان ؛ لأَنه (شاذ) كالعشا ، أى (كما شَذَّ) إمالة (العَشَا) مقصور كالعصا ، مصدر الأَعشى والعشواء ، (والمَكَا) بفتح الميم والقصر : جحر الضب (١) ، وهو واوى ، لأَن المكو بمعناه .

(و) إمالة (باب ومال والحجّاج) علما ، (والناس) فى غير حال الجر ، فإنه قد سمع فيها الإمالة (لغير (٢) سبب) يسوغها ، وقلنا « الحجاج » علما ؛ لأَنه لا يمال صفة .

فإن قلت : مقتضى هذا الكلام أن « بابا ومالا » قد سمع فيهما

---

(١) وفى القاموس المحيط (٤ /٣٩١) والمكا – مقصورة – جحر الثعلب والأرنب كالمكو ، وجبل يشرف على نعمان .

(٢) فى كل من المخطوطتين (ق) ، (ص) : بغير .

الإمالة على الشذوذ فى غير حال الاتصال بنحو « من » ، وظاهر تمثيله بهما سابقاً أنهما لا يمالان فى حال الاتصال بها الذى هو أولى بالإمالة !

قلت : أراد سابقاً أنهما لا يمالان قياساً بانضمام « من » مثلا إليهما فى حالة الجر ، اعتداداً بأن فيهما سبباً للإمالة ، وهو كسرة « من » ، وذلك لا ينافى ثبوت إمالتها على الشذوذ بغير اعتداد بالكسرة وأن لها تأثيرا ، وقد أشرت إليه حيث قلت : اعتداداً بسببية الكسرة .

(وأما الربا (١)) حيث أميل وألفه عن واو لقولهم فى التثنية : ربوان ، (فلأجل الراء) لما عرفت من تكررها ، فلا يرد اعتراضاً ، هذا كلام المصنف ، أعنى الفرق بين الألف المنقلبة عن الواو وبين غيرها فى تأثير الكسرة ، قال الرضى (٢) : ولم أر أحداً فرق بينهما إلا المصنف وجار الله ، وكلام سيبويه يدل على عدم الفرق بينهما .

مواضع تأثير الياء فى إمالة الألف

(والياء إنما تُؤَثِّرُ) فى الإمالة إذا كانت (قبلها) أى قبل الألف ، فلو تأخرت كالتبايُع والمبايَع « بفتح الياء » لم تؤثر ، لأنها أنقص فى اقتضاء الإمالة من الكسرة ؛ لميلها إلى مخرج حرف حركتها ، وأثرت متقدمة لما عرفت من أصعبية الصعود بعد الهبوط ، وشرطها (فى) التأثير أيضاً أن تكون إما متصلة بالألف (نحو سَيَالٍ) وهو شجر ذو شوك ، وهيام ، أو متصلة بالحرف المتصل بالألف ساكنة ، (و) ذلك

---

(١) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ /٨) : وأما إمالة الربا ، ومن دار . .

(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٣ /٨) .

نحو (شَيْبَانَ) أو متحركة نحو : حيوان وحيدان ، فلو فصل بينها وبين الألف حرفان لم يؤثر نحو : ديدبان (١) ، وإن أثرت الكسرة فى نحو شملال (٢) لكثرة الفصل هنا بزيادة الحركة .

إمالة الألف المنقلبة عن مكسور

(والمنقلبة عن) واو (مكسورٍ) ولا يكونُ إلا عينا (نحو : خَافَ و) المنقلبة (عن ياء) مكسورة ، ولا يكون أيضاً إلا عينا نحو : هاب ، أو غير مكسورة فى « الاسم » عينا (نحو ثابٍ) بدليل أنياب فى الجمع ، أو لاماً (و) ذلك نحو (الرَّحَى) بدليل رحيان فى التثنية ، أو فى الفعل كذلك (و) ذلك نحو (سال ورمى) ، وظاهر كلام المصنف أن المنقلبة عن واو مكسور تمال قياسا فى الاسم والفعل ، وقال الرضى(٣) ليس ذلك على الإطلاق بل ينبغى أن يقال : المنقلبة عن مكسور فى الفعل ، لأن نحو : رجل مال (٤) ونال ، وكبش (٥) صاف ، أصلها : مَوِلٌ ونَوِلٌ وصَوِفٌ ، ومع هذا لا تمال قياساً ، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة ، وذلك لأن الكسرة قد زالت بحيث لا تعود أصلا ، أما فى الفعل نحو : خاف ، فإن الكسرة لما كانت فى بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو : خفت ، أجيز إمالة ما قبل الألف .

---

(١) جاء فى القاموس المحيط (١ /٦٥) الديدب « بالدال المهملة » : حمار الوحش والرقيب والطليعة كالديدبان ، وهو معرب .

(٢) يقال : ناقة شملال — كقرطاس — وشمليل كقنديل : إذا كانت سريعة (القاموس المحيط ٣ /٤٠٣) .

(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على الشافية (٣ /١٠ ، ١١) .

(٤) يقال : رجل مال : إذا كان كثير المال ، ويقال رجل نال : جواد ، أو كثير النائل ، أى العطاء (القاموس المحيط ٤ /٦١)

(٥) يقال : كبش صاف : إذا كثر صوفه (القاموس المحيط ٣ /١٦٤) .

إمالة الألف الصائرة ياء

(والصائرة) فى بعض الأحوال (ياءً مفتوحةً) وهى كل ألف إما فى آخر الفعل منقلبة عن الواو (نحو : دعا) ، إذ يصير ياء مفتوحة فى المبنى للمفعول ، نحو : دُعِىَ ، أو زائدة (و) ذلك نحو (حُبْلَى) ، لصيرورتها « ياء » مفتوحة فى التثنية نحو : حبليان ، ومثلها الرابعة المنقلبة عن الواو فما فوقها ، نحو : أعلى ومصطفى ، لصيرورتها كذلك نحو : أعليان ومصطفيان ، أو منقلبة عن الواو فى آخر جمع (١) فعلى للتفضيل ، (و) ذلك (العُلَى) إذ يصير كذلك فى المفرد نحو : العلياء، وإما صيرورتها فى التصغير « ياء » كعُصَيَّة ، والجمع كعصى ، فلا يعتد به ، لأن سكون ما قبل الياء بعَّدها عن صورة الألف الممالة ، وكأن المصنف جعل المثال قيداً لهما ، فلذلك لم يحترز عنهما (بخلاف) الصائرة فى بعض الأحوال ياء ساكنة نحو (جَالَ) جولانا ، (وحَالَ) حولا ، إذ تصير ساكنة فى المبنى للمفعول نحو : جيل وحيل ، فإنها لا تمال ، قال المصنف (٢) : لأن الساكنة ضعيفة ، فهى كالمعدومة ، وقال الرضى (٣) : السبب صيرورتها ياء فى الآخر الذى هو محل التغيير ، فعدم إمالة نحو : جال وحال ، لعدم كونها فى الآخر .

---

(١) فى المخطوطة (ص) : جمع مؤنث .

(٢) ورد ما قاله المصنف فى شرح الرضى على الشافية (٣ /١٣) .

(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على الشافية (٣ /١٠ ، ١١) .

الإمالة للإمالة

(والفواصلُ) التى يحصل فيها الإمالة بسبب فواصل أخر يوجد فيها سبب الإمالة ، (نحو والضُّحَى(١))، فإن ألفه عن « واو » من الضحوة ، ولا سبب فيه للإمالة ، إلا أنه لما قرن بفاصلة فيها سبب الإمالة ، أعنى « قلى » لأن ألفه عن ياء أميل إمالتها .

(والإمالة (٢)) التى تحصل بسبب إمالة أخرى ، إما فى تلك الكلمة (نحو) إمالة فتحة الدال فى (رأيت عِمَادَا) فإنه أميل بسبب الإمالة السابقة لفتحة الميم التى سببها موجود وهو الكسرة ، أو فيما هو كجزئها ، نحو : مِغْزانا ، تمال فتحة نون « نا » لإمالة فتحة الزاى ، وقال فيما تقدم «أو لإمالة قبلها» فقيدها بكونها قبلها ، لقلة الإمالة لإمالة بعدها ، فإنه لا يجىء إلا إذا كانت الإمالة الثانية لفتحة الهمزة نحو : رأى ونأى ، فإن بعضهم يميل فتحتى الراء والنون لإمالة فتحة الهمزة .

واعلم أن الإمالة للفواصل هى فى الحقيقة إمالة للإمالة ، إلا أن ذلك فى كلمتين مستقلتين ، بخلاف هذا ، وقد تبين فى هذين الفاصلة والإمالة اللذان هما السببان ضمنا .

(وقد تمالُ ألفُ التنوين) أى المنقلبة عن التنوين ، وذلك إذا وجد سبب الإمالة (نحو (٣) : رأيت زيدَا) فتمال الفتحة والألف لوجود الياء قبلها ، قال سيبويه (٤) : يقال : رأيت زيدا ، كما يقال :

---

(١) الآية الأولى من سورة الضحى .
(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٣) : والإمالة قبلها).
(٣) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ /١٣) : فى نحو .
(٤) ورد ما قاله سيبويه فى شرح الرضى للشافية (٣ /١٤) .

رأيت شيبان ، لكن الإمالة فى نحو رأيت زيدا أضعف ، لأن الألف ليست لازمة لزوم ألف شيبان .

(و) حرف (الاستعلاء) وهو ما يرتفع به اللسان إلى الحنك ، ويجمع حروفه « قِظْ خُصَّ (١) ضَغْطٍ » (فى غير باب خَافَ) أى الألف المنقلبة عن « واو » مكسورة ، (و) غير (طَاب (٢)) ، أى الألف المنقلبة عن « ياء » (و) غير باب (صغا (٣)) أى الألف الصائرة ياء مفتوحة (مَانِعٌ) من الإمالة ؛ لمناقضته للإمالة ، لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف ، وقال « فى غير الأبواب المذكورة » يعنى وأما فيها فلا تمنع لقوة سببها فيها ، وحرف الاستعلاء قد يكون قبلها ، وقد يكون بعدها ، وإنما يمنع إن كان (قبلها) أى قبل الألف بشرط أن (يَلِيهَا) بحيث لا يفصل بينهما فاصل ، كقاعد وظالم وخامد وصاعد وضامر وغائب وطائف ، لقوته حينئذ بالقرب ، فيمال نحو : غوالب لضعفه بالفصل ، وبعضهم لا يميل مع الفصل بحرف ، بشرط أن يكون فى كلمتها ، وهو الذى أراده بقوله : وبحرف (فى كلمتها) على رأى ، يعنى وأما فى غير كلمتها فلا أثر لحرف الاستعلاء اتفاقاً ، نحو : ضبط عالم ؛ لأن المستعلى لما كان فى كلمة منفصلة صار كالعدم ، ومقتضى كلامه أن بعضهم يختص بأنه لا يميل مع الفصل بحرف

---

(١) جاء فى شرح الجزرية « قظ : أمر من قاظ بالمكان إذا أقام به فى الصيف ، والخص — بضم الخاء المعجمة — البيت من القصب ، والضغط : الضيق (شرح الشافية للرضى ٣ / ١٤) .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ١٤) غاب .

(٣) جاء فى القاموس المحيط (٤ / ٣٤٢) : صغا يصغو ويصغى صغواً ، وصغى يصغى صغاً : مال ، أو مال حنكه أو أحد شقيه .

مطلقاً ، والمفهوم من كلام الرضى (١) أن بعضهم يختص بأنه لا يجعل للمستعلى مع الفصل بالحرف أثراً إذا كان المستعلى مكسوراً نحو : قِفاف (٢) ، أو ساكناً نحو : مصباح ، وأما لو كان مضمومها نحو : خُفات (٣) فى حال الجر ، أو مفتوحا نحو : غوالب، فاتفاق أن يؤثر ويمنع من الإمالة ، (و) أما إن كان (بعدها) فإنه يمنع إذا كان(يَلِيهَا فى كلمتها) نحو : فاقع (٤) وناظم وباخل (٥) وناصر وناضد (٦) وناعب (٧) وناطق ، (و) كذا إذا فصل بينها وبينه (بحرف) نحو : نافِق (٨) اتفاقاً، (و) كذا أيضاً إذا فصل بينهما (بحرفين)، فإنه يمنع (على الأكثر) نحو : مناشيط ، وذلك لأن الصعود بعد الانحدار أصعب من العكس ، فلذا فرق بين ما قبلها وما بعدها ، وقوله « فى كلمتها » لأنه إذا لم يكن فى كلمتها نحو : حمى قاسم ، وعماد قاسم ، لم يؤثر المستعلى على الأكثر لضعفه بالفصل ، وقوله « على الأكثر »

---

(١) ورد رأى الرضى فى شرحه على الشافية (٣ /١٦، ١٧) .

(٢) القفاف ، جمع قف كخف ، وهم الأوباش والأخلاط من الناس ، وحجارة غاص بعضها ببعض . . (القاموس المحيط ٣ /١٨٦ ، ١٨٧)

(٣) جاء فى القاموس المحيط (١ /١٤٧) : خفت خفوتاً : سكن وسكت ، وخفاتاً : مات فجأة .

(٤) جاء فى القاموس المحيط (٣ /٦٤) : وأصفر أو أحمر فاقع وفقاعى بالضم مبالغة . . أو كل ناصع اللون فاقع من بياض وغيره .

(٥) جاء فى القاموس المحيط (٣ /٣٣٣) بخل كفرح وكرم بخلا – بالضم والتحريك ، فهو باخل من بخل كركع . .

(٦) جاء فى القاموس المحيط (١ /٣٤١) : نضد متاعه ينضده : جعل بعضه فوق بعض كنضده ، فهو منضود ونضد . .

(٧) جاء فى القاموس المحيط (١ /١٣٣) : نعب الغراب وغيره كمنع وضرب نعبا ونعيباً ونعابا . . صوت أو مدعنقه وحرك رأسه فى صياحه .

(٨) نافق : اسم فاعل من نفقت السلعة تنفق – من باب نصر – إذا راجت وغلا سعرها ، أو اسم فاعل من نقق الحيوان – كقعد – بمعنى مات .

لأن بعضهم قد أمال نحو : المناشيط (١) ، وهى قليلة ، وقولنا « على الأكثر » لأن بعضهم يجعل للمستعلى المنفصل تأثيراً ، فلا يميل نحو : عماد قاسم .

(والراءُ غيرُ المكسورةِ) بأن تكون مفتوحة أو مضمومة (إذا وليت الألفَ) بأن لا تتباعد عنه ، سواء كانت (قبلها) أى قبل الألف ، ولا تكون إلا مفتوحة ، (أو بعدها) وهى قد تكون مفتوحة ومضمومة (مَنَعَتْ) سبب الإمالة عن اقتضاء الإمالة ، فلا تمال فى : هذا راشد ، وهذا فراش ، وهذا حمار ، ورأيت حمارا ، فتمنع غير المكسورة سبب الإمالة ، أى الكسرة المتقدمة والتأخرة (مَنْعَ) الحروف (المستعلية) يعنى فى غير الأبواب المستثناة سابقاً ، فلا تمنع فى نحو : درى ، وإنما منعت لأن الراء حرف مكرر فضمتها كضمتين ، وفتحتها كفتحتين ، وكسرتها ككسرتين ، فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء ، لأن تكرار الضم والفتح خلاف الإمالة ، (و) لكون كسرتها ككسرتين (تَغْلِبُ) الراء (المكسورة) الكائنة (بعدها) أى بعد الألف ، إذ لو كانت قبلها لم تلها (المستعلية) لا مطلقاً كما يوهمه إطلاقه ، بل إذا كانت المستعلية قبل الألف ، (و) تغلب أيضاً الراء (غير المكسورة) ، ولا تكون إلا المفتوحة الواقعة قبل الألف ؛ (فيمالُ طاردٌ وغارمٌ ومِنْ

---

(١) جاء فى الكتاب لسيبويه (٢ / ٢٦٤ ، ٢٦٥) : واعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته ، لأنها إذا كانت مما ينصب فى غير هذه الحروف لزمها النصب فلم يفارقها فى هذه الحروف ، إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف ، وكذلك ان كان شىء منها بعد الألف بحرفين ، وذلك قولك : مناشيط ومنافيخ ومعاليق ومقاريض ومواعيظ . . وقد قال قوم المناشيط (بالإمالة) حين تراخت وهى قليلة .

قَرَارِكَ) ، وأما إذا كانت المستعلية بعد الألف فإن الراء لا يغلبها ، فلا يمال « فارق » لما تقدم من صعوبة الصعود بعد الهبوط .

(فإن (١) تباعدت) الراء بأن فصل بينها وبين الألف فاصل (فكالعدم فى المنع) إن كانت غير مكسورة ، (و) فى (الغَلَب) للمستعلى ، ولغير المكسورة إن كانت مكسورة (عند الأكثر ، فيمال : هذا كافر) ورأيت كافرا ، وروافد ورُبَاب (٢) ، ولا تمنع الراء المضمومة والمفتوحة الكسرة عن اقتضاء الإمالة لبعدها ، (ويقبح) (٣) إمالة (مررت بقادر) ورواق ورقاب وبالمرائر ، فلا يغلب المستعلى ولا المفتوحة ، لأنها ملحقة بالمستعلى ، فلا تبلغ أن تكون كالمستعلى حتى تؤثر مع البعد أو تقاومه ، وأما تأثيرها فى نحو « طارد » فلقربها من الألف مع سهولة الانحدار بعد الصعود بالنسبة إلى عكسه ، كما عرفت ، (وبعضهم يعكس) فلا يميل فى : هذا كافر ، ويميل فى : مررت بقادر ، اعتداداً بها مع بعدها ، (وقيل : هو) أى العكس للاعتداد بها مع البعد (الأكثر) .

إمالة الفتحة قبل الهاء

(وقد يُمَالُ ما قبل هاءِ التأنيث فى الوقف) قيد به وإن كانت لا تجىء إلا فى الوقف لئلا يتوهم أن المراد بها « تاء » التأنيث ،

---

(١) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ / ٢٠) فإذا تباعدت .

(٢) جاء فى القاموس المحيط : (١ / ٧١): الربى كحبلى : الشاة إذا ولدت وإذا مات ولدها أيضاً ، والحديثة النتاج ، والإحسان والنعمة والحاجة والعقدة المحكمة : جمع رباب بالضم نادر .

(٣) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ / ٢٠) ويفتح .

وتسميتها « هاء » التأنيث باعتبار حالة الوقف كما قال المصنف فى غير المنصرف شرط صيغة منتهى الجموع بغيرهاء، والظاهر أن ما قبل الهاء أعم من أن يكون فتحة أو ألفاً نحو : سعلاة ، وإن لم يميلوا إلا الأول ، وإنما أميل ما قبلها تشبيهاً لها بألف التأنيث فى نحو : حبلى ، لكونها علامة للتأنيث مثلها ومشابهة لها فى المخرج والخفاء ، لكن الألف لا يتفاوت الحال فى إمالة ما قبلها ، بكون ما قبلها مستعلياً ، أو راء ، أو غيرهما ، وأما الهاء فتتفاوت إمالة ما قبلها لذلك ، لأن المشبه دون المشبه به ، فلذلك قال : (وتحسنُ) الإمالة (فى نحو رَحْمَة) حيث لم يكن قبلها راء ولا مستعليا ، (وتَقْبُحُ) الإمالة (فى الراء (١) نحو : كُدْرَةٍ) ؛ لأن إمالة الفتحة فيها كإمالة الفتحتين ، لتكرار الراء ، فالعمل فى إمالته أكثر .

(وتتوسط) الإمالة بين الحسن والقبح (فى) فتحة حرف (الاستعلاء) الواقع قبل الهاء (نحو : حِقَّةٍ) ، فلا يمنع المستعلى الإمالة لشبهها بالألف الذى لا تأثير له معها ، ولم تقبح كالذى مع الراء ، لأن سبب قبحها كون إمالة فتحتها كإمالة فتحتين ، وليست فتحة المستعلى كذلك ، وليس استقباح إمالة فتحة الراء وتوسط إمالة فتحة المستعلى ؛ لكون (٢) الراء أقوى فى المنع من المستعلى ، لأنه سبق أن المستعلى أقوى منها ، وهى ملحقة ومشبهة به ، فلا تبلغ درجته .

---

(١) لفظة (الراء) ساقطة من مخطوطتى (ق)، (ص) وهى ثابتة فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٢٤)

(٢) من قوله (لكون الراء أقوى) إلى (لأنه سبق أن) ساقط من مخطوطة (ص) .

ما لا يمال

(والحروف لا تمال) لعدم تصرفها ، فلا يمال نحو : إما وإلا ، وإن كان هنالك كسرة ، كما لا يمال : حتى وألا وهلًا ، (فإن سُمِّيَ بها) مذكر (فكالأسماء) فإن كان فيها سبب الإمالة أميلت كالمذكورات ، لكون ألفها رابعة ، كألف حبلى ، فتصير ياء مفتوحة فى التثنية ، وإلا لم تمل ، كما لو سميت بعلى وعدا وخلا الحرفيتين ، وبأمَا ، وألَا ، إذ لا سبب للإمالة .

(و) إنما (أُمِيلَ بلَىَ وَيَا وَلَا : فى) حال حذف الشرط بعدها ، كما تقول لشخص : افعل كذا ، فيأبى ، فتقول له : افعل هذا (إمَّالَا) ، أى : إما لا تفعل ذاك (لتضمنها) أى هذه الحروف (الجملة) ، فصارت كالفعل المضمر فاعله نحو : غزا ورمى ، إذ تقول فى جواب من قال : أمَا قام زيد ؟ بلى ، أى : بلى قام ، وكذا «يا» متضمنة معنى الفعل وهو : دعوت وناديت ، وكذا « لا » يحذف الشرط بعدها ، وإنما قال فى « إمالا » لأنها إذا انفردت عن « إما » لم تمل ، وإن كانت كبلى فى الإغناء عن الجملة ؛ لكونها على حرفين ، وأما « يا » فإن معها الياء وهو سبب الإمالة ، وحكى قطرب (١) إمالة « لا » من دون « إما » نحو : لا أفعل ؛ لإفادتها الجملة كبلى .

(وغيرُ المتمكِّن) من الأسماء (كالحرف) فى عدم التصرف ، فلا يمال وإن وجد فيه سبب الإمالة ، نحو ، إذا وإن سمى به أميل ما فيه

---

(١) أورد الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٣ /٢٧) ما حكى عن قطرب .

سبب الإمالة كإذا دون غيره كمتى شرطاً ، (و) أميل (ذا) فى الإشارة (وأنَّى ومتى) فى الاستفهام (كَبَلَى) أى كما أُميل « بلى » فى الحروف ، أما « ذا » فلتصرفها ، إذ(١) توصف وتصغر ويوصف بها ، بخلاف « ما » الاستفهامية مثلا ، والظاهر أن « تا » مثلها ، وأما : أنَّى ومتى فلإغنائهما عن الجملة ؛ لأنك تحذفها معها إذا قامت عليها قرينة ؛ كما تقول : متى ؟ لمن قال : سار القوم ، وكقوله (٢) :

* أنَّى ومِنْ أيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ *

فلا تمالان إلا فى الاستفهام ؛ إذ الجملة إنما تحذف بعدهما فيه ، بخلاف ما إذا كانتا للشرط .

ولما كان « عسى » فعلا غير متصرف كان مظنة أن يتوهم أنها لا تمال كما لا تمال الأسماء غير المتمكنة ، فدفع الوهم بقوله : (وأُمِيلَ عَسَى لمجيء عَسَيْتُ) يعنى أنه وإن كان غير متصرف ، لكنه أقوى من غير المتمكن ، إذ تنقلب ألفه ياء عند لحوق الضمير به ، وذلك تصرف مّا يستفيد به قوة .

---

(١) فى مخطوطة (ص) : إن (بدل) : إذ .

(٢) هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه : * من حيث لا صبوة ولا ريب *
وهو مطلع قصيدة طويلة تزيد على مائة وثلاثين بيتا للكميت بن زيد الأسدى مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل مدح بها الإمام على رضى الله عنه ، والطرب : خفة تعترى الإنسان من حزن أو فرح ، والصبوة : الصبا ، والريب : جمع ريبة وهى الشبهة ، والاستشهاد فى كلمة (أنى) وأنها للاستفهام بمعنى كيف ، والجملة المستفهم عنها محذوفة لدلالة ما بعده عليه ، والتقدير : أنى آبك ، ومن أين آبك ؟ فحذف للعلم به ، واكتفى بالثانى (شرح الشافية ٤ / ٣١٠) .

إمالة الفتحة منفردة

(وقد تُمَالُ الفتحةُ منفردةً (١)) عن ألف أو هاء أو همزة ممالة فتحتها ، وذلك إذا كانت قبل راء مكسورة ، سواء كانت على الراء (نحو : من الضرر) ، أو على حرف الاستعلاء نحو : من المطر ، أو على غيرهما (و) ذلك نحو (من الكِبَر ومن المُحَاذَرِ) ، فإذا أُميلت فتحة الذال فى « المحاذر » لم تمل الألف التى قبلها ، لأن الراء لا قوة لها على إمالة الفتحة التى قبلها ، وإمالة الألف التى قبل الفتحة ، بل لا تقوى إلا على إمالة الفتحة المتصلة بها ، أو المنفصلة عنها بحرف ساكن كفتحة : عمرو ، وقد تمال أيضا الضمة التى قبل الراء المكسورة متصلة بها ، نحو : من السُّمر (٢) ، ومنفصلة بساكن نحو : من عمر ، وإنما اقتصر فى التعريف على الفتحة ، لندرة إمالة الضمة .

تخفيف الهمزة

ولما فرغ من الإمالة شرع فى تخفيف الهمزة ، فقال :

(تخفيفُ الهمزةِ يجمعهُ : الإبدالُ والحذفُ وبَيْنَ بَيْنَ) ، أى لا تخرج عن هذه الثلاثة ، لأن المجموع لا يخرج عن جامعه ، وقدم الإبدال على الحذف ؛ لأن فيه إبقاء مّا على الهمزة ، بقيام غيرها مقامها ، بخلاف الحذف فإنه (٣) إذهاب لها بالكلية ، وأخَّر « بين

---

(١) فى مخطوطتى (ق) ، (ص) : مفردة .

(٢) جاء فى القاموس المحيط (٢ / ٥١) : والسمر — بضم الميم — شجر معروف ، واحدتها سمرة .

(٣) فى مخطوطة (ص) : فإنها .

بين » مع أن الإبقاء فيه عليها أكثر ؛ لاحتياجه إلى التفسير ، فأخره ليتصل بتفسيره ، وتتصل الأقسام من غير حاجة إلى تكرار ذكره ، فمن ثم(١) قال : (أى بينها وبين حرف حركتها) أى بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة ، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة ، وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة ، وتجعل الحركة التى عليها مختلسة سهلة ، بحيث تكون كالساكنة وإن لم تكن ساكنة ، بدليل مجيئها فى الشعر وبعدها ساكن ، بحيث لو جمع بين الساكنين لانكسر البيت ، قال (٢) :

أأنْ رأتْ رَجُلاً أعْشَى أضَرَّ بِهِ ... ريبُ المنونِ وَدَهْرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ

(وقيل) بين بين على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون بينها وبين حرف حركتها كما ذكر ، وهو الأول ، (أو) يكون بينها وبين (حرف حركة ما قبلها) ، وهو الثانى ، وهذا الثانى على قول هذا القائل لا يكون فى كل موضع ، بل فى المواضع المعينة ، كما فى سئل ومستهزئون على ما يجىء إن شاء الله تعالى ، (وشرطه) أى تخفيف

---

(١) فى مخطوطة (ص) : فمن ثمة .

(٢) هذا البيت من البسيط ، من قصيدة الأعشى التى مطلعها :

ودع هريرة إن الركب مرتحل ... وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

قال الأعلم : استشهد به على تخفيف الهمزة الثانية من قوله « أأن » وجعلها بين بين ، والاستدلال به على أن همزة بين بين فى حكم المتحركة ، ولولا ذلك لانكسر البيت ، لأن بعد الهمزة نوناً ساكنة ، فلو كانت الهمزة المخففة فى الحكم ساكنة لالتقى ساكنان ، وذلك لا يكون فى الشعر إلا فى القوافى »

والأعشى : الذى لا يبصر بالليل ، والمنون : المنية ، ومتبل : اسم فاعل ، وتبلهم الدهر أى أفناهم ، وخبل ، ودهر خبل : ملتو على أهله (القاموس المحيط ٣ / ٣٦٥) .

الهمزة (أن (١) لا تكون) الهمزة (مبتدأ بها) أى فى ابتداء الكلام ، بحيث لم يسبقها لفظ أصلا ، بل تكون مسبوقة إما ببعض حروف كلمتها كرأس ، أو بكلمة أخرى نحو (٢) « قد أفلح » ، وإنما شرط ذلك ؛ لأن إبدال الهمزة إنما يكون بتدبير حركة ما قبلها كما يجىء فى نحو بئر ، وحذفها إنما يكون بعد نقل حركتها إلى ما قبلها كما فى : مسألة وقد أفلح ، وكذا بين بين البعيد تُدَبَّرُ بحركة ما قبلها ، وإذا كانت فى ابتداء الكلام لم يكن قبلها شىء مع أنه يقربها من الساكن أيضا ، وأما بين بين المشهور فيقر بها من الساكن كما يجىء ، والمبتدأ بها لا تكون ساكنة ولا قريبة من الساكن ، ولم تُخَفَّف نوعا آخر من التخفيف غير الأنواع المذكورة ، كقلبها حرفا من جنس حركتها مثلا ، لأن المبتدأ بها خفيفة ، إذ الثقل يكون فى الأواخر ، على أنها قد قلبت فى الأول هاء فى بعض المواضع كهرقْتُ وهرحْتُ وهِياك .

(و) اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل حروف الحلق ، ولها نبرة(٣) كريهة تجرى مجرى التهوع (٤) ، ثقلت بذلك على التلفظ بها ، فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز ولا سيما قريش ، وحققها غيرهم ،

---

(١) فى مخطوطة (ص) : أن تكون .

(٢) جزء الآية الأولى من سورة « المؤمنون » وغيرها من الآيات .

(٣) جاء فى القاموس المحيط (٢ /١٣٧) : نبر الحرف ينبره : همزه ، والشىء : رفعه ، فالنبرة ارتفاع الصوت .

(٤) جاء فى القاموس المحيط (٣ /١٠١) : تهوع الشىء : تكلفه ، وهوعته ما أكل : قيأته إياه .

والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف ، والتخفيف استحسان ، فنقول : (هى) قسمان : (ساكنة ومتحركة) وهذه قسمة حاصرة :

(فالساكنة) إذا أُريد تخفيفها (تُبْدَلُ بحرف حركة ما قبلها) إذ حروف العلة أخف منها ، سواء كانت تلك الحركة فى كلمتها وهى وسط (كَرَاسٍ وبِيرٍ وسُوت(١)) ، أو آخر نحو : لم يقرا ، ولم يقرى ، ولم يردو ، أو فى غير كلمتها ، ولا يكون إلا أولا نحو (٢) (إلى الهُدَاتِنَا) بالتاء المكسورة بعد الألف ، (و) «والَّذِيتُمِن») (٣) بالتاء المضمومة بعد الياء ، (و «(٤) يَقُولُو ذَنْ لِى ») بالذال المفتوحة بعد الواو ، لأنها حذفت ألف «الهدى» لالتقاء الساكنين ، وقلبت الهمزة «ألفا» للفتحة التى قبلها ، وكذلك حذفت ياء « الذى » لالتقاء الساكنين ، فقلبت الهمزة «ياء» للكسرة التى قبلها ، وكذلك قلبت « واوا » فى « يقول ائذن لى » للضمة التى قبلها ، وإنما أبدلت بحرف حركة ما قبلها ، ولم تجعل بين بين ، إذ لا حركة لها حتى يجعلها بينها وبين حرف حركتها ، ولم تحذف لأنها إنما تحذف بعد إلقاء حركتها على ما قبلها ، ليكون دليلا عليها ، ولا حركة لها .

(والمتحركة) إذا أُريد تخفيفها إما أن يكون قبلها ساكن أو متحرك (إن كان قبلها ساكنٌ وهو واوٌ أو ياءٌ زائدتان) فى بنية الكلمة (لغير الإلحاق قُلِبَتْ) الهمزة (إليه (٥)) أى إلى ذلك الساكن

(١) سوت : أصله : سؤت : فعل ماض هو (ساء) أسند إلى تاء الفاعل .
(٢) جزء الآية ٧١ من سورة الأنعام ، وهو قول الله تعالى (يدعونه إلى الهدى ائتنا)
(٣) جزء الآية ٢٨٣ من سورة البقرة وهو قول الله تعالى (فليؤد الذى اؤتمن أمانته)
(٤) جزء الآية ٤٩ من سورة التوبة وهو قول الله تعالى (ومنهم من يقول ائذن لى)
(٥) فى متن الشافية بشرح الرضى (٤ /٣٢) : إليها .

الذى هو إما الواو أو الياء ، (وأُدغم (١)) ذلك الساكن (فيها) ، لأنه لما لم يمكن تخفيفها بجعلها بين بين لئلا يلزم شبه الساكنين ، ولا بالحذف لأن الساكن الذى قبلها مما ذكر لا يقبل الحركة كما سيتضح ، والحذف إنما يكون بنقل الحركة إلى ما قبلها ليدل عليها قصد التخفيف بالإدغام ، وإن لم يقرب مخرج الهمزة من مخرج الواو والياء ، لكنهم قنعوا فى الإدغام بأدنى مناسبة ، وهو اشتراك الجميع فى صفة الجهر ، لاستكراههم الهمزة (٢) وانسداد سائر أبواب التخفيف ، ولهذا قلبوا الثانية للإدغام إلى الأولى ، مع أن القياس فى إدغام المتقاربين — كما يجىء فى بابه — قلب الأولى إلى الثانية ، لأن حاملهم على الإدغام الفرار من الهمزة المستكرهة ، فلو قلبوا الأولى إلى الثانية لوقعوا فى أكثر (٣) مما فروا منه ، وذلك (كَخَطِيَّة) فى خطيئة ، (وأُفَيِّس) فى أفيئس مصغر أفؤس جمع فأس ، (ومَقْرُوَّةٍ) فى مقروءة ، ومثل فى الياء بمثالين تنبيها على أنها قد تكون مدة ، وقد تكون غير مدة ، وليس كذلك إلاياء التصغير فقط ، لأنها كالمدة فى عدم قبولها الحركة ، وأما الواو فلا تكون إلا مدة .

ولما قال بعض : إن هذا التخفيف ملتزم فى : نبي وبرية ، ولا يجوز غيره ، رده المصنف فقال : (وقولهم : التُزِم فى نبيٍّ وبَرِيَّةٍ غير صحيح) كيف ونافع يقرأ النبىء « بالهمز » فى جميع القرآن ، وهو وابن ذكوان يقرآن البريئة « بالهمز » ، فليس بملتزم ،

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣٢) : وأدغمت .
(٢) لفظ « الهمزة » غير وارد فى مخطوطة (ص)
(٣) فى مخطوطة (ص) : فى أكثر منه .

(ولكنه كثير) وهذا الدليل على القول بتواتر القراءات السبع - كما هو مذهب المصنف - ظاهر ، قيل : وعلى غيره أيضا مستقيم ، إذ لا أقل من أن تكون كغيرها مما نقله الآحاد ، بل ما نقله القراء أولى ، لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط ، وهم أعدل من النحاة ، فالمصير إلى قولهم أولى ، وهذا مبنى على أن « النبي » من المهموز اللام ، كما هو مذهب سيبويه(١) ، قال الرضى(٢) : وهو الحق ، خلافا لمن قال : إنه من النباوة : أى الرفعة ، وذلك لأن جمعه نبآء ككرماء ، وإنما جمع على أنبياء ، وإن كان أفعلاء جمع فعيل المعتل اللام كصفى وأصفياء ، وفُعَلَاء جمع الصحيح اللام ككريم وكرماء ؛ لأنه لما كثر فى واحده التخفيف صار كالمعتل اللام نحو : سَخِيّ ، وعلى أن البرية وهى الخلق مأخوذ من « برأ » بالهمز ، أى خلق ، لا من البرى(٣) وهو التراب ، وإلا لم يكن من المهموز ، قال الفراء : تقول منه : برأه الله يبرؤه بروأ : خلقه .

(وإن) لم يكن الساكن الذى قبلها هو الواو والياء المذكورتين ، بل (كان ألفا) كساءل ويشاء (فبين بين المشهور) أى بينها وبين حرف حركتها وإن كان شبه الساكنين لتعذر غيره ؛ إذ الحذف إنما يكون بعد نقل حركتها إلى ما قبلها - كما تقدم - ونقلها إلى الألف محال ، وكذا لا يجوز قلبها واوا أو ياء متحركة لاستثقالها

---

(١) ما ذكر عن مذهب سيبويه أورده الرضى فى شرحه على الشافية (٣ /٣٥)

(٢) ورد قول الرضى فى شرحه على الشافية (٣ /٣٥) مع تغيير فى بعض عباراته .

(٣) فى القاموس المحيط (٤ /٣٠٣) : وأبرى : أصابه التراب .

بعد الألف الزائدة ، ومن ثم(١) تقلب همزة فى نحو : قائل وبائع ، واطرد الحكم فيها بعد الأصلية ، ولا ساكنة لذلك وللساكنين ، ولا الإدغام ، لأن الألف لا تدغم — كما يجىء فى بابه — ولم يمكن بين بين البعيد ؛ إذ لا حركة لما قبلها .

(وإن كان) الساكن الذى قبلها (حرفا صحيحا) غير نون « انفعل » نحو : أنْأَطَرَ(٢) للزومها السكون ، وكأن المصنف لم يستثنه لقلته ، (أو معتلا غير ذلك) أى غير الألف والواو الجامعتين للشروط بأن تكونا أصليتين أو زائدتين للإلحاق ، أو من غير بنية الكلمة (نُقِلَتْ حركتُها إليه) لقبوله للحركة حينئذ ، (وحُذِفَتْ) الهمزة ولم تجعل بين بين ، لئلا يلزم شبه الساكنين ، ولا تجعل الهمزة بين بين إلا فى موضع لو كان مكانها فيه ساكن لجاز إلا مع الألف وحدها — كما تقدم — للضرورة ، كذا قال الرضى (٣) ، وهو منقوض بجعلها بين بين فى : مستهزئون — كما سيأتى إن شاء الله تعالى — ولم يبدلوها حرف علة بلا نقل حركة ولا بعد نقلها ، قال سيبويه (٤) : لأنهم كرهوا أن يدخلوها فى بنات الواو والياء ، وذلك (نحو مَسَلَة) فى مسألة ، (وخَبٍ) فى الخبء ، (وشَىٍ) فى شىء ، (وسَوٍ) فى سوء ، فنقلت فيها لقبولها للحركة ، لأن فاء الكلمة وعينها ولامها أصلها

---

(١) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

(٢) انأطر : مطاوع أطره يأطره أطرا — من بابى ضرب ونصر — : إذا عطفه فانعطف ، أى ثناه فانثنى ، وفى القاموس المحيط (١ / ٣٦٤) : الأطر : عطف الشىء وأن تجعل للشىء أطرة ، والفعل كضرب ونصر .

(٣) ورد ما ذكره من رأى للرضى فى شرحه على الشافية (٣ / ٤٠) .

(٤) ورد ما قاله سيبويه فى شرح الرضى للشافية (٣ / ٤٠)

قبول الحركة ، (وجَيَلٍ) فى جيأَل وهو الضبع ، (وحَوَبَةٍ) فى حوأبة « بالحاء المهملة » وهى القرية الواسعة ، نقلت فيهما لقبولها الحركة ؛ لأن ما للإلحاق فى مقابلة حرف أصلى .

وأبِىَ يُّوب فى : أبى أيوب ، (وأبُوَ يُّوبَ) فى : أبو أيوب ، (وَذُ وَمْرِهِمْ) فى : ذو أمرهم ، نقلت فيها لأن الواو والياء من أصل الكلمة ، فهما قابلتان للحركة ، (واتَّبِعِى مْرَه) فى : ياهند اتبعى أمره ، واتبِعُوَ مْرَه فى : ياقوم اتبعوا أمْرَهُ ، ومسلمىَ بيك (وقاضُوَ بيك) فى : مسلمى أبيك ، وقاضو أبيك ، وقاتِلُومِّك ، وجازرُوبِلك ، وبقاتلُ مك ، وجازرِى بِلَكَ ، واغتفر الضم والكسر على الواو والياء هنا لعروضه ، نقلت فيها لقبولها للحركة ، لأن الواو والياء فيها ليست من بينة الكلمة ، أما فى « ياء » الضمير وواوه فلكونهما كلمتين مستقلتين ، وأما فى ياء الجمع وواوه فلكونهما لمعنى كالتنوين .

(وقد جاء (١) بابُ شىءٍ وسَوْءٍ مدغَمًا أيْضًا) عند بعض ، يعنى تشبه الواو والياء اللتان حقهما أن يكونا كالصحيح بالواو المكسورة والياء اللتين حقهما قلب الهمزة إليهما وإدغامهما فيها ، فتقلب الهمزة إلى الواو والياء وتدغمان فيها فى نحو : شَيٍّ وسوٍّ ، وأبُوَ يُّوبَ وذُوَ مْرِهِمْ إلى آخرها ، لكن ذلك فى الهمزة المفتوحة لخفتها ، والتى حركتها إعرابية لعدم ثبوتها كشىء وسوء ، وأما الهمزة المكسورة أو المضمومة لغير الإعراب ، فلا يقال فى : أبو أمك وأبى أمك : أبُوٌّ مِّك وأبِىٌّ أمِّكَ ، ولا فى سوءوا ، وأسيئى : سُوُّوا وأسِيِّ .

---

(١) فى كل من مخطوطتى (ص) ، (ق) : وجاء .

(والتُزِمَ ذلك) التخفيف ، أعنى حذف الهمزة بعد نقل حركتها (فى باب يرى) مضارع رأى ، أصله : يَرْأَىُ كيمنَعُ : نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت ، (وَأَرَىَ يُرِى) زيد عمرا (١) ، أصله : أَرْأَىُ يرئى : نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت ، وأراد بباب « يرى » : كل ما كان من تركيب رأى ، سواء كان من تركيب الرؤية أو الرأى ، أو الرؤيا ، إذا زدت عليه حرفاً آخر لبناء صيغة وسكن راؤه ، فإنه يجب حذف همزته بعد نقل حركتها ، إلا مَرْأَى ومِرْآة ، وذلك (للكثرة)، أى لكثرة الاستعمال، وقد جاء إثباتها فى الشعر قال(٢):

أُرِى عَيْنَىَّ ما لم تَرْ أيَـــاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بالتُّرَّهَـــاتِ

(بخلاف يَنأَى وأَنْأَى يُنْئِى) يعنى فإنه لم يلتزم فيه هذا التخفيف بل يجوز فيه (٣) على الأَصل ، لأَنه أقل استعمالا من يرى ونحوه ، (وكَثُرَ) هذا التخفيف (فى : سَلْ) ، وأصله : اسْأَلْ : نقلت حركة الهمزة إلى السين ، وحذفت همزة الوصل ، قال المصنف(٤) يلزم حذف همزة الوصل وإن كانت حركة السين عارضة ، لأَن مقتضَى كثرة التخفيف فيه اجتماعُ الهمزتين ، فكأَن الهمزة باقية لما بقيت حركتها على السين ، فحذفت همزة الوصل وجوباً ، وإنما

---

(١) قوله « زيد عمراً » غير وارد فى مخطوطة (ص)

(٢) هذا البيت من بحر الوافر ، ونسبه الزجاجى إلى سراقة البارق ، ونسب إلى غيره ، والترهات : جمع ترهة بضم التاء وتشديد الراء مفتوحة وهى الباطل وما لاحقيقة له ، والاستشهاد فى قوله « ترأياه » حيث أثبت الهمزة التى هى عين الفعل للضرورة الشعرية .

(٣) قوله « فيه » غير وارد فى مخطوطة (ق) .

(٤) ما قاله المصنف أورده الرضى فى شرحه على الشافية (٣ /٤٣) .

كثر فيه بخلاف : مسلة (١) (للهمزتين) فيه ، وهما : همزة الوصل ، والهمزة التى هى عين الكلمة .

(وإذا وُقِفَ على المتطرفة) المتحركة على مذهب أهل التخفيف ، إذ قد مضى فى الوقف حكمها عند أهل التحقيق (وُقِفَ بمقتضى الوقف) من وجوهه السابقة (بعد التخفيف) السابق ذكره الذى هو ثابت لها فى حال الوصل ، فيجتمع مقتضى الوقف والتخفيف ، يعنى أنك تخفف الهمزة أولا ، لأن حالة الوصل مقدمة على حالة الوقف ، فتخفف أولا على ما هو حق التخفيف من النقل والحذف فى نحو : الخَبْء ، ومن القلب والإدغام فى نحو : برىء ومقروء ، فيبقى الخب « بتحريك الباء » كالدم ، ويبقى : برىّ ومقروّ « مشددين » ، فيوقف عليهما لمقتضى الوقف ، (فجاء (٢)) حينئذ (فى هذا الخَبُ وبَرِىٌّ ومقروٌّ السكون والرَّومُ والإشمام) ، إذ هى مقتضى الوقف فيها ، ويجوز فى نحو : الخب أيضاً التضعيف ، إذ هو من مقتضى الوقف فيه — كما تقدم —

(وكذا (٣) باب (شىّ وسوّ) أى ما تطرفت فيه الهمزة مما قبلها واو أو ياء ، وحقها فيه الحذف ، ويجوز فيه القلب ، تجرى فيه الوجوه الثلاثة سواء (نَقَلْتَ) حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت كما هو الأكثر ، أو قلبت (٤) الهمزة إلى الواو والياء ، (أو أدْغَمْتَ)

---

(١) سبق الكلام على « مسلة » وأنها محذوفة الهمزة ، إذ أصلها : مسألة .
(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣٣) : : فيجىء .
(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣٣) : وكذلك .
(٤) فى مخطوطة (ص) : قبلت وهو تصحيف

كما هو الأقل (إلا أن يكون (١) ما قبلها) من الهمزة المتطرفة (ألفا(٢)) نحو : يشاء ، وقد عرفت أنه يجوز الوقف عليها بالسكون والروم والإشمام ، فمقتضى الوقف أحد الثلاثة ، وأن تخفيفها يجعلها بين بين كما تقدم ، فهي (إذا وقف عليها) أى أُريد الوقف (٣) عليها (بالسكون) وهو الأكثر ، أوما فى حكمه من الإشمام (وجب قلبها ألفا) ، ولم يمكن حينئذ أن يوقف عليها بمقتضى الوقف بعد التخفيف كغيرها ، لأن بين بين لا يجامع السكون ، إذ لابد فيه من شيء من الحركة ، فحينئذ وجب إسكان الهمزة المجعولة بين بين ، وجاز التقاء الساكنين ، لأنه فى الوقف فبطل تخفيف بين بين بإسكانها ، ووجب قلبها ألفاً لأنه قصد تخفيفها ، ولم يتأت الحذف ، (إذ لا نَقْلَ) لتعذر تحريك الألف ، وذلك إنما يكون بنقل الحركة إلى ما قبل الهمزة (وتعذَّرَ التسهيلُ) لما تقدم ، فلم يبق إلا قلب الهمزة الساكنة ألفا ، لكون الألف قبلها بمنزلة الفتحة ، فصار مثل : لم يقرأ ، (فيجوز) بعد قلبها ألفاً (القصر) بحذف أحد الألفين ، فيمد مدة قصيرة بتقدير ألف واحدة ، (والتطويل) بإبقاء الألفين (٤) ، واحتمل ذلك لأن الوقف يحتمل فيه التقاء الساكنين ، فيمد مدة طويلة بتقدير ألفين ، (وَإِنْ وُقِفَ) على المتطرفة التى قبلها ألف (بالرَّوم) وهو الأقل ، وقف على قياس ما تقدم ، أعنى بالروم بعد التخفيف ؛ لأنه مقتضى

---

(١) لفظ (يكون) ساقط من المخطوطتين .

(٢) فى المخطوطتين : ألف .

(٣) قوله « أى أريد الوقف عليها » ساقط من المخطوطة (ص) .

(٤) فى المخطوطة (ص) : ألفين .

الوقف حينئذ ، فيجمع بينه وبين التسهيل لإمكان مجامعة بين بين للروم ، إذ هو حركة خفيفة كما تقدم ، وهذا معنى قوله (فالتسهيل كالوصل) ، ولم يتعرض للتضعيف ؛ لأنه ليس من مقتضى الوقف هنا ، إذ لا تضعف الهمزة كما تقدم ، هذا إذا كانت الهمزة مضمومة أو مكسورة أو منصوبة غير منونة ، فإن كانت منصوبة منونة فليست متطرفة ، فلا يجيء فيها هذه الفروع ، فينقلب فيها (١) التنوين ألفا نحو : دعاءا ، وعشاءا .

(وإذا كان قبلَهَا متحركٌ فَتِسْعٌ) أى فهى باعتبار حركتها وحركة ما قبلها تسع همزات : (مفتوحة وقبلها الثلاث) الحركات ، (ومكسورة كذلك) ، أى وقبلها الثلاث ، (ومضمومة كذلك) ، والفتحة قد تكون فى كلمتها ، وقد تكون فى غيرها ، وأمثلتها على الترتيب ما ذكره بقوله :

(نحو سأَلَ) وقال أحمد : فى المفتوحة مفتوحاً ما قبلها ، (ومائة) وبغلام أبيك : فيها مكسورا ما قبلها ، (ومُؤَجَّلٍ) وهذا غلام أبيك : فيها مضموماً ما قبلها ، (وسَئِمَ) وقال إبراهيم : فى المكسورة مفتوحاً ما قبلها ، (ومستهزئين) وبغلام إبراهيم : فيها مكسوراً ما قبلها ، (وَسُئِل) وهذا غلام إبراهيم : فيها مضموما ما قبلها ، (ورَءُوف) ورأيت جبل أحد : فى المضمومة مفتوحا ما قبلها ، (ومستهزِئون) وبجبل أحد : فيها مكسوراً ما قبلها ، (ورُؤُوس) وهذا جبلُ أحد : فيها مضموماً ما قبلها .

---

(١) لفظ (فيها) غير وارد فى مخطوطه (ص) .

فإذا أردت تخفيفها متصلة كانت أو منفصلة ، (فنحو مؤجَّلٍ وَاوٌ) أى ما كانت مفتوحة بعد مضموم ، فإنها تقلب واوا محضة لتعذر حذفها إذ لا تحذف إلا بعد نقل الحركة ، ولا تنقل الحركة إلى متحرك ، ولتعذر التسهيل أيضاً ، إذ يصير بين الهمزة والألف ، فلما استحال مجيء الألف بعد الضمة لم يجوزوا مجيء شبه الألف بعدها ، (ونحو مائَةٍ يَاءٌ) أى المفتوحة المكسور ما قبلها تقلب ياء محضة لمثل ما ذكرنا فى مؤجل ، (ونحو مستهزئون) من المضمومة بعد مكسور ، (وسُئِلَ) من المكسورة بعد مضموم : تخفيفها (بين بين المشهور) ، وهو بين الهمزة وبين حرف حركتها ، أعنى بين الهمزة والواو فى الأول ، وبينها وبين الياء فى الثانى كباقى الأمثلة ، (وقيل) لا يجوز فيهما إلا بين بين (البعيدُ) إذ لو سهلنا على المشهور لكانت الأولى كالواو الساكنة ولا تجيء بعد الكسرة ، والثانية كالياء الساكنة ولا تجيء بعد الضمة ، كما لا تجيء الألف بعد الكسرة والضمة ، وهذا الذى ذهب إليه هذا القائل قياساً على : مؤجل ومائة وإن كان قريباً ، لكن يمكن (١) الفرق بأن المسهلة المفتوحة لم يستحل مجيئها بعد الضم والكسر ، لكن لما استحال مجيء الألف الصريح بعدهما منع مجيء شبه الألف أيضاً بعدهما ، وأما الواو الساكنة فلا يستحيل مجيئها بعد الكسرة ، بل يستثقل ، وكذلك الياء الساكنة بعد الضمة ، فلم يمنع مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسرة ، وشبه الياء الساكنة بعد الضمة ، وهذا

---

(١) أورد الرضى هذا القول فى شرحه على الشافية (٣ / ٤٦) ونسبه إلى سيبويه ، وقال ما نصه : لكن لسيبويه أن يفرق ويقول : المسهلة المفتوحة . . . .

القول ينسب إلى الأخفش (١) ، وقد ينسب إليه أيضاً (٢) فى الموضعين قلبهما فى الأول ياء محضة ، وفى الثانى واوا محضة .

(والباقى) من الأمثلة وهو خمسة تخفيفها (بَيْنَ بَيْنَ المشهور) أى بينها وبين حرف حركتها بلا خلاف ، لأن القصد التخفيف ، وقد حصل بالتسهيل بين بين ، والأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره لغير ضرورة ، (وجاء) تخفيف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بوجه آخر ، وهو إبدالها ألفاً فى نحو (مِنْسَاة وسَالَ) وقرئ به فى القرآن (٣) ، (و) المكسورة المكسور ما قبلها بإبدالها ياء ساكنة (نحو الواجِى (٤) وَصْلًا) فى قولك : مررت بالواجى يافتى مثلا ، والمضمومة المضموم ما قبلها بإبدالها واواً ساكنة نحو : رووس ، قال سيبويه (٥) : وليس ذا بقياس متلئب ، بل سماعى ، قال : وإذا كان ذلك فى اضطرار الشعر صار قياساً ، قال الفرزدق (٦) :

راحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّـــةً فارْعَىْ فزارةُ لا هَنَاكِ المرتَـــعُ

---

(١) أورد الرضى فى شرحه على الشافية ما نسب إلى الأخفش (٣ /٤٦) .

(٢) لفظ (أيضاً) لم يرد فى مخطوطة (ص) .

(٣) وردت كلمة (منسأة) فى القرآن الكريم فى قوله جل ثناؤه (ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته) جزء الآية ١٤ من سورة سبأ ، ومنسأته : بهمز وبغير همز : عصاه ، وهى مفعلة من نسأت البعير إذا زجرته ، وقيل : نسأته : ضربته بالمنسأة وهى العصا (نزهة القلوب فى تفسير غريب القرآن) .

(٤) جاء فى القاموس المحيط (١ /٣١) : وجأه باليد والسكين كوضعه : ضربه . .

(٥) جاء قول سيبويه فى شرح الرضى على الشافية (٣ /٤٧) .

(٦) هذا البيت من بحر الكامل ، قاله الفرزدق بعد أن عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ، وولى عمر بن هبيرة الفزارى ، والشاهد فى قوله (لا هناك) بتخفيف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ، بقلبها ألفاً ساكنة فى : هنأك وهنأه الطعام يهنؤه : إذا ساغ ولذله بلا مشقة (القاموس المحيط ١ /٣٤) .

وقال (١) :

سَالَتَانِي الطلاقَ إذْ رَأَتَانِي قَلَّ مَا لِي قد جِئْتُمَا نِي بنُكْـر

وقال حسان (٢) :

سالتْ هذيلٌ رسولَ اللهِ فاحشةً ضَلَّتْ هُذَيلٌ بما قالتْ ولم تُصِبِ

(وأما) إبدال الهمزة ياء فى « واجى » فى قول الشاعر (٣) :

وكنتَ أذلَّ من وَتدٍ بِقَاعٍ (يشجِّج رَأْسَهُ بالفِهْرِ وَاجِى)

(فعلى القياس) المتلئب فى مثله ، الجائز فى الشعر وغيره ، لأن « واجى » آخر البيت ، وهو موقوف عليه ، فكأن آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة كما فى « لم يقرئ » ، وقياسه التخفيف بقلبها ياء فى الشعر وفى غيره (خلافا لسيبويه) حيث دل كلامه على أنه مما لا لا يجوز إلا فى الشعر ، فإنه أنشده فيه .

(والتزموا) حذف الهمزة الثانية فى (خُذْ وكُلْ) ، وأصلهما : أُأخذ وأُأكل : بهمزة ساكنة بعد همزة الوصل المضمومة ، فحذفوا

---

(١) هذا البيت من بحر الخفيف ، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل القرشى العدوى ، وهو أحد الذين برئوا من عبادة الأوثان فى الجاهلية ، وطلبوا دين إبراهيم وتنسكوا ، والشاهد فى قوله : سالتانى ، حيث خففت فيه الهمزة المفتوحة كما فى البيت السابق .

(٢) هذا البيت من بحر البسيط ، والشاهد فى قوله (سالت) بتخفيف الهمزة المفتوحة كما فى البيتين السابقين .

(٣) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت من أبيات يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبى العاص ، والشاهد فى قوله (الواجىء) — بالهمز حيث وقع فى القافية ووقف عليه ، فسكنت الهمزة وخففت بقلبها « ياء » لانكسار ما قبلها ، والفهر « بالكسر » الحجر قدر ما يدق به الجوز ، أو ما يملأ الكف ، والواجى : اسم فاعل من وجأه باليد والسكين كوضعه : ضربه (القاموس المحيط ٢ /١١٢ ، ١ /٣١) .

الهمزة الثانية وجوباً (على غير قياس) ، إذ قياسها قلبها واوا ، كما سيأتى فى الهمزتين إذا اجتمعتا والثانية ساكنة ، وإنما خولف القياس فيهما (للكثرة) ، أى لكثرة استعمالهما ، فبولغ فى تخفيفها بالحذف ، ثم حذفت همزة الوصل لعدم المحوج إلى بقائها ، لكون أول الكلمة متحركا .

(وقالوا) فى صيغة الأمر من « أمر » ، وأصلها : أُأمر : بهمزة ساكنة بعد همزة مضمومة إذا كانت فى الابتداء : (مُرْ) بحذف الهمزة الثانية ، ثم حذف همزة الوصل كما فى : خذ وكل على غير قياس ، لكنهم لم يلتزموه ، (و) إن كان (هو أفصح من) تخفيفها القياسى ، أعنى (أُومر) بقلبها واواً ؛ لأنه وإن كثر استعماله لم يبلغ فى كثرة الاستعمال مبلغ « خذ وكل » ، (وأما) إذا كانت فى الدرج نحو (وأْمُرْ) و « فَأْمُرْ » و « قلت لك اؤْمُرْ » فبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف ، لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين ، وفى الدرج تسقط همزة الوصل ، فلا تجتمع همزتان ، ولذلك قال : (فَأَفْصَحُ مِنْ وَمُرْ) بحذف الهمزتين كحالة الابتداء ، ووجه جوازه مع قلته أن أصل الكلمة أن يكون مبتدأ بها ، فكأنه حذف الهمزة فى الابتداء أولا ، ثم وقعت تلك الكلمة محذوفة الهمزة فى الدرج ، فبقيت على حالها ، وكان حق هذا أعنى قوله « والتزموا فى خذوكل . . . الخ » أن يذكر فى بحث : « والهمزتان فى كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها » كما لا يخفى .

(وإذا خُفِّفَ بابُ الْأَحمِرِ) من الاسم الذى فى أوله همزة قطع

إذا دخلت عليه لام التعريف ، فإذا نقل حركة همزته إلى لام التعريف ، (فَبَقَاءُ هَمْزَةِ) الوصل الداخلة على (اللام أكثر) من حذفها ؛ لأن اللام فى تقدير السكون ، لكون أصلها السكون ، ولأنها من غير كلمة الهمزة ، فهى على شرف الزوال ، ولعدم لزوم هذا التخفيف ، وقد جاء على قلة حذفها اعتدادا بحركة اللام ، وتنزيلا لها منزلة الحركة اللازمة ، (فيقال) على الأكثر (اَلَحْمَر) ببقاء الهمزة (و) على الأقل (لَحْمَر) بحذفها ، (وعلى الأكثر قيل :) أخذت (مِنَ لَحْمَر بفتح النون) كما هو المختار فى نون « من » الجارة إذا لاقت اللام ، (وفِلَحْمَر بحذف الياء) لملاقاتها اللام التى هى فى التقدير ساكنة ، وعلى الأقل قيل : مِنْ لَحْمر « بسكون النون » ، وفى لَحمر « بإثبات الياء » اعتداداً بحركة اللام ، (وعلى الأقل) أى على جعل حركة اللام كاللازم (جاء « عَادَ(١) لُولَى ») بلام مشددة بعد الدال وبعدها واو ، أصله : عادًا الْأُولى : نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت ، فقياسه على الأكثر : عدم إدغام التنوين وكسره لالتقاء الساكنين ، فيقال : عَادَنِ لُولَى ، لكنه لما جعل حركة اللام كاللازمة أدغم فيها التنوين كما تقول : مَن لَّك .

(و) استشعر سؤالا ، وهو : أن « سل » وأصله : اسأل ، و « قل » وأصله : اُقْوُل : نقلت حركة الهمزة والواو إلى ما قبلهما مثل : اَلَحْمَر ، فلم بقيت فيه همزة الوصل على الأكثر دونهما حيث (لم يقولوا : اِسَلْ ولا اُقُلْ ؟) فأجاب بقوله : (لاتحاد الكلمة) يعنى أن ثمة فرقاً بين هذا وبين المعرف باللام ، وهو أن كلمة المنقول عنه والمنقول إليه

---

(١) جزء الآية ٥٠ من سورة النجم ، والآية بتمامها : (وأنه أهلك عاداً الأولى) .

فيهما واحدة ، بخلاف اللام وهمزة المعرف به ، فإن الهمزة من غير كلمة اللام ، وأيضاً لأن أصل الساكن هنا الحركة ، والنقل إليه فى قل وسل لازم ، بخلاف باب الأحمر .

واعلم أيضاً أن حق قوله « وإذا خفف باب الأحمر . . . الخ » أن يذكره فى سياق قوله سابقاً « وإن كان حرفاً (١) صحيحاً أو معتلا غير ذلك نقلت حركتها إليه وحذفت » — كما لا يخفى .

حكم تخفيف الهمزتين المجتمعتين

هذا حكم الهمزة الواحدة ، (و) أما (الهمزتان) فقد يكونان فى كلمة ، وقد يكونان فى كلمتين ، فإن كانتا (فى كلمة) فإما أن تسكن الثانية ، أو تسكن الأولى ، أو يتحركا معاً (إنْ سَكَنَتِ الثانية) ولابد أن تتحرك الأولى ، إذ لا يلتقى ساكنان فى مثله : دُبِّرَتْ بحركة ما قبلها ، و (وجب قَلْبُهَا) ألفاً : إن انفتحت الأولى (كَآدَمَ ، و) ياء إن انكسرت نحو : (إيتِ) ، (و) واواً إن انضمت نحو : (أُوتُمِنَ) ، وإنما قلبت الثانية ، لأن الثقل منها جاء ، وإنما دبرت بحركة ما قبلها ، لتناسب الحركة الحرف الذى بعدها فتخف الكلمة ، (وليس آجَرَ) من قولك : آجر زيد داره من عمرو (من ذلك (٢)) أى : مما اجتمع فيه همزتان وسكنت الثانية فقلبت ألفاً لفتحة الأولى ، (لأنه فاعَلَ) ، فألفه ليست عن همزة (لا أفْعَلَ) حتى يقال : قلبت

---

(١) سقطت كلمة (حرفا) من المخطوطتين ، وهى من أصل متن الشافية ، وقد سبق ذكرها فيما شرح .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (منه) بدل (من ذلك) ٣ /٥٢ .

الثانية ألفاً (لثبوت يُؤَاجِرُ) فى مضارعه ، وهو مضارع فاعل نحو : كارم ، لا مضارع أفعل نحو : أكرم ، وهذا إنما ينفى جواز أن يكون مخفف أأجر الذى هو أفعل مطلقاً إذا لم يثبث يؤجر ، وهو ممنوع ، فإن فى كتاب العين (١) : « آجرت مماوكى أوجره إيجارا فهو مؤْجَر » .

(ومما قلته فيه) أى فى الاستدلال على أن « آجر » ليس أفعل من النظم (٢) :

(دللتُ ثلاثاً) أى دلالات ثلاثاً ، أو أدلة ثلاثة ، والتأنيث باعتبار أن الدليل حجة : (على أنَّ يؤجِرَ لا يستقيمُ مضارعَ آجَرْ) ، يعنى على أن « آجر » ليس « أفعل » ، لكنه عبر عن نفيه بنفى لازمه ، أعنى لازم لازمه ؛ لأن لازم اللازم لازم ، وذلك لأن « أفعل » إذا وجد وجد « يفعل » الذى هو مضارعه ، وإذا وُجد يفعل الذى هو مضارعه كان مستقيما كونه مضارع « أفعل » ، ويلزم من ذلك أنها إذا انتفت استقامة كون يؤجر مضارع آجر ؛ انتفى وجود يؤجر ، وإذا انتفى وجود يؤجر انتفى وجود آجر « أفعل » ، لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ، فثبت انتفاء آجر ، أفعل » ، وهو المطلوب .

فالأول من الثلاثة ما أراده بقوله : (فِعَالةُ جَاء) يعنى جاء مصدره على إجارة ، وفعالة لا يأتى من أفعل ، ويأتى من فاعل نحو : كاتب كتاباً ، وقاتل قتالا ، والتاء فى إجارة للمرة .

---

(١) ما ذكره الشارح عن كتاب العين منقول بنصه من شرح الرضى للشافيه (٣ / ٥٤) .

(٢) قوله (دللت ثلاثا) بداية بيتين ذكرهما الشارح جملة جملة فى أثناء شرحه لمتن الشافية ، وهما من المتن ، ونصهما :

دللت ثلاثاً على أن يوجـــــــ ـــر لا يستقيم مضارع آجـــر
فعالة جاء والافعال عـــــــز وصحـــة آجر تمنـــع آجـــر

والثانى ما أراده بقوله : (والإِفْعَالُ عَزَّ) يعنى لا يستعمل « إيجار » فلو كان أفعل لاستعمل إيجار ، كأكرم إكراماً ، وهو ممنوع لما تقدم عن كتاب العين ، ومثله أيضاً فى أساس اللغة (١) ، ولا يجوز أن يريد بقوله « عز » أنه قل ، إذ لا تفيد قلته ، فعدم وجود الإفعال ينفى جواز يؤجر ، إذ لا يكون إلا مما مصدره إفعال كما لا يخفى (٢) .

والثالث ما أراده بقوله : (وصحة آجَرَ) الذى هو فاعل الثابتة بالاتفاق (تمنع آجَرْ) الذى هو أفعل ، وإنما منعته لما قال فى الشرح (٣) : « إن آجر فاعل ثابت بالاتفاق ، وفاعل ذو الزيادة لابد أن يكون مبنياً من الثلاثى ، لامن ذى زيادة آخر ، كما أن داخل مبنى من دخل لا من أدخل ، فآجر فاعل يكون مبنياً من أجَرَ الثلاثى ، لامن آجر أفعل ، فيثبت آجر الثلاثى ، ولا يثبت آجر أفعل »

هذا تقرير كلامه ، والحق أن « أفعل وفاعل » من تركيب « أ ج ر » ثابتان ، ولكل منهما معنى يخالف (٤) الآخر ، فأفعل بمعنى أكرى ، وفاعل (٥) بمعنى عقد مع آخر عقد الإجارة ، وكون إجارة مصدر فاعل على تقدير صحته مع ثبوت إيجار — كما تقدم — وصحة كون آجر فاعل ووجوب بنائه من أجر الثلاثى لعدم استقامة بنائه من أفعل ؛ لا يدلان على مدّعاه ؛ إذ لا يدل الأول إلا على تبوت فاعل ، لا على

---

(١) فى مخطوطة (ص) : فى أساس البلاغة ، وقد نص الرضى على ما ذكره الشارح بقوله (٣ / ٥٤) والحق ما فى أساس اللغة .

(٢) قوله « كما لا يخفى » غير مذكور فى مخطوطة (ق) فى مكانه هذا .

(٣) أورد الرضى فى شرحه ما قاله الشارح مع تغيير فى صياغة بعض العبارات (٣ / ٥٤) .

(٤) فى مخطوطة (ص) : يخالف معنى الآخر .

(٥) فى مخطوطة (ص) : وفعل ، وهو تصحيف .

نفى أفعل ، ، والثانى إلا على ثبوت فاعل وأنه لا يصح بناؤه من أفعل ، وذلك لا ينفى ثبوت أفعل ، وأما قوله « والإفعال عز » فقد عرفت ثبوته بالمنقول عن كتاب العين والأساس .

(وإن تحركت) الهمزة الثانية ، (وسكن ما قبلها) أى الهمزة التى قبلها فى صيغة موضوعة على التضعيف (كسئّال) وسُؤّال (تثبُتُ) مدغمة فى الثانية للمحافظة على وضع الصيغة ، ولا يكون ذلك إلا إذا اتصلت الأُولى بالفاء ، لأن الهمزة ثقيلة ولا سيما المضعف منها ، فإذا وليت الأُولى أول الكلمة خفت ، وأما فى غير ذلك فلا يجوز ، فلا يبنى من قرأ مثل : قُمُدٌّ (١) ولا فِلِزٌّ (٢) ، ويجوز اجتماعهما ساكنة أولاهما متحركة ثانيتهما فى صيغة غير موضوعة على التضعيف ، وعند ذلك تقلب الثانية ياء ولا تدغم فيها ، نحو : قِرَأْيٍ على وزن : سِبَطْرٍ من « قرأ » ، ولا يخفف بنقل حركة الثانية إلى الأُولى وحذفها كما فى « مَسَلة » لأن تلك فى حكم الثانية .

(وإن تحركتْ) أى الثانية (وتحركَ ما قبلها) أى الأُولى ، ولم تكن الثانية لاماً (قالوا : وجَبَ قَلْبُ الثانيةِ يَاءً إن انكسر ما قبلها) سواء كانت مكسورة أيضاً ، كما لو بنيت مثل : إجْرِد من « أنَّ » ، فتقول : إيِنٌّ ، أو مفتوحة ، قال الرضى (٣) : ولم توجد

---

(١) القمد — كمتل — القوى الشديد أو الغليظ (القاموس المحيط ١ /٣٣٠) .

(٢) الفلز — بكسر الفاء واللام وتشديد الزاي — نحاس أبيض تجعل منه القدور المفرغة ، أو خبث الحديد أو الحجارة ، أو جواهر الأرض كلها ، أو ما ينفيه الكير من كل ما يذاب منها ، والرجل الغليظ الشديد (القاموس المحيط ٢ /١٨٦) .

(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على الشافية ، وتناول فيه ما قاله سيبويه والأخفش (٣ /٦٥) .

مضمومة مكسوراً ما قبلها فى كلامهم ، وكأنه لذلك أطلق المصنف ، وإلا لم يستقم الإطلاق إلا على مذهب الأخفش ، فإن المضمومة عند سيبويه تجعل واواً صريحة مطلقاً قياساً على التسهيل ، فلو جاء نحو « إفْعُل » بكسر الهمزة وضم العين، لقلت من أمّ :إؤُمّ عندسيبويه «بالواو»، وإيُمّ « بالياء » عند الأخفش على ما روى عنه فى مستهزئون ، (أو انكسرت) فإنها تقلب ياء أيضاً بأى حركة تحركت الأولى ، (و) وجب قلب الثانية (واواً فى غيره) أى فى غير المنكسر ما قبلها ، أو المنكسرة بأن تكون مفتوحة أومضمومة وقبلهاكذلكخلافاً للمازنى(١) فى المفتوحة المفتوح ما قبلها ، فإنه يقلبها فيه ياء ـ كما سيأتى ، (نحو جاءِ) هذا مثال المكسور ما قبلها ، لأن (٢) أصله : جائئ : قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها ، سواء كانت متحركة بالضم أو بالكسر أو بالفتح ، (وأيِمَّة) مثال للمكسورة المفتوح ما قبلها ، فإن أصله : أأْمِمة ، نقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة التى قبلها ، وأدغمت فى الميم الثانية، ثم قلبت الهمزة ياء لانكسارها ، ومثال المكسورة المضموم ما قبلها : ما إذا بنى من : أنَّ يئن مثل : أُكْرِمَ ، فإنك تقول : أُئِنّ عند سيبويه ، وأُونّ عند الأخفش على ما تقدم فى نحو : سئل من الخلاف بينهما .

(وأوادم (٣)) فى جمع آدم : مثال المفتوحة المفتوح ما قبلها ،

---

(١) أشار الرضى فى شرحه على الشافية إلى رأى المازنى (٣ /٥٦) .

(٢) فى مخطوطة (ص) : فإن .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٥٣) : وأويدم وأوادم .

ولو بنيت مثل أفعل من « الأم » قلت : هو أومّ منك ، (وأُوَيْدِم) فى تصغير آدم ، مثال المفتوحة المضموم ما قبلها ، ولم يمثل للمضمومة ، ومثالها مفتوحاً ما قبلها : أُوُمّ من : أممت أؤم ، ومضموما ما قبلها : أُوُمّ فى المبنى من أمّ على مثال أُبْلُم (١) ، وعند المازنى : أن المفتوحة المفتوح ما قبلها تقلب ياء ، فتقول فى أفعل من « الأم » : أيَمّ منك ، وقلنا : ولم تكن الثانية لاما ؛ لأنها لو كانت لاما قلبت ياء مطلقاً بأى حركة تحركت ؛ لأن الآخر محل التخفيف ، والياء أخف من الواو ، وأيضاً فمخرج الياء أقرب إلى مخرج الهمزة من مخرج الواو ، فتقول فى مثل جعفر من قرأ : قَرْأَى ، قَرْأيَان ، قَرْأوْن ، ومن هذا يعلم أن التمثيل بجاء ليس نصاً فى المقصود ، بخلاف ما ذكرنا من مثال : إِينّ على وزن : إِجْرِد (٢) .

(ومنه) أى ومما اجتمع فيه همزتان (خَطَايَا) ونحوها من كل جمع أقصى لفعيلة مهموز اللام ، لكن ذلك ليس منه إلا (فى التقدير الأَصلى) لا فى الحال ، ولا فى التقدير المتفرع على الأَصلى ، وذلك أنها جمعت خطيئة على خطايىء « بهمزة بعد ياء » ، وياء فعيلة تقلب فى الجمع الأَقصى همزة كما يجىء فى باب الإعلال إن شاء الله تعالى ، فبعد قلبها اجتمعت همزتان ، فقلبت الثانية ياء ؛ لما تقدم أن الهمزتين إذا اجتمعتا والثانية لام قلبت ياء ، فصار خطائى ، وهذا هو التقدير المتفرع على الأَصلى ، ثم قلبت الهمزة ياء مفتوحة ، والياء ألفاً كما

---

(١) أبلم — بضمتين بينهما سكون — الخوص ، واحدته أبلمة (القاموس المحيط ٤ /٨١) .

(٢) إجرد — بكسرتين بينهما ساكن — نبت يخرج عند الكمأة ، فيستدل به عليها (القاموس المحيط ١ /٢٨٢) .

نذكره بعيه هذا فى نحو : مطية ، وهو الذى صار عليه فى الحال ، والتقدير الأَصلى المذكور إنما ثبت عند سيبويه (خلافاً للخليل) فإنه لا يثبته ، ولا يجتمع فيه همزتان عنده أصلا ، بل يقلب بالتقديم والتأْخير كما تقدم ، (وقد صَحَّ التسهيل والتحقيقُ فى نَحْوِ أيِمَّةٍ) جملة حالية ، أى قالوا : وجب . . إلى آخره . . والحال أنه قد صح التسهيل والتحقيق فى نحو أيمة ، يعنى فى القراءة ، وهذا اعتراض على النحاة حيث قالوا : وجب . . إلخ . . يعنى كيف يطلقون الوجوب المذكور ، وقد ثبت فى نحو « أيمة » التسهيل والتحقيق .

قال الرضى (١) : ولم يجئْ فى القراءة قلب الهمزة الثانية ياء صريحة ، بل لم يأْت فيها إلا التحقيق أو تسهيل الثانية بين الهمزة والياء ، وهذان الحكمان لا يختصان عند بعضهم بنحو أئمة ، بل يجريان فى كل همزتين متحركتين فى كلمة ، قال أبو زيد (٢) : سمعت من يقول : اللهم اغفر لى خطائى كخطايای بمعنى ، وفى هذين الوجهين أعنى تحقيقهما وتسهيل الثانية زاد بعضهم ألفاً بين الأُولى والثانية إذا كانت الأُولى مبتدأ بها ، لكراهة اجتماع الهمزتين ، أو شبه الهمزتين فى أول الكلمة ، واجتماع المثلين فى أول الكلمة مكروه .

(والتُزِم فى باب أُكْرِمُ) يعنى صيغة المضارع للمتكلم من باب الأَفعال (حذفُ الثانية) ، وكان قياسها — على ما تقدم — قلبها واوا

---

(١) ورد قول الرضى فى شرحه على الشافية (٣ / ٥٩)

(٢) وردت عبارة أبى زيد فى شرح الرضى (٣ / ٥٨) :

كما فى أويدم ، لكنه خففت الكلمة بالحذف ، كما خففت فى : خذ وكل بالحذف (وحُمِلَ عليه أخواتُهُ) من صيغ : المخاطب والغائب والمتكلم مع غيره ، نحو : تكرم ويكرم ونكرم كما تقدم .

(وقد التزمُوا قلبَها مفردةً) أى حال انفرادها عن همزة أُخرى (ياء مفتوحةً فى باب مَطَايَا) يعنى به : كل جمع أقصى آخره ياء قبلها همزة ، مما ليس فى مفرده تلك الهمزة والياء بعد الألف زائدة ، ـ كما سيأتى ـ فى الإعلال إن شاء الله تعالى ، وذلك أن « مطية » : فعيلة ، وقياسها فى الجمع الأقصى ـ كما سيأتى ـ أن تقلب الياء الزائدة فيها همزة ، والأصل فيه تخفيف الثقلين وجوباً ، أعنى الياء المكسور ما قبلها والهمزة ، وذلك بقلب الياء ألفاً ، والكسرة قبلها فتحة ، وبقلب الهمزة ياء ، ومثله : ركية (١) وركايا ، ودرية (٢) ودرايا .

(ومنه) أى مما وقعت فيه الهمزة قبل ياء فى الجمع الأقصى (خَطَايَا) يعنى ونحوها من كل جمع أقصى لفعيلة مهموز اللام (على القولين) معا ، يعنى قول الخليل وسيبويه ، لا فرق ، إذ صار : خطائى ، إما بقلب الهمزة الثانية ياء ، أو بالتقديم والتأخير ، فالخليل يقول : إن الهمزة التى صارت « ياء » لام الكلمة ، فوزنه : فعالى ، وسيبويه يقول : هى منقلبة عن الياء الزائدة ، فوزنه عنده : فعائل ، وقد تقدم ذكر الخلاف بينهما ، وكان حق قوله « وقد التزموا قلبها مفردة . . الخ » أن يذكر قبل ذكر أحكام الهمزتين .

---

(١) الركية : البئر : فعيلة بمعنى مفعولة من ركاها يركوها ، أى حفرها (القاموس المحيط ٤ /٣٣٦) .

(٢) الدرية : لما يتعلم عليه الطعن (القاموس المحيط ٤ /٣٢٧) .

تنبيه : قال نجم الأئمة (١) : واعلم أنه إذا توالى فى كلمة أكثر من همزتين أخذت فى التخفيف من الأول ، فخففت الهمزة الثانية ، ولم تبدأ فى التخفيف من الأخيرة ، كما فعلت ذلك فى حرف العلة نحو : طوى ونوى ، وذلك لفرط استثقالهم لتكرار الهمزة ، فيخففون كل ثانية ، إذ نشأ منها الثقل ، إلى أن يصلوا إلى آخر الكلمة .

فإن بنيت من « قرأ » مثل « سفرجل » قلت : قَرَأْيَأٌ ، حققت الأولى ، وقلبت الثانية التى نشأ منها الثقل ، وإنما قلبتها ياء لا واوا ؛ لكونها أقرب مخرجاً إلى الهمزة من الواو ، وصححت الأخيرة لعدم مجامعتها إذن للهمزة .

وإن بنيت مثل سفرجل من « الهمزات » قلت : أَوَأْيَأٌ ، على قول النحاة ، وأيأْيأٌ ، على قول المازنى ، كما تقدم فى : هو أيمّ منك ، فتحقيق الأُولى هو القياس ، إذ الهمزة الأُولى لا تخفف ، كما مر ، وأما تحقيق الثالثة فلأنك لما قلبت الثانية صارت الثالثة أولى الهمزات ، ثم صارت الرابعة كالثانية مجامعة للهمزة التي قبلها ، فخففت بقلبها ياء . كما ذكرنا فى قرأيأ ، ثم صارت الخامسة كالأُولى .

ولو بنيت مثل « قرطعب (٢) » قلت : إيئاء ، قلبت الثانية « ياء » كما فى « إيتِ » ، والرابعة « ألفاً » كما فى : آمن ، وتبقى الخامسة بحالها كما فى : راءٍ وشاء .

---

(١) ما قاله نجم الأئمة الرضى جاء فى شرحه على الشافية مع تغيير فى بعض مفرداته (٣/ ٦٢ ، ٦٣) .

(٢) القرطعب – بكسر فسكون ففتح فسكون : السحابة ، وقيل دابة .

ولو بنيت منها مثل : جحمرش قلت : أأ أَبِيء : قلبت الثانية « ألفا » كما فى آمن ، والرابعة كما فى أيمة ، وتبقى الخامسة بحالها ؛ لعدم مجامعتها الهمزة .

ولو بنيت منها مثل قذعمل قلت : أُوَأُبِيء : قلبت الثانية كما فى أويدم ، والرابعة كما فى قرأى ، وتبقى الخامسة بحالها .

(و) أما الهمزتان (فى كلمتين) إذا كانت الأُولى آخر كلمة ، فإنه (يجوز تحقيقهما) معا ، لعدم لزوم اجتماعهما ، وهو مختار قراء الكوفة (١) وابن عامر وهو ظاهر ، (وتخفيفهما) معا ، فتخفف الأُولى بما هو قياسها منفردة من القلب فى نحو : لم يقرا أبوك ولم يقرى أبوك ، ولم يردو (٢) أبوك ، أو الحذف فى نحو : خَبُ أبيك ، أو التسهيل فى نحو : جاء ابوك ، وقرا أبوك ، وأما تخفيف الثانية ولا تكون إلا متحركة لكونها أول الكلمة ، فإن كانت الأُولى ساكنة سهلت الثانية بين بين إذا وليت الألف ، لامتناع النقل إلى الألف ، وحذفت بعد نقل الحركة إلى ما قبلها إذا وليت الواو والياء ، لإمكان ذلك ، فيقال : اقرا آية : بالألف فى الأُولى والتسهيل فى الثانية ، واقْرِىَ أباك : بالياء المفتوحة بفتحة الهمزة المحذوفة ، ولم يردوَ أبوك : بالواو المفتوحة ، وعليه قس نحو : لم تَرْدُو أُمُّك ، ولم تَرْدُوِ أبِلُكَ ، ولم تقرى أُمَّك ، ولم تقرى أبراهيم ، وإن كانت الأُولى متحركة

---

(١) تناول الرضى هذا فى شرحه للشافية (٣ /٦٥) وذلك فى قوله : وقد اختار جماعة هم قراء الكوفة وابن عامر التحقيق فيهما معاً .

(٢) أصل الفعل : يردوُ ، وفى القاموس المحيط (١ /١٦) وردأ ككرم رَداءة : فسد ، فهو رديء .

خففت الثانية تخفيف المتحركة بعد متحركة ، فتجيء الأمثلة التسعة المذكورة ثمة ، فليرجع إلى أحكامها ، فهى هى بعينها ، فيجيء فى نحو : قرأ أبوك : بين بين بعد مثله ، وفى نحو : يقرأ أبوك : بعد بين بين قلب الثانية « واوا » كموجل ، وفى نحو : يكلأُ أحمد : بعد بين بين قلب الثانية « ياء » كماية ، وفى : يشاءُ إلى : فى الثانية بعد بين بين فى الأُولى بين بين المشهور والبعيد ، وقلبها واوا كما فى سئل ، وفى نحو : بنداءِ أُمك : التسهيل المشهور والبعيد ، وقلبها ياء .

(وتخفيف إحداهما على قياسها) لو انفردت ، فمنهم من يخفف الأُولى لكونها آخر الكلمة ، والأواخر محل التغيير ، وهو(١) قول أبى عمرو ، ومنهم من يخفف الثانية دون الأُولى ، لأن الاستثقال منها جاء كما فعلوا فى الهمزتين فى كلمة وهو قول الخليل(٢) ، فمنهم من خفف الأُولى وحدها فكيفيته ما مر من الحذف أو القلب أو التسهيل فى نحو : هذا خب أبيك ، ولم يقرا أبوك ، والتسهيل فى نحو : قرا أبوك ، ومن خفف الثانية وحدها ، فإن كانت الأُولى ساكنة نقل حركتها إليها وحذفها فى نحو : لم يقرئْ باك ، وإن كانت متحركة فكالهمزة المتحركة بعد متحرك فى كلمة ، فتجيء التسعة الأمثلة ، وتحقيقها ما مر .

(وجاء فى نحو : يشاءُ إلَى : الواوُ أيضاً فى الثانية) يعنى إذا كانت

---

(١) فى مخطوطة (ص) ، وهذا (بدل) : وهو ، وقد أشار الرضى فى شرحه للشافية إلى قول أبى عمرو (٣/٦٥) .

(٢) ذكر الرضى فى شرحه للشافية ما قاله الخليل (٣/٦٥) .

الأُولى مضمومة ، والثانية مكسورة ، فإنه قد جاء فيها أيضا ، يعنى كما جاء فيها ما هو قياسها من بين بين المشهور عند الأكثر ، أو البعيد عند بعض كما تقدم — قلبها واوا صريحة ، لتناسب حركة ما قبلها ، كما جاز لك فى سئل عند بعض عنى ما تقدم ، وكذا إذا كانت الأُولى مكسورة والثانية مضمومة نحو : بنداءِ أُمك ، فإنه يجوز قلب الثانية «ياء» صريحة ، كما فى مستهزئون عند بعض كما تقدم .

(وجاء فى) الهمزتين (المتفقتين) فى الحركة نحو : أولياء أولئك ، و « جاء(١) أشراطها » ، ومن السماءِ إنْ : وجهان آخران من التخفيف ، أحدهما عن أبى عمرو (حذف إحداهما) ، وبقاء الأُخرى بحالها ، (و) ثانيهما عن ورش وقنبل(٢) (قلب الثانية) حرف مد صريحا (كالساكنة) ، أى ألفا إن انفتحت الأُولى ، وواوا إن انضمت ، وياء إن انكسرت ، وقلنا : « إذا كانت الأُولى آخر كلمة » لأنها إذا كانت مبتدأ بها كهمزة الاستفهام فحكمها حكم الهمزتين فى كلمة إذا كان أولاهما مبتدأ بها كأئمة ، وإذا كانت الأُولى همزة الاستفهام والثانية همزة الوصل ، فإن كانت مكسورة أو مضمومة حذفت نحو : أصطفى وأُستُخرِج ، وإنْ كانت مفتوحة نحو : أالحسن ؟ قلبت ألفا ، أو جعلت بين بين كما تقدم .

---

(١) جزء الآية ١٨ من سورة محمد ، وهى قوله شأنه « فهل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة فقد جاء أشراطها » .

(٢) قنبل بوزن : قنفذ : أصله الغلام الحاد الرأس ، الخفيف الروح ، وقد لقب به محمد بن عبد الرحمن أحد القراء (شرح الرضى للشافية ٣ /٨٥) .

بحث الإعلال

تعريفه وأنواعه وحروفه

ولما فرغ من تخفيف الهمزة شرع فى الإعلال فقال :

(الإعلالُ) لغة : جعل الشيء عليلا ، سمى به التغيير المذكور ، لأن ذلك التغيير علة حدثت بالحرف ، ويحتمل أن يكون من « أفعل » الذى للسلب ، وكأن معنى « أعل الكلمة » : أزال علتها ، أى ثقلها ، لأن العلة ثقل ، فعلى هذا يكون معناه لغة : إزالة العلة .

وفى الاصطلاح : (تغييرُ حَرْفِ العِلَّةِ) أى تغيير ذاته : بقلب أو حذف ، أو صفته : بالإسكان ، واحترز بقوله : « حرف العلة » عن غيره كالهمزة وغيرها مما يغير ، فإنه لا يسمى تغييره إعلالا (للتخفيف) احترز به عن تغييره للإعراب ، كما فى نحو : أبوك ومسلمان ومسلمون .

(ويجمعه : القلبُ) كقال ، (والحذفُ) كلم يقل ، (والإسكان) كيقول ، يعنى لا يخرج الإعلال عن هذه الثلاثة ، ولفظ القلب فى اصطلاحهم مختص بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، والمشهور فى غير الأربعة لفظ « الإبدال » ، وكذا يستعمل فى الهمزة أيضا.

(وحروفُه) أى حروف الإعلال التى يكون فيها : (الألف والواوُ والياءُ) سميت الثلاثة حروف العلة . لأنها تتغير ولا تبقى على حال واحد فى الأغلب ، شبهت بالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال ، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ، ليس لغاية ثقلها ، بل لغاية

خفتها ، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل ، وأيضا لكثرتها فى الكلام ؛ لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها — أعنى الحركات — محال ، وكل كثير مستثقل وإن خف.

(ولا تكونُ الألفُ أصلاً (١) فى) الاسم (المتمكنِ) أى المعرب ، أما فى الثلاثى والرباعى ؛ فلأن الابتداء بالألف محال ، والآخر مورد الحركات الإعرابية ، والوسط يتحرك فى التصغير ، فلم يمكن وضعهما ألفا ، وأما فى الخماسى فالأول والثانى والثالث والخامس لما مر ، والرابع لأنه معتقب الإعراب فى التصغير والتكسير ، (ولا) تكون أصلا أيضا (فى فِعْلٍ) ، أما الثلاثى : فلتحرك ثلاثتها فى ماضيه ، وأما الرباعى فلإتباعه الثلاثى . (ولكنْ) تكون منقلبة (عن واوٍ ، أو) عن (ياءٍ) ، وقد ذكر بعضهم أن الألف فى نحو : عا عيت وحا حيت أصلية ، وأما غير المتمكن كمتى والحرف كإذا فهى أصلية فيهما .

مواقع الواو والياء فى الكلمات

ولما كانت الألف منقلبة عنهما فى الكثير التصرف من الفعل والاسم المتمكن ، وكانت الواو والياء قد يتفقان ، وقد يختلفان ؛ بين حالهما فى ذلك ، ولم يتعرض للألف بقوله :

(وقد اتَّفَقَتَا) حال كونهما (فَاءيْن) أى أن كل واحدة وقعت فاء (كوعْدٍ ويُسرٍ ، و) حال كونهما (عَيْنَيْن كقَوْل وبَيْع ، ولامين كغَزْوٍ ورَمْيٍ ، و) حال كون(٢) كل منهما (عينًا ولامًا كقُوَّةٍ وحَيَّةٍ) ،

---

(١) فى مخطوطة (ص) : أصلية ، وفى مخطوطة (قج) : أصلا ، كما وردت فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٦٦)

(٢) فى مخطوطة (ص) : كونهما .

وهما قليلان (و) اتفقتا أيضا فى أنهما (تقدمتْ كلُّ واحدةٍ على الأُخرى) حال كون إحداهما(١) (فاءً ، و) الأُخرى (عينًا) ، يعنى : تقدمت كل واحدة حال كونها فاء على الأُخرى حال كونها عينا ، واو قال : « تقدمت كل واحدة فاء على الأُخرى عينا » لكان أظهر ، (كوَيْلٍ) فى تقدم الواو « فاء » على الياء « عينا » ، ولم يسمع منه إلا : ويل ووَيح وويس وويب(٢) (ويَوْمٍ (٣)) فى تقدم الياء على الواو عينا ، ولم يسمع منه إلا يوم ويوح(٤) ، فهذه وجوه الاتفاق .

(واختلفَتَا فى أن الواو تقدمتْ) حال كونها (عينًا على الياء) حال كونها (لامًا) نحو : طويت ولويت ، وهو كثير ، (بخلافِ العكسِ) ، وهو تقدم الياء عينا على الواو لاما ، لأَن الوجه أن يكون الحرف الأَخير أخف وهو كثير ، (بخلافِ العكسِ) ، وهو تقدم الياء عينا على الواو لاما ، لأَن الوجه أن يكون الحرف الأَخير أخف مما قبله ؛ لتثاقل الكلمة كلما ازدادت حروفها ، وكون الحرف الأَخير معتقب الإعراب ، (وواوُحيوان) ليست أصلية حتى يقال : إن تقدم الياء عينا على الواو لاما أيضا موجود ، فليس من وجوه الاختلاف ، بل هى (بَدَلٌ عن ياءٍ) ، وأصله : حييان : أبدلت الواو منها لتوالى الياءين ، وأبدلت الثانية لأَن استكراه التوالى منها حصل ، وأيضا

---

(١) فى مخطوطة (ص) أحدهما .

(٢) معانى هذه المفردات : ويل : كلمة يراد بها الدعاء بالعذاب ، ويح : كلمة رحمة ، ويس : تستعمل فى الرحمة وفى استملاح الصنى ، ويب : كلمة بمعنى الويل، وقد تستعمل بمعنى العجب ، يقال : ويباله ، أى عجباً له .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٧١) تقدم لفظ (يوم) على (ويل) .

(٤) يوح ويوحى – بضمهما – : من أسماء الشمس (القاموس المحيط ١ /٢٥٦) .

لو أُبدلت الأُولى لحمل على باب طويت الكثير ، وظن أنها أصل فى موضعها ، لكثرة هذا الباب ، فلما قلبت الثانية واوا صارت مستنكرة فى موضعها ، فيتنبه بذلك على كونها غير أصل ، وإنما حكم بذلك لعدم نظيره فى كلامهم إلا ما ذهب إليه أبو على فى لفظة « الواو » كما سيأتى ، لا لأن حييت يدل عليه لجواز أن يكون كرضيت ، (و) اختلفتا فى (أن الياء وقعتْ فاءً وعينا فى يَيْن) اسم واد ، (وفاءً ولامًا فى يَدَيْتُ) أى أصبت يده أو أنعمت ، (بخلاف الواو) فلم تقع فاء وعينا (إلا فى أوَّلَ على الأصح(١)) لما تقدم أن الصحيح أنه من : وول ، ومفهوم كلام المصنف كثرة وقوع الياء فاء وعينا دون الواو ، قال الرضى (٢) : والحق أن الواو والياء متفقتان ههنا فى كون كل واحدة منهما فاء وعينا ، كل واحدة منهما فى كلمة واحدة فقط ، يعنى الياء فى : يين ، والواو فى :أول ، ويمكن توجيه كلام المصنف بأن الأول متفق عليه ، والثانى مختلف فيه .

(و) لم تقع الواو فاء ولاما (إلا فى) لفظة (الوَاوِ عَلَى وَجْهٍ) ، أى على قول أبى(٣) على : أن أصله « ويو » لكراهة بناء الكلمة على الواوات ، وذهب الأخفش (٤) إلى أن أصله : وَوَو ، لعدم تقدم الياء عينا على الواو لاما ، فتقول على مذهب أبى على : ويَّيْتُ واوا ، قلبت الواو الأخيرة ياء كما فى أعليت ، وتقول على مذهب الأخفش :

---

(١) فى مخطوطتى (ص) ، (ق) على الأفصح ، وهو مخالف لنص متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٧٢) : على الأصح .

(٢) ما ذكره من أقوال الرضى وردت فى شرحه للشافية (٣ / ٧٤) .

(٣) ما ذكره الشارح من آراء لأبى على قد نص عليها الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ٧٤) .

(٤) ما ذكره الشارح من آراء للأخفش قد نص عليها الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ٧٤) .

أَوَّيْتُ ، (و) اختلفتا فى (أن الياء وقعتْ فاءً وعينًا ولامًا فى : يَيَّيْتُ) كقطَّعت ، تقول : يَيَّيْتُ ياء حسنة ، أى كتبت ، (بخلاف الواو) فلم تقع فاء وعينا ولاما (إلا فى) لفظة (الواوِ على وجهٍ) ، وهو مذهب الأَخفش كما تقدم ، فعلى هذا يستويان عند الأَخفش فى هذا الحكم ، وقوله : ييت بناء على أن أصل الياء : يَيَى ، كما هو مذهب غير أبى على ، ومذهب أبى على أن أصل الياء : يَوَى ، فتقول : يَوَّيت ، وكذا الخلاف بينهم فى جميع ما هو على حرفين من أسماء حروف المعجم ثانيه الأَلف ، نحو : با ، تا ، ثا ، را ، زا ، فهم يقولون : بييت . . إلى آخرها ، وهو يقول : بويت . . . إلى آخرها ، وإنما يحكم على ألفاتها بكونها منقلبة عند وقوعها مركبة معربة لا قبل التركيب ، فلا أصل لأَلفاتها لعدم تمكنها ، وإنما حكم أبو على بكونها واوا ، وبأَن لامها « ياء » لكثرة باب : طويت ، وما ثانيه ألف من هذه الأَسماء وبعده حرف صحيح كدال ، ذال ، صاد ، فقبل إعرابها لا أصل لأَلفاتها لعدم تمكنها ، وأما بعد إعرابها فجعلها فى الأَصل « واوا » أولى من جعلها « ياء » ، لأَن باب : « دار ونار » أكثر من باب : « ناب » ، وأما ما ثانيه « ياء » نحو : جيم ، عين ، فعينها « ياء » لوجود الياء فيها ، وعدم الدليل على كونها عن الواو .

إعلال الفاء

ثم شرع فى بيان إعلال « الواو والياء » إذا كانتا فاءين ، فقال :

(الفاء :) أى هذا إعلال الفاء التى هى واو أو ياء (تقلبُ الواوُ) إذا كانت فاء (همزةً لزومًا فى) الكلمة التى تقع فيها بعد

الواو التى هى الفاء واو (نحو أواصِلَ) جمع واصلة ، أصله : وواصل ، (وأُوَيْصِل) تصغير : واصل ، أصله : وويصل ، (والأُوَل) جمع الأُولى ، أصله : وُوَل ، فقلبت الأُولى همزة فيها ، وإنما تقلب وجوبا (إذا تحركتِ الثانِيَةُ) كما فى الأمثلة المذكورة ، لاستثقال جمع المثلين فى أول الكلمة مع تحركهما ، وقلبت همزة لا ياء ؛ لفرط التقارب بين الواو والياء ، والهمزة أبعد ، فلو قلبت ياء كأن اجتماع المستثقل باق ، (بخلاف) ما لو كانت الثانية فيه ساكنة نحو (وُورِىَ) الميت مغير الصيغة من واراه فإنه لا يجب القلب .

(و) تقلب الواوهمزة (جوازًا فى) كلمة كانت فيها منفردة عن واو بعدها وهى مضمومة (نحو أُجُوهٍ) فى : وجوه ، وأقتت فى : وقتت ، أو كانت الثانية ساكنة (و) ذلك نحو (أُورِىَ) ، وهذا حكم كل واو مخففة مضمومة ضمة لازمة ، سواء كانت فى أول الكلمة كوجوه ووُعِدَ ، أو فى حشوها كأدؤر وأنؤر ، أعنى أن قلبها همزة جائز جوازا مطردا لا ينكسر ؛ لأن الضمة بعض الواو ، فكأنه اجتمع واوان ، بخلاف المشددة لقوتها وصيرورتها كالحرف الصحيح ، وما ليست لازمة نحو : دلوُك واخشوُا الله لعروضها ، ولم يجز قلب الأُولى همزة فى نحو : طووى ؛ لعروض ياء النسبة التى اجتمعت الواوان بسببها فاجتماعهما كلا اجتماع .

وقال الرضي ما معناه(١) : لم يشترط الفحول فى وجوب قلب

---

(١) ما قاله الشارح ورد فى شرح الرضي على شافية ابن الحاجب (٣ /٧٦ ، ٧٧) مع تغيير فى بعض العبارات .

أولى الواوين همزة تحرك الثانية ، بل أن لا تكون زائدة منقلبة عن زائد ، نحو : ووري ، لعروض الثانية من جهتين : من جهة الزيادة ، ومن جهة انقلابها عن الألف ، فلو كانت أصلية كما فى الأُولى ، أو زائدة غير منقلبة عن شيء كالمبنى من الوعد على وزن « جورب » ، أو كانت منقلبة عن أصلى كالمبنى على « فُعْل » من وأيت ؛ فإنه يجب قلبها همزة ، فتقول فى الأول : أوْعَدَ ، وفى الثانى : أُوىٌ ، ويرد عليه أن مقتضى ما ذكر ألا يجب قلب الأُولى فى : أواصل وأويصل ، والمعلوم خلافه ، فالصواب أن يقال : الشرط إما تحركها ، أو ألا تكون زائدة منقلبة عن زائد .

(وقالَ المازِنِىُّ : و) تقلب الواو التى هى فاء همزة جوازا قياسا أيضا (فى) الكلمة التى تكون فيها مكسورة (نحو إشاحٍ) لثقل الكسرة ، وإن كان ثقلها أقل من الضمة ، فاستثقل ذلك فى أول الكلمة دون وسطها كطويل ، والأولى كون ذلك سماعيا .

(والتزموه) أى قلب الأُولى همزة (فى الأُولَى) مع أن الثانية ساكنة (حملا) للمفرد (على) الجمع الذى هو (الأُوَل) ، فلا يرد اعتراضا على اشتراط تحرك الثانية ، وقد عرفت من المنقول عن نجم الأئمة مالا يحتاج معه إلى الاعتذار عن وجوب قلب واو « أولى » همزة .

(وأما) الواو المفتوحة المصدرة وإن كان قد جاء قبلها همزة فى كلمات قليلة منها : (أَنَاةٌ) فى : وناة ، وهى المرأة التى فيها فتور ، (وأَحَدٌ) فى : وحد ، (وأَسْماءُ) فى : وسماء : اسم امرأة : فعلاء من

الوسامة وهى الحسن ، وليس جمع « اسم » لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع ، (فَعَلَى غير القياس) .

قلب الواو والياء تاء فى افتعل

(وتقلبان) أى تقلب كل من الواو والياء اللتين هما فاءان (تاء فى) افتعل ، (نحو : اتعد) من الوعد ، أصله : اوْتعد ، واتَّسر من اليسر ، أصله : إيْتَسَرَ ، فرارا من تخالف التصاريف بالواو والياء لو لم يقلبا ، إذ كنت تقول فى الأول : إيْتَعَد ، وفيما لم يسم فاعله : أُو تُعِدُ ، وفى المضارع واسم الفاعل واسم المفعول بالواو(١) ، وفى الأمر بالياء ، وفى اليائى : ايتسر ، وفيما لم يسم فاعله : أو تُسِر ، وكذا فى اسم الفاعل واسم المفعول بالواو (٢) ،

وخصت « التاء » لقربها كثيرا من الواو ، لتقارب مخرجيهما ، وحملت الياء عليها ، مع ما يحصل بقلبهما « تاء » من التخفيف بالإدغام ، وقد توجد فى بعض النسخ بعد قوله « اتسر » قوله « على الأفصح » وهو إشارة إلى ما قيل إن بعض أهل الحجاز لا يلتفت إلى تخالف أبنية الفعل ياء وواوا ، فيقول : ايتعد وايتسر ، ويقول فى المضارع : يا تعد ويا تسر ، ولا يقول : يوتعد ويتسر استثقالا للواو والياء بين الياء المفتوحة والفتحة كما فى : ياجل .

(بخلاف) فاء افتعل التى هى ياء منقلبة عن الهمزة نحو (ايتَزَرَ) فى : ائتزر ، فلا تقلب ياؤه « تاء » لأنه وإن وجب قلب همزته مع

---

(١) فيكون المضارع : يوتعد ، واسم الفاعل : موتعد (بكسر العين) ، واسم المفعول : موتعد . (بفتح العين)

(٢) فيكون اسم الفاعل : موتسر (بكسر الفين) ، واسم المفعول : موتسر (بفتح السين)

همزة الوصل المكسورة ياء ، وحكم حرف العلة المنقلب عن الهمزة انقلابا واجبا حكم حرف العلة الأصلى - كما مر - لكن لما كانت همزة الوصل لا تلزم ؛ إذ كنت تقول : «قال ائتزر» فترجع الهمزة ؛ روعى أصل الهمزة ، وبعض البغدادية جوز قلب يائها تاء ، فقال : اتَّزر واتَّسر ، وقرئ شاذا « الذى اتُّمن أمانته (١) » .

قلب الواو ياء والياء واوا

(وتُقْلَبُ الواوُ) التى هى فاء (ياءً إذا) سكنت ، و (وانكسرَ مَا قبلها ، والياءُ واوًا إذَا) سكنت و (انضمَّ مَا قبلَهَا) ، لاستثقالهما ساكنتين بعد الحركة المخالفة لهما مخالفة كلية (نحو : مِيزَانٍ ومِيقات) مثال لما قلبت فيه الواو ياء ، إذ هما من الوزن والوقت ، (ومُوقِظٍ ومُوسِرٍ) مثال لما قلبت فيه الياء واوا ، إذ هما من اليقظة واليسر ، والكسرة التى قبل الواو قد تكون فى كلمتها ، كما تقدم ، وقد تكون فى غيرها نحو : يا غلامِ ايجل ، وكذا الضمة قبل الواو قد تكون فى كلمتها ، كما تقدم ، وقد تكون فى غيرها نحو : يا زيدُ أوْأس ، وظاهر كلام المصنف عدم الفرق فى وجوب القلب بين الواو والياء مطلقا ، وكأنه لغة الأكثر ، قال الرضى(٢) : قال سيبويه : بعض العرب يقول : يا زيدُ ايْأَس « بالياء » ، تشبيها بقيل مُشَمًّا ، واستضعفه سيبويه وقال : يلزم منه أن يقال : يا غلامِ اوجل «بالواو» مع كسرة ما قبلها ، ولهم أن يفرقوا باستثقال الواو فى أول الكلمة

---

(١) جزء الآية ٢٨٣ من سورة البقرة .

(٢) ما ذكره المؤلف أورده الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٣/٨٦)

مع كسرة ما قبلها ، بخلاف الياء المضموم ما قبلها ، إذ ثبت له نظير نحو قِيلَ .

واشترطنا سكون كل منهما ؛ إذ لو تحركتا لم تقلبا لقوتهما بالحركة نحو : : إوَزَّة ،ويا زيدُ يسرت ، فلا تجذبهما حركة ما قبلهما إلى ناحيتها ، وكأن المصنف اكتفى عن اشتراط سكونهما بالمثال على أن يؤخذ على جهة القيدية .

حذف فاء المثال

(وتحذفُ الواوُ) التى هى فاء (من) مضارع الثلاثى الذى على يفعِل « بكسر العين » (نحو : يَعِدُ ويَلِدُ) مضارعى : وعد وولد (لوقوعها بينَ ياءٍ) مفتوحة (وكسرةٍ أصليةٍ) سواء كانت موجودة فى الحال ، كما مر ، أو فى الأصل كيضع مضارع وضع ، فإن قياسه – كما تقدم – يفعل « بكسر العين » ، وإنما حذفت الواو المذكورة لمجامعتها الياء على وجه لم يمكن إدغام إحداهما فى الأخرى كما أمكن فى : طىّ ، ولا سيما والكسرة بعد الواو ، والكسرة بعض الياء ، وكون حركة ما قبل الواو غير موافقة له ، كما إذا كانت مضمومة نحو : يُوعد مضارع أوعد ، مع كون ذلك فى الفعل الثقيل معنى : لدلالته على الحدث والزمان ، ولفظا : بما يتصل بأوله من حروف المضارعة ، ويلحق بآخره من الضمائر ، فلو كان ذلك فى الاسم لم تحذف الواو ، كما لو بنيت مثل «يقطين(١)» من الوعد ، فإنك تقول : يَوْعيد

---

(١) اليقطين : كل نبات انبسط على وجه الأرض ، ولا يقوم على ساق كالقرع والبطيخ والحنظل ، ويخصه البعض بالقرع فى قوله تعالى (وأنبتنا عليه شجرة من يقطين) الآية ١٤٦ من سورة الصافات .

بإثبات الواو ، وحذفت الواو دون الياء ، لأنها أثقل ، مع أن الياء علامة المضارع ، وأيضا الثقل حصل من الواو لأنها الثانية ، (ومن ثم(١)) أى ومن جهة أنه يجب حذفها إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية (لم يُبْنَ) فعَل « بفتح العين » من المضاعف المعتل فاؤه بالواو (نحو(٢) : ودَدْتُ بالفتح) بل على فعِل « بالكسر » نحو : ودِدْتُ ، لما علمت أن مضارع المثال الواوى من الثلاثى المفتوح العين على يفعِل ، فترك بناؤه (لِمَا يلزمُ من إعلالَيْن) لو بنى (فى) مضارعه ، أعنى (يَدُّ) وهما : الإدغام للمثلين ، والإعلال لوقوع الواو بين ياء وكسرة أصلية ، وتسمية الإدغام إعلالا تغليب كالقمرين ، وهم يستكرهون اجتماع الإعلالين فى الثلاثى ، ومما ذكره هنا ، وفى قوله فيما سيأتى « ويوجل على الأصل » يعلم أن قوله: فى المضارع فى فعِل « بكسر العين » ، أو كسرت«إن كان مثالا » معناه أنه قد يجىء الكسر فى مثاله الواوى ، لا أنه قياسه كمثال فعَل بفتح العين الواوى ، وإلا لكانت الواو فيه تقع أيضا بين ياء وكسرة أصلية ، فلا يجوز بناء نحو : وددت منه ، كما لا يجوز من المفتوح العين .

(وحُمِلَ أخَوَاتُهُ) التى لا ياء فيها من (نحو) أنت (تَعِدُ ، و) نحن (نَعِدُ ، و) أنا (أعِدُ ، وصيغة أمره) نحو عد : فى وجوب الحذف ، وإن لم تقع الواو فيها بين ياء وكسرة (عليه) أى على نحو يعد ، طردا للباب فى المضارع ، والأمر مأخوذ منه .

(ولذلك) أى لأجل أنها لا تحذف إلا إذا وقعت بين ياء وكسرة

---

(١) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضي (٣ /٨٧) : مثل وددت .

أصلية ، وقد وجدت محذوفة فى : يضع ويسع مع الفتحة (حُمِلَتْ فتحة يَضَعُ ويَسَعُ على العُروض) حتى يحصل موجب الحذف ، يعنى أن فى كل منهما كسرة أصلية ، لكنها فتحت لعارض ، وهو حرف الحلق ، أما كون فتحة « يضع » عارضة ؛ فلأنه مثال واوى من فعَل ، وقد عرفت أن قياسه يفعِل « بكسر العين » وأما فتحة « يسع » ، فقد تبيّن بحذف الواو أنه كان عينها مكسورا ، كومق يمق ، لكن فُتح لحرف الحلق ، (و) حملت فتحة (يَوْجَلُ) مضارع وجل « مكسور العين » (على الأَصل) لعدم حذف الواو فيه ، فيحمل على ما هو أصله ، أعنى فتح عين مضارع فعل ، (وَشُبِّهَتَا) أى فتحة يضع ويسع وفتحة يوجل (بالتَّجارِى) مصدر تجارى يتجارى ، (والتجارب) جمع تجربة ، يعنى شبهت فتحة يضع ويسع بكسرة التجارى ، فإنها عارضة مثل فتحتهما ، إذ أصله الضم ، لأَن مصدر تفاعَل : تفاعُل كتضارُب ، لكن كسرت لوقوعها قبل الياء - كما سيأْتى ، وفتحة يوجل بكسرة التجارب ، فإنها أصلية (بخلاف الياء) إذا وقعت (فى) المضارع بين ياء وكسرة ، فإنها لا تحذف كالواو ، (نحو يَيْئِسُ(١)) مضارع يئس ، كحسب يحسب (ويَيْسِرُ) مضارع يَسَر « بفتح العين » ، لأَن اجتماع الياءين فى الثقل ليس كاجتماع الواو والياء ، (وجاء(٢) يَئِسُ) بحذف الياء ، حكى سيبويه فى لغتين حذف الياء ، وهما : يسرَ البعير يسرُهُ من اليسر ، ويئسَ يئسُ ، وهما شاذان ، (وجاء) عن بعض العرب : قلب الياء الواقعة فى المضارع بين الياء المفتوحة والفتحة فقط « ألفا » نحو (يَاءَسُ) فى

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٨٨) : نحو ييسر ويئس .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٨٨) : وقد جاء يئس .

ييئس بالفتح مضارع يئس أيضا حملا للياء على الواو فى نحو : يا جل ، قال الرضى(١) : ولا يكون ذلك إلا فى المفتوح العين ، فمن ثمَّ(٢) قلنا فقط .

(كما جاء) فى : اتَّعد واتَّسَر فى بعض اللغات عدم قلب الواو والياء « تاء » وقلبهما « ألفا » فى المضارع ؛ لوقوعهما بين الياء المفتوحة والفتحة نحو (يَا تَعِدُ) ويا تسر ، (وعليه) أى على مذهب من لا يقلب الواو والياء «تاء» كما فى اتعد واتسر ، بل أبقاهما وقلبهما ألفا فى المضارع (حاء مُوتَعِدٌ ومُوتَسِرٌ فى) اسم الفاعل ، لا متَّعد ومُتَّسر ، قوله : (لغة الشافعى) يعنى أن الشافعى كان يتكلم بها كثيرا .

(و) قياس مضارع المثال الواوى من فعِل « بكسر العين » بقاء الواو على حالها ؛ لعدم ما يوجب تغييرها ، لكون الواقع بعدها فتحة أصلية ، لكنه قد (شَذَّ فِى مضَارعِ وَجِلَ : يَيْجَلُ) بقلب واوه ياء ؛ لأَن الياء أخف من الواو ، (ويا جَلُ) بقلب واوه ألفا ، لأَن فى وقوعه بين الياء والفتحة ثقلا ، لكن ليس بحيث تحذف الواو له ، (ويِيجَلُ) بكسر ياء المضارعة وقلب الواو ياء ، كأَنه استثنع قلب الواو ياء لا لعلة ظاهرة ، فكسر ياء المضارع ليكون انقلاب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، وليس الكسر فيه كالكسر فى تِعْلم ونِعْلم ، لأَن من كسر ذلك لا يكسر الياء ، قال الرضى(٣) : وظاهر كلام

---

(١) ورد قول الرضى فى شرحه على الشافية (٣ /٩٢) .
(٢) فى مخطوطة (ص) : فمن ثمة .
(٣) ورد قول الرضى فى شرحه على الشافية (٣ /٩٢) .

السيرافى وأبى على يدل على أن قلب « واو » نحو يوجل « ألفا » أو « ياء » قياس وإن قل، وهذا خلاف ظاهر قول المصنف ، أعنى قوله « وشذ . . الخ » .

(وتحذف الواو) جوازا (من) مصدر الفعل الذى تحذف فى مضارعه تشبيها له بالفعل ، لاتصاله به ، لكن لضعف سبب الحذف فيه يجب أن يعوض عن المحذوف « هاء التأنيث » فى الآخر كما فى (نحو العِدَةِ والمِقة (١)) مصدرى: وعد وومق ، وإنما كسرت العين لأن الساكن إذا حرك فالأصل الكسر ، وأيضا ليكون كعين الفعل الذى أجرى مجراه (٢) ، فلهذا لم يجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء ، وإذا فتحت العين فى المضارع لحرف الحلق جاز أن يفتح فى المصدر أيضا نحو : يَسَع سَعة ، ويجوز أن لا يفتح نحو : يَهَبُ هِبة ، وقولهم فى الصِّلة : صُلة « بالضم » شاذ .

(ونحو وِجْهةٍ قليلٌ) ظاهره أنه أراد أن وجهة مصدر كالعدة ، وقد جمع فيه بين العوض والمعوض منه ، فخالف القياس ، وفيه نظر ، فإنها ليست بمصدر ، بل اسم للموضع الذى يتوجه إليه ، فليس تاؤها بدلا من الواو ، فإثبات الواو فيها قياس ، ومثلها : ولدة جمع وليد وهو الصبى والعبد ، ويمكن توجيه كلامه بأن المعنى على حذف مضاف تقديره : وإعلال نحو وجهة قليل ، قال الرضى (٣) : وأما الجهة

---

(١) فى مخطوطة (ص) : والزنة .

(٢) يذهب أكثر علماء التصريف إلى أن أصل عدة : وعد « بكسر الواو » ، ثم حذفت الواو ، ونقلت كسرتها إلى الساكن بعدها ، وعوض منها التاء ، فصار المصدر : عدة .

(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على الشافية (٣ / ٩٠) .

والرقة (١) فشاذان لأنهما ليسا بمصدرين ، فليس تاؤهما بدلا من الواو .

إعلال عين الأجوف

ولما فرغ من إعلال « الفاء » شرع فى إعلال « العين » ، فقال :

(العينُ : تقلبان(٢) ألفاً إذا تحركَتَا) بحركة أصلية ، ليخرج نحو : جوزات وبيضات(٣) فى هذيل ، ونحو : شيٍ وسوٍ مخففين لعروضها (مفتوحًا ما قَبْلَهُمَا) وهو ظاهر ، (أوْ فِى حُكْمِهِ) وهو الساكن الذى كان مفتوحا فى الماضى الثلاثى المحقق أو المقدر - كما سيتضح - ، وذلك لثقلهما بالحركة وتهيؤهما لقلبهما ألفا بانفتاح ما قبلهما حقيقة أو حكما ؛ لكون الفتحة مناسبة للألف ، مع كون ذلك فى الفعل الثقيل أو فى شبهه ، ولذلك قال : (فى(٤) فى فِعل ثُلَاثِىٍّ أو محمولٍ عليه) يعنى : أو فى فعل محمول على الفعل الثلاثى ، والمحمول عليه : ما ينفتح الواو والفاء فيه بعد حرف ساكن كان مفتوحا فى الماضى الثلاثى ، كذا فسره الرضى(٥) ، وحينئذ يكون نحو : اختار وانقاد خارجا عن الأقسام التى ذكرها المصنف ، ولو قال « فى فعل أو اسم محمول عليه » واقتصر عليه لكان أشمل وأخصر ، (أو) فى (اسم محمول عليهما) ، أى على الفعل الثلاثى بأن يوازنه ، أو على

---

(١) الرقة : اسم للفضة ، ويقال : اسم للنقد ذهبا كان أو فضة ، وجمعه : رقون .

(٢) قوله « تقلبان » يعنى أن الواو والياء إذا وقعتا عين الفعل الأجوف تقلبان ألفا .

(٣) البيضة : واحدة بيض الطائر ، وما يلبس على الرأس من الحديد فى الحروب للاحتماء به وغير ذلك ، وجمعه : بيضات(بسكون الياء) وهو القياس فى جمع مثل هذه الألفاظ ، وقد تحرك الياء بالفتح فى الجمع وهو شاذ .

(٤) نص متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٩٥) : فى اسم ثلاثى أو فعل ثلاثى .

(٥) ورد تفسير الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٩٦) .

الفعل المحمول على الثلاثى ، إما بأن يوازنه فى عدد الحروف والحركات المعينة ، وإن باينه فى تعيين الزيادات وأمكنتها — كما سيتضح — أو يكون مصدرا قياسيا له جاريا على نمطه فى ثبوت زياداته فى مثل مواضعها من الفعل (نحو بَابٍ ونَابٍ) ، مثال الاسم المحمول على الفعل الثلاثى ، أصل الأول : بَوَب ، والثانى : نَيَب ، بدليل : أبواب وأنياب ، (وقامَ وباعَ) مثال الفعل الثلاثى ، أصل الأول : قَوَمَ ، والثانى : بَيَعَ ، (وأقامَ وأباعَ) مثال الفعل المحمول على الفعل الثلاثى ، أصلهما : أقوم وأبيع : نقلت حركتهما إلى ما قبلهما وقلبتا ألفا ، (والإقامة والاستقامة(١)، ومَقام ومُقَام) مثال الاسم المحمول على المحمول على الفعل الثلاثى ، فالأولان من المصدر الذى ذكرنا ، فإن إقواما واستقواما مصدران قياسيان جاريان على نمط : أقام واستقام فى ثبوت الهمزة فيهما فى الأول ، والسين والتاء فى الثانى والثالث مثل ثبوتهما فى أقام واستقام ، والأخيران من الموازن للمحمول على الثلاثى ، فإن مَقوما « بفتح الميم » ومُقوما « بضمها » يوازان الفعل كيَحمد ويُحمد فيما ذكرنا ، وإن باينا ه فى تعيين الزائد ، وفى بعض النسخ هكذا « فى اسم ثلاثى أو فعل ثلاثى . . الخ » ويناسبه الترتيب فى كثير من الأمثلة المذكورة ، وهو ما عدا مَقاما ومُقاما كما لا يخفى ، لكن الأولى أولى لعدم إشعار هذه بأن الاسم الثلاثى محمول على الفعل ، وهو فى الإعلال محمول عليه كما تقدم .

---

(١) حدث تقديم وتأخير ونقص فى بعض الأمثلة التى أوردها متن الشافية ، وعبارة متن الشافية بتمامها هى : (واستقام واستبان واستكان منه ، خلافا للأكثر ، لبعد الزيادة ، ولقولهم : استكانة ، ونحو الإقامة والاستقامة . . . . (شرح الشافية للرضى (٣ /٩٥) .

وقد يوجد فى بعض النسخ بعد قوله الاستقامة (واستكان منه) يعنى من المقلوب عينه ألفاً ، لحمله على الثلاثى بناء على أنه « استفعل » من الكون أو الكين ، لا افتعل من « سكن » (خلافاً للأكثر لِبُعْدِ الزيادة) فيه ، كما قالوا إنها للإشباع ، (ولقولهم) فى مصدره : (استكانة) كاستقامة ، ولا يقال فى افتعل : افتعالة (بخلاف) الواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما نحو (قَوْل وبَيْع) ، فإنهما لا يقلبان لخفتهما بالسكون ، (وطائى) فى طيئىّ المنسوب إلى طىْء مخفف طيِّئ كميْت فى ميِّت ، بقلب الياء ألفاً مع سكونها ، بناء على أن المحذوف العين ، (وياجل) فى يوجل ، بقلب الواو ألفاً مع سكونها (شاذ) كل واحد منهما ، لعدم تحركهما ، ولا وجه لذكرهما ، لأن الكلام فى العين ، والأُولى زائدة والثانية فاء .

(وبخلاف) ما لم يكن ما قبلهما فيه مفتوحاً ، ولا فى حكم المفتوح نحو (قَاوَلَ وبَايَعَ) ، إذ الألف فيهما زائدة ، فلم يكن ما قبلهما مفتوحاً فى الثلاثى ، (وقَوّم وبيَّن (١) وتقوّم وتبيَّن (٢) إذ ما قبل الواو والياء فيهما زائد إن كانت العين هى الثانية ، وإن كانت هى الأُولى فهى ساكنة ، فتصير مثل : قول وبيع ، (وتقاولَ وتبايعَ) إذ الألف فيهما زائدة .

(ونحو القَوَد والصَّيَدِ) مما لم يعل من الاسم الثلاثى مع وجود السبب ، (و) نحو (أخْيَلَت) السماء ، أى صارت خليقة بالمطر ،

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٩٥) : وبيع .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٩٥) : وتبيع .

(وأغْيَلَت) المرأة ، أى أرضعت على الحبل ، (وأغْيَمَتِ) السماء ، أى صارت ذات غيم : مما لم يعل من الفعل المحمول على الثلاثى مع وجود السبب (شاذ) لمخالفته القياس ، ووجهه التنبيه على أن الإعلال فيها ليس بأصل ، بل للحمل على الفعل الثلاثى ، وعند أبى زيد (١) التصحيح قياس فى باب الإفعال والاستفعال إذا لم يكن له فعل ثلاثى كاستنوق (٢) .

ما صحت عينه من معتل اللام

ولما ذكر أن الواو والياء إذا تحركتا مفتوحاً ما قبلهما ، أو فى حكمه فيما ذكر يقلبان ألفاً ، وكانتا قد تتحركان ويفتح ما قبلهما حقيقة أو حكماً ، ولا يعلان أصلا ، أو يعلان بغير ذلك ؛ بين المانع من ذلك ، فقال فيما لم يعل أصلا مما كان ثلاثياً :

(وَصَحَّ بابُ قَوِىَ) يعنى فعِل « المكسور العين » مما عينه ولامه واو (و) باب (هَوَى) يعنى فَعَل « بفتح العين » مما لامه ياء ، بدليل : القوة فى الأول ، وهويت فى الثانى (للإعلالين) أى للزوم اجتماع الإعلالين فيهما لو قلبت عينهما ألفاً ، وقد علمت استكراههم إياه فى الثلاثى ، وذلك لأنه قد أعل قوِىَ بقلب واوه التى هى اللام « ياء » ، لانكسار ما قبلها ، لما سيأتى من وجوب ذلك فى مثلها ، وأعل هَوَى بقلب يائه التى هى اللام « ألفاً » لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلو أعلت العين أيضاً لاجتمع الإعلالان ، وقدم إعلال اللام : لأن الاشتغال

---

(١) نص الرضى فى شرحه على رأى أبى زيد (٣ / ١١١ ، ١١٢) .

(٢) يقال : استنوق الجمل : أى تشبه بالناقة ، وهو مثل يضرب لمن يخلط الشىء بغيره .

بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال ما فى الوسط بقلب أو إدغام .

(و) صح (باب طَوِىَ) يعنى فعِل «بكسر العين» مماعينه واو، ولامه ياء بدليل طيّان (١) ، (و) باب (حَيِىَ) يعنى فعِل « بكسر العين » مما عينه ولامه ياء ، فلم تقلب عين كل واحد منهما ألفاً ؛ (لأنه) أى فعِل بالكسر (فَرْعُهُ) أى فرع فَعَل « بالفتح » ، لأن فعل « بفتح العين » فى الأفعال أكثر من أخويه ، لكونه أخف ، والخفة مطلوبة فى الفعل ، وهو أيضاً أكثر تصرفاً ؛ لأن مضارعه يأتى على ثلاثة أوجه ، دون مضارعهما ، ثم ذكر علة أخرى لعدم إعلال ما كان على فعِل « بالكسر » مما ذكر فقال : (أو لما (٢) يلزمُ) يعنى لو أعل بقلب العين ألفاً (من يَقَاىُ ويَطَاىُ ويَحَاىُ) بضم الياء فى المضارع ، وهو مرفوض لثقل الفعل ، وإنما كان يلزم ذلك ؛ لأن كل أجوف من باب فعِل « بالكسر » قلبت عينه فى الماضى ألفاً تقلب عينه فى المضارع أيضاً ألفاً ، نحو : خاف يخاف وهاب يهاب ، فلو قالوا : قاى وطاى وحاى ؛ لقالوا : يقاى . . الخ ، قال الرضى (٣) : ويجوز أن نعلل ترك إعلالهم عين طَوِىَ وحَيِىَ بامتناع إعلال لامهما الذى كان أولى بالإعلال لو انفتح ما قبله ؛ لكونه آخر الكلمة .

---

(١) طيان : فعلان : صفة مشبهة من الفعل طوى يطوى : بمعنى جاع وخلا بطنه ، وأصل الصفة المشبهة طويان ، فقلبت الواو التى هى العين ياء ، وأدغمت فى الياء ، فصارت : طيان .

(٢) لفظه (لما) ساقطة من مخطوطة (ص) .

(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ١١٤) .

ثم ذكر أن ما عينه ولامه « ياء » ، وما عينه ولامه « واو » من فَعِل ، وإن اشتركا فى عدم إعلال عينهما ، فهما مختلفان من جهة الإدغام فى أحدهما وعدمه فى الآخر ، فقال :

(وكَثُرَ الإدْغَامُ فى بَابِ حَيِيَ) يعنى مضاعف الياء ، وإن لم يكن واجباً لما سيأتى فى الإدغام (للمِثْلَيْنِ) لما اجتمعا فيه ، وهما الياءان ، (وقد يُكْسَرُ الفاءُ) يعنى فى : حَيِيَ المبنى للفاعل على ما هو الظاهر ، فيقال : حِيَّ « بكسر الحاء » ليناسب الياء ، قال الرضى (١) : والظاهر أنه غلط نقله من المفصل ، وإنما أورد سيبويه فى المبنى للمفعول : حُيَّ وحِيَّ ، كقولهم فى الاسم فى جمع : قَرْنٌ ألْوَى : قرونٌ (٢) لُيٌّ — بالضم والكسر — (بخلاف باب قَوِيَ) يعنى مضاعف الواو ، فلا يجوز الإدغام فيه (لأن الإعلال) فى مثله (قبلَ الإدغام) ، لأن قلب الواو ياء تغيير فى الطرف ، وإدغام الأول فى الآخر تغيير فى الوسط ، والأول أسبق كما تقدم ، وأيضاً قوى : بقلب الواو ياء أخف منه بإدغام الواو فى الواو ، والطريق الذى هو مؤد إلى زيادة الخفة أولىَ بالسلوك إلى ما ليس كذلك ، وإنما زدت لفظة « فى مثله » أعنى مما كان مقتضى الإعلال متأخرا عن مقتضى الإدغام ؛ لأن ظاهر عبارة المصنف توهم أن الإعلال مقدم على الإدغام مطلقاً ، وليس كذلك ، بل التقديم لما سببه متأخر منهما ، ومن ثم (٣) قدم الإدغام فى إوَزَّةَ ، أصلها إوززة ، لقولهم : وزٌّ بمعناه ، ولأن إفْعَلَة أكثر من فِعَلَّة

---

(١) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ /١١٦) .

(٢) يقال : قرن ألوى : إذا كان شديد الالتواء .

(٣) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

كهجف(١) على قلب الواو ياء لانكسار ماقبلها، ولو صرح المصنف بذلك القيد لكان أولى ، (ولذلك) أى ولأن الإعلال فى مثله قبل الإدغام (قَالُوا) فى مضارعهما (يَحْيَى ويَقْوَى) بقلب الياء فى الأول ، والواو (٢) فى الثانى ألفاً ، إذا أصلهما : يحيَىُ ويقوو ، (واحْوَاوَى) بالألف الذى هو افعالل من الحوة ، أصله : احواوو ؛ قلبت الواو التى هى لام ألفاً ، (يَحْوَاوِى) فى المضارع ، بقلب الواو لانكسار ما قبلها ياء ، (وارْعَوَى) بقلب الواو ألفاً ، أصله : ارعوو (يَرْعَوِى) فى المضارع : بقلب الواو أيضاً لانكسار ما قبلها « ياء » ، (فلم (٣) يُدْغِمُوا) فى الأمثلة المذكورة بأن يقولوا : يحىٌ ويقوّ ، واحواوّ كاشهابّ يحواوّ كيشهابّ ، وارعوَّ يرعَوّ كاشهب يشهب ، تقديماً للإعلال على الإدغام لما تقدم .

ولما جاء مصدر : احواوى على وجوه ، استطرد ذكره هنا تنبيها عليها ، ولا فمحله عند قوله (٤) « وتقلب الواو — عينا أو لاماً أو غيرهما — ياء إذا اجتمعت مع ياء . . الخ ، أو فى الإدغام ، فقال :

(وجاء) يعنى فى مصدره (احْوِ يوَاء) كاشهيباب ، بغير قلب للواو ياء ، مع اجتماعها معها ، وسبق الياء بالسكون ؛ لكون الياء عارضة فى المصدر للكسرة ، وأصلها الألف فى : احواوى .

(و) جاء أيضاً فيه (احْوِيّاء) بالقلب والإدغام ، قال الرضى (٥) :

---

(١) الهجف — بكسر الهاء وفتح الجيم وشد الفاء — : الظليم المسن ، أو الجافى الثقيل منه ومنا (القاموس المحيط ٣ /٢٠٦) .

(٢) فى مخطوطة (ص) والياء وهو تصحيف .

(٣) فى مخطوطه (ص) : ولم يدغموا .

(٤) سيأتى هذا بعد قليل عندما يذكر صاحب الشافية موضوع « قلب الواو ياء لاجتماعها والياء » .

(٥) ما قاله الرضى ورد فى شرحه على الشافية (٣ /١٢٠) .

ولم يذكر سيبويه إلا هذا نظرا إلى كون المصدر أصلا للفعل ، فلا تكون الياء بدلا من الألف ، بل الألف فى الفعل بدل من الياء فى المصدر ، (ومن قال اشْهِبَابٌ) فى مصدر اشهاب « بحذف الياء » كما هو لغة البعض فى مثله (قال : احْوِوَاء) ، فتجتمع فيه الواوان (كاقتتال) فى مصدر اقتتل ، اجتمعت فيه التاءان ، (ومن ادغم اقْتِتالًا) من العرب ، كما يجىء فى باب الإدغام ، إن شاء الله تعالى — (قال) فى احوواء (حِوَّاء) ، والواوان فى الوسط لا يستثقلان كما يستثقلان فى الطرف ، فيقال : حَوَّى يَحَوِّى ، أو حِوَّى يَحِوِّى كقتل على ما سيأْتى .

(وجاز الإدغام) عطف على « قالوا » ، يعنى ولأَن الإعلال فى مثله مقدم على الإدغام ، وهو مانع من الإدغام ؛ جاز الإدغام (فى أُحْيِىَ وَاسْتُحْيِىَ) مغير الصيغة من : أحيا واستحيا ، لعدم سبب الإعلال فيه حتى يقدم على الإدغام فيمنعه (بخلاف أَحْيَا واسْتَحْيَا) فى المبنى للفاعل ، فإن سبب الإعلال المقتضى لتقديمه ، وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها موجود، فيمنع الإدغام ، وفى استحيا لغتان : لغة أهل الحجاز : استحيا يستحيي ، مستحى ،مستحيا منه «بالياءين»على وزن استرعى يسترعى سواء ، ولغة بنى تميم ، استحىَ يستحِى ، بتحريك الحاء وحذف أولى الياءين ، كما حذف أول المثلين فى : أَحَسْتُ ومِسْت ، لأَن حق المثلين الإدغام ، فلما امتنع حذفت الأُولى ؛ لأَنه أشبه شىء بالإدغام .

(وأما امتناعُهم) من الإدغام (فى يُحْيِى ويَسْتَحْيِى) مع عدم وجود سبب الإعلال المانع من الإدغام (فَلِئَلاَّ ينضم ما رُفِضَ ضَمُّه)

وهو الياء فى المضارع ، أو لعدم لزوم حركة الثانية ، فإنه شرط فى جواز الإدغام فى مثله ، كما يجىء إن شاء الله تعالى .

واستطرد ذكر حكم للمضاعف الواوى من الثلاثى ، فقال : (ولم يَبْنُوا من باب قَوِىَ مثل ضَرَبَ) يعنى فَعَل « بفتح العين » ، (ولا) مثل (شرُفَ) يعنى فعُل « بضم العين » ؛ (كراهَةَ) اجتماع الواوين مع تعذر الإدغام حال الإسناد إلى الضمير المرفوع المتحرك نحو : (قَوَوْتُ وقَوُوتُ) وأما فى غيرها فلا اجتماع للمثلين فى المفتوح ، إذ تنقلب الثانية ألفاً تقديماً للإعلال على الإدغام ، واجتماع الواوين فى المضموم وإن كان حاصلا ، لكنه لا يتعذر الإدغام نحو « قوّ » فى : قوو ، ويشعر كلامه بأنه يبنى مثل ضرَبَ وشَرُفَ من نحو حيي ، والثانى معلوم عدم مجيئه ، قال الرضى (١) : لم يأت من الأجوف اليائى على فَعُل إلا : هَيُؤَ ، وينظر فى الأول .

(ونحو القوة والصُّوَّة) وهى العلم فى الطريق ، (والبَوِّ) وهو جلد ولد البعير المملوء تبناً ، (والحُوّ) بالحاء المهملة المضمومة وهو جمع الأحوى(٢) ، أو بالجيم(٣) المفتوحة وهو الهواء ، كأنه جواب عن سؤال مقدر ، كأنه قيل : إذا لم تبنوا من باب قوى مخافة الواوين ، فلم

---

(١) ما قاله الرضى ورد فى شرحه على الشافية (١ /٧٦) .

(٢) جاء فى القاموس المحيط (٤ /٣٢١) : الأحوى : الأسود ، والنبات الضارب إلى السواد لشدة خضرته ، وقوله تعالى : فى الآية ٥ من سورة الأعلى (فجعله غثاء أحوى) أى أخضر غضا يضرب إلى السواد من شدة الخضرة والرى ، فجعله من بعد خضرته غثاء ، أى يابسا (نزهة القلوب فى تفسير غريب القرآن .)

(٣) وردت هذه الكلمة بالجيم المفتوحة فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١١٢) .

احتملوا دلك فى نحو القوة ؟ فقال : إنه (مُحْتَمَلٌ) أى مغتفر اجتماع الواوين فيه (للإدغام) ، إذ خفت الكلمة بخلاف نحو : قووت ، قال الرضى (١) : ولو كان الإدغام مقدماً على الإعلال أيضاً لم يجز ذلك فى الفعل كما جاز فى الاسم ، لثقل الواوين فى الفعل الذى هو ثقيـــل .

بعض الصيغ التى لا تعل

وقال أيضاً فيما لم يعل أصلا من المزيد فيه ، وما هو فرع فى عدم الإعلال عليه من الثلاثى :

(وصحَّ بابُ ما أَفْعَلَهُ) نحو : ما أقوله ، مع أن الأصل فى الإعلال الفعل (لعدم تصرفه) لما عرف فى النحو من عدم تصرف فعل التعجب ، والإعلال تصرف ، (وأَفْعَلُ منه) يعنى أفعل التفضيل (محمول عليه) أى على فعل التعجب فى عدم الإعلال ، نحو : أقوم منه ، وأبيع منه ؛ لمشابهته له فى اللفظ والمعنى كما عرف فى النحو (أو لِلَّبْس بالفعل) فإنه لو قيل فى : أقوم منه : أقام ، لم يعلم أنه ماضى الأفعال ، أو اسم تفضيل ، وهذا التعليل الأخير أولى من الأول ، لأنه اختل فيه شرط إعلال مثله ، وهى مخالفة الفعل ، كما سيجىء ، فلا حاجة إلى حمله على فعل التعجب ، بل لو عكس الأمر لكان أولى كما فعل سيبويه ، أعنى أنه علل بالأخير ، وعلل عدم إعلال فعل التعجب لمشابهته لاسم التفضيل ، وقوله « أو للبس بالفعل » معطوف على قوله « محمول عليه » لأن المعنى : وصح أفعل منه للحمل عليه أو للبس .

---

(١) ما قاله الرضى ورد فى شرحه على الشافية (٣ /١٢٣) .

(و) صح (ازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا) مع تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ؛ (لأنه بمعنى تَفَاعَلُوا) أى : تزاوجوا وتجاوروا ، فلم يعل تنبيها على كونه تابعاً له فى المعنى ، وإن لم يقصدوا فى (افتعل » معنى « تفاعل » أعل ، نحو : ارتاد واختان .

(و) صح (بابُ اعْوارّ واسْوادّ) يعنى ما كان على وزن افعالّ ، وأصله : افعالل ، فإنه لا يعل (لِلَّبْسِ) ، فإنه لو قلب الواو ألفا فيهما ، ونقل حركتها إلى ما قبلها سقطت همزة الوصل وإحدى الألفين ، فيبقى : سادّ وعارّ ، فيلتبس بفاعل المضاعف ، ومثله ما كان على وزن : افعلّ ، كابيض ، والعلة العلة ، ويمكن أن يفسر كلام المصنف بما يشمله ، فيقال : أراد بباب « اعوارّ » المضعف اللام من المزيد .

(و) صح الثلاثى من الألوان والعيوب نحو : (عَوِرَ وسَوِدَ ؛ لأنه بمعناه) أى بمعنى : افعالّ ، (وما تَصَرَّفَ مما صَحَّ) من هذه الأبواب إما بزيادة عليه إن كان ثلاثيا ، أو بكونه متصلا به كاسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدر أو صفة مشبهة (صحيحٌ أيضاً) كما صح أصله ، (كأَعْوَرْتُهُ واسْتَعور (١)) صحا لصحة أصلهما وهو الثلاثى ، أعنى عـــور .

(ومقاول ومبايع) لم يعلا كقائل وبائع لصحة أصلهما ، أعنى : قَاوَل وبايعَ ، (وعاوِرٍ) لم يعل كقائل ، لصحة أصله أعنى : عور ، (وأسْوَدَ) لم يعل كأقام ؛ لصحة أصله ، أعنى : سود ، (ومن قال :

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣/١٢٣) : واستعورته .

عَارَ) يعنى أنه قد يعل فَعِل من العيوب نحو قوله (١) :

* أعارَتْ عَيْنُهُ أم لم تَعَارَا *

فيعل فروعه أيضاً ، فمن أعله (قال : أعارَ وَاسْتَعَارَ وعَائِرٌ) .

ولما كان قوله « وما تصرف مما صح صحيح » مشعرا بأن ما تصرف مما أعل يعل ، ولم يفعل ذلك فى بعض المواضع ، بين العذر فى ذلك ، فقال : (وصح تَسْيَار (٢) ، وتقْوَالٌ) ، وهما مصدرا : سار وقال ، للتكثير مع أنهما متصرفان من المعل (لِلَّبْسِ) لو أعلا ، إذ كنت تقلب الواو والياء ألفاً ، وتحذف الألف للساكنين ، فيبقى : تسارٌ وتقالٌ ، فيلتبس بفعال كتلافٍ ، قال الرضى (٣) : والوجه أن المصدر لا تعل عينه هذا الإعلال إلا أن يكون مصدراً مطرداً مساوياً لفعله فى ثبوت الزيادة فيه ، فى مثل موضعها من الفعل ، كإقامة واستقامة ، وليس نحو تقوال وتسيار كذلك ، وصح (مقوال ومخياط) ونحوهما مما هو على مفعال من المعتل العين مع أنه آلة متصرف من الفعل ، فكان حقه أن يعل لإعلال أصله (للبس) بمفعل لو أعل ، والحق أن سبب صحته عدم وجود شرط إعلال مثله ، وهى موافقة الفعل كما سيأتى

---

(١) هذا عجز بيت لعمرو بن أحمد الباهلى من بحر الوافر ، وصدره : وربت سائل عنى حنى * والشاهد فى قوله : (أعارت) على أن باب فعل « مكسور العين » من العيوب قد يعل ، لأن عار أصله : عور ، فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويطرد فى هذا الباب التصحيح وعدم القلب ، وقوله « لم تعارا » مضارع مؤكد قلبت نون التوكيد الخفيفة فى آخره ألفا عند الوقف .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ١٢٣) : وصح تقوال وتسيار للبس ، ومقوال ومخياط للبس . .

(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ١٢٥)

(و) صح (مِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ) ونحوهما ؛ لأنهما (محذوفان منهما) ، فأجريا مجراهما ، (أو لأنهما بمعناهما) فحملا عليهما ، قال الرضى (١): وهذا أولى ؛ إذ موافقته لمعناه لا يدل على أنه فرعه ، يعنى بل نقول إن مفعلا أصل كمفعال .

وقال فيما أعل بغير ذلك : (وأُعِلَّ نحو يَقُومُ ويَبِيعُ) يعنى مضارع الأجوف إذا كان ذلك المضارع مضموم العين أو مكسورها ، (و) نحو (مَقُومٍ ومَبِيعٍ) يعنى ما كان على وزن : مَفْعُل ، أو مَفْعِل « بالضم أو الكسر » منه (بغير ذلك) ، أى بغير ما أعل به أصلها من قلب العين فيه ألفاً ، بل بنقل حركتهما إلى ما قبلهما وإسكانهما ، (لِلَّبْس) لو أعلت بإعلال أصلها ، إذ كنت تقول : يقام ويباع ، ومقام ومباع ، فتلتبس بنية ببنية ، ومقوم هنا : اسم مفعول ، أصله : مَقْوُوم : أعل بنقل الضمة إلى ما قبلها ، ثم حذف إحدى الواوين لالتقاء الساكنين — على ما سيأتى ، ومبيع : يجوز أن يكون اسم مفعول ، أصله : مبيوع ، فأُعل كما سيأتى ، وأن يكون زماناً أو مكاناً ، فأُعل بالنقل (٢) ، وكان الأولى عدم توسيط قوله « وأعل نحو يقوم . . الخ » بين الأقسام التى اعتذر لصحتها بأن يقدم أو يؤخر .

(و) صح ما زيادته مدة ثالثة من المعتل العين (نحو: جَوَادٍ وطَوِيلٍ وغَيُورٍ للإلباس) لو أعل بقلب عينه ألفاً — (بفَاعِل) لو حركت المدة الثانية بعد الإعلال ، كما فى قائل ، (أو بفَعَل) المفتوح العين لو

---

(١) وردت عبارة الرضى فى شرحه للشافية (٣/ ١٢٥ ، ١٢٦) .

(٢) يقصد بالنقل : نقل الحركة وهى الكسرة من الياء إلى الباء ، لأن من أوزان اسم الزمان والمكان : مفعل : « بكسر العين » .

حذفت ، والحق أنه ليس من الأقسام المذكورة قبل ، فليس فيه سبب الإعلال ، ولذلك قال : (أو لأنه ليس بجارٍ على الفعل) أى : اسم فاعل أو مفعول ، (ولا موافقٍ) فى عدد الحروف والحركات والسكنات .

(و) صح (الجَوَلان (١) والحَيَوَان والصَّوَرَى) وهو اسم ماء معين ، (والحَيَدَى) ، يقال : حمار حيدى : إذا كان كبير الحيد ، أى الميل عن ظله لنشاطه ، (للتنبيه بحركته) التى كانت تذهب لو أعل (على حركة مُسَمَّاه ، و) صح (المَوَتَان ؛ لأنه نقيضه) ، أى نقيض الحيوان ، فحمل عليه ، قال المرضى (٢) : هذا عجيب فإن حركة اللفظ لا تناسب حركة المعنى إلا بالاشتراك اللفظى ، إذ حركة اللفظ المجىء بعد الحرف بشىء من الواو والياء والألف كما هو مشهور ، وحركة المعنى على فراسخ من هذا المعنى ، فكيف ينبه بأحدهما على الآخر ! ؛ فالوجه قوله : (أو لأنه ليس بِجَارٍ) أى اسم فاعل أو مفعول ، (ولا مُوَافِقٍ) ، أى موازن له موازنة مَقَام ومُقَام .

(و) صح (نحو : أدوُرٍ وأعْيُنٍ) يعنى ما كان على وزن أفعُل « بضم العين » مما اعتلت عينه من الجمع أو من غيره (للإلباس) ، لأنه لو قيل : أدُور وأعِين : معلا بنقل الحركة والإسكان ؛ لالتبس بمضارع : دار وعان : من العين ، (أو لأنه ليس بجارٍ) على الفعل ، يعنى اسم فاعل أو مفعول ، (ولا مُخَالِفٍ) ، لأن شرط مثله مع الموافقة نوع من المخالفة — كما سيأتى — وليس فيه .

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٢٣) : ونحو الجولان .

(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٣ /١٢٦) .

(و) صح ما تحركتا فيه وقبلهما ساكن بالأصالة (نحو : جَدْوَلٍ وخِرْوَعٍ) لشجر ، (وعُلَيْبٍ) لوادٍ (لمحافظة الإلحاق) ، فلو أعلت بنقل الحركة ، أو قلب حرف العلة ألفاً ؛ لخالف الملحق به ، فيبطل غرض الإلحاق ، لأن الملحق لا يعل إلا إذا كان الإعلال فى الآخر ، فإنه يعل ، لأن الأواخر محل التغيير ، ولأن سقوط حركة الآخر كالمعزى لا يخل بالوزن ، كما تقدم من تفسير البناء ، وسقوط الحرف الأخير لأجل التنوين غير لازم للكلمة ، وعُلَيْب ملحق عند الأخفش بجُخْدَب ، وعند سيبويه (١) هو أيضاً للإلحاق بجندب كسودَد ، وإن لم يأت عنده فُعْلَل ، (أو للسُّكُونِ الْمَحْضِ) ، أى لأن ما قبل الواو والياء ساكن سكونا خالصاً غير مشوب بكون أصله الفتح ، كما فى نحو مقام ، فلم يثبت فيهما سبب الإعلال ، وذكر هذا أعنى « جدول . . الخ » استطراد ، إذ حرف العله فيها ليس عيناً ، وكلامنا فيها .

قلب عين الأجوف همزة

ثم شرع فى بيان موضعين آخرين تقلب كل من الواو والياء فيهما إذا كانتا عيناً « ألفاً » ، لكنها بعد ذلك تصير همزة ، فقال فى الأول :

(وتقلبان همزة فى) اسم الفاعل من الثلاثى (نحو قائِلٍ (٢) وبائِعٍ المعتلِّ فعلُه) ، وكذا فيما كان على وزن « فاعل » مما لا فعل له كالحائط ،

---

(١) ما ذكره الشارح من أقوال لسيبويه أو للأخفش نص عليها الرضى فى شرحه للشافية (٣ /١٢٧) .

(٢) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ /١٢٧) : قائم .

قال الرضى (١) : قول النحاة فى هذا الباب : « تقلب الواو والياء همزة » ليس بمحمول على الحقيقة ، وذلك لأنه قلبت العين ألفاً ، ثم قلبت الألف همزة ، فكأنه قلبت الواو والياء همزة ، وإنما قلبتا ألفا هنا ؛ لأن اسم الفاعل المذكور موازن للفعل المعل ، ومؤد معناه ، وعامل عمله ، وقد وقعتا فيه بعد ألف زائدة ، فهى كالعدم ، فكأن الفتحة اتصلت بهما ، وإنما قلبت بعد ذلك همزة ، لأنه لما احتيج إلى تحريكها للساكنين وامتنع قلبها إلى الواو والياء ، لأنه إنما فُرَّ منهما ؛ قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء ، وهو « الهمزة » ؛ لأنهما حلقيان ، ولم تحذف الألف الأولى للساكنين كما هو الواجب فى مثله ، لكونها علامة الفاعل ، (بخلاف) ما لم يعل فعله (نحو عاورٍ) اسم فاعل عور ، فلا يعل كما تقـــدم .

(و) أما قلب العين إلى موضع اللام ، كما هو لغة بعض العرب فى بعض اسم الفاعل من الأجوف فرارا من الهمزة ، (نحو شاكٍ) فى شائك : اسم فاعل من شاك يشوك ، أصله : شاوك ، فأخرت العين إلى موضع اللام ، فصار : شاكو ، فقلبت الواو ياء — لما سيأتى — وأعل إعلال قاضٍ ، فصار : شاك ، (و) كذا حذف العين كما هو لغة بعض العرب فى بعض اسم الفاعل الأجوف نحو : (شاكٌ) برفع الكاف ، كأنهم قلبوا العين ألفاً ، ثم حذفوا العين للساكنين ، ولم يحركوها فراراً من الهمزة ، فإنه (شاذ) ، والقياس : شائك .

(وفى) اسم الفاعل من الثلاثى الأجوف المهموز اللام (نحو جاءٍ) ،

---

(١) قول الرضي ورد فى شرحه للشافية (٣ /١٢٧) .

فإنه اسم فاعل جاء ، أصله : جيأ (قولان ، قال الخليل :) هو (مقلوبٌ) أى مؤخر عينه عن لامه كراهة اجتماع همزتين (كالشَّاكِى) ، ولا إعلال فيه بقلب العين ألفاً ، ثم همزة كأخواته من نحو : قائل وبائع ، (وقيل :) بل هو جار (على القياس) فى قلب حرف العلة ألفاً ، ثم همزة ، ثم قلب لام الكلمة وهو الهمزة « ياء » وجوباً ، ثم حذفها كقاض ، وقد تقدم الكلام فيه فى القلب ، وقال فى الثانى مما يقلبان فيه ألفا ثم همزة كما تقدم .

(وفى نحو أوائِلَ وبوائِعَ) جمع أول وبائعة (مما وقعتَا فيه) أى الواو والياء اللتان هما عينان (بعد ألِفِ بابِ مساجدَ) مما بعد الألف فيه حرفان فقط ، (وقبلها واوٌ أو ياءٌ) سواء اتفق ما بعد الألف منهما وما قبلها ؛ بأن يكون كلاهما واواً كأواول ، أو ياء كبيايع جمع بَيِّع ، أو اختلفا بأن يكون الأول واوا والثانى ياء كمافى : بوايع جمع بَوْيَعَة فَوْعَلة من البيع ، أو بالعكس نحو : عيايل جمع عيل ، وأصله : عيول ؛ لأنه من عال يعول ، وإنما أعلتا فى الجمع المذكور إعلال نحو قائل ؛ لاكتناف حرفى العلة لألف الجمع الأقصى ، مع كون الحاجز بين العين والفتحة غير حصين ، لكونها ألفاً زائدة ، ومع قربهما من الطرف الذى هو محل التغيير ، فخففتا بذلك الإعلال ، ولم تحذف الأولى لالتقاء الساكنين ، لأنهما علامة الجمع .

(بخلاف) الجمع الذى بَعُدتَا فيه عن الطرف نحو (عَوَاوِرَ) جمع عوّار وهو القذى ، (وطَوَاوِيسَ) جمع طاووس وهو الطائر المعروف ، (و) أما (ضيَاوِن) جمع ضيون كجدول ، وهو السنور البرى حيث

لم يعل ، فإنه (شاذ) ، والقياس : ضيائن ، (و) إنما (صَحَّ عَوَاوِرُ) قال (١) :

* وكحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالْعَـوَاوِرِ *

مع أن قياسه : عوائر ، (وأُعِلَّ عَيَائِيل) مع أن قياسه عياييل « بالياء » لبعدها عن الطرف ، (لأن الأصل) فى الأول (عواوير) بقلب الألف التى فى المفرد « ياء » ، ككُلَّاب وكلاليب ، (فحذفت) الياء اكتفاء بالكسر ، وهى لا تعل فيه لبعدها من الطرف ، (و) الأصل فى الثانى (عيائل) وحقها الإعلال (فَأُشْبِعَ) بأن زيدت الياء ، (ولم يَفْعَلُوهُ) يعنى هذا الإعلال طلباً للتخفيف (فى) الوزن الثقيل لفظاً ومعنى وإن لم يكتنف الألف فيه حرفا علة ، أعنى به (باب مَقَاوِم ومَعَايِش (٢)) جمعا مُقِيمة ومَعيشة ، مما وقع فيه بعد ألف الجمع التى ليس قبلها واو أو ياء ليست بمدة زائدة ، سواء كانت أصلية كما فى مقيمه ومقاوم ، أو زائدة كما فى جداول وعشاير (٣) (للفرق بينه) أى بين باب مقاوم ومعايش (وبينَ بابِ رسائِلَ وعجائِزَ وصحائِفَ) مما وقعتا فيه بعد ألف باب مساجد ، وهما مدتان زائدتان ، وخصتا بالتخفيف إذا كانتا مدتين ؛ لأن ما له حركة أصلية أجلد وأقوى ، فلا ينقلب مع أنه ليس فيه كل الثقل ؛ لعدم اكتناف حرفى العلة

---

(١) هذا البيت لجندل بن المثنى الطهوى يخاطب امرأته ، وهو من مشطور الرجز ، والعواور : جمع عوار — بضم العين وتشديد الواو — وهو القذى يسقط من العين فيؤذيها ، والشاهد فى هذه اللفظة ، حيث صحح الواو الثانية مع قربها من الآخر .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٢٧) : باب معايش ومقاوم .

(٣) جاء فى القاموس المحيط (٢ /٨٥) : العشير كحذيم — : التراب والعجاج ، وما تقلبت من الطين بأطراف رجليك ، والأثر الخفى . .

للألف ، بل ينقلب كل من تلك المدات التى هى الألف فى : رسالة ، والواو فى : عجوز ، والياء فى : صحيفة « همزة » بعد قلب الواو والياء فى عجوز وصحيفة ألفاً كما تقدم ، (وجاء) فى جمع معيشة (معائِش بالهمز على ضَعْفٍ) تشبيها لها بفعيلة ، (والْتُزِم هَمْزُ مَصَائِبَ) جمع مصيبة ، وقياسه : مصاوب بالتصحيح ، فهو شاذ .

حكم الياء إذا وقعت عينا لفُعلى بالضم

ثم شرع فى نوع آخر من إعلال « العين » ؛ لكنه خاص « بالياء » ، فقال : (وتقلبُ ياءُ فُعْلَى) بضم الفاء التى هى عين فى فُعْلَى حال كون فُعْلَى (اسمًا) لا صفة (واوًا) للفرق بينها اسماً وصفة ، وكأن الاسم أولى بالقلب ، لثقل الصفة ، فاحتمل التثقيل بقلبها واوا (نحو (١) طُوبَى) إما أن يكون مصدراً كالرُّجعى ، قال الله تعالى (٢) « طوبى لهم » أى طيبا لهم ، كقولهم : تعسا لهم ، فهو اسم حقيقة ، وإما أن يكون مؤنثاً للأطيب ، فهو وإن كان فى الأصل صفة إلا أنه قد أجرى مجرى الاسم ، (و) مثله (كُوسَى) تأنيث الأكيس ، وإنما أجريت مجرى الأسماء ، قال (٣) سيبويه : لأنها لا تكون وصفاً بغير الألف واللام ، لأنها لا تستعمل مع « مِنْ » كما هو معلوم ، وأما مع الإضافة فإن المضاف إليه يبين الموصوف ؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ،

---

(١) فى متن الشافيه بشرح الرضى (٣ /١٣٤) : فى نحو طوبى .

(٢) جزء الآية ٢٩ من سورة الرعد ، وطوبى عند النحويين : فعلى من الطيب ، ومعنى طوبى لهم ، أى طيب العيش لهم ، وقيل : طوبى : الخير وأقصى الأمنية ، وقيل : طوبى اسم الجنة بالهندية ، وقيل : طوبى شجرة فى الجنة (نزهة القلوب فى تفسير غريب القرآن) .

(٣) ما قاله سيبويه نص عليه الرضى فى شرحه للشافية (٣ /١٣٥) .

فلا تقول : عندى جارية حُسْنَى الجوارى ؛ لأن الجوارى تدل على الموصوف ، فلما لم تكن فُعْلَى بغير لام صفةً ، ولم تتصرف فى الوصفية تصرف سائر الصفات جرت مجرى الأسماء .

(ولا تقلبُ) الياء واوا (فى الصفة) للفرق كما تقدم ، (ولكن يُكْسَرُ ما قبلها) وهو الفاء (لتسلَمَ الياءُ) من قلبها واوا للضمة ، إذ لابد من أحدهما لثقل الياء الساكنة بعد الضمة (نحو) حِيكَى فى قولهم : (مِشْيَةٌ حِيكَىَ) إذا كان فيها تبختر من : حاك يحيك حيكانا : إذا تبختر ، قال سيبويه (١) : هو فُعْلَى بالضم لا فِعْلَىَ ، لأن فِعْلَى لا تكون صفة ، وأما : عِزْهَاةٌ فهو بالتاء ، وهو الذى لا يطرب للهو ، (و) مثله ضيزى فى قوله تعالى (٢) : « تلك إذًا (قِسْمَةٌ ضيزَى) » ، أى جائرة ، من ضاز إذا جار .

(وكذا) تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فيما كان على : فُعْل أو فعلان من (باب بِيضٍ) يعنى جمع أفعل وفعلاء ، وذلك لثقل الجمع ، وقد يترك فى باب بيض الضمة بحالها ، فتقلب الياء واوا ، وذلك لخفة الوزن .

(واختُلِفَ فى غير ذلك) أى فى غير فُعْلَى والجمع ، سواء كان على فُعْل ، كما إذا بنيت على وزن برد من البيع ، أو على غير وزن فعل ، (فقال سيبويه : القياس الثانى) وهو قلب الضمة كسرة لتسلم الياء ،

---

(١) نص الرضى على هذا القول فى شرحه (٣/١٣٥) .

(٢) الآية ٢٢ من سورة النجم ، وضيزى : أى ناقصة ، ويقال : جائرة ، ويقال : الأضازه حقه إذا نقصه ، وضاز فى الحكم إذا جار فيه ، وضيزى وزنه فعل ، وكسرت ضاد الياء ، وليس فى النعوت فعل (نزهة القلوب فى تفسير غريب القرآن) .

ولا تقلب الياء واوا ؛ لأن الأول أقل تغييرا ، (فنحو مَضُوفَةٍ) وهى الشدة : تقلب الياء واوا ؛ لضم ما قبلها ، إذ أصلها مضيفة من الضيافة (١) ، لأنه يحتاج فى دفعها إلى انضياف بعض إلى بعض ، فنقلت الضمة إلى الضاد ، ثم قلبت الياء واوا لضم ما قبلها (شاذٌ عنده) ، والقياس : مضيفة « بكسر الضاد » لتسلم الياء ، (ونحو مَعِيشَةٍ يجوزُ) عنده (أن يكون مَفْعِلة) بالكسر ، فنقلت الكسرة إلى الفاء ، (و) يجوز أن يكون (مَفْعُلة) بالضم ، فنقلت الضمة إلى ما قبلها ، ثم قلبت كسرة .

(وقال الأخفش : القياس الأول) ، وهو قلب الياء واوا لتسلم الضمة ، مستدلا باتفاقهم على قلب الياء إذا كانت فاء « واوا » لضم ما قبلها نحو : موسر ، وأجيب بأن ذلك للبعد من الطرف ، بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الطرف ، كما فيما نحن فيه ، (فمضوفة) بقلب الياء واوا (قياسٌ عنده ، ومعيشة) عنده (مَفْعِلَة) « بكسر العين فقط » ، ولا يجوز أن يكون مفعُلة « بالضم » ، (وإلَّا لَزِمَ) عنده (مَعُوشَة) بقلب الياء واوا (و) يتفرع (عليهما) انه (لو بُنِيَ من البيع مثل : تُرْتُب لقيل : تُبِيعٌ) بكسر الباء عند سيبويه ، (وتُبُوعٌ) بقلب الياء واوا عند الأخفش ، إذ أصله : تُبْيُع كبُرثُن : نقلت الضمة إلى الباء ، فصار : تُبُيْع ، ثم فعل فيه عند كل منهما ما تقدم ، ولا خلاف بينهما إذا تحركت وانضم ما قبلها كهيام ، أو كانت ساكنة مدغمة كغيب أنه لا يغير شيء منها ولا من الضمة .

---

(١) قوله « من الضيافة » غير وارد فى مخطوطة (ص) .

حكم الواو إذا وقعت عينا وكسر ما قبلها

ثم شرع فى نوع آخر من إعلال العين مختص «بالواو» فقال :

(وتقلب(١) الواوُ المكسورُ ما قبلها فى) ثلاثة مواضع :

أحدها : (المصادر ياء نحو : قِيامًا) مصدر قام ، (وعِيَاذًا) مصدر عاذ ، (وقِيَمًا) مصدر قام أيضا ، وإنما أعلت (لإعلالِ أفعالِها) ، فحملت عليها فى الإعلال ، وإن اختلف الإعلالان : بقلبها فى الفعل ألفا ، وفى المصدر ياء ، وذلك لمناسبة الكسرة ، وأعل هذا المصدر وإن لم يوازن الفعل ، ولا هو جار على نمطه كالإقامة والاستقامة بقلب واوه ياء ، بخلاف نحو : الجولان ، فلم يقلب واوه ألفا حملا له على فعله ، مع اشتراكهما فى عدم الموازنة والجرى على النمط ، لأن طلب الكسرة لقلب الواو الذى بعدها ياء أشد من طلب الفتحة لقلب الواو التى بعدها ألفا ، ألا ترى إلى كثرة نحو : قَوْل ، وعدم نحو : قِوْل « بكسر الفاء وسكون العين(٢) »، فبأدنى مشابهة بين المصدر وفعله يعل المصدر بقلب واوه ياء لانكسار ما قبلها ؛ لقوة الداعى إليه .

(و) تصحيح الواو فى (حَالَ حِوَلاً شَاذٌّ كَالْقَوَدِ) ، فإن التصحيح فيه شاذ كما تقدم ، (بخلافِ مصدرِ نحو لَا وَذَ) فإنه لا يعل لصحة فعله ، قال الله تعالى (٣) : « قَدْ يعلمُ اللهُ الذينَ يَتَسَلَّلُونَ منكم لِوَاذًا » ،

---

(١) فى مخطوطة (ص) : وتنقلب .

(٢) فى مخطوطة (ق) وسكون الواو .

(٣) جزء الآية ٦٣ من سورة النور ، ويتسللون : أى يخرجون من الجماعة واحدا واحدا ، ولواذا : مصدر لا وذته ملاوذة ولواذا ، أى يلوذ بعضهم ببعض ، أى يستتر به (نزهة القلوب فى تفسير غريب القرآن) .

وبخلاف نحو : عوض ، إذ ليس بمصدر ، فلا تقلب واوه ياء.

وثانيها : الجمع لواحد أعل عينه بقلبها ياء أو ألفا ، وهو الذى أراد بقوله (وفى نحو جِيَاد) جمع : جيد ، أصله : جيود ، (ودِيَارٍ) جمع دار ، وأصله : دور ، بدليل دويرة وأدور ، (ورِيَاحٍ) جمع ريح ، أصله : رِوْح ، بواو ساكنة بعد كسرة ، بدليل : أرواح فى الجمع ، (وتِيَرٍ) جمع تارة ، أى تِرة أصلها : تورة ، بدليل قولهم : الناس يتتاورون ، أى : يأْخذ هذا تارة وآخر تارة ، ولأَن فِعَلاً فى الجمع كفعال فيه مختص بالواوى ، (ودِيَمٍ) فى جمع ديمة ، أصلها : دِوْمة « بواو ساكنة بعد كسرة » لأَنها من الدوام ، لأَنها المطر الذى يدوم يوما بليلته ، فأعل ذلك الجمع (لإعلال المفرد) .

(وشَذَّ طِيَالٌ) جمع طويل ، إذ لم يعل عين واحده ، فالقياس طوال ، (وصَحَّ رِوَاءٌ) مع أن واحده ، أعنى (ريان(١)) معل العين بقلب واوه « ياء » ، إذ أصله : رويان (كراهة) اجتماع (إعلالين) هما : إعلال الياء التى هى اللام بقلبها ألفا ، ثم همزة كما فى رداء على ما سيأْتى ، وقلب الواو ياء لو أعل ، وهو وإن لم يكن ثلاثيا فهو قريب منه ، فكره فيه لما يكره فى الثلاثى كما تقدم ، (و) أما (نِوَاءٌ) فصحته لصحة مفرده ، إذ هو (جمع نَاوٍ) ، وهو السمين من الإبل ، مع أنه لو أعل مفرده أيضا لم يجز إعلال الجمع ، لاجتماع إعلالين ، وأعل هذا الجمع بقلب واوه ياء لما ذكرنا من ثقل الواو بعد الكسرة ، لا سيما مع كون الوزن جمعا معل المفرد ، فحمل عليه .

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٣٧) : جمع ريان .

وثالثها : الجمع لواحد ساكن عينه ، وهو معنى قوله (وفى نحو رياض) جمع روضة ، (وثياب) جمع ثوب ، فإنها تقلب فيه الواو ياء (لسكونها فى الواحد) ، والسكون وإن لم يكن إعلالا فهو شبيه به ، لأنه يجعلها ميتة ، فكأنها معلة ، لكن لضعف هذه العلة لا تؤثر إلا (مع) كون (الألف بعدها) ؛ لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة ، فقلب أثقلها ، أى الواو إلى ما يجانس حركة ما قبلها ، أى الياء ، (بخلاف) ما لم تقع فيه الألف بعد الواو (نحو عِوَدة) جمع عود ، وهو المسن من الإبل ، (وكِوَزة(١)) جمع كوز ، (وأما ثِيرَةَ) فى ثِورة ، جمع ثور بقلب الواو ياء مع عدم وقوع ألف بعدها (فشاذ) ، ووجهه مع الشذوذ الحمل على ثيران ، وقد جاء ثِوَرة على القياس .

تنبيه : عرفت حكم الواو المتحركة المكسور ما قبلها إذا كانت عينا ، وأما الساكنة المكسور ما قبلها ، فإن لم تكن مدغمة قلبت ياء كديمة وعيد ، وإن كانت مدغمة كقوّام مصدر : قوّم مثلا ، لم تقلب ، وديوان شاذ .

قلب الواو ياء لاجتماعها والياء

ثم ذكر نوعا آخر من إعلال العين ، واستطرد غيرها فيه لعمومه له ، لكنه خاص بالواو ، فقال : (وتقلبُ الواوُ) حال كونها (عينًا أو لاما أو غيرَهُما) بأن تكون فاء أو زائدة (ياءً إذَا اجتمعتْ مع

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٣٧) تقدم (كوزة) على المثال السابق (عودة) .

ياء) أى ياء ، سواء كانت عينا أو لاما أو فاء ، أو زائدة (وسكَنَ السابقُ) منهما ، بشرط أن تكون كل منهما لازمة ، وأن يكونا فى كلمة أو ما فى حكمها ، وإنما قلبت لاستثقال اجتماعهما ، فَقُصد التخفيف بقلب أثقلهما إلى أخفهما ، أعنى الواو إلى الياء ، هذا ما يقتضيه كلام المصنف فى الإدغام ، أعنى قوله « ونحو سيد وَلَيّة(١) »، وإنما أدغما لأن الإعلال صيرهما مثلين ، وقال الرضى (٢) : بل قصد من أول الأمر التخفيف بإدغام إحداهما فى الأُخرى ، ولا يتم ذلك إلا بقلب إحداهما إلى الأُخرى ، فقلبت الواو إلى الياء ، سواء تقدمت أو تأخرت ، وإن كان القياس فى إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثانى ، وإنما فعل ذلك ليحصل التخفيف المقصود ، لأن الواو والياء ليستا بأثقل من الواو المضعفة » ، واشترط سكون السابق منهما ليحصل الثقل ، بخلاف ما لو تحرك كما يأتى فى الإدغام ، أو ليكون متهيئا للإدغام لا يتوقف على غير القلب ، (ويدغم (٣)) ذلك السابق ، لاجتماع المثلين ، ولما عرفت من أن المقصود بالقلب هو الإدغام كما ذكره الرضى ، وقلنا : بشرط أن تكون كل منهما لازمة ؛ ليخرج نحو : تسُوير وتُبُويِعَ : مجهولى تساير وتبايع ، ونحو : ديوان ، إذ يقال : دواوين ، واجليواذ ؛ إذ يقال : اجلوّاذ ، وقلنا « فى كلمة أو ما فى حكمها » ليدخل نحو : مسلمى ، وليخرج نحو : ذو يوسف ،

---

(١) لية : للمرة وأصلها : لوية ، يقال : لوى الرجل رأسه ، أى : أمال (القاموس المحيط ٤ /٣٨٧) .

(٢) ورد ما نقله عن الرضى فى شرحه للشافية (٣ /١٤٠) .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٣٩) : وتدغم .

وأبو يعقوب ، ولو ذكر المصنف هذين الشرطين لكان صوابا ، (ويكسر ما قبلها) أى ما قبل الياء المشددة أو ما قبل السابق ، والتأنيث باعتبار اللفظة (إن كان ضمة) ؛ لاستثقال الضمة قبل الياء الساكنة ، بخلاف الفتحة (كسيِّد) أصله : سيود ، لأنه من السؤدد ، وهو مثال ما الواو فيه عين والياء زائدة ، (وأيام) جمع يوم أصله : أيوام ، هو مثال ما الواو فيه عين ، والياء فاء ، (ودَيَّار) فيعال من دار يدور ، أصله : ديوار ، لا فعّال ، وإلا لقيل : دوّار ، (وقَيَّام وقَيُّوم) هما : فيعال وفيعول ، أصلهما : قيوام وقيووم ، لا فعّال وفعُّول ، وإلا لقيل : قوّام وقوُّوم ، وهذه أيضا أمثلة ما الواو فيه عين والياء زائدة ، (ودُلَيَّة) تصغير : دلو ، أصلها : دليوة ، مثال ما هى فيه لام والياء زائدة ، (وطىّ) مصدر طوى يطوى ، أصله : طوْى ، من أمثلة ما هى فيه عين والياء لام ، (ومَرْمِىّ) أصله : مرموى : اسم مفعول من الرمى ، مثال ما الواو فيه زائدة والياء أصلية ، (ومُسْلِمِىّ(١) رفعا) أى حال كونه مرفوعا ، أصله : مسلموى ، بعد حذف النون للإضافة ، مثال ما الواو والياء فيه زائدتان ، وقوله « رفعا » إذ لا واو فى حال النصب والجر ، فعرفت أن الواو والياء قد يكونان أصليتين معا كطىّ ، وزائدتين معا كمسلمىّ ، والياء زائدة دون الواو كسيّد وأخواته ، وبالعكس كمرمىّ .

(وجاء) فى الثلاثى (لُىٌّ فى جمع أَلْوَى) وهو الشديد الخصومة ، أصله : لوى ، كأحمر وحمر (بالكسر) لمناسبة الياء ، (والضم) على الأصل ، واغتفر فيه الضم لأنه ثلاثى .

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٣٩) : ونحو مسلمى .

(وأما نحو ضَيْوَنٍ) بعدم القلب ، (وحَيْوَة) اسم رجل من حيي ، بقلب الياء الثانية واوا ، (ونَهُوٌّ) فى نَهُوى ، بقلب الياء واوا ، يقال : رجل نَهُوٌّ عن المنكر مبالغة ناهٍ (فَشَاذٌّ) ، والقياس : ضيِّن وحية ونَهِيّ ، (وصُيَّم وقُيَّم) جمعا صائم وقائم ، بقلب الواو المشددة ياء (شاذ) لعدم المقتضى لقلبها ، ووجهه مع الشذوذ قربه من الطرف ، وقيل : إن القلب فى مثله قياسى ، (و) قلب الواو المشددة ياء فى لفظ النيام فى (قوله) (١) :

أَلَا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابنةُ منذرٍ (فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلا سَلَامُهَا

أشذ) من القلب فى : صُيّم وقُيّم ، للبعد من الطرف .

الإعلال بنقل الحركة وما يترتب عليه

ثم ذكر نوعين آخرين من إعلال العين ، سواء كانت واوا أو ياء ، وإنما أخرهما عن الأنواع المختصة بكل واحد من الواو والياء ، مع أن لهما اتصالا بما يعلان فيه بقلبهما ألفا ، من حيث شمولهما لهما ، أعنى للواو والياء ، ولأن محل هذين النوعين داخل فى ضابط ما يجب القلب فيه ألفا ، ومن ثم (٢) اعتذر لإعلالهما بغير ذلك بقوله سابقا « وأعل نحو : يقوم ويبيع . . الخ » استيفاء للأقسام التى تقلبان فيها على التوالى ، فقال فى الأول : (وتُسَكَّنَان وتنقلُ حركتهُما) بما كانت فيه ضمة أو كسرة من متصرفات الفعل المعل كالمضارع

---

(١) هذا البيت لذى الرمة ، وهو من بحر الطويل ، وطرقتنا : زارتنا ليلا ، ومية : معشوقة الشاعر ، أرق : التأريق : التسهيد وهو قلة النوم ، ويستشهد بهذا البيت على أن استخدام القلب فى لفظ « النيام » أشد من القلب فى « صيم » .

(٢) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

(فى (١) يقومُ ويبيعُ) أصلهما : يَقْوُم ويَبْيِعُ ، وكان حقه أن يعل بإعلال أصله ، أعنى : قام وباع ، إلا أنه ترك ذلك (لِلَبْسِهِ) لو أعل به ، أى للبس يفعل « بالضم أو الكسر » (بِبَابِ يَخَافُ) أى يفعَل « المفتوح العين » ، فإن يفعل المفتوح العين قد أعل بإعلال أصله لإمكانه فيه ، إذ لم يؤد إعلاله به إلى لبس بشىء آخر ، بخلاف المضموم أو المكسور ، فإنه لو أعل به حصل اللبس ، وكذلك نحو : أقيم فى : أقْوِم ، وأنيل فى : أنْيل ، إذ يلتبس لو قلب ألفا بالمبنى للمتكلم من مضارعه ، وكالزمان والمكان وغيرهما (٢) ، ولذلك قال (ومَفْعُل) إما أن يكون بفتح(٣) الميم مع ضم العين ، فيكون المراد إن هذا شأنه ولو لم يأت منه فى المعتل إلا مَعُون ، وإما أن يكون بضم الميم مع ضم العين كَمُدْهُن إذا بنى من قام ، (ومَفْعِل) بكسر العين (كذلك) أى يعل عينهما بالإسكان والنقل ، وكذلك : مُفْعِل ومُسْتَفْعِل كمقيم ومستقيم للبس بمَفْعَل ومُفْعَل ومستفعَل ، وكاسم المفعول الذى هو على مفعول ، ولذلك قال : (ومفعول كذلك(٤)) ، أى تعل عينه بالإسكان والنقل ، (نحو : مَقُولٍ ومَبِيعٍ) أصلهما : مقوول ومبيوع ، فنقلت حركة العين إلى ما قبلها ، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما ، (والمحذوف عند سيبويه) هو (واوُ مفعول) ؛ لأنه رأى الياء فى اسم المفعول اليائى ثابتا بعد

---

(١) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ /١٤٣) فى نحو يقوم .

(٢) لفظة (وغيرهما) غير واردة فى مخطوطة (ص) .

(٣) فى مخطوطة (ص) بضم الميم وهو تصحيف .

(٤) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٤٣) وردت لفظة (كذلك) بعد الأمثلة ، فقال : (ومفعول نحو : مقول ومبيع كذلك) .

الإعلال ، نحو : مبيع ، فحكم بأن الواو هى الساقطة فيه ، ثم طرد الحكم فى الأجوف الواوى ، وإنما خولف عنده باب التقاء الساكنين ههنا بحذف الثانى ؛ لأن الكلمة فى اليائى تصير به أخف منها بحذف الأول ، وأيضا ليحصل الفرق بين اسمى المفعول من الواوى واليائى ، ولو حذف الأول لالتبسا ، فلما حذف واو مبيوع كسرت الضمة لتسلم الياء كما هو مذهب سيبويه فى مثله ، كما تقدم فى معيشة(١) ، (و) المحذوف (عند الأخفش العينُ) فى الواوى واليائى ، كما هو قياس التقاء الساكنين ، فقيل له : فينبغى أن تبقى عندك : مبوع ، فما هذه الياء فى مبيع ؟ فأجاب بما قال المصنف(٢) ، وهو أنها لما نقلت الضمة إلى ما قبلها كسرت الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ثم(٣) (انقلبتْ واوُ مفعول عنده ياءً للكسرة) التى قبلها ، قال الرضى(٤) . وفيه نظر ، لأن الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها كسرة إذا كانت مما يبقى ، لا مما يحذف ، فالأولى أن يقال على مذهبه : حذفت الياء أولا ، ثم قلبت الضمة كسرة ، فانقلبت الواو ياء ، وذلك للفرق بين الواوى واليائى ، (فخالفَا أصْلَيْهِمَا) ، أما سيبويه فلأنه حذف ثانى الساكنين ، وأصله وأصل غيره حذف أولهما(٥) ، وأما الأخفش فلأن أصله أن الياء

---

(١) قوله (فى معيشة) غير وارد فى مخطوطة (ق) .

(٢) ما قاله المصنف فى هذه المسألة أورده الرضى فى شرحه للشافية (٣ /١٤٧) .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٤٣) : وانقلبت .

(٤) جاء تعقيب الرضى فى شرحه للشافية (٣ /١٤٧) .

(٥) يحذف أول الساكنين عند سيبويه : إذا كان حرف مد مسبوق بحركة تجانسه ، فى نحو : لم يخف ولم يبع ولم يقل ، أما فى اسم المفعول من الأجوف اليائى بعد نقل حركة =

الساكنة تقلب واوا لضم ما قبلها ، وإن كانت الياء مما يبقى ، وقد كسر ههنا ضم ما قبل الياء مع أن الياء مما يحذف .

(وشَذَّ) قلب العين فى الواوى «ياء» نحو (مَشِيبٌ) فى : مشوب ، من شاب يشوب ، ومثله : مَنيل ، من نال ينول ، أى أعطى ، ومَلِيم فى مَلوم ، كأنها بنيت على : شِيبَ ونِيلَ ولِيمَ ، (و) شذ أيضا قلب العين فى اليائى واوا نحو (مَهُوب) فى مهيب من الهيبة ، كأنه بنى على هُوبَ كبُوعَ .

(وكَثُرَ) استعمال اليائي على الأصل ، أعنى بدون الإعلال (نحو مَبْيوع) ومخيوط ، وهى لغة تميمية ، (وقَلَّ) عدم إعلال الواوى (نحو مَصْوُون) من صانه يصونه ، لكون الواوين أثقل من الواو والياء ، ومنع سيبويه (١) ذلك ، وقال : لا نعلمهم أتموا الواوات ، وحكى الكسائى (٢) : خاتم مَصْوُوغ ، وأجاز فيه كله أن يأتى على الأصل قياسا .

وفى بعض النسخ : (وإعلالٌ) نحو (تَلْوُونَ ويَسْتَحْيِي قليلٌ) يعنى أن يلوون أصله : يلويون كيغزيون : ثقلت الضمة على الياء

=الياء إلى الصحيح الساكن قبلها لا تبقى الياء حرف مد ، لأن ما قبلها ضمة ، فهى حركة غير مجانسة ، فإذا حذف الياء لا يقال : إنه خالف أصله ، لأنه حذف حرفا ساكنا غير مد ، وذلك خوف الإلباس بين الواوى واليائى .

(١) نص ما قاله سيبويه فى (الكتاب ٢ /٣٦٣) : وبعض العرب يخرجه (يريد اسم المفعول من الأجوف) على الأصل ، فيقول : مخيوط ومبيوع ، فشبهوها بصيود وغيور ، حيث كان بعدها حرف ساكن ، ولم تكن بعد الألف فتهمز ، ولا نعلمهم أتموا فى الواوات ، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء ، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة » .

(٢) بما حكاه الكسائى أورده الرضى فى شرحه للشافية (٣ /١٤٩ ، ١٥٠) .

فحذفت ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ثم ضمت الواو الأُولى لمناسبة الواو الأخيرة ، وقد يعل مرة أُخرى بنقل ضمة الواو إلى اللام وحذفها لالتقاء الساكنين وهو قليل ، لما فيه من الجمع بين إعلالين فى الثلاثى ، وكذا : يستحيي مضارع استحيا قد يعل بنقل كسرة الياء إلى الحاء وحذفها للساكنين ، وهو أيضا قليل ؛ إذ لامقتضى للإعلال فيه كما تقدم ، ولفظة « نحو » فى قوله « نحو يلوون » يشعر بأنه يجوز على قلة نحو : لم يطُوْا فى لم يطووا ، ونحو يستعى فى يستعيي إن سمع ، فلينظر فى ذلك .

وقال فى الثانى :

(وتحذفان) أى الواو والياء وجوبا (فى) ثلاثة مواضع :

أولها : (نحو قُلْتُ وبِعْتُ وقُلْنَ وبِعْنَ) يعنى : ما اتصلت به تاء الضمير أو نونه مما انقلبت عينه فيه فى الماضى الغائب ألفا لالتقاء الساكنين ، أعنى تلك العين التى صارت ألفا ، ولام الكلمة إذ تسكن لأجل الضمير ، وهذا حكم يعم الثلاثى — كما تقدم — وغيره ، نحو : أقمت واستقمت وانقدت واخترت ، لكن قوله (ويُكْسَرُ الأَولُ) .. الخ مخصوص بالثلاثى ، وإلا لوجب ضم الأول من نحو : أقمت ، وكسره من نحو : أبعت ، وإنما تكسر (إن كانت العينُ ياءً) يعنى مفتوحة كباع ، للفرق بين اليائى والواوى ، (أو مكسورة) سواء كانت مكسورة نحو : خِفت ، فإن أصله : خَوِفَ ، أو ياء نحو : هِبت ، أصله : هَيِبَ ، بدليل : تخاف وتهاب ، فإنه يكسر لبيان البنية كما تقدم ، ولم يذكر الياء المضمومة ، لأنه لم يجىء إلا هَيُؤَ ،

وهو شاذ ولا يعل كما تقدم ، بل يقال : هيؤت ، (ويُضَمُّ فى غيره) أى ما لم تكن العين أحدهما ، بأن تكون واوا غير مكسورة نحو : قُلت وطُلت ، للفرق بين الواوى واليائى كما تقدم ، وفى جعل الواو والياء هما المحذوفتين فى هذا الموضع تجوز ، إذ المحذوف الألف المنقلبة عنهما ، نعم لا تجوز فيه فى نحو قلت وبعت عند من يقول إنهما منقولان إلى : فَعُل وفَعِل كما تقدم .

(ولم يفعلُوه) أى مقتضى القياس المذكور (فى لَسْتُ) ، فإنها من الأجوف اليائى المكسور العين كعَلِمَ بدليل إسكان عينها مع عدم مجىء غير هَيُؤَ الشاذ ، حيث لم يكسر الأول ، بل بقى مفتوحا (لشبهه (١)) لعدم التصرف بمضارع وأمر ونهى (بالحرف) فلما لم يكن متصرفا لم يتصرف فيه بقلب ولا نقل ، بل حذفت الحركة نسيا (ومن(٢) ثم) أى ومن جهة مشابهته للحرف (سَكَّنُوا الياء) على الدوام بحيث لم يستعمل على الأصل .

وثانيها : ما عناه بقوله : (وفى) نحو (قُلْ وبِعْ) يعنى صيغة الأمر مما تحذف عينه مع تاء الضمير ونونه فى الماضى ، فإنها تحذف فيه (لأنه) أى : نحو قل وبع فرع على المضارع ، إذ هو المضارع بحذف حرف المضارعة ، فهما (عن تقولُ وتبيعُ) وأصلهما : اُقْوُلْ ، وابْيِعْ فنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما ، كما فى أصلهما الذى هو المضارع ، ثم التقى ساكنان : الواو أو الياء مع اللام الساكنة للبناء ، فوجب حذفهما ، وكذلك : خَفْ وهَبْ ، أصلهما : اخوف واهيب ؛

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٤٤) لشبه الحرف .
(٢) فى مخطوطة (ص) ومن ثمة .

وهما مأخوذان من يخاف ويهاب ، فنقلت حركتهما إلى ما قبلهما ، وقلبتا ألفا كما فى أصلهما ، ثم التقى ساكنان ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وقس على ذلك نحو : أقِمْ واستقِمْ وانقَدْ واختَرْ .

وثالثها : مصدر أفعل واستفعل ، وهو ما أراده بقوله : (وفى الإقامةِ والاستقامةِ) والإبانة والاستبانة فإن أصلها : إقوام واستقوام ، وإبيان واستبيان(١) ، فأُعلت بقلب عين كل منها ألفا ، فالتقى ساكنان : هذه الألف مع ألف المصدر ، فحذفت المنقلبة عن العين على قياس التقاء الساكنين ، وهذا مذهب الأخفش ، وعند سيبويه أن المحذوفة هى الزائدة كما قال فى واو مفعول ، قال الرضى(٢) : وقول الأخفش أولى قياسا على غيره مما التقى فيه ساكنان .

ثم ذكر نوعا آخر من حذف العين ، لكنه خاص بالياء نظرا إلى الحال ، وعام لهما نظرا إلى الأصل ، وهو على سبيل الجواز ، فقال :

ويجوزُ الحذف فى) فيعل من الأجوف « الواوى » (نحو : سَيِّدٍ ومَيِّتٍ) ، فيقال : سَيْد ومَيْت كفَلْس ، لاستثقال الياءين ، أصلهما : سيود وميوت : قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ، وسبقها بالسكون ، ثم أُدغمت فيها الياء ، أو « اليائى » نحو : بَيِّن ، فيقال فيه : بَيْن كفَلْس ، ويجوز الإبقاء على الأصل ، (و) فى فيعلولة نحو (كَيْنُونةٍ وقَيْدُودةٍ) مصدرى : كان وقال يقيل ، هما بفتح العين على وزن

---

(١) قوله « واستبيان » ساقط من مخطوطة (ص) .

(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ١٥١) .

عيضموز(١) ، إلا أن اللام مكرر فى كينونة وأصلها : كيونونة : قلبت الواو ياء ، وأُدغمت فيها الياء ، يعنى أنه يجوز فيهما وفى نحوهما كالصيرورة الحذف والإبقاء على الأصل ، قال الرضى (٢) : وفيه نظر ، وذلك لأن الحذف واجب فى كينونة إلا فى ضرورة الشعر ، قال الشاعر (٣) :

يَا لَيْتَ أنَّا ضَمَّنَا سَفِينَهْ حتى يعودَ الوصلُ كَيَّنُونَهْ

وإنما لزم الحذف فيها للثقل بكثرة حروف الكلمة مع كون التاء لازمة فيها ، وإنما حكم بأن أصل المذكورات « فيعلولة » لا « فَعَّلُولة » ؛ لانقلاب الواو ياء فى نحو : كيَّنُونة ؛ إذ لولا ذلك لم يكن لقلبها موجب ، وللتصريح بذلك الأصل فى الشعر كما فى البيت .

(وفى) الأجوف من الثلاثى الماضى المغير الصيغة ، أعنى به (باب قِيلَ) من الواوى ، (وبِيعَ) من اليائى (ثلاثُ لغات : الواو (٤) والياءُ) لأن أصلهما : قُوِل وبُيِعَ « بكسر العين » استثقلت الكسرةَ على حرف العلة فحذفت عند المصنف(٥) ، إذ لا نقل عنده إلى متحرك ، فبقى : قُوْل وبيْع بواو وياء ساكنتين بعد الضمة ، فبعضهم يقلب الياء واوا فى : بيْع ؛ لتسلم الضمة ، فيقول : قُول ، وبُوع ، وهى أقل اللغات ،

---

(١) العيضموز : العجوز والناقة الضخمة .

(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ /١٥٢) .

(٣) هذا البيت من بحر الرجز ، وأنشده المبرد وابن جنى ، وكينونة : مصدر كان ، والاستشهاد بالبيت فى هذه اللفظة ، حيث وردت بتشديد الياء مفتوحة ، وهذا يدل على الكينونة — بسكون الياء — مخفف منه ، ووجه الدلالة على هذا أن الشاعر لما اضطر راجع الأصل المهجور (شرح الشافية ٣ /١٥٢) .

(٤) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٥٥) : الياء والإشمام والواو .

(٥) ورد هذا فى شرح الكافية للرضى (٢ /٢٧٠) .

وبعضهم يقلب الضمة فى بُيْع كسرة لتسلم الياء ، وحمل عليه قول ، وعند الجزولى(٢) نقلت الكسرة إلى ما قبلها ؛ لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلها ، وقصدهم التخفيف ما أمكن ، فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك بحذف حركته إذا كان حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه ، فيبقى : قِوْل وبِيْعَ ، فقلبت الواو ياء ، قال (١) : وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها فتبقى الواو على حالها ، أو تنقلب الياء واوا لضمة ما قبلها ، قال الرضى : (٣) وقول الجزولى أقرب ، لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها فى العلة على غيرها ، وهو أى المصنف إنما اختار حذف الكسرة ؛ لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك ، ولا بعد فيه على ما ذكرنا ، يعنى إذا كان حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه .

(والإشمامُ) وهى أفصحها ، وحقيقة هذا الإشمام : أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة ، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا ، إذ هى تابعة لحركة ما قبلها ، والغرض من الإشمام : الإيذان بأن الأصل الضم فى أوائل هذه الحروف .

(فإن اتَّصَلَ به) أى بباب : قيل وبيع (ما يُسَكِّنُ لآمَهُ) وهو تاء الضمير ونونه ، وحينئذ تحذف عينه للساكنين (نحو بِعْتَ ياعبدُ) أى باعك سيدك ، (وقُلتَ ياقَوْلُ فالكسرُ والإشمام والضَّمُّ) كما كان كذلك قبل الحذف ، وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين

---

(١) ورد ما نقل عن الجزولى فى شرح الكافية للرضى (٢ /٢٧٠) .
(٢) القائل الجزولى كما فى شرح الكافية (٢ /٢٧٠) .
(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للكافية (٢ /٢٧٠) .

أن تقوم قرينة على أنه للمجهول، كما فى المثالين المذكورين، وبين أن لا تقوم قرينة نحو : بعت وقلت مجرداً عن قولك : ياعبد وياقول فى جواز الثلاثة ، وهو ظاهر كلام السيرافى (١) أنه لا يجب فيه الفرق ، بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله ، وقال الرضى فى شرح الكافية (٢): إن قام قرينة جاز إخلاص الضم فى الواوى ، وإخلاص الكسر فى اليائى ، وإن لم تقم نحو : بعت وعدت ، فلابد فى الواوى من إخلاص الكسر أو الإشمام ، وفى اليائى من إخلاص الضم أو الإشمام ، لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل .

(وباب) افتُعل وانْفُعِل من الأجوف نحو (اخْتِيرَ) أصله : اختُيِر ، (وانْقِيدَ) أصله : انقُوِد (مثلُهُ) أى مثل باب « قيل وبيع » (فيها) ، أى فى الأوجه الثلاثة ، لأن نحو : تير فى الأول ، وقود فى الثانى ، مثل : بُيِعَ وقُوِلَ ، فعوملا معاملتهما ، (بخلاف) باب : أُفْعِل واستُفْعِل ، نحو (أُقِيم واسْتُقِيمَ) فليس فيهما إلا الكسر الصريح ، لأن الضم والإشمام إنما جاءا من ضم ما قبل الواو والياء ، وأما أقيم واستقيم فأصلهما : أقْوم واستقْوِم ، فليس ما قبل حرف العلة مضموماً .

(وشرطُ إعلالِ العينِ) بأى إعلال (فى الاسم غير الثلاثى) يعنى نحو باب وناب ، (و) غير (الجارى على الفعل) كأنه عنى به : اسم الفاعل واسم المفعول ، وصح إطلاق الجارى عليهما خاصة ، أعنى دون سائر المتصلات ، لأنهما أكمل أفرادها بما فيهما من معناه الذى هو الحدوث (مما لم يُذْكَر) احترز به عما ذكر أنه يعل من الأسماء

---

(١) ما ذكره الشارح من أقوال السيرافى نص عليها الرضى فى شرحه للكافية (٢ /٢٧١) .
(٢) شرح الكافية (٢ /٢٧١) .

غير الجارية ، مما ليس فيه الشرط المذكور كإقامة واستقامة ، وقيام وأوائل ، وكينونة ، وعما ذكر أنه لا يعل وإن وجد فيه الشرط نحو : خروج وعليب ، إذ فقد فيه شرط آخر (موافقةُ الفعلِ حركةً وسكونًا) بأن يكون عدد حركاته وسكناته كالفعل (مع مخالفةٍ بزيادةٍ ، أو بِنْيَةٍ مخصوصتين) به ، أى بالاسم ، فالزيادة المختصة به كالميم فى مقام : مصدر أو زمان أو مكان ، فإن حركاتة وسكناته كيحمد ، لكن الميم لا تزاد فى أول الفعل ، والبنية كالحرف الذى يزاد فى الفعل ، ويكون محركاً بحركة لا يحرك فى الفعل بمثلها نحو : تباع ، على وزن : تِفْعَل « بكسر التاء وفتح العين » ، فإنه بوزن : اعْلَم ، لكنه ليس فى الفعل تاء مزيدة فى الأول مكسورة ، وأما نحو : تِعلم فهى لغة قوم ، ومع ذلك فليست بأصل .

وإنما اشترط (١) فيه الموافقة لتقربه من الفعل الذى هو الأصل فى الإعلال ، وشرطت المخالفة لئلا يحصل لبس (٢) ، كما فى نحو : أدور وأعين كما تقدم ، وإنما قال « غير الثلاثى » لأن الثلاثى لخفته وحصول عين علة الأصل فيه ، أعنى تحرك العين وانفتاح ما قبلها لا تشترط فيه المخالفة ، بل تكفى فيه الموافقة ، والقرائن تميز ، وقال « غير الجارى » ؛ لأن الجارى (٣) يعنى اسم الفاعل واسم المفعول على ما قلنا لا يشترط فيه ذلك ، فإن نحو « قائل » يعل ، ولو كان غير مخالف ، إذ هو على زون ضاربْ : أمر من : ضارَبَ ، وغير مخالف

---

(١) فى مخطوطة (ص) : وإنما شرط .
(٢) فى مخطوطة (ص) : اللبس .
(٣) قوله (لأن الجارى) ساقط من مخطوطة (ص) .

له ، ونحو : مقول ليس بموافق للفعل ، بل اكتفى فى إعلالهما بقوة اتصالهما بالفعل ، بما فيهما من معناه الذى هو الحدوث .

وما ذكرته من أنه ينبغى أن يراد بالجارى هنا ما ذكرت ؛ لأنه إن أُريد به المصدر كما هو أحد ما يطلق عليه لم تظهر المخالفة فى فاعل أصلا ، ولا الموافقة فى مفعول إلا بتكلف إن تم ، وأيضاً لا يوافقه قول المصنف فيما تقدم فى الجولان والطيران ، أو لأنه ليس بجار على الفعل ، وإن أريد به المتصل بالفعل مطلقاً لم يوافقه ما قال فى الجولان ونحوه ، ولا قوله فى جواد وطويل ، أو لأنه ليس بجار ، (فلذلك) أى للشرط المذكور الذى يتوقف وجود المشروط على وجوده (لو بنيتَ من البيع مثل مَضْرِب) بكسر الراء مع فتح الميم ، (و) مثل (تِحْلِئ) بكسر التاء والحاء المهملة الساكنة ، وهو الجلد الذى أفسده السكين وقت قشره ، من حلأ الجلد : قشره (قلت : مَبِيعٌ وتِبِيعٌ مُعَلاً) بإسكان الياء ونقل حركتها إلى الباء ، لوجود الموافقة مع المخالفة فى الأول ، بالزيادة المخصوصة بالاسم ، أعنى الميم ، وفى الثانى بالبنية المخصوصة به كما تقدم .

(و) لو بنيت من البيع (مثل تَضْرِبُ قلت : تَبْيِعٌ مُصَحَّحًا) ببقاء الكسرة على الياء ، لعدم الشرط ، إذ لا مخالفة ، وكذا لا يعل نحو : أهوناء وأبيناء ؛ لعدم الموافقة ، وعلى ذلك فقس .

وإنما كان الشرط مخصوصاً بإعلال العين ؛ لأنه فى الحقيقة شرط لقلبها ألفاً ، أو ما فى حكمه من الإسكان والحذف ، والعلة ضعيفة فى استدعاء ذلك الإعلال ، إذ الواو والياء لو تحركتا لا يستثقلان

بعد الفتحة استثقالا كثيراً ، فقويت هذه العلة لضعفها باشتراط الموافقة للفعل موافقة لا تفضى إلى اللبس بالفعل ، والفاء لا تقلب ألفاً واللام فى محل التغيير ، فيكفى فى استدعاء قلبها ألفاً تحركها وانفتاح ما قبلها ، وإن لم يوجد الشرط المذكور كإعلال : ربا « بضم الراء » جمع ربوة ، وربا « بكسر الراء » مع عدم الموافقة ، ونحو : أحوى وأشقى مع عدم المخالفة .

فإن قلت : كيف قلت إن هذا الشرط إنما هو لإعلال العين بقلبها ألفاً ، أو ما فى حكمه مع قولك سابقاً بأى إعلال ؟ قلت : إنما عممت هناك إبقاء له على ظاهر إطلاق المصنف ، وليبنى لقوله مما لم يذكر فائدة يعتد بها كما لا يخفى .

إعلال اللام بقلبها ألفاً

ولما فرغ من إعلال العين بين إعلال اللام ، فقال :

(اللامُ تقلبانِ) أى الواو والياء (ألفًا إذا تحركَتَا وانفتَح مَا قبلَهُمَا) ، لما رفت من أن ذلك فى العين يقتضى قلب كل منهما ألفاً ، لكن لا يؤثر هنا إلا بشرط ، وهو ما أراده بقوله : (إن لم يكنْ بَعْدَهُمَا مُوجِبٌ للفتح) ، أى لفتح كل واحدة منهما ، وذلك الموجب كألف الضمير أو ألف التثنية ، أو ألف الجمع كصلوات ، أو نون التأكيد كما سيأتى ؛ وأما « تاء التأنيث » كحصاة ، فلا يؤثر وجوب الفتح لأجلها فى المنع عن القلب ، وكأنه لعدم الالتباس فى القلب معها ، وعدم ما تحمل عليه ، وعلى هذا كان على المصنف أن يقول : إن لم يكن بعدهما موجب للفتح يحصل بالقلب معه لبس أو ما فى حكمه .

فالحاصل أن لقلب اللام ألفاً ثلاثة شروط :

اثنان تشاركها فيهما العين ، وهو تحركها وانفتاح ما قبلها ، وواحد يختص باللام ، وهو : عدم موجب الفتح ، إذ لا يشترط ذلك فى العين ، ومن ثم (١) أعل : إقوام واستقوام .

قوله : (كغزًا ورمَى ، ويَقْوىَ ، ويَحْيَى) فى الفعل ، أصلهما : غَزَوَ ورمَىَ ، ويقووُ ويحيِىُ ، (وعصًا وفتًى) فى الاسم ، أصلهما : عصوٌ وفتَىٌ (بخلاف) ما اختل فيه شرط من الثلاثة ، نحو : (غَزَوْتُ ورَمَيْتُ ، وغَزَوْنَا ورَمَيْنَا ، و) أنتن ياهندات (تخشيْنَ وتأْبَيْنَ) : مما اتصل به : تاء الضمير أو نونه ، فإنه لا يقلب شىء منهما ؛ لفقد شرط التحرك ، (و) بخلاف نحو : (غَزْوٍ وَرَمْيٍ) فلا يقلبان لفقد شرط انفتاح ما قبلهما ، (وبخلاف : غزَوَا ورمَيَا) ويخشيان فى الفعل ، (وعَصَوَانِ ورَحَيَانِ) فى الاسم ونحوها ؛ لفقد شرط عدم موجب الفتح ، إذ وجد وهو : ألف الضمير فى الفعل ، وألف التثنية فى الاسم .

ولما كان وجه اشتراط هذا الشرط لزيادته على ما علم فى العين من اشتراط الأولين محتاجاً إلى البيان بينه بقوله : (للإلباس) لو قلبتا ألفاً ، إذ تحذف الألف الأولى لالتقاء الساكنين ، فيحصل اللبس فى نحو : غزوا ورميا بالمبنى للواحد ، وفى نحو : يخشيان بالمبنى للواحد أيضاً فى حالى النصب ، وفى نحو : عصوان وفتيان فى حال الإضافة ؛ لسقوط النون ، وهذا الإلباس لا يحصل فى العين نحو : إقامة واستقامة ، فلذلك شرط هذا الشرط فى اللام فقط .

---

(١) فى مخطوطة (ص) ومن ثمة .

(و) بخلاف ما بعد الواو والياء فيه موجب للفتح من صيغة الأمر ، أعنى (اخشيا ونحوه) كارضيا ، فإنهما لا يقلبان فيه ألفا وإن لم يؤد ذلك إلى لبس ، إذا كنت تقول فى المثنى : اخشا وارضا « بالألف » ، وفى المفرد بحذفها ، (لأنه (١) من باب) المضارع الذى يؤدى الإعلال فيه إلى لبس (٢) ، نحو : (لن يخشيا) إذ مثال الأمر هو المضارع بحذف حرف المضارعة .

(و) بخلاف ما اتصل به موجب للفتح من نون التوكيد ، أعنى نحو : ((اخشَيَنَّ) يازيد ، وهل تخشيَنَّ ياعمرو ؟ فلا قلب فيه (لِشَبَهِهِ) أعنى ما فيه نون التأكيد مع غير البازر (بذلك) ، أى بما فيه ألف الضمير ، لما قرر فى الكافية (٣) من أنهما معه كالمتصل ، يعنى كألف الضمير ، فلا تقلب فيه اللام وإن لم يؤد إلى اللبس ، وقال الرضى (٤) : إنما لم تقلب فى : اخْشَيَنَّ ؛لعروض حركة الياء لأجل النون ، فالحق أن يقال : لم تقلب حروف العلة المتحركة لأجل إلحاق ألف الضمير فى نحو : غَزَوَا ورَمَيَا ، وألف المثنى والجمع فى نحو : عصوان وصلوات ، ونون التأكيد فى نحو : ارْضَيَنَّ ، ألفاً ، لعروض حركاتها لأجل هذه اللواحق ، فإنها وإن كان أصلها الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك ، فحركاتها إذن عارضة ، ولا تقلب الواو والياء إلا إذا تحركتا بحركة غير عارضة . انتهى .

---

(١) من أول قوله « لأنه من باب » مؤخر عن موضعه فى مخطوطة (ق) خطأ فى النقل ، وقد أشار كاتبها إلى ذلك .

(٢) فى مخطوطة (ص) : اللبس .

(٣) شرح الرضى على الكافية (٢ /٣٧٨) .

(٤) ما قاله الرضى ورد فى شرحه على الشافية (٣ /١٥٨) مع تغيير فى صياغة بعض العبارات .

وكأنه أراد بالعروض عدم اللزوم ، ليوافق ما تقدم ، (بخلاف) المتصل به الضمير البازر لجمع المذكر أو للمخاطبة . سواء لم تتصل به نون التوكيد نحو : (اخْشَوْا) ، أو اتصلت (و) ذلك نحو (اخشَوُنَّ) فى جمع المذكر ، (واخْشَىْ واخْشَينَّ) فى المخاطبة ، فإن اللام فيه تقلب ألفاً إذا انفتح ما قبلها كالأمثلة المذكورة ، فإن أصلها : اخشيوا واخشيُونَّ ، واخْشَيِى واخْشيِينَّ ، فقلبت الياء ألفاً وحذفت ، لعدم الإلباس بحذفها ، ولعل الرضى يقول على تقدير تسليم أن الأصل على ما ذكر فى اخشوا واخشين ، أنها ثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وإن كان مخالفاً لما يختاره من أن الضمائر إنما تلحق المفرد بعد إعلاله .

قلب الواو ياء وهى لام

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال « اللام » ، لكنه مختص بالواو ، فقال :

(وتقلبُ الواوُ ياءً إذا وقعتْ مكسوراً ما قبلها) ؛ لاستثقالها بعد الكسرة مع كونها فى محل التغيير ، (أو رابعةً فصَاعِداً ولم ينضَمَّ مَا قَبْلَهَا) بل انفتح ، ولو قال بدل قوله « ولم ينضم ما قبلها » : وانفتح ما قبلها لكان أولى لئلا يرد نحو كساء ، وهذا الشرط ، أعنى عدم انضمام ما قبلها (١) ، إنما هو فى الفعل ، لكنه لم يقيد به استغناء بتصريحه بعد هذا بقلبها فى الاسم طرفاً بعد الضمة ، وإنما قلبت الواو المذكورة ياء لوقوعها موقعاً يليق به الخفة ، لكونها رابعة ومتطرفة ،

---

(١) قوله : (أعنى عدم انضمام ما قبلها) ساقط من المخطوطة (ص) .

وبعذر غاية التخفيف ، أعنى قلبها ألفاً لسكونها لفظاً فى بعض، وللبس أو سكونها تقديراً فى بعض كما سيتضح ، فقلبت إلى حرف أخف من الواو وهو الياء .

واعلم أن لقلب الرابعة « ياء » أيضاً شرطاً آخر ، وهو أنه لا يجوز قلبها ألفاً ، وإلا لم تقلب ياء ، بل ألفاً كأَغزى وأعلى ، لكنه اكتفى عند ذكر هذا الشرط بما تقدم من ذكر الموضع الذى تقلب فيه ألفاً ، فإنه يخصص هذا التعميم ، نعم له شرط آخر كان عليه أن يصرح به ، وهو أن لا يجىء بعدها حرف لازم يجعلها فى حكم الوسط ، كما فى مِذْرَوَان (١) ، بل يكون إما طرفاً كأَغزيت ، أو فى حكم الطرف لمجىء حرف بعدها غير لازم كأَعليان ، وأما المكسور ما قبلها فلا يشترط فيها هذا الشرط ، لقوة استدعاء الكسرة للقلب إلى الياء ، فإذا (٢) بنى من الغزو على مثل : فَعِلان « بكسر العين » قيل : غَزِيان ، ولو صارت فى حكم الوسط لمجىء الحرف اللازم للكلمة بعدها ، (كَدُعِيَ) أصله : دُعِوَ ، (ورُضِيَ) أصله : رُضِوَ ، مثال المكسور ما قبلها غير رابعة ، (والغَازِى) أصله : الغازو ، مثال الرابعة المكسور ما قبلها ، (وأغزيْتُ وتَغَزَّيْتُ واستغزيتُ) أصلها : أغزوت ، وتغزوت ، واستغزوت ، هذه أمثلة الرابعة وما فوقها ، وما قبلها مفتوح ، فقلبت فى هذه ياء لتعذر قلبها ألفاً ، أما فى الغازى فلانكسار ما قبلها ، وأما فى البواقى فلسكونها : فعدمت فيها علة قلبها ألفاً ، (ويُغْزَيَانِ)

---

(١) المذروان — بالكسر —: أطراف الأَلية بلا واحد . . . وجاء ينفض مذروية باغيا متهددا (القاموس المحيط ٤ /٣٣٠) .

(٢) فى مخطوطة (ق) : فلو بنى .

مضارع أغزى مغير الصيغة ، (ويَرْضَيَان) مضارع رضى المبنى للفاعل أو أرضى المبنى للمفعول، أصلهما : يغزوان ويرضوان ، فقلبت ياء لتعذر قلبهما ألفا للبس أو لعروض حركتها ، كما تقدم من تعليل المصنف والرضى ، (بخلاف) الرابعة المضموم ما قبلها فى الفعل نحو (يدعُو ويغزُو) ، فإنها لا تقلب ياء ؛ إذ لو قلبت ياء لانكسر ما قبلها ، فيلتبس بناء يفعُل « المضموم العين » ببناء يفعِل المكسورها ، والمحافظة على البنية عندهم مهم ، (و) قلب الواو الثالثة الساكن ما قبلها فى قوله (قِنْيَة) للشيء المكتسب ، (و) فى دِنْيَا « بكسر الدال » فى قولهم : (هو ابنُ عَمِّى دِنْيَا) أصله : دِنْوَا ، وهو القرب ، أى لحا (شَاذٌّ) ؛ لأنك قلبت الواو التى هى لام ياء ، مع فصل الساكن بينها وبين الكسرة قبلها ، ووجه ذلك مع شذوذه كون الواو لاما ، وكون الساكن كالعدم وقنية من الواوى لقولهم : قنوت ، والأولى أن يقال : هو من قنيت ؛ لأن لامه ذات وجهين .

ولما كانت هذه الياء التى تنقلب عن الواو قد تعل بعد ذلك أيضاً بقلبها ألفاً فى لغة طيئ فى بعض الحالات ؛ ذكر حكمها فى هذا الموضع ، ثم لما كان هذا الحكم عند طيء عاما لها ولغيرها من الياءات عمم الحكم ، وإلا فلا مناسبة لذكر إعلال الياء فى أثناء إعلال الواو ، اللهم إلا أن يقال بجامع كون كل واحد منهما مكسوراً ما قبلها ، فقال :

(وطيٌّ تَقْلِبُ الياء) جوازا (فى باب : رَضِىَ وبَقِىَ ودُعِىَ) ، يعنى به كل ما فيه ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية ، سواء كانت بنائية كما فى الأمثلة ، أو من بنية الكلمة : كناصاة فى ناصية (١) ، وسواء

(١) الناصية : شعر مقدم الرأس .

كانت الياء أصلية كبقى ورمى ، أو منقلبة عن واو كرَضِى ودُعى ، وتنقلب (ألِفًا) فراراً من الياء فى الآخر بعد الكسرة .

ومن هذا النوع المختص بالواو ما ذكره بقوله :

(وتُقْلَبُ الواوُ) لاما أو غيرها مما هو من الكلمة (طرفًا بعد ضمةٍ) ، قوله « طرفا » لا إذا كانت فى حكم الوسط لمجىء حرف لازم ، كتاء التأنيث فى عنصوة (١) وقمحدوة ، والألف والنون لغير المثنى فى : أفعوان(٢) وأقحوان، فإنها لا تقلب إلا أن تكون الضمة التى قبلها على واو أيضاً مثل : قَوُوَان على مثال : السَّبُعَان ، فيقال : قويان ، وقوله « بعد ضمة » لا بعد فتحة فتقلب ألفاً كما تقدم ، وأما بعد كسرة فقد تقدم (فى كلٍّ متمكن) ، أى فى اسم ، لا فعل كيدعو ، معرب لامبنى كهو : (ياء ، فتنقلبُ الضمة) التى قبلها (كسرةً) ، لأن الواو المضموم ما قبلها ثقيلة، ولا سيما إذا تطرفت وخاصة فى الاسم المتمكن، إذ تكون حينئذ محل حركات الإعراب المختلفة ، فتقلب الواو أولا « ياء » ، لأن البداية بتخفيف الأخير أولى ، ثم الضمة التى قبلها كسرة لصيرورتها حينئذ قبل الياء (كما انقلبت) قبل الياء كسرة (فى التَّرَامِى والتَّجَارِى) وأصلهما : التفاعل ، إذ هما مصدر

---

(١) العنصوة — مثلثة العين ، ساكنة النون ، مضمومة الصاد : القليل المتفرق من النبت وغيره ، وبقية كل شىء ، والقمحدوة — بفتحتين فسكون فضم — : العظم الناتىء فوق القفا خلف الرأس .

(٢) الأفعوان — بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه — : الذكر من الأفاعى ، والأقحوان : نبت طيب الريح ، حواليه ورق أبيض ، ووسطه أصفر ، وجمعه : أقاح ، وتصغيره : أقيحيان .

تفاعل ، كالتضارب ، وإذا فعل ذلك ، (فيصيرُ) الاسم (من باب قاضٍ) ، يعنى مما آخره ياء قبلها كسرة ، فيكون حكمه حكمه فى حال التنكير والتعريف باللام أو الإضافة ، وقد عرفت وجه عدم موجب قلبها إذا تطرفت بعد ضمة فى الفعل ، وكذا فى الاسم غير المتمكن ، إذ لا إعراب فيه ، ويشترط فى الضمة قبل الواو أن تكون لازمة ، فلا تقلب فى نحو : خطوات ؛ لأن ضمة الطاء عارضة فى الجمع ، ويجوز إسكانها ، ومثله فى عدم لزوم الضم نحو : أبو زيد ، وأخو زيد ، وكان على المصنف أن يصرح به (نحو أدْلٍ) فى جمع دلو ، أصله : أدلو ، (وقَلَنْسٍ) فى جمع قلنسوة ، أصله : قلنسو ، (بخلاف) غير المتطرفة ، بسبب مجيء حرف لازم بعدها كتاء التأنيث فى (قَلَنْسُوَةٍ(١) وقَمَحْدُوَةٍ) وهى ما خلف الرأس ، لبعدها عن الطرف ، وسيأتى إن شاء الله تعالى بيان كون التاء فى قلنسوة لازمة .

(وبخلاف) الواو التى ليست بلام وهى (العين كَالْقُوبَاءِ (٢)) ، فإنها لا تقلب ياء للبعد عن الطرف ، وأما الفاء نحو : مواعد فأبعد ، ولذلك لم يذكرها .

قوله (والخُيَلَاء) يعنى : وبخلاف الخيلاء ، فإن الضمة التى قبل الياء فيها لا تقلب كسرة ، لكون الياء عينا ، وإنما تقلب الضمة كسرة إذا كانت قبل المتطرفة ، وإنما ذكرها مع القوباء ، مع أن كلامه فى الواو المضموم ما قبلها ، لأن الياء المضموم ما قبلها فى حكم الواو

---

(١) القلنسوة : من لباس الرأس .

(٢) القوباء — بضم القاف — : الذى يظهر فى الجسد ويخرج عليه ، وهو داء معروف يتقشر ويتسع ، ويعالج ويداوى بالريق .

المضموم ما قبلها فى وجوب قلب الضمة معها كسرة ، حيث يجب قلب ضمة ما قبل الواو كالتوارى ، وعدم وجوب قلبها حيث لا يجب مع الواو كالخيلاء .

ولما كان المفهوم من قوله « بعد ضمة » أن الواو التى بعد سكون لا تقلب ، خصص ذلك المفهوم بقوله : (ولا أثرَ للمدةِ الفاصلة) بين الواو والضمة ، ولا تكون تلك المدة إلا واواً ، إذا كانت تلك المدة (فى الجمع) فإنها لا تؤثر فى حكم من الأحكام الثابتة للكلمة على تقدير عدم المدة ، بل وجودها وعدمها سواء (إلا فى الإعراب) ، فإنه كان الحكم فى الكلمة بدونها : أنه تقديرى فى حال الرفع والجر ، وهو مع وجودها لفظى (نحو عُتِىّ) جمع عاتٍ ، (وجُثِىّ) جمع جاث(١) أصلهما : عتو وجثو ، كقاعد وقعود ، فلا تؤثر المدة فى عدم قلب الواو ياء ، والضمة كسرة ، لكنها لقوتها بإدغام الياء فيها لا تحذف كما تحذف فى نحو : أدلٍ ، فيبقى الإعراب عليها لفظيا فى حال الرفع والجر ، وإنما لم تؤثر فى الجمع لثقله ، فناسبه التخفيف ، (بخلاف المفردِ) فإنها تؤثر فى عدم وجوب قلبها ياء كما تؤثر فى الإعراب نحو : عتو وجثو : مصدرى عتا وجثا ، ومعدو : اسم مفعول من عدا يعدو ، ومغزو من غزا يغزو .

(و) إذا قلبت الواو ياء فإنها (قد تكسر الفاءُ) فيما هو على وزن

---

(١) جاث : اسم فاعل من جثا يجثو ويجثى — كدعا ورمى — بمعنى : جلس على ركبتيه ، أو قام على أطراف أصابعه ، والجثى : جمع الجاثى ، وأصل جثى : جثوو — بواوين — فقلبت الواو المتطرفة ياء ، ثم قلبت الواو التى قبلها ياء أيضا ، لاجتماعها مع الياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، ثم قلبت ضمة الثاء كسرة .

فعول (للإتباع) ، يعنى لإتباع حركتها حركة العين ، (فيقال : عِتِيٌّ وجِثِيٌّ) بكسر فائهما ، (و) عدم القلب اعتدادا بالمدة (نحو : نُحُوٌّ) جمع نحو ، يقال : إنه لينظر فى نحوٍّ كثيرة ، أى فى جهات كثيرة (شاذ) ، والقياس : نحى ، ومثله : نُجُوٌّ جمع نَجْو ، وهو السحاب ، وأخُوٌّ وأبُوٌّ جمع أخ وأب .

(وقد جاء) عدم الاعتداد بالمدة الفاصلة فى المفرد أيضاً (نحو مَعْدِيٌّ ومَغْزِيٌّ كثيرًا) قال (١) :

* أنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا *

(والقياس الواو) لخفة المفرد .

واعلم أن نجم الأئمة(٢) جعل الأقسام مع المدة الفاصلة أربعة :

اثنان منها يجب فيهما القلب : أحدهما : الجمع على فعول نحو : عُتُوٌّ كما ذكر المصنف ، وثانيهما : ما تكون الضمة فيه على الواو نحو : غُزْوِىٌّ على وزن عصفور من الغزو ، ومنه مَقْوِىٌّ : مفعول من القوة .

والثالث : يكون القلب فيه أولى ويجوز تركه ، وهو كل مفعول ليس الضمة فيه على الواو ، لكنه من باب فعِل « بالكسر » نحو : مرضِىٌّ ، فإنه أكثر من مرضُوٌّ إتباعا للفعل الماضى .

---

(١) هذا عجز بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وهو من الطويل ، وصدره :
* وقد علمت عرسى مليكة أننى *
وعرس الرجل : امرأته ، ومليكة : اسمها ، والشاهد فى قوله (معديا) حيث جاء به معلا ، وهو من عدا يعدو ، وكان حقه أن يقول : معدوا ، ولكنه شبه بالجمع فأعله .

(٢) ما أورد الشارح من أقسام ذكرها نجم الأئمة الرضى فى شرحه على الشافية ٣ / ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢) .

والرابع : ما يكون ترك القلب فيه أولى ، وهو كل مصدر على فُعُول كجُثُوٍّ وعُتُوّ ، ومن قلب فلإعلال الفعل ، وكذا فى اسم مفعول ليس الضمة فيه على الواو ، ولا هو من باب فعِل « بالكسر » كَمَغْزُو .

وقال (١) : وقد يعل هذا الإعلال المفعول الذى لامه همزة ، وذلك بعد تخفيف الهمزة ، كقولهم : مَخْبِىٌّ ، أصله : مَخْبُوٌّ ، ويجوز لك فى فاء فُعُول : جمعًا كان أو غيره ، بعد قلب الواو ياء أن تتبعه العين ، وأن لا تتبعه نحو : عُتِىّ ودُلِىّ .

قلب الواو والياء همزة طرفا

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال « اللام » مشتركاً بين الواو والياء ، ولو قدمه على قوله (٢) « وتقلب الواو ياء إذا وقعت مكسوراً ما قبلها . . » أو أخره إلى بعد قوله (٣) « مراعاة للمفرد » لكان أولى كما لا يخفى ، وذلك النوع هو ما عناه بقوله :

(وتقابانِ همزةً إذا وقَعَتَا طرفاً بعدَ ألفٍ زائدة) لمثل ما ذكرنا فى علة قلبها همزة فى نحو : قائل وبائع ، وإن لم يتصرفا من فعل معتل ، فوقوعهما طرفا قائم مقام ذلك (نحو كِسَاءٍ) أصله : كساو ، (ورِدَاءٍ) أصله : ردای ، (بخلاف) الواقعتين طرفاً بعد ألف أصلية نحو (رَايٍ (٤) وثَايٍ) ، وهو مأوى الإبل ، لأنهما إذا وقعتا بعد

---

(١) شرح الرضى على الشافية (٣ /١٧٢) مع تعديل فى صياغة بعض العبارات .

(٢) سبق ذكر هذا فى أول الكلام عن « قلب الواو ياء هى لام » .

(٣) سيأتى هذا فى آخر كلام المصنف عن « قلب الياء ألفا والهمزة ياء فى فعائل وشبهه » .

(٤) الراى : اسم جنس جمعى ، واحده : راية ، والثاى : اسم جنس جمعى واحده ثاية ، وهى علم صغير ومأوى الإبل (القاموس المحيط ٤ /٣١٠) .

الزائدة فهى كالعدم ، فكأنهما وقعتا بعد الفتحة ، بخلاف الأصلية ، فإنه يعتد بها فى الفصل لقوتها ، وألفهما عن واو من رويت وثويت .

(ويُعْتَدُّ) فى الحكم عليهما بعدم التطرف الذى هو شرط وجوب القلب (بِتَاءِ التأْنِيثِ قياسًا) إذا كانت لازمة ، وكذا ألف التثنية اللازمة نحو : الثنايان (١) ، والألف والنون لغير التثنية كغزاوان ورمايان على وزن : سلامان (٢) ، من الغزو والرمى ، وتاء التأْنيث اللازمة هى (نحو) تاء (شَقَاوَةٍ وسِقَايةٍ) ، فلا تقلبان مع الحرف اللازم بعدهما ؛ لعدم التطرف حينئذ مع ضعف العلة ، واشترط اللزوم فى تأْثير الحرف الذى بعدهما ؛ لأن غير اللازم كالمعدوم ، وغير اللازم هو التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث فى الصفات نحو : سَقَّاءة وغزَّاءة ، لقولهم : سقَّاء وغزَّاء ، وتاء الوحدة القياسية نحو : استقاءة واصطفاءة ، وألف المثنى غير اللازمة نحو : كساءان ورداءان ، (ونحو صَلَاءةٍ) فى صلاية وهى حجر صغير ، (وعَبَاءةٍ) فى عباية ، وهى ضرب من الأكسية ، (وعَظَاءةٍ (٣)) فى عظاية ، وهى دويبة أكبر من الوزعة (٤) (شاذ) ، والقياس عدم القلب ؛ لأن أصل هذه التاء اللزوم ؛ لأنها ليست قياسية كما فى استقاءة ، وإن كانتا معا للوحدة ، لأن الفرق فى اسم العين

---

(١) الثنايان : مما جاء مثنى ولا واحد له ، ومعناه مفرد ، وهو حبل واحد تشد بأحد طرفيه إحدى يدى البعير وبالآخر الأخرى .

(٢) سلامان : جاء فى القاموس المحيط (٤ /١٣٠) : والسلامان : شجر وماء لبنى شيبان واسم ، وقد ضبطت فى القاموس المحيط بضم السين ، وفى اللسان ضبطت بالفتح ، وصرح ياقوت فى المعجم بأنها بفتح السين أو كسرها .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٧٣) ذكرت لفظة (عظاءة) قبل (عباءة) .

(٤) جاء فى القاموس المحيط (٣ /١١٥) الوزعة : محركة — : سام أبرص ، سميت بها لخفتها وسرعة حركتها ، وجمعه وزع وأوزاع . . .

بين مفرده وجنسه بالتاء سماعى قليل من المخلوقات كان أو من غيرها ، كتمرة وتفاحة وسفينة ولبنة ، وإنما جاز الهمز فى الأسماء الثلاثة نظراً إلى عدم لزوم التاء، إذ يقال : صلاء وعباء وعظاء فى الجنس، وقال الرضى (١) : عدم لزومها فيها يخرجها عن الشذوذ ، وإن كان الأصل لزومها ، ولو اتفق غير هذه الثلاثة فى مثل حالها ، لجاز فيها الوجهان أيضاً قياساً .

قلب الياء واوا والواو ياء فى الأفعال الناقصة

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال اللام ، لكنه مختص بالياء ، فقال :

(وتقلبُ الياءُ واواً فى فَعْلَى اسمًا كبَقْوَى) هو بمعنى الإبقاء ، وهو الرحمة والرعاية ، (وتَقْوَى (٢)) وهى التقية والورع ، وهى غير منصرفة ؛ لأن الفها للتأنيث ، وفى الكشاف أنه روى عن سيبويه عن عيسى بن عمر (٣) : « عَلَى تَقْوَى مِنَ اللهِ » بالتنوين ، ووجهه أنه جعل الألف للإلحاق لا للتأنيث كَتَتْرى (٤) ، فمن نون ألحقها بجعفر ، أصلهما : بقيي وتقيي ، والتاء فى تقي : مبدلة من الواو ؛ لأنها من وقيت ، فأصلها : وقْيَى : قلبت الواو « تاء » كما فى : تراث وتخمة ، فصار : تقيي ، فقلبت الياء واوا قصدا لاعتدال طرفى

---

(١) ذكر قول الرضى فى شرحه على الشافية (٣ /١٧٧) .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٧٧) جاء لفظ (تقوى) قبل (بقوى) .

(٣) جزء الآية ١٠٩ من سورة التوبة .

(٤) جاء فى نزهة القلوب فى تفسير غريب القرآن عند قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا تترى) ٤٤ المؤمنون : تترى وتتراً : فعل وفعلا من المواترة وهى المتابعة ، من لم يصرفها جعل ألفها للتأنيث ، ومن صرفها جعلها ملحقة بفعلل ، وأصل تترى : وترى ، فأبدلت التاء من الواو ، كما أبدلت فى تراث وتجاه .

الكلمة ؛ لئلا يكون طرفاها كلاهما خفيفين ، أعنى الفتحة فى الأول ، والياء فى الآخر ، وخص الاسم بذلك لسبقه على الصفة .وقصد الفرق بينهما ، ولذلك قال : (بِخِلافِ الصِّفَةِ نحو : صَدْيَا وَرَيَّا) يعنى فإنها لا تقلب ياؤهما واوا لما عرفت .

ومما تقلب فيه الياء واوا أيضاً : إذا وقعت مفتوحة فتحة لازمة بعد ضمة حقيقة أو حكما على غير واو فى : فعُل كسرُوَ ، وكذا لو سكنت العين تخفيفاً ، إذ هى فى حكم المضمومة ، أو فى اسم ولم تكن كالمتطرفة لمجىء زائد لازم بعدها ، كما إذا بنى من رمى مثل : أُسْحمان (١) ، أو مثل سَمُرة (٢) على تقدير لزوم التاء ، فإنك تقول : أرمُوَان ورَمُوَة ، بخلاف ما لم تكن فيه الفتحة لازمة كرمية على فرض عدم لزوم التاء ، فإنك تقلب الضمة كسرة وتبقى الياء ، وبخلاف ما إذا كانت الضمة على الواو،كما إذا بنيت مثل السبعان(٣) من طوى، فإنك تقول : طويان ، فتبقى الياء ، وتقلب الضمة كسرة .

ثم ذكر نوعاً آخر مختصاً بالواو ، فقال :

(وتقلب الواو ياء فى فُعْلَى اسما) لحصول نوع من الثقل فيه ؛ لكون الضمة فى أول الكلمة ، والواو قرب الآخر ، فقصد فيه مع التخفيف الفرق بين الاسم والصفة ، فقلب الواو ياء فى الاسم (كَالدُّنْيَا) أصلها : الدنوا من الدنو ، (والعليا) أصلها : العلوا من

---

(١) أسحمان : أفعلان : جبل .

(٢) السمرة : شجرة الطلح .

(٣) السبعان — بفتح السين وضم الباء ، موضع معروف فى ديار قيس ، قال ابن مقبل :

ألا يا ديار الحى بالسبعان أمل عليها بالبلا الملوان

قال فى اللسان : ولا يعرف فى كلامهم اسم على فعلان (بفتح الفاء وضم العين) غيره .

العلو ، وعد الدنيا والعليا من فُعْلى الاسمية ، مع أنهما تأنيث الأدنى والأعلى أفعل التفضيل ، لأن فعلى مؤنث أفعل ؛ لأنها لا تكون وصفاً بغير اللام ، كما تقدم حكمها حكم الاسم كما ذكر سيبويه ، وقد تقدم .

(وشذ) إثبات الواو فى (نحو القُصْوَى) مؤنث الأقصى ، مع أنه اسم لما ذكرنا ، قال سيبويه (١) : وقد قالوا القصوى ، فلم يقلبوا واوها ياء ، لأنها قد تكون صفة بالألف واللام ، (و) فى (حُزْوَى) اسم موضع ، (بخلاف الصفة) فإنها لا تقلب فيها الواو ياء لما تقدم ، نحو (الغُزْوَى (٢)) مؤنث الأغزى ، أفعل التفضيل ، وقد علمت أن حكمه حكم الاسم ، فنى عده من الصفة نظر ، قال السيرافى (٣) : لم أجد سيبويه ذكر صفة على فُعْلَى بالضم مما لامه واو إلا ما يستعمل بالألف واللام نحو : الدنيا والعليا وما أشبه ذلك ، وهذه عند سيبويه بمنزلة الأسماء ، قال : وإنما أراد أن فُعْلَى من ذوات الواو إذا كانت صفة تكون على أصلها ، وإن كان لا يحفظ شىء من كلامهم على ذلك .

(ولم يُفْرَقْ) أى لم يوقع الفرق بين الاسم والصفة (فى فَعْلَى) بفتح الفاء (من) بنات (الواو) بأن تقلب الواو فيها اسماً ياء ، كما فرق فى فعلى من الياء (نحو دَعْوَى) فى الاسم ، (وشَهْوَى) فى الصفة ، إذ هى مؤنث شهوان ، لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة

---

(١) ما قاله سيبويه : ذكره الرضى فى شرحه للشافية (٣ /١٧٨) .
(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /١٧٧) : كالغزوى .
(٣) ما ذكره الشارح عن السيرافى أورده الرضى فى شرحه للشافية (٣ /١٧٩) .

والواو ، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين ، (ولا فى فُعْلَى) بضم الفاء (من) بنات (الياء) ، كما فرق فى فُعلى من الواو ، (نحو الفُتْيَا) فى الاسم ، (والقُضْيَا) فى الصفة ، لأنها تأنيث الأقضى ، وقد عرفت أن جعلها صفة ليس على ما ينبغى .

ولم يذكر فِعْلَى « بكسر الفاء » لعزة وجودها ، وإن وجد شىء منها فحكمها عدم الفرق بين الاسم والصفة فى بنات الياء والواو معاً ؛ لأن الكسرة ليست فى ثقل الضمة ، ولا فى خفة الفتحة ، بل هى متوسطة بينهما ، فهى معتدلة فى الثقل والخفة ، فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع الواو .

قلب الياء ألفاً والهمزة ياء فى فعائل وشبهه

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال اللام ، لكنه مختص بالياء فقال :

(وتقلب (١) الياءُ إذا وقعتْ بعدَ همزةٍ) حال كون تلك الهمزة (بعدَ ألفٍ فى باب مساجِدَ) ، يعنى به الجمع الأقصى الذى بعد ألفه حرفان ، (وليس مفردُهَا) أى مفرد هذه الصيغة (كذلك) ، أى ليس بعد ألف مفردها همزة بعدها ياء (ألفًا ، والهمزةُ ياءً) لما تقدم فى تخفيف الهمزة (نحو مَطَايَا ورَكَايَا) جمعى مطية (٢) وركية : فعيلة من الناقص الواوى (٣) ، وكان أصلهما : مطاى وركاى ، لأن

---

(١) فى مخطوطة (ص) : وتنقلب .

(٢) المطية : الدابة ، وأصلها : مطيوة : قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمتا ، والركية : البئر : فعيلة بمعنى مفعولة من ركاها يركوها ، أى حفرها .

(٣) فى كل من مخطوطتى (ق) ، (ص) : اليائى ، وصوابه : الواوى .

ياء فعيلة فى الجمع الأقصى تصير همزة كما تقدم ، (و) كذا (خَطَايَا) جمع خطيئة : فعيلة مهموز اللام ، فإن فيه ياء بعد همزة بعد ألف الجمع (على القولين) أى قولى الخليل وسيبويه ، أما على قول سيبويه فإنك تقلب ياء فعيلة فى الجمع همزة ، فتجتمع همزتان : أولاهما مكسورة ، فتقلب الثانية ياء وجوباً ، وأما على قول الخليل ؛ فلأن أصله : خطائِئُ : بياء بعدها همزة ، ثم قلبت الهمزة إلى موضع الياء ، فتقلب على القولين الهمزة ياء ، والياء ألفاً ، (وصَلَايَا جمع) صلاءة (١) (المهموزِ ، و) جمع (غيرِهِ) يعنى : صلاية ، لأن جمع فعالة : فعائل بالهمزة كحمائل (٢) ، كما تقدم ، فيصير جمع صلاءة بهمزتين كجمع خطيئة عند غير الخليل ، فتقلب الثانية ياء مثلها ، والظاهر أن الخليل لا يوافق هنا أيضاً ، إذ يجتمع الهمزتان فيفر منه إلى القلب كما هو مذهبه ، حيث كان القلب رافعاً له ، وهنا كذلك ، إذ لو لم تقلب بالتقديم والتأخير لانقلبت الألف التى هى مدة ثالثة همزة ، وبعدها همزة هى لام الكلمة ، فتجتمع الهمزتان ، ولو أخرت الألف عن الهمزة ، وصار : صلاءا كصحارى ، ثم تقلب الهمزة ياء لم يجتمع الهمزتان ، وجمع صلاية : صلائى بهمزة بعد ها ياء ، (وشَوَايَا جمع شَاوِيَةٍ) من شويت اللحم ، أصله : شواوى : فقلبت الواو التى بعد الألف همزة كما فى : أواول ، فصار : شوائى ، ثم قلبت الياء ألفا ، والهمزة ياء .

---

(١) الصلاية والصلاءة : مدق الطيب .

(٢) حمائل جمع حمالة كسحابة ، وهى الدية يحملها قوم عن قوم (القاموس المحيط ٣ /٣٦٢)

(بخلاف) ماكان جمع فاعلة من الناقص المهموز اللام نحو (شَوَاءٍ جمع شائِيَةٍ من شأَوْتُ) أصلها : شاثوة ، ، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فقيل : شائية : بياء بعد همزة بعد ألف ، ثم جمع على شوائى كجوارى ، ثم أعل إعلالها ، (وبخلاف) ما كان جمع فاعلة من الأحوف المهموز اللام نحو (شَوَاءٍ وجَوَاءٍ جَمْعَىْ شَائِيَةٍ وجائية)، أصلهما : شايئة وجايئة بهمزة بعد ياء ، إذ الأول من المشيئة ، والثانى من المجىء ، فقلبت الياء همزة كبائعة (على القولين) أى قول الخليل وسيبويه (فيهما) أى فى : جواء وشواء ، فإن أصلهما : شوائئ وجوائئ ، لأن الواو بدل عن ألف فاعلة ، والألف مجتلبة للجمع ، فيقع بعدها عين الكلمة وهى « ياء » ، فعند سيبويه تقلب همزة ، كجمع بايعة ، ثم تقلب الثانية ياء كما تقدم ، وعند الخليل تؤخر إلى موضع الهمزة ، فلا تقلب فى هذه الأمثلة ونظائرها الياء ألفا ، والهمزة ياء ؛ لأنه لما كان المفرد كالجمع فى أن فيه ياء بعد همزة بعد ألف طوبق بالجمع مفرده .

(وقد جاء) فى جمع إداوة وهى المطهرة (أدَاوَى ، و) فى جمع علاوة ، وهى ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء (عَلَاوَى ، و) فى جمع هراوة وهى العصا (هَرَاوَى) بإبقاء الواو فيهن ، والقياس : أدايا وعلايا وهرايا ، فإن أصله : أدائو وعلائو وهرائو ، ثم يصير : أدايى وعلايئ وهرايئ : بقلب المدة الثالثة همزة كما فى رسالة ، ثم قلب الواو ياء ، ثم تقلب الياء ألفا والهمزة ياء ، فيصير : أدايا و لايا وهرايا كمطايا ، ولكنهم قلبوا الهمزة واوا فيه (مُرَاعَاةً للمفرد)

لما ثبتت فيه الواو ، ومقتضى كلام الرضى (١) أن قلب الهمزة واواً فى مثله قياس فيما جمع منه الجمع الأقصى ، ولم يراعوا المفرد فى نحو : شوايا جمع شاوية بأن يقولوا : شواوَى ؛ لأنه لما كان أصله شواوى ، فقلبت الواو التى بعد الألف همزة كما فى أوائل ، لم تقلب الهمزة بعدُ واوا ، لئلا يكون عود إلى ما فر منه ، فرجع فيه من مراعاة المفرد إلى الجرى على الأصل الذى هو قلب الهمزة ياء ، فقيل : شوايا .

إسكان الواو والياء

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال الواو والياء لامين ، فقال :

(وتُسكَّنَان فى) الفعل المضارع ، أعنى (باب يَغْزُو) الواوى ، (و) باب (يَرْمِى) اليائى ، إذا كانا (مرفوعين) لثقل الضمة عليهما ، لا منصوبين نحو : لن يغزوَ ، ولن يرميَ ، لخفة الفتحة .

(و) تسكن الياء أيضاً ، سواء كانت منقلبة عن الواو فى نحو : (الْغَازِى) أصله : الغازو ، قلبت ياء لوقوعها مكسورا ماقبلها ، أو أصلية (و) ذلك نحو (الرَّامِى) رفعا وجراً ، أى حال كون كل منهما (مرفوعا ومجروراً) ، لثقل الضمة والكسرة على الياء فى الآخر ، لا نصبا نحو : رأيت الرامىَ ؛ لخفة الفتحة ، (والتحريك فى) حال (الرفع) للواو نحو : يغزوُ ، ولليا‌ء فى نحو : يرمىُ والرامىُ ، (و) فى حال (الجر فى الياء) إذ لا جر على الواو (شَاذٌّ) ، أما الرفع فى الواو فكقول الشاعر(٢) :

إذا قلتُ علّ القلب يسلوُ قُيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

---

(١) ورد ما أشار إليه الشارح من كلام الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ١٨٠) .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل ، والاستشهاد به فى الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو (يسلو) حيث حرك الشاعر واو الفعل بالضمة شذوذا ، لأن الأصل فى باب يغزو السكون .

وأما فى الياء ، فلم أظفر له بشاهد فى الفعل ، وأما فى الاسم فكقول الشاعر (١) :

* موالِىَّ كِكِبَاشِ العُوسِ سُحَّاحُ *

وأما الجر فكقوله : (٢)

* كجواري يلعبنَ فى الصحراءِ *

(كالسكون) فإنه شاذ (فى النصب) ، أما الواو فكقوله(٣) :

* أبَى اللهُ أنْ أسْمُو بأُمٍّ وَلَا أبِ *

وأما الياء فى الفعل فكقوله (٤) :

فآليتُ لَا أرْثِى لَهَا من كلالةٍ ولا من وجاءٍ حتى تُلَاقِى محمدا

وأما فى الاسم فكقوله : (٥)

* فلو أنَّ واشٍ باليمامةِ دَارُهُ *

---

(١) هذا عجز بيت لجرير بن عطية ، وهو من البسيط ، وصدره :

* قد كاد يذهب بالدنيا وبهجتها *

والموالى : جمع مولى ، ومن معانيه : السيد ، والكباش ، جمع كبش ، والعوس : اسم مكان أو قبيلة ، سحاح : جمع سلح ، وهو السمين ، والاستشهاد فى قوله : (موالى) حيث حرك الاسم المختوم بالياء بالضم شذوذا .

(٢) هذا عجز بيت من بحر الكامل ، لم يعرف قائله ، وصدره :

* ما إن رأيت ولا أرى فى مدتى *

والاستشهاد فى قوله : (كجوارى) حيث حرك الياء فى الاسم بالكسر شذوذا .

(٣) هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل العامرى الجعدى ، وهو من بحر الطويل ، وصدره :

* فما سودتنى عامر عن وراثة * وسودتنى : جعلتنى سيدا ، وعامر قبيلة ، والاستشهاد فى قوله (أن أسمو) حيث سكن الواو فى الفعل فى حال النصب ، وذلك شاذ .

(٤) هذا البيت كما فى ديوان الأعشى ص ١٠٢ من دالية الأعشى ميمون بن قيس التى أعدها ليمدح بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو من بحر الطويل ، والاستشهاد فى قوله (حتى ألاقى) بإسكان ياء الفعل بعد (حتى) التى ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة ، وهو شاذ .

(٥) هذا صدر بيت لمجنون بن عامر المعروف بمجنون ليلى ، وهو من بحر الطويل ، =

(والإثبات) أى وكالإثبات فإنه شاذ (فيهما) ، أى فى الواو والياء ، (وفى الألف) أيضا (فى) حال (الجزم) أما فى الواو فكقوله(١) :

هجوتَ زبَّانَ ثم جِئْتَ معتذرًا مِنْ هَجْوِ زَبّانَ لم تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

وأما فى الياء فكقوله :(٢)

* أَلَمْ يأْتيكَ والأَنباءُ تَنْمى *

فتقدر فى الضرورة الضمة فى الواو والياء ، ليحذفها الجازم ، لأن الجازم لابد له من عمل ، وتقديرها فى الياء أولى وأكثر ، لأن الضمة على الواو أثقل منها على الياء ، وأما فى الألف فكقوله(٣) :

* وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ *

وتقدير الضمة فى الألف أبعد ، لأنها لا تحتمل الحركة .

=وعجزه : * وداری بأعلى حضر موت اهتدى ليا * والواشى : الذى يسعى بالنميمة بين الناس ، واليمامة وحضر موت : اسما مكان ، والاستشهاد فى قوله (واش) بحذف الياء فى حالة النصب لأنه اسم أن ، كما تحذف فى حالتى الرفع والجر باعتباره اسما منقوصا .

(١) هذا البيت ينسب لأبى عمرو بن العلاء ، واسمه زبان ، وهو من بحر البسيط ، والاستشهاد فى قوله (لم تهجو)حيث أثبت لام المضارع الناقص وهى الواو ولم يحذفها بعد (لم)الجازمة ، وذلك شاذ .

(٢) هذا صدر بيت لقيس بن زهير العبسى ، وهو من بحر الوافر ، وعجزه :
* بما لاقت لبون بنى زياد * والأنباء تنمى : أى تزيد ، واللبون : الناقة ذات اللبن ، والاستشهاد فى قوله : (ألم يأتيك) حيث أثبت الياء ساكنة فى المضارع بعد أداة الجزم التى تحذف بعدها ، وهو شاذ .

(٣) هذا بيت من مشطور الرجز ، ينسب لرؤبة وقبله : إذا العجوز غضبت فطلق * وترضاها : أصله : تترضاها ، فحذفت إحدى التاءين ، والاستشهاد فى قوله (ولا ترضاها) حيث أثبت الألف فى المضارع بعد (لا) الناهية التى يجزم بعدها الفعل المضارع بحذف حرف العلة ، وبقاء الألف شاذ .

حذف الواو والياء لامين

ثم ذكر نوعا آخر من إعلالهما لامين ، فقال :

(وتحذفان فى) المتصل به ضمير جمع المذكر أو المخاطبة من مضارع أو أمر (نحو (١) يَغْزُونَ) أصله : يغزو : لحقه واو الجمع ، فحذفت الواو (٢) الأُولى للساكنين ، (ويرْمُونَ أصله : يرمى ، لحقة واو الجمع ، فحذفت الياء للساكنين ، ثم ضمت الميم لتسلم الواو ، إذ هى كلمة تامة لا تغير .

(وَاغْزُنَّ) يا قوم ، أصله : اُغْزُوْ ، فحذفت الواو لمعاملته معاملة المجزوم ، ثم ألحق به واو الجمع ، فصار : اُغْزُوا ، فلحقه نون التأكيد ، فسقطت الواو(٣) للساكنين ، (وَاغْزِنَّ) يا هند ، أصله : اغزو : حذفت الواو لمعاملته معاملة المجزوم ، وألحق به ياء المخاطبة ، فصار : اغزى ، ثم ألحق به نون التأكيد ، فسقطت الياء للساكنين ، (وَارْمُنَّ) يا قوم ، أصله : ارمى للمفرد ، ثم : ارم ، ثم : ارموا ، ضمت الميم لأجل الواو ، فلحقه نون التأكيد فسقطت الواو للساكنين ، (وَارْمِنَّ) يا هند ، أصله بعد حذف الياء التى هى لام : ارمى ، ثم لحقه نون التأكيد ، فحذفت الياء ، وتقول فى أمر المخاطبة من : وأى يئى ، بمعنى : وعد يعد : إنَّ يا هند ، وأصله : إى ، لأنه مأخوذ من المضارع ، وأصل المضارع : توئى ، كوعدت توعد ، حذفت

---

(١) فى مخطوطة (ص) : مثل يغزون .
(٢) يقصد بالواو الأولى لام الفعل : يغزو .
(٣) يقصد بالواو التى سقطت : واو الجماعة .

الواو(١) على القياس ، فبقى : تئى كتعد ، ثم حذفت تاء المضارع ، فبقى : إى يا زيد ، حذفت الياء لمعاملته معاملة المجزوم فبقى : إ يازيد ، فألحقت به ياء ضمير المخاطبة ، فقيل : إى يا هند ، ثم ألحق به نون التأكيد ، فحذفت الياء قال(٢) :

إنَّ هندُ المليحة الحسناء وَأىَ مَنْ أضمرتْ لخل وفاء

بالضم على هند ، لأنها منادى مفرد معرفة ، أى : عدى يا هند ، ويجوز فى صفتها أعنى « المليحة » الرفع والنصب ، وكذا فى الحسناء ، لكنه فى البيت منصوب .

حذف اللام سماعاً

ولما ذكر الإعلال القياسى ، ونبه فى كثير من الأنواع على الشاذ منه ، أو على بعضه ، ذكر أن ثمة أشياء قد تعل ليست بقياسية مما لم يذكره ، فقال :

(ونحو يَدٍ ودَمٍ) والأصل : يدى ودمى : بسكون العين عند سيبويه ، لقولهم فى الجمع : أيد كأفلس ، ودماء كظِبَاء ، وليس لك أن تقدم على حركة العين إلا بدليل ، وقيل : فعل بالتحريك ، بدليل قوله (٣) :

يَدَيانِ بيضاوان عند محلَّم قد يمنعانِكَ أن تُضَامَ وتُهْضَمَا

---

(١) يقصد بالواو هنا : فاء الفعل : توئى ، لأنه مثال تحذف فاؤه فى المضارع .

(٢) هذا بيت من الشعر يقال فى المعاياة بالمسائل النحوية ، وقوله : وأى من أضمرت بمعنى : وعد من أضمرت ، وقد شرح المؤلف من خلال الفعل (وأى) وهو مثال ناقص كيف يؤخذ منه الأمر ثم يؤكد ، فيصير : إن .

(٣) هذا البيت من بحر الكامل ، ومحلم : اسم رجل ، وضامه يضيمه بمعنى ظلمه ،=

وقوله : * جَرَى الدمَيَانِ بالخبرِ اليقينِ *

وأجيب بالشذوذ ، فلا حجة فى ذلك ، وقيل : إن دما : واوى اللام ، وضعف بأَن اليائى اللام أكثر ، (وَاسْمٍ) أصله : سمو ، (وَابْنٍ) أصله : بنو ، (وَأخٍ) أصله : أخو ، (وأُخْتٍ) أصلها : أخوة ، فحذفت اللامات فيها اعتباطا ونسيا إلا فى أُخت فقد عوض منها التاء كما تقدم (ليس بقياسٍ) لما عرفت من عدم شمول شىء من الأَقيسة السابقة لها ، بل قياس بعضها الإبقاء ، وبعضها القلب إلى الألف .

ولا بأْس أن نلحق بباب الإعلال نبذة مأْخوذة مما ذكره نجم الأَئمة ، تتعلق بالواو والياء ، مما له مزيد نفع فى حل بعض ألفاظ الكتاب ، ولا سيما فى مسائل التمرين ، كما يتضح لك إن شاء الله تعالى ، فنقول (٢) :

إذا اجتمع فى كلمة ياءان متحركتان ، والأَخيرة « لام وحركتها لازمة ، ولم يجز قلبها ألفا ، ولا إدغام الأُولى فيها ، فالأَولى قلبها

=والاستشهاد فى هذا البيت بقوله : يديان على أنه شاذ حيث رد اللام المحذوفة وحركها ، والقياس : يدان .

(١) هذا عجز بيت لعلى بن بدال السلمى ، وقد نسب إلى غيره ، وهو من بحر الوافر ، وصدره : * فلو أنا على جحر ذبحنا *

والجحر : الشق فى الأرض ، وقوله : جرى الدميان الخ » قال ابن الأعرابى : معناه لم يختلط دمى من بغضى له وبغضه لى ، بل يجرى دمى يمنة ، ودمه يسرة ، والاستشهاد بالبيت فى (دميان) تثنية دم ، وهو شاذ ، لأن القياس : دمان .

(٢) وردت هذه المسائل فى شرح الرضى للشافية (٣ /١٨٦–١٩٧) وقد مهد لها الشيخ الرضى بقوله : هذا آخر باب الإعلال ، ولنضف إليه ما يليق به فنقول : ، ويلاحظ أن صاحب المناهل عند نقله لتلك المسائل قد أحدث تغييرات فى صياغة بعض العبارات ، كما اقتصر على بعض المسائل ، ولم يذكرها كاملة .

واوا نحو : حيوان ، خلافا لسيبويه ، فإنه يبقى الياءين على حالهما ، وحيوان عنده شاذ .

وإن اجتمعت ثلاث ياءات ، والأُولى مدغمة فى الثانية ، ولم يكن ذلك فى الفعل أو الجارى عليه ، والأخيرة طرف أو فى حكمه ، ولم يمكن قلبها ألفا ، فإن كانت المشددة غير مكسورة قلبت الثالثة واوا كحيَّوان على وزن : فيْعلان ، وعند سيبويه : حيَّيان ، وإن كانت المشددة مكسورة حذفت الثالثة نسيا كمعيّة ، خلافا لأبى عمرو فى نحو : أحيّ ، كما تقدم فى التصغير ، وإن كانت الثانية مدغمة فى الثالثة ، وكانت الأُولى ثالثة الكلمة متحركا ما قبلها قلبت واوا ، كما إذا بنيت من الرمى مثل : حمصيصة (١) قلت : رَمَوِيّة كرحوية ، ويفتح ما قبل الواو لتسلم إن كان مكسورا نحو : عَمَوِىّ ، وإن كانت الأُولى رابعة الكلمة ففى النسب تحذف على الأصح كقاضِىّ ، كما تقدم ، وفى غير النسب تقلب واوا ، تقول على وزن : خيتعور(٢) من الرمى : رَيْمَوِىّ ، والأصل : رَيْمَيُوى : قلبت الواو ياء وأدغمتها فى الأخيرة ، ثم كسرت الضمة وقلبت الياء واوا ، وإن لم يكن شىء منها مدغما فى شىء ، فإن كانت الثالثة تستحق قلبها ألفا قلبت ، كما إذا بنيت من : حَيِىَ مثل : احمرّ ، قلبتها ألفا ، نحو : احْيَيَى ،

---

(١) الحمصيصة — بفتح أوله وثانيه وكسر ثالثه — بقلة رملية حامضة ، وقد تشدد ميمها ، وهى واحدة الحمصيص .

(٢) جاء فى المخطوطتين : خيثعور (بالثاء) وهو تصحيف ؛ لأنه بالتاء ، قال صاحب القاموس المحيط (٢ /١٨) : والخيتعور : السيئة الخلق والسراب ، وكل مالا يدوم على حالة ويضمحل ، وشىء كنسج العنكبوت يظهر فى الحر كالخيوط فى الهواء . . وغير ذلك .

ثم إن أدغمت كما فى اقتتل قلت : حَيَّى ، وإن لم تدغم قلبت الثانية واوا نحو : احْيَوَى ، وإن لم تستحق ذلك كما إذا بنى من حَيِىَ مثل : هُدَبِد(١) وجَنْدِل(٢) ، فلك حذف الثالثة نسيا ، فتقول : حُيًا وحَيًا ، بقلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولك قلب الثانية واوا كما فى حيوان ، فتسلم(٣) الثالثة ، فيصير : حُيَوِيًا وحَيَوِيًا ، ولا تعل الأخيرة إعلال قاض من دون قلب الثانية واوا خلافا لما سيأتى من كلام المصنف فى مسائل التمرين .

وإن اجتمع أربع ياءات فى غير النسبة ، فإن كانت الأُولى فقط مدغمة فى الثانية كما إذا بنيت من حَيِىَ مثل : جحمرش(٤) ، فلك قلب الثالثة واوا ؛ لتسلم الرابعة ، فتقول : حَيَّوٍ ، ولك حذف الرابعة نسيا ، وقلب الثالثة ألفا ، فتقول : حَيًّا ، وإن كانت الثانية فقط مدغمة فى الثالثة ، كما إذا بنيت مثل : قُذَعْمِل(٥) من حيى ، حذفت الرابعة نسيا ، فتقول : حُيَىّ ، وإن كانت الأُولى مدغمة

---

(١) جاء فى القاموس المحيط (١ /٣٤٨) : الهدبد كعلبط : اللبن الخاثر (الحامض) جدا كالهدابد ، والخفش ، وضعف العين ، وضمغ أسود والضعيف البصر والعشا لا العمش .

(٢) جندل كعلبط : الموضع تجتمع فيه الحجارة ، وأرض جندلة كعلبطة وقد تفتح : كثيرتها (القاموس المحيط ٣ /٣٥٢) .

(٣) يراد بالسلامة ما يقابل : الحذف نسيا ، والإدغام والقلب واوا ، فشمل الإعلال كإعلال قاض ، ألا ترى أنه قال : فيصير حيويا ، أى فى حالة النصب ، وكذا تقول : الحيوى ، كما تقول القاضى ، وبحذف آخره إذا رفع أو جر ، فيقال : حيو (بحذف الياء الثالثة) .

(٤) الجمحرش : العجوز الكبيرة والمرأة السمجة ، والأرنب المرضع ، ومن الأفاعى : الخشناء (القاموس المحيط ٢ /٢٦٤) .

(٥) القذعملة - بضم القاف وفتح الذال - : المرأة القصيرة الخسيسة ، والضخم من الإبل كالقذعمل (القاموس المحيط ٤ /٣٦) .

فى الثانية ، والثالثة فى الرابعة ، كما إذا بنى منه مثل قِرْطَعْب(١) ، بقيت المشددتان بحالهما ، فتقول : حِيِّىّ ، وكما إذا بنى مثل : قذعميلة من قضى ، فتقول : قُضَيِّيَّة ، والمازنى لم يجوز فى مثله إلا قُضَوِيَّة قياسا على النسب كقَضَوِية فى النسبة إلى قَضِيَّة ، وعليه بنى المصنف فيما سيأتى من مسائل التمرين .

وإذا اجتمع فى كلمة واوان متحركان فى الوسط ، ولم يجز الإدغام ، كما إذا بنيت على فعَلان « بفتح العين » من القوة ، فالأَوْلَى قلب الثانية ياء ، فتقول : قوَيَان ، خلافا لسيبويه فقال : قَوَوَان ، وإن كانت الأُولى ساكنة وهما فى الطرف ، وانكسر ما قبلهما قلبتا ياءين ، كما إذا بنيت من الغزو مثل : فِلِزّ(٢) ، فتقول : غِزِىّ .

وإن اجتمع ثلاث واوات فى الطرف والأَخيرة لام ، والثانية مدغمة فى الثالثة ؛ قلبت المشددة ياء بأَى حركة تحرك ما قبلها ، كقِوَىّ على وزن : قِمَطْر(٣) ، وقِوِىّ على وزن : فِلِزّ ، وقُوُىّ على وزن : قُمُدّ(٤) ، إلا أن يكون ما قبل الأُولى ساكنا فلا قلب ، كقرطعب

---

(١) ما عنده قرطعبة « أى لا قليل ولا كثير أو شىء (القاموس المحيط ١ /١١٦) .

(٢) الفلز — بكسر الفاء واللام وشد الزاى — نحاس أبيض تجعل منه القدور المفرغة ، أو خبث الحديد ، أو الحجارة ، أو جواهر الأرض كلها ، أو ما ينفيه الكير من كل ما يذاب منها ، والرجل الغليظ الشديد . . . (القاموس المحيط ٢ /١٨٦) .

(٣) القمطر كسبحل : الجمل القوى الضخم ، والرجل القصير . . . وما يصان فيه الكتب كالقمطرة (القاموس المحيط ٢ /١٢١) .

(٤) من معانى : قد : ورجل قد مخففة وقد وقاد كغراب . . . شديد أو غليظ (القاموس المحيط ١ /٣٣٠) .

من الغزو ، فتقول : غِزْوَوّ كقِرْشَبّ(١) ، فإن كانت الواوات فى الوسط بقيت نحو : اقْوَوَّلَ على وزن : اغدودن(٢) ، والأخفش قد يقلب الأخيرة ياء ، فتنقلب الثانية ياء أيضا نحو : اقويّل .

وإن اجتمع أربع واوات ، والثالثة مدغمة فى الرابعة ، قلبتا ياءين ، تقول من قوى على مثال : قرطعب : قِوَّىّ ، وإن لم تكن مدغمة فيها بقيت بحالها عند سيبويه ، تقول فى مثل جحمرش من القوة : قَوَّوٍ ، وعند الأخفش : قَوَّىٍ .

باب الإبدال

ولما فرغ من الإعلال شرع فى الإبدال ، فقال :

(الإبدال : جعلُ حَرْفٍ مكانَ حَرْفٍ غيرِهِ) ، فهو أخص من التعويض ، إذ لا يلزم فى التعويض أن يجعل العوض فى مكان المعوض عنه(٣) ، كالتاء فى : عدة وزنة وغيرهما ، وأعم من القلب ؛ لاختصاص القلب بجعل حرف من حروف العلة أو الهمزة مكان آخر منها ، وكأنه أتى بلفظ « غيره » إشارة إلى ذلك ، أى حرف مغاير له ، أى مغايرة كانت ، وإلا فلا حاجة إليه فى الحد كما لا يخفى ، ولو زاد على الحد « لغير الإدغام » لكان صوابا ؛ لئلا يرد نحو : اظَّلَمَ .

---

(١) القرشب كإردب : المسن والسيىء الحال والأكول ، والضخم الطويل ، والأسد ، والسيىء الخلق وجمعه القراشب (القاموس المحيط ١ /١١٥) .

(٢) المغدودن من الشجر : الناعم المثنى ، والشاب الناعم كالغدانى بالضم (القاموس المحيط ٤ /٢٥٣) .

(٣) فى مخطوطة (ص) : منه .

(و) لما كان الإبدال خلاف الأصل ، لم يكن للحكم به بد من علامة يعرف بها ، فذكر أنه (يُعْرَفُ بأَمْثلةِ اشتقَاقِه) أى اشتقاق اللفظ الذى فيه الحرف المبدل ، يعنى الأمثلة التى اشتقت مما اشتق منه اللفظ الذى فيه الإبدال ، (كَتُرَاثٍ) أصله : وُرَاث ، فإن أمثلة اشتقاقه من : ورث ووارث وموروث ، وجميعها مشتق من الوراثة ، كما أن تراثا مشتق منها ، (وأُجُوهٍ) فى : وجوه ، فإن أمثلة اشتقاقه من : توجّه ومواجهة ، ووجيه : مشتقة من الوجه الذى أجوه مشتق منه ، فإذا كان فى جميع أمثلة اشتقاقه مكان حرف منه حرف آخر ؛ عرفت أن الحرف الذى هو فيه بدل مما هو ثابت فى مكانه فى أمثلة اشتقاقه .

(وبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِه) أى اللفظ الذى فيه البدل بالنسبة إلى استعمال لفظ آخر ، يعنى إذا كان لفظان بمعنى واحد وأحدهما أقل استعمالا من الآخر ، ولا فرق بينهما لفظا إلا بحرف فى أحدهما يمكن أن يكون بدلا من الحرف الذى فى مثل ذلك الموضع من الأكثر استعمالا (كالثَّعَالِبِ) جمع الثعلب ، فإنه بمعنى الثعالب ، والأول أقل استعمالا من الثانى ، فإن ذلك الحرف الذى فى الأقل بدل من الذى فى الأكثر ، ولو قيل فى هذه الثلاثة (١) ونحوها ، إنه يعرف الإبدال فيها بأصل اللفظ لكان أخصر .

(وبكونه) أى اللفظ الذى فيه حرف (فَرْعًا) للفظ آخر ، فيه حرف آخر فى مكان حرف اللفظ الأول ، كالمصغر للمكبر ،

---

(١) يعنى الشارح الأمثلة الثلاثة التى وردت فى متن الشافية ، وهى : تراث وأجوه والثعالى .

(والحرفُ) الذى اختلف فيه الأَصل والفرع (زائدٌ كَضُوَيْرِبٍ) فى ضارب ، فإنه فرع لضارب ، وكل من الألف فيه والواو فى ضويرب زائد ، فيعرف أن الواو فى ضويرب بدل من ألف ضارب .

(وبكونه) أى اللفظ الذى فيه حرف (فرعًا) للفظ آخر ، فيه حرف فى مكان حرف اللفظ الأول ، (وهو أصلٌ) أى والحال أن ذلك الحرف المخالف لما فى اللفظ الأول من الأُصول التى هى : الفاء والعين واللام ، (كَمُوَيْهٍ) فى تصغير ماء ، فإنه فرع له ، والحرف من الأُصول ، أعنى : الألف والهمزة ، فبالتصغير يعرف أن أصلهما : الواو والهاء ، أبدلتا : ألفا وهمزة كما سيأْتى .

والحاصل : أن الحرفين اللذين فيهما الاختلاف فى اللفظين إن كانا زائدين ، فما فى الفرع هو البدل ، وإن كانا أصليين فما فى الأَصل هو البدل ، ولا يخفى أن العبارة قاصرة عن تأْدية هذا المعنى ، إذ لا يعلم منها إلا أنه يعرف بما ذكر كون الحرف فى أحد اللفظين لا على التعيين بدلا من الآخر ، وأيضا العلامة الأَخيرة(١) لا تطرد ، ألا ترى إلى تخلفها فى : غزو وغزى ونحره .

(وبِلُزُومِ بِنَاءٍ مَجْهُولٍ) ، أى يعرف الإبدال بأَنك إذا لم تحكم فى الكلمة بكون حرف مجهول فيها بدلا من حرف آخر لزم بناءُ مجهول (كَهَرَاق(٢)) الماء ، بمعنى : أراقه ، فإنك إن لم تحكم بأَن الهاء بدل من الهمزة(٣) ؛ لزم بناء « هَفَعْل » وهو مجهول ، يعنى ليس

---

(١) يقصد بالعلامة الأخيرة قوله « وبكونه فرعا وهى أصل » .
(٢) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ /١٩٧) : نحو هراق .
(٣) قوله « من الهمزة » لم يرد فى مخطوطة (ق) .

من الأبنية المعروفة ، (و) مثله (اضْطَبَرَ وادَّارَكَ) فى : اصتبر وتدارك ، فإنك لو لم تحكم بإبدال الطاء فى الأول ، والدال فى الثانى ، لزم بناء : افطعل وافَّاعل ، وهما مجهولان ، ولو ترك « ادارك » لكان أولى ؛ لأن حعل الحرف فيه بمكان الحرف للإدغام ، وليس مما نحن فيه كما عرفت وكما سيأتى .

قال الرضى (١) : ولقائل أن يمنع لزوم بناء مجهول فى : افطعل وافَّاعل ، وذلك بأن يقول : كل ما هو على هذين الوزنين وفاء الأول حرف إطباق ، وفاء الثانى : دال أو تاء أو ثاء أو غيرها مما يجىء فى بابه ؛ فإن بعد فاء الأول طاء ، وتبل فاء الثانى حرفا مدغما فيه ، فهما بناءان مطردان لا مجهولان ، بلى يعرف كون الحرفين فى البناءين بدليين بأن الطاء لا تجىء فى مكان تاء (٢) الافتعال إلا إذا كان قبلها حرف إطباق ، وهى مناسبة للتاء فى المخرج ولما قبلها من حروف الإطباق بالإطباق ، فيغلب على الظن إبدال التاء طاء ؛ لاستثقالها بعد حرف الإطباق ، ومناسبة الطاء لحرف الإطباق والتاء ، وكذا الكلام فى الحرف المدغم فى نحو : ادّكر واثّاقل .

حروف الإبـــدال

(وحُرُوفُهُ) المشهورة التى تكون بدلا عن حروف أخر أربعة عشر يجمعها قولك (أنْصَتَ يوم جَدَّطاهٍ زَلَّ) وقلنا « المشهورة » ؛ لأنه قد يجىء غيرها على سبيل القلة والشذوذ ، كالشين من الكاف فى :

---

(١) ما قاله الرضى ورد فى شرح للشافية (٣ /١٩٩) مع تغيير فى العبارة .

(٢) لفظة (تاء) غير واردة فى مخطوطة (ص) .

حِرِش ، يعنى : حِرِك ، والثاء من الفاء نحو : ثروغ بمعنى فروغ من التفريغ ، والباء من الميم نحو : ما اسْبُك ، أى : ما اسمك ؟ والحاء المهملة من الخاء المعجمة فى الشعر ، قال (١) :

غَمْرُ الأَجارى كريمُ السِّنْحِ أَبْلَجُ لم يولَدْ بِنَجْمِ الشُّحِّ

والراء من اللام فى نحو : نثر الدرع أى نثلها (٢) ، والفاء من الثاء نحو : قام زيدٌ قُمَّ عمروٌ ، وجدث (٣) وجدف ، والكاف من القاف ، يقال : عربى قح (٤) وكح ، ومن التاء ، قال (٥) :

يا ابنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

ويجوز أن يكون وضع الضمير المنصوب مقام المرفوع ، والعين المهملة من الهمزة ، وهى عنعنة تميم ، لأنها فى لغتهم ، قال : (٦)

---

(١) هذا البيت لرؤبة بن العجاج من قصيدة يمدح فيها أبان بن الوليد البجلى ، وهو من بحر الرجز ، والغمر : الماء الكثير ، والأجارى جمع إجريا — بكسر الهمزة والراء وتشديد الياء — وهو ضرب من الجرى ، والسنح — بكسر السين وسكون النون — الأصل ، أبلج : بلج الصبح : أضاء ، وكل متضح أبلج ، والشح : البخل ، والاستشهاد بالبيت فى كلمة (السنح) حيث إنها بالخاء المعجمة ، فأبدلها بالحاء المهملة .

(٢) نثل الدرع ينثلها — من باب ضرب — إذا ألقاها عنه (القاموس المحيط ٤ /٥٤) .

(٣) الجدث — محركة — : القبر (القاموس المحيط ١ /١٦٣) .

(٤) القح — بالضم — الخالص من اللؤم والكرم وكل شىء . . . (القاموس المحيط ١ /٢٤١) .

(٥) هذا البيت من الرجز المشطور ، وابن الزبير هو : عبد الله بن الزبير بن العوام ، وعنيتنا : من العناء وهو الجهد والمشقة ، والاستشهاد بالبيت فى قوله (عصيكا) أراد به : عصيت ، فأبدل الكاف من التاء .

(٦) هذا البيت مطلع قصيدة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وهو من بحر البسيط ، وترسمت : تبينت ، وخرقاء : لقب مية صاحبته ، والصبابة : رقة الشوق ، ومسجوم : منسكب ، والاستشهاد بالبيت فى قوله (أعن) وأصله : أأن : بهمزة الاستفهام داخلة على أن المصدرية ، فأبدل الهمزة عينا فقال : أعن .

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ منزلةً ماءُ الصبابةِ مِنْ عينيكَ مَسْجُومُ

(وقول بعضهم) يعنى به « جار الله العلامة » إن حروف الإبدال يجمعها قوله : (استنجدهُ يومَ طَالَ : وَهَمْ فى نَقْصِ الصَّادِ والزَّاى ؛ لثبوت) إبدالهما من السين فى : سراط وسقر ، إذ قالوا فيهما : (صراط وزقر ، وفى زيادةِ السينِ) مع أنه لم يثبت إبدالها فى موضع ، (ولو أوْرَدَ) فى الاستدلال على أن السين من حروف الإبدال الاصطلاحى إبدالها من تاء الافتعال فى استمع ، إذ يقال (اسَّمَعَ ؛ وَرَدَ) جميع ما يبدل من تاء الافتعال أو غيرها ليحصل الادغام ، نحو : الذال فى (اذَّكَرَ ، و) الظاء فى : (اظَّلَمَ) ، أصل الأول : اذتكر ، والثانى : اظتلم ، فأُبدلت التاء ذالا فى الأول ، وظاء فى الثانى ، فيلزم أن يكونا من حروف الإبدال ، وليسا منها اتفاقا ، لأن ما أبدل للإدغام لا يسمى بدلا فى الاصطلاح ، وكذلك غيرهما مما يبدل للإدغام ، ومفهوم كلام المصنف أن اسَّمع هو متمسك الزمخشرى ، وقال الرضى(١) : تمسك الزمخشرى بأن السين بدل من الشين فى : السِّدة والشِّدة ، ورحل مَشْدُودٌ ومَسْدُود ، والشين أصل ، لأنها أكثر تصرفا ، وقالوا : إن اسْتَخَذَ أصله : اتَّخَذَ ، فهى بدل من التاء ، وقيل أيضا : أصله استخذ ، فإذن لا حجة فيه .

إذا عرفت هذا ، فقد ثبت أن حروف الإبدال المشهورة هى الأربعة عشر ، وهى : الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والتاء والهاء واللام والطاء والدال والجيم والصاد والزاى ، فشرع المصنف فى بيان مواضع إبدالها على هذا الترتيب ، فقال :

---

(١) ما قاله الرضى ورد فى شرحه للشافية (٣ /٢٠٣) مع تغيير فى صياغة بعض العبارات .

إبدال الهمزة

(فالهمزةُ تُبْدَلُ من) خمسة هى : (حروفُ اللينِ) ثلاثة ، (و) الرابع (العَيْنُ ، و) الخامس (الهاءُ ، فمن اللين إعلالٌ) لما عرفت أن تغيير حرف العلة قياسى ، إما (لازمٌ) وذلك (فى نحو : كِسَاءٍ ورِدَاءٍ) مما وقعت فيه الواو والياء متطرفتين بعد ألف زائدة ، سواء كانتا أصليتين — كما مر ، أولا كعلباء(١) ، فإن الهمزة فيه وفى نحوه من الملحقات أصلها الألف المنقلبة عن الياء الزائدة للإلحاق ، بدليل تأنيثهم لمثلها ، نحو : درحاية (٢) ودعكاية (٣) ، (و) فى اسم الفاعل الثلاثى معلا فعله ، نحو (قائِلٍ وبائِعٍ) فيما وقعت فيه الواو فى الأول بعدها واو متحركة على ما قال المصنف ، نحو (أواصل) ، وقد تقدم ما ذكره الرضى (٤) .

(و) إما (جائز فِى (٥)) نحو (أُجُوهٍ وأُورِىَ) مما وقعت فيه واو مضمومة ضمة لازمة ، فى الأول كانت أو فى الوسط ، والتى فى الأول سواء كانت مجردة ، أو كان بعدها واو ساكنة مطلقا عند المصنف ، وعلى ما ذكره الرضى (٦) يشترط مع ذلك أن تكون زائدة منقلبة عن حرف كأروى .

---

(١) علباء البعير : عصب عنقه (القاموس المحيط ١ /١٠٧) .
(٢) رجل درحاية — بالكسر — قصير سمين بطين (القاموس المحيط ١ /٢٢٠) .
(٣) والدعكاية — بالكسر — اللحيمة واللحيم طال أو قصر (القاموس المحيط ٣ /٣٠١) .
(٤) يقصد بذلك ما ذكره الرضى من أن الشرط أن لا تكون الثانية زائدة منقلبة عن زائد ، لا التحريك فقط .
(٥) فى مخطوطة (ص) سقطت لفظة (فى) .
(٦) ورد ذلك فى شرح الرضى للشافية (٣ /٢٠٤) .

(وأما) إبدال الهمزة من الألف للفرار من التقاء الساكنين فى المغتفر (نحو : دَأَبَّةٍ وشَأَبَّةٍ) أو لغيره نحو : (العَأْلَمِ ونَأْرٍ (١)) وأصل ألفه واو بدليل : أنوار ونويرة ، (و) من الياء فى (شِئْمة (٢)) وأصلها الياء ، (و) من الواو فى (مُؤْقِد) أصله : موقد بالواو (فَشَاذٌّ) ، إذ لا قياس يؤدى إليه .

(و) إبدالها من العين فى : (أُبَابُ بَحْرٍ) بمعنى : عباب بحر ، أنشد الأصمعى (٣) :

* أُبابُ بحرٍ ضَاحِكٍ هَزُوقِ *

والهزوق : المستغرق فى الضحك (أشذ) مما ذكر أنه شاذ ، لأنه لم يثبت قلب العين همزة فى موضع ، بخلاف قلب الواو والياء والألف همزة ، ووجهه مع الشذوذ قرب مخرجيهما .

(و) إبدالها من الهاء فى (ماء شاذٌّ) لازم ، ووجهه مع الشذوذ تقارب المخرجين ، وأصله : موه : أبدل الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم شبه الهاء بحرف اللين لخفائها ، فكأنها واو أو ياء واقعة طرفا بعد الألف الزائدة ، فقلبت ألفا ، ثم همزة ، وقالوا أيضا فى أمواه : أمواء لمثل هذا قال (٤) :

---

(١) فى متن شافية ابن الحاجب كما فى شرح الرضى عليها (٣ /٢٠٣) : وبأز : قال الرضى : وحكى اللحيانى عنهم : بأز ، وأصل ألفه واو ، بدليل : أبواز .

(٢) الشئمة : الطبيعة ، وأصله : الشيمة (بالياء) ، ثم همز .

(٣) هذا البيت من بحر الرجز ، والأباب هو : العباب ، وهو معظم الماء وارتفاعه وكثرته ، وضاحك — فى البيت : كناية عن امتلاء البحر ، والاستشهاد فى قوله (أباب) حيث أبدل الهمزة من العين .

(٤) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقوله (وبلدة) مجرور بعد واو (رب) ،=

وبلدةٍ قالصـــةٍ أمـــواؤهـــا يَسْتَنُّ فى رَأْدِ الضُّحَى أفْيَاؤُهَـا

تنبيه : إبدال الهمزة مما ذكر أعم من أن يكون بواسطة ، كإبدالها من الواو فى كساء ، ومن الياء فى رداء ، ومن الهاء فى ماء ، فإنه بواسطة قلبها ألفا ، أو بغير واسطة كإبدالها من الواو فى أواصل ، ومن الألف فى نحو دأبة ، ومن الياء فى شِئْمة ، ومن العين فى : أباب بحر .

إبدال الألف

(والألفُ) تبدل (من) ثلاثة ، وعلى ما فى بعض النسخ « من زيادة الهاء» : من أربعة (أُخْتَيْهَا) يعنى الواو والياء ، (والهمزة) ، وفى بعض النسخ «والهاء» بعد قوله « الهمزة » .

(فمن أُختيها لازمٌ فى) كل واو أو ياء تحركتا وانفتح ما قبلهما حقيقة أو حكما على الشروط المذكورة فى باب الإعلال . (نحو قالَ) فإنها بدل من الواو ، (وبَاعَ) فإنها بدل من الياء ، (وآلٍ على رأْيٍ) وهو رأى الكسائى أن أصله : أول ، لأنهم يئولون إلى أصل واحد ، وقيل : أصله أهل ، ثم أأل : بقلب الهاء همزة ، ثم أال : بقلب الهمزة ألفا ، لأنه لم يثبت قلب الهاء ألفا ، وثبت قلبها همزة ، والحمل على ما ثبت مثله أولى .

(و) إبدال الواو الساكنة التى قبلها ياء مفتوحة ألفا فى (نحو

= وقالصة : اسم فاعل من قلص الماء : ارتفع ، ويستن : يجرى فى السنن وهو الطريق ، ورأد الضحى : ارتفاعه ، وأفياؤها : جمع فىء وهو الظل ، والاستشهاد فى قوله (أمواؤها) وللعلماء فيها قولان : أحدهما : أن أصلها : أمواهها ، فقلبت الهاء همزة كالمفرد ، والثانى : أن هذه الهمزة هى الهمزة التى فى الواحد .

يَا جَلُ) أصله : يوْجل (ضعيفٌ) ، وإن كان مطردا فى بعض اللغات كما تقدم (١) ، وضعفه لقلب الواو المذكورة ألفا مع خفتها ، (و) إبدالها ألفا فى نحو (طائِىٌّ شاذٌّ) لعدم المقتضى للقلب ، إذ الياء ساكنة خفيفة ، لكنه (٢) (لازم) .

(و) إبدالها (من الهمزة) الساكنة المفتوح ما قبلها (فى نحو رَأْس) على سبيل الجواز ، وفى نحو آدم على سبيل الوجوب ، وفى بعض النسخ (ومن الهاء فى آلٍ على رأْىٍ) ، وقد تقدم بيانه ، وتبدل أيضا من التنوين والنون(٣) فى نحو : رأيت زيدًا ، و « لنسفعا » (٤)

إبـدال اليـاء

(والياءُ) تبدل من تسعة (من أُخْتَيْهَا ، ومن الهمزةِ ، ومن أحدِ حرفَىِ المضاعَفِ ، والنونِ والعينِ والباء) الموحدة ، (والسين) المهملة ، (والثاء) المثلثة .

(فمن أُخْتَيْهَا) يعنى الواو والألف . (لازمٌ) من الواو (فى نحو مِيقَاتٍ) مما كانت الواو فيه ساكنة وقبلها كسرة ، أو متطرفة بعد كسرة (و) ذلك نحو (غازٍ) ، أو بعد ضمة (و) ذلك نحو (أدْلٍ)

---

(١) سبق ذكر ذلك عند شرح كلام المصنف عن « حذف الواو والياء فاءين » فى قول المتن (وشذ فى مضارع وجل : يجل ويا جل ويجل . .) .

(٢) قوله : لكنه لازم : ساقط من المخطوطة (ص) .

(٣) يقصد بالنون هنا « نون التوكيد الخفيفة » التى تلحق الأفعال ، كما فى المضارع من الآية « لنسفعاً » ، وهذه النون الخفيفة وردت فى القرآن الكريم فى موضعين هذا أحدهما ، والثانى فى الآية الكريمة « وليكونا من الصاغرين » (جزء الآية ٣٢ من سورة يوسف) .

(٤) جزء الآية ١٥ من سورة العلق .

جمع دلو ، أو متحركة مكسورا ما قبلها فى مصدر أعل فعله ، (و) ذلك نحو (قيامٍ) أو فى جمع أعل مفرده نحو : ديار ، أو سكنت عين مفرده (و) ذلك نحو (حياضٍ) على ما تقدم .

(و) من الألف فيما وقعت فيه الألف بعد كسرة الجمع الأقصى نحو (مفاتيح) ، أو بعد كسرة التصغير (و) ذلك نحو (مُفَيْتِيح(١)) .

(وشاذٌ) من الألف (فى نحو حُبْلَى) مما وقعت فيه الألف رابعة كما تقدم فى الوقف ، (و) من الواو فى نحو (صُيَّمٍ) كما تقدم فى الإعلال ، وقد تقدم أنهما مطردان فى بعض اللغات ، فكان الأولى أن يقول : ضعيف لا شاذ ، (و) شاذ من الواو أيضاً فى نحو (صِبْيَةٍ) أصله : صِبْوَة ، (ويَيْجَلُ) فى يوجل كما تقدم ، قال أبو على (٢) : هو قياس عند قوم ، فهو ضعيف لا شاذ كياجل .

(و) إبدالها (من الهمزة) إذا كانت ساكنة مكسوراً ما قبلها : مطرد غير لازم (فى نحو ذِيبٍ) ، ولازم فى نحو : إيت .

(و) أما إبدالها (من الباقى) يعنى باقى الحروف التسعة ، وهى الستة الباقية بعد « الألف والواو (٣) والهمزة » ، فهو (مسموعٌ) لا يقاس عليه فى الأغلب ، لكنه (كثيرٌ) فى أحد حرفى المضاعف وفى النون .

فأما (فى) أحد حرفى المضاعف (نحو أَمْلَيْتُ) فى : أَمْلَلْتُ ،

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٢٠٩) : مفيتيح وديم وسيد .
(٢) ورد ما ذكره أبو على فى شرح الرضى للشافية (٣ / ٢١٠) .
(٣) فى مخطوطة (ص) والألف (بدل) : والواو ، وهو تصحيف .

(وقَصَّيْتُ) فى : قَصَّصْتُ بمعنى : فرقت ، وكذا فى أمثالهما من كل ثلاثى مزيد فيه يجتمع فيه مثلان ، ولا يمكن الإدغام ؛ لسكون الثانى ، أو ثلاثة أمثال وأولها مدغم فى الثانى ولا يمكن الإدغام فى الثالث ، فيكره اجتماع الأمثال ، ولا طريق لهم إلى الإدغام ، فيستريحون إلى قلب الثانى ياء لزيادة الاستثقال ، فإن كان ثلاثيا مجرداً لم يقلب الثانى ، فلا يقال فى مددت : مديت .

وأما فى الأول فى وزن فِعَّال إذا كان اسماً لا مصدراً نحو : قيراط ودينار ، بدليل ، قراريط ودنانير ، وهذا الإبدال قياس ، إذ لا يجىء فِعَّال غير مصدر إلا وأول حرفى تضعيفه مبدل ياء فرقاً بين الاسم والمصدر ، ولا تبدل فى المصدر نحو : كذب كذابا .

(و) أما (فى) النون فذلك إذا وقعت بعد ياء فى الجمع الأقصى (نحو أَنَاسِىَّ) فى جمع إنسان ، والأصل : أناسين ، كالظرابى فى جمع : الظَّربان (١) ، ويجوز أن يكون جمع إنسى ، فلا تكون الياء بدلا من النون .

(وأما) إبدالها من العين فى (الضَّفَادِى) أصله : الضفادع ، قال (٢) :

ومَنهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ ولِضَفَادِى جَمِّهِ نَقَانِقُ

---

(١) الظربان — بفتح فكسر — دويبة كالهرة منتنة كالظرباء ، وفما بينهم الظربان ، أى تقاطعوا ؛ لأنها إذا فست فى ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى . . (القاموس المحيط ١ /٩٩) .

(٢) هذا البيت من مشطور الرجز ، والمنهل : أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب ، ثم استعمل فى المورد من الماء ، وحوازق : جوانب ، والجم : الكثير ، والنقانق : جمع نقنقة وهو الصوت المتكرر ، والاستشهاد فى قوله (ضفادى) أصله ضفادع ، ثم قلب العين ياء .

أى : لضفادع جمة ، أى كثيرة أصوات ، (و) من الباء فى (الثعالى) أصله الثعالب جمع ثعلب ، قال : (١)

لها أشَارِيرُ من لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ من الثَّعَالِى وَوَخْزٌ مِن أَرَانِيهَا

(و) من السين فى (السادى) ، أصله السادس ، قال (٢) :

إذا مَا عُدَّ أربعةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وأبوكِ سَادِى

(و) من الثاء فى (الثالى) أصله الثالث ، قال (٣) :

يَفْدِيكَ يا زُرْعَ أبِى وخَالِى قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وهَذَا الثَّالِى

* وأنْتَ بالهِجْرَانِ لا تُبَالِى *

(فضعيف) مخالف للفصيح ، وقد تبدل الياء من الجيم ، يقال : شَيَرة فى : شجرة ، وشييرة فى : شجيرة .

إبـــدال الواو

(والواوُ) تبدل من ثلاثة (من أخْتَيْهَا ومن الهمزةِ ، فمن أخْتَيْهَا) يعنى الألف والياء (لازمٌ) ، أما من الألف فذلك (فى) الجمع الأقصى

---

(١) هذا البيت من قصيدة لأبى كاهل اليشكرى ، وهو من بحر البسيط ، وأشاير : جمع إشارة — بكسر الهمزة — وهى اللحم القديد ، وتتمره : تجففه ، والوخز : قطع اللحم واحدتها وخزة ، والاستشهاد فى كلمتى : (الثعالى) و (أرانيها) حيث قلب الباء فى الكلمتين (ياء) لأن أصلهما : الثعالب ، وأرانبها .

(٢) ينسب هذا البيت إلى النابغة الجعدى يهجو فيه ليلى الأخيلية ، وقد ينسب لغيره ، وهو من بحر الوافر ، وفسال : جمع فسل وهو الرذل من الرجال ، والاستشهاد فى قوله (سادى) حيث قلب السين ياء ، لأن أصله : سادس .

(٣) هذا البيت من مشطور الرجز ، وزرع : مرخم زرعة ، والاستشهاد فى قوله (الثالى) وأصله : الثالث ، فقلب الثاء ياء .

لفاعِل أو فاعَل ، وفى تصغيرهما مجردين أو بالتاء ، (نحو ضَوَارِب) جمع ضاربة أو ضارب لما لا يعقل ، (وضُوَيْرِب) تصغير ضارب وضويربة ، وخواتم وخويتم ، وكذا فى نحو : ضُورِبَ وتُضُورِبَ ، (و) فيما كانت ثالثة أو رابعة منقلبة ولحقتها ياء النسبة نحو (رَحَوِىّ وعَصَوِىّ) ومَلْهَوِىّ فإنها تقلب الألف واوا ، سواء كانت عن واو ، أو عن ياء ، وعلة جميع ذلك ظاهرة مما سبق .

(و) أما من الياء فذلك إذا انضم ما قبلها فى نحو (مُوقِن) أصله : مُيْقِن ، (وطُوبَى) أصله : طيبى ، (وبُوطِرَ) أصله : بيطر ، أو وقعت لاما لفَعْلَى نحو (بَقْوَى (١))، وعلة جميع ذلك ظاهرة مما تقدم ، (وشاذٌ) مخالف للقياس (ضعيف) مخالف للفصيح إبدالها من الياء (فى : هذا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ) أصله : ممضوىٌ ، لأنه من : مضى يمضى ، فقياسه : ممضِىّ ، (و) كذا فى (نَهُوٌّ عن المنكر) أصله : نهوى ، فقياسه : نهِىّ ، كأنها قلبت الياء واوا ، ليكون موافقاً لأمور ؛ لأنهم يقولون : هذا أمورٌ بالمعروف نهوٌّ عن المنكر ، ولو قلبوا الواو ياء (٢) لكسرت الضمة ، فصار : نهيا ، فلم يطابق أموراً ، وقالوا : الفتوَّة والنُّدُوَّة أصلهما : الفتوية والندوية ، (و) شاذ ضعيف أيضاً فى (جِبَاوَة) قالوا : جبا الخراج جباوة وجباية ، والأصل : جباية ، لأنه الأكثر .

(ومن الهمز) جوازاً (فى نحو جُونةٍ (٣) وجُوَنٍ) مما وقعت فيه

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣/٢١٣) : وبقوى .
(٢) فى مخطوطة (ص) ولو قلبوا الياء واوا ... وهو تصحيف .
(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣/٢١٣) نحو جؤنة وجؤن .

الهمزة ساكنة أو مفتوحة بعد مضموم ، إذا أصلهما : جوْنة وجُوُن ، وجؤنة العطار : حقته ، قيل : المثال غلط ؛ لأن تركيب « جأن » مهمل فى الكلام ، وحينئذ لا يعلم أن أصل عين جونة الهمزة ، قال صاحب الصحاح (١) : الجونة — بالضم — مصدر الجون من الخيل ، والجونة أيضاً : جونة العطار ، وربما همزوا ، وقول صاحب الصحاح « وربما همزوا » ظاهر فى إرادة عكس ما ذكره المصنف .

ووجوباً فى نحو : أُومن .

إبدال الميم

(والميم تبدل من أربعة (من الواوِ واللام والنون والباء) الموحدة .

(فمن الواو لازمٌ فى فَمٍ) ، ولم يجئ إبدالها من الواو إلا فيه (وحْدَهُ) ، وأصله : فَوْه ، بدليل : أفواه وأفْوَهَ وفُوَيْهَة وتفَوَّهْتُ ، حذفت الهاء لخفائها ، ثم أبدلت الواو ميماً لئلا تسقط ، فيبقى المعرب على حرف .

(وضعيفٌ فى لام التعريف ، وهى طَائِيَّةٌ (٢)) ، قال عليه السلام « لَيْسَ من امْبِرِّ امْصِيَامُ فِى امْسَفَر » ، قاله صلى الله عليه وسلم مطابقة لقول النمر بن تولب « أمن امبر امصيام فى امسفر ؟ » ولا يلزم فصاحته .

---

(١) وقال صاحب القاموس المحيط (٤/٢٠٨) : الجؤنة — بالضم : سفط مغشى بجلد ظرف لطيب العطار ، أصله الهمز ويلين » وما قاله صاحب القاموس مخالف لما قاله الشارح ، وهو فى الوقت نفسه يدعم رأى ابن الحاجب مؤلف الشافية .

(٢) فى مخطوطة (ص) : (وهى فى لغة طىء) وذلك مخالف لنص متن الشافية (٣/٢١٥) .

(ومن النون لازمٌ فى) كل نون ساكنة قبل الباء فى كلمة (نحو عَنْبَر وشَنْبَاء) مؤنث الأَشنب من الشنب ، يقال : شَنِبَ الثغر إذا رق وجرى عليه الماء ، أو فى كلمتين نحو : سميعٌ بَصير ، وذلك أنه يعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء ، لأَن النون الساكنة يجب إخفاؤُها مع غير حروف الحلق ، كما يجىء فى الإدغام ، والنون الخفية ليست إلا الغنة التى مُعْتَمَدُهَا الأَنف ، والباء معتمدها الشفة ، ويتعسر اعتمادان متواليان على مخرجى النفس المتباعدين ، فَطُلِبَ حرف تقلب النون إليه متوسطة بين النون والباء ، فوجدوه هو الميم ، لأَن فيه الغنة كالنون ، وهو شفوى كالباء ، وأما إذا تحركت النون (١) نحو شنب ونحوه ، فليست النون مجرد الغنة ، بل أكثر معتمدها الفم بسبب تحركها ، فلا جرم لم تقلب ميما إلا على ضعف ، فلذلك قال : (وضعيف فى البنام) أصله : البنان ، قال : (٢)

يا هَالَ ذاتَ المنطِقِ التَّمْتَامِ وكَفِّكِ المُخَضَّبِ الْبَنَامِ

(و) فى قولهم (طَامَهُ اللهُ علىَ الخيرِ) ، أى طانه من الطينة ، أى جبله ، ولم يُسْمَع لطام تصرف ، (و) ضعيف أيضاً إبدالها (من الباءِ فى) قولهم : (بناتُ مَخْرٍ) فى : بنات بخر ، وهى سحائب يأْتين قُبُلَ الصيف بيض منتصبات فى السماء ، قال ابن السرى : هو مشتق من البخار ، وقال ابن (٣) جنى : لو قيل إن بنات مخر من المخر

---

(١) فى مخطوطة (ص) : الباء (بدل) النون ، وهو تصحيف .

(٢) هذا البيت ينسب لرؤبة بن العجاج ، وهو من بحر الرجز ، وهال : مرخم هالة ، وأصلها الدائرة حول القمر ، ثم سمى به ، والتمتام : الذى فيه تمتمة ، أى تردد فى الكلام ، والاستشهاد فى قوله (البنام) ، وأصله : البنان ، فقلب النون ميما .

(٣) ما قاله ابن جنى ومن قبله ابن السرى ، أورده الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٢١٧) .

بمعنى الشق من قوله تعالى (١) « وترى الفلك فيه مواخر » لم يبعد ، (و) فى قولهم (مَا زِلْتُ راتما) على هذا الأمر ، أى راتباً ، فالميم بدل من الباء ، لأنه يقال : رتم مثل رتب ، (و) فى قولهم : رأيناه (من كَثَمٍ) أى من كثب ، أى قرب ، ويتصرف فى كثب ، يقال : أكْثَبَ الأمر ، أى قرب .

إبدال النون

(والنون) بدل من اثنين (من الواوِ واللام) ، فمن الواو (شاذٌّ) ، وذلك (فى صَنْعَانِيٍّ وبَهْرَانِيٍّ) فى المنسوبين إلى : صنعاء (٢) وبهراء كما تقدم ، (وضَعِيفٌ فى لَعَنَّ) لغة فى : لعل ، والفصيح الكثير : لعل ، وقيل : هما أصلان ، لأن الحرف قليل التصرف .

إبدال التـــاء

(والتاءُ) تبدل من خمسة (من الواوِ والياءِ والسين) المهملة ، (والباءِ) الموحدة ، (والصاد) المهملة ، (فمن الواوِ والياء لازمٌ) قياسى أيضاً (فى) كل واو أو ياء هو فاء افتعل ، كما مر فى باب الإعلال (نحو : (اتَّعَدَواتَّسَرَ على الأفصح) .

(وشاذٌّ فى) غير ذلك ، كإبدالها من الواو فى : (نحو أتْلَجَهُ) فى أولجه ، قال (٣) :

---

(١) جزء الآية ١٢ من سورة فاطر .

(٢) صنعاء : مدينة باليمن ، وبهراء : قبيلة (القاموس المحيط ٢ /٥٢ ، ١ /٣٧٨) .

(٣) هذا البيت مطلع قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وهو من بحر المديد ، وثعل — بضم الثاء وفتح العين — أبو قبيلة من طى ، يقال إنه أرمى العرب ، والقتر : جمع=

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثُعَـلٍ مُتْلِجٍ كَفَّيْهِ فِي قُتَرِهْ

وضربه حتى أتكأه (١) ، ومنه : تُجَاه (٢) ، وتُكلة (٣) ، وتُخمه (٤) وتهمة ، وتقوى (٥) ، وتترى من المواترة (٦) ، وتوراة من الوَرْي (٧) هو : فوعلة لندور تَفْعَلة ، (و) من السين (فى طَسْتٍ) أصله طسّ ، لأن جمعه : طسوس لا طسوت ، وإنما قال (وحده) إشارة إلى ضعف ما ذكر فى المفصل معه من : ست ، أصله : سدس ، ومن النات وأكيات فى قول الشاعر (٨) :

يا قاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلَاةِ عمرِو بْنِ يربُوعٍ شرارَ النَّاتِ

* غيرِ أعِفَّاءَ ولا أكْيَاتِ *

= قترة — بضم فسكون — وهى حظيرة يكمن فيها الصياد لئلا يراه الصيد فينفر ، والاستشهاد فى قوله (متلج) اسم فاعل من أولج ، أى أدخل ، وقد أبدل الواو تاء .

(١) أتكأه : أصلها : أوكأه ، فأبدل من الواو تاء ، ومعناه : وسده ، وقيل معنى أتكأه : ألقاه على جانبه الأيسر ، وقيل : ألقاه على هيئة المتكىء .

(٢) يقال : قعد فلان تجاه فلان ، أى تلقاءه ، من المواجهة ، فالواو أبدلت تاء .

(٣) يقال : رجل وكل — بالتحريك ، ووكلة — كهمزة — وتكلة : بإبدال الواو تاء : بمعنى عاجز كثير الاتكال على غيره .

(٤) التخمة : الثقل الذى يصيب من الطعام ، وتاؤه مبدلة من الواو ، والتهمة : ظن السوء ، وأصله : وهمة ، وأبدلت الواو تاء .

(٥) التقوى : اسم من وقيت ، وأصلها الحفظ ، ثم استعملت فى مخافة الله تعالى ، وأصلها : وقوى : أبدلت الواو تاء .

(٦) معنى المواترة : المتابعة ، وفى تترى ، وأصلها : وترى ، أبدلت الواو تاء إبدالا غير قياسى .

(٧) يقال : ورى الزند : إذا أخرج النار ، وذلك لأن كتاب الله تعالى يهتدى به ، والنار مصدر النور الذى يهتدى به .

(٨) هذه الأبيات لعلباء بن أرقم اليشكرى فى الهجاء ، وهى من مشطور الرجز ، وقوله « يا قاتل الله » حذف فيه المنادى وجملة « قاتل الله » دعائية ، وأعفاء جمع عفيف ، والاستشهاد فى كلمتى (النات) و (أكيات) حيث أبدل السين تاء ، لأن أصلهما : الناس وأكياس .

لأن الإبدال فى الأول (١) لأجل الإدغام - كما سيأتى - وفى الأخيرين نادر .

(و) إبدالها من الباء (فى الذعالت) أصلها : الذعالب بمعنى الذعاليب ، واحدها : ذعلوب ، وهى قطع الخرق الأخلاق ، (و) كذا إبدالها من الصاد فى (لَصْتٍ) أصله : لص ، وكذا قالوا فى جمعه : لصوت ، قال : (٢)

فَتَرَكْنَ نَهْدًا عُيَّلاً أبْنَاؤهَا ... وبَنِى كِنانَةَ كاللُّصُوتِ المُرَّدِ

(ضعيف) ، والفصيح عدم الإبدال ، وقد جاءت التاء بدلا من الطاء ، قالوا : فستاط فى : فسطاط .

إبدال الهاء

(والهاءُ) تبدل من أربعة (من الهمزة والألفِ والياءِ) المثناة التحتانية ، (والتاء) المثناة الفوقانية (فمن الهمزة مسموعٌ) غير مقيس (فى هَرَقْتُ) الماء ، والأصل : أرقته ، (وهَرَحْتُ) الدابة ، والأصل : أرحتها ، (وهِيَّاكَ) فى إياك ، قال (٣) :

---

(١) يقصد بالأول : ما سبق ذكره من إبدال الواو أو الياء (تاء) فى (افتعل) وإدغامها فى التاء مثل : اتعد واتسر .

(٢) نسب هذا البيت إلى عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائى ، وهو من بحر الكامل ، ونهد : أبو قبيلة باليمن ، وعيلا : جمع عائل كصوم جمع صائم ، من عال يعيل عيلة : إذا افتقر ، والمرد : جمع مارد من مرد - من باب نصر : إذا خبث وعتا ، والاستشهاد فى لفظة (اللصوت) وأصلها : اللصوص ، فأبدلت الصاد تاء .

(٣) نسب هذا البيت إلى طفيل الغنوى ، وهو من بحر الطويل ، والموارد جمع مورد وهو المدخل ، والمصادر جمع مصدر وهو المخرج ، والاستشهاد فى قول الشاعر (فهياك) وأصله : إياك ، فأبدل الهمزة هاء .

فهيَّاكَ والأَمرَ الذى إنْ تَوَسَّعَتْ مواردُهُ ضَاقَتْ عليكَ المصادرُ

(ولَهِنَّكَ) فى لَإِنك ، قال (١) :

ألَا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عَلَىَّ كَرِيـــم

وإنما جمع بين اللام وإنّ ؛ لأنها لما غيرت صورة « إن » بقلب همزتها هاء ؛ جاز مجامعة اللام إياها ، (وهِنْ فَعَلْتَ) فى : إنْ فعلتَ فعلتُ ، وذلك (فى) لغة (طيئ) يجوزون قلب همزة إن الشرطية هاء ، (وهذا الذى فى : أذا الذى) الهمزة للاستفهام ، قال (٢) :

وأنتْ صواحبُها فَقلن هذا الـذى منح المودةَ غيرنا وجفانا

(ومن الأَلفِ شاذٌّ فى أنَهْ) بناء على أن الهاء بدل من الألف ، وقد مر عن الرضى (٣) أن الأولى أنها للسكت كما فى : رَه وقِه ، (و) فى (حَيَّهَلَهْ) أصله : حيهلا ، فأُبدلت الهاء من الألف ، والأولى أيضاً أنها للسكت ، (وفى مَهْ مُسْتَفْهِمًا) بناء على أنها بدل من ألف « ما » ، قال (٤) :

قد وَرَدَتْ من أمْكِنــهْ مِنْ ها هنا ومِنْ هُنَــهْ

* إن لم تُرَوِّهَا فَمَــــه »

ويجوز أن يقال : إنها حذفت الألف من « ما » الاستفهامية غير

---

(١) نسب هذا البيت إلى محمد بن مسلمة وهو من بحر الطويل ، والاستشهاد فى قول الشاعر (لهنك) والأصل : لإنك ، فأبدلت الهمزة هاء .

(٢) هذا البيت من بحر الكامل ، والصواحب جمع صاحبة ، والجفاء : نقيض الصلة ، والاستشهاد فى قوله (هذا الذى) ؟ وأصله : (أذا الذى ؟) فأبدل الهمزة التى للاستفهام : هاء

(٣) جاء ذلك فى باب (الوقف) فى شرح الرضى للشافية (٢ /٢٩٦) .

(٤) هذا الشعر من الرجز المجزوء ، والضمير فى وردت للإبل ، والاستشهاد فى قوله (هنه) وأصله : هنا ، فأبدلت الألف هاء للوقف .

المجرورة ، كما تحذف من المجرورة نحو : فيم وإلام ؟ ثم تدعم بهاء السكت كما فى : رَه وقِه ، (وفى : ياهناهْ على رأى (١)) وهو رأى أكثر البصريين ، وأصله عندهم : هناوٌ بمعنى هن ، لقولهم هنوات ، وهو مختص بحال النداء ، فقابت واوه ألفاً ، ثم قلبت الألف هاء ، ولو قيل : إنها بدل من الواو بالواسطة ، كما تقدم فى نظيره لجاز ، وعند أبى زيد والأخفش والكوفيين أن الهاء فيها للسكت ، وقيل : هى أصل ، وهو ضعيف لقلة باب سَلَسٍ ، ولو قيل : إن قوله « على رأى » يتعلق بقوله « ومن الألف) لكان مستقيما .

(و) إبدالها (من الياء فى هذهْ) فى هذى على ما تقدم فى الوقف ، (ومن التاء فى رحمة (٢) وقفاً) كما مر .

إبدال اللام

(واللامُ) تبدل (من) اثنين : (النونِ والضادِ) المعجمة ، فمن النون (فى أُصَيْلَالٍ) أصله : أُصَيْلَان ، وهو (قليل) ، والكثير أصيلان مصغر : أُصلان ، وهو إن كان جمع أصيل ، وهو ما بين العصر والمغرب كرغفان جمع رغيف وهو الظاهر ؛ فشاذ من وجهين : أحدهما : إبدال اللام من النون ، والثانى : تصغير جمع الكثرة على لفظه ، وإن كان أُصلان واحداً كرُمّان وقُربَان — مع أنه لم يستعمل — فشذوذه من جهة واحدة ، وهى : قلب النون لاما ، قال الأخفش (٣) : لو سميت به

---

(١) وردت مناقشة آراء العلماء فى شرح الرضى للشافية (٣ /٢٢٥) .
(٢) جاء فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٢٢٢) : فى باب رحمة . .
(٣) ما قاله الأخفش أورده الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٢٢٦) .

لم ينصرف ؛ لأن النون كالثابتة ، وكذا هَرَاقَ إذا سميت به غيرُ منصرف ، لأن الهمزة فى حكم الثابت .

(و) من الضاد (فى الْطَجَعَ) من قول الشاعر (١) :

لَمَّا رَأى أنْ لَا دَعَهْ ولا شِبَعْ مَالَ إلى أرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

أى : اضطجع ، وهو (ردىء) .

إبدال الطاء

(والطاء) تبدل (من) شىء واحد ، وهو (التاء) ، وإبدالها منها (لازمٌ فى اصْطَبَرَ) مما كان « فاء » افتعل فيه أحد الحروف المستعلية المطبقة ، وهى : الصاد والضاد والطاء والظاء ، وذلك لأن التاء مستفلة مهموسة لا إطباق فيها ، وهذه الحروف مستعلية مجهورة مطبقة ، فاختاروا حرفاً مستعليا مطبقاً من مخرج التاء ، وهو الطاء ، فجعلوه مكان التاء ، لأنه يناسب التاء فى المخرج ، ويناسب الثلاثة فى الإطباق .

(وَشَاذٌّ فى فَحَصْطُ) ونحوه مما وقعت فيه « تاء » الضمير بعد صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ، نحو : فَحْصْط (٢) برجلى ، أى فحصت ، وحِصْط عنى ، أى حصت بمعنى ملت ، وخُضْط فى الأمر ، أى : خضت ، وإنما شذ ، لأن تاء الضمير كلمة تامة فلا تغير ، ومن قَلَبه فلكونه على حرف واحد ، كالجزء مما قبله ، مثل « تاء » افتعل .

---

(١) هذا البيت لمنظور بن مرثد الأسدى ، وهو من بحر الرجز ، والدعة : خفض العيش ، والأرطاة : واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل ، والحقف — بكسر الحاء وسكون القاف — التل المعوج ، والاستشهاد فى قوله (فالطجع) وأصله : اضطجع ، فأبدل الضاد لاما .

(٢) أصل فحصط : فحصت ، حيث أبدلت تاء الضمير طاء ، والفحص : البحث ، وبابه : فتح .

إبدال الدال

(والدالُ) تبدل (من) حرف واحد ، وهو (التاء) ، وإبدالها منها (لازمٌ فى نحو : ازْدَجَرَ وادَّكَرَ) يعنى إذا كانت « تاء » افتعل ، وفاؤه : زاى أو زال معجمة ، وكذا الدال نحو : ادّان ، لكن الإبدال فى ادّان للإدغام ؛ إذ هو لازم فيه ، فليس مما نحن فيه ، ولهذا لم نذكره ، وأما فى اذدكر فالإدغام فيه جائز ، فمع الإذغام لا يكون أيضاً مما نحن فيه ، وهو الثابت فى النسخ التى اطلعت عليها ، والأَوْلى : اذدكر مكان ادّكر ، إلا أن يقال إنه لم يبدل لأَجل الإدغام ، بل عرض الإدغام بعد الإبدال .

وإنما أبدلت التاء دالا بعد الثلاثة ؛ لأَنها مجهورة والتاء مهموسة ، فقلبت التاء دالا ، لأَن الدال مناسبة للذال والزاى فى الجهر ، وللتاء فى المخرج ، فتوسطت بين التاء وبينهما ، وإنما أدغمت الذال فى الدال دون الزاى ، لقرب مخرجها من مخرج الدال ، وبعد مخرج الزاى منها .

(وشاذ) من تاء الضمير بعد الزاى (فى نحو : فُزْدُ) فى : فُزْتُ ، أو بعد الذال فى نحو : لذد ، فى : لذت ، أو بعد الدال نحو عُدُّ فى : عدت ، وحاله كحال نحو : فحصط ، وقد تقدم ، (و) من تاء الافتعال بعد الجيم فى نحو (اجدمعوا) أى اجتمعوا ، (واجْدَزَّ) أى : اجْتَزَّ ، قال (١) :

---

(١) البيت لمضرس بن ربعى الفقعسى ، وهو من بحر الوافر ، فقلت لصاحبى: أراد بالصاحب من يحتطب له ، واجز : القطع ، يقول : لا تقلع أصول الحطب وعروقه ، واكتف بقطع الشيح ، فهو أسهل وأسرع ، والاستشهاد فى قوله (واجدز) وأصله : اجتز ، فقلبت تاء الافتعال دالا .

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لا تحبِسَـانَا بِنَزْعِ أُصُولِهِ واجْدَزَّ شِيحَا

لأَن الجيم وإن كانت مجهورة كالزاى والذال ، والتاء مهموسة ؛ إلا أنها أقرب إلى التاء منهما ، لما فيها من الشدة التى فى الجيم أيضاً ، فيسهل النطق بالتاء بعد الجيم ، ويصعب بعد الزاى والذال ، ولا يقاس على المسموع منه ، فلا يقال : اجدرح فى : اجترح ، (و) من التاء فى (دَوْلج) وهو الكناس (١) من الولوج ، أصله : وولج ، قلبت الواو تاء ، ثم قلبت التاء دالا ، لأَن التولج أكثر استعمالا من : وَوْلج .

إبـــدال الجـيم

(والجيمُ) تبدل (من) حرف واحد ، وهو (الياء) ، فمن (المشددةِ (٢) فى نحو : فُقَيْمِجٌ) فى : فقيمى ، منسوب إلى فُقَيْمٍ ، وعلجٌ فى : علىٌّ ، قال : (٣)

خَالِي عُوَيفٌ وأبو عَلِجٍّ المُطْعِمَانِ اللحَم بالعَشِجِّ

وإنما تبدل من المشددة وقفاً ، أى (فى) حال (الوقف) ؛ لأَن الجيم أبين من الياء ، فأُبدلت منها فى الوقف ؛ لقربها منها مخرجاً وصفة فى الجهر ، ومع تشديد الياء أيضاً يزداد القرب بالشدة ، فبينت

---

(١) الكناس : كنس الظبى يكنس : دخل فى كناسه كتكنس ، وهو مستتره فى الشجر ، لأنه يكنس الرمل حتى يصل (القاموس المحيط ٢ /٢٤٧) .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٢٢٩) : المشددة فى الوقف ، وقد أورد الشارح هذا القيد (فى الوقف) متأخرا عن موضعه .

(٣) هذا البيت من بحر الرجز ، وقوله (أبو علج) يريد : أبو على ، و (بالعشج) يريد : بالعشى ، وهاتان الكلمتان هما موطن الاستشهاد بهذا البيت ، وذلك بإبدال الياء المشددة فيهما جيما .

بإبدالها جيماً فى الوقف ، إذ فى الوقف يخفى الحرف الموقوف عليه ، (وهو) مع ذلك (شاذ) .

وقد تبدل فى غير الوقف ، قال (١) :

كَأَنَّ فى أذنابِهِنَّ الشُّوَّلِ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الإِجَّلِ

(ومن غيرِ المشددةِ فى) الوقف (نحو قوله (٢) :

* لاَهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ *

أى حجتى ، وكذا فيما بعده ، أعنى قوله :

* فَلَا يزالُ شَاحِجٌ يأْتِيكَ بِجْ *

* أقمرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّى وَفْرَتِجْ *

أى : يأْتيك بى ، ووفرتى ، وهو (أشذ) من إبدالها من المشددة ، لفوات التشديد الذى به مزيد القرب .

(و) من (الياء المفتوحة) فى غير الوقف كما (فى قوله . (٣)

* حَتَّى إِذَ مَا أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا *

---

(١) هذا البيت من أرجوزة لأبى النجم العجلى يصف فيها الإبل ، وهو من مشطور الرجز ، والضمير فى أذنابهن يرجع للإبل ، والشول جمع شائل ، يقال : شالت الناقة بذيلها تشول : إذا رفعته للقاح وقد انقطع لبنها ، والعبس — بفتح العين والسين — ما يعلق بأذناب الإبل من أبعارها وأبوالها فيجف عليها ، والإجل أصله الإيل : الذكر من الأوعال ، فأبدلت الياء المشددة فى هذه الكلمة جيما ، فصارت : الإجل « بجيم مشددة مفتوحة » .

(٢) هذه الأبيات أنشدها أبو زيد فى نوادره ، وهى من الرجز المشطور ، وقوله : حجتج أراد به حجتى ، والشاحج : المراد به البغل أو الحمار ، والشحيح : الصوت ، وبج ، أى : بى ، وأقمر : أبيض ، نهات : نهاق ، وينزى : يحرك ، وفرتج ، يريد : وفرتى ، والوفرة : الشعر إلى شحمة الأذن ، والاستشهاد فى قلب الياء الخفيفة جيما فى الكلمات ؛ حجتج . . بج — وفرتج .

(٣) هذا بيت من الرجز المشطور ، نسبه البعض إلى العجاج ، والضمير فى : أمسجت وأمسجا : قيل عائدان إلى أتان وعير ، وقيل : عائدان إلى نعامة وظليم ، وموطن الاستشهاد فى البيت قوله : أمسجت وأمسجا ، وأصلهما : أمسيت وأمسى ، فأبدلت الياء المخففة جيما فى غير الوقف .

يعنى : أمست وأمسى ، أصله : أَمْسَيَتْ وأمسىَ (أشذ) من الأَشذ ، لفوات البيان الذى يطلب فى الوقف .

إبـــدال الصـــاد

(والصادُ) تبدل (من) حرف واحد ، وهو (السين التى بعدها : غَيْنٌ أو خاءٌ أو قافٌ أو طاءٌ جوازاً) لا وجوبا ، وإن كان مطردا ، وذلك لأَن السين حرف مستفل ، وهذه الحروف مستعلية ، فكرهوا الخروج عن المستفل إلى المستعلى ، فأَبدلوا من السين صادا ؛ لأَن الصاد توافق السين فى الهمس والصفير ، وتوافق هذه الحروف فى الاستعلاء ، فيتجانس الصوت ، وقوله « بعدها » أعم من أن يكون بلا فاصل ،أو بفاصل حرف أو أكثر ، (نحو أَصْبَغَ) فى : أَسْبَغَ : فيه الفاصل حرف ، (وصَلَخَ) فى سلخ مثله ، (ومَسَّ صَقَر) فى سقر : لا فاصل فيه ، (وصِرَاطٍ) فى : سراط : الفاصل فيه حرفان ، وقد يفصل ثلاثة نحو : مصاليق فى مساليق (١) ، وقوله : « بعدها » احتراز عما لو كان أحد تلك الحروف قبل السين ، فلا إبدال ، فلا يقال قصت فى : قست ؛ لأَنها إذا كانت متأَخرة كان المتكلم منحدراً بالصوت من عال ، ولا يثقل ذلك ثقل الصعود من سافل ، وما ذكرناه لعلة الإبدال قبل هذه الحروف وجه مناسبة ، فلا يلزم اطراده فى غير السين من المستفلة ، ولا فى السين الواقعة قبل غير هذه الحروف من المستعلية كالضاد المعجمة والظاء ، وأكثر العلل التى تذكر فى هذا الفن من هذا القبيل . .

---

(١) وجاء فى القاموس المحيط (٣ /٢٤٦) : وخطيب مسلق كمنبر ومحراب وشداد : بليغ

إبـــدال الزاى

(والزايُ) تبدل (من) حرفين ، يعنى : (السين والصادَ الواقعتين قبل الدال) حال كونهما (ساكنتين) لأن الدال مجهور ، والسين والصاد مهموسان ، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه ، فقربوهما من الدال بأن قلبوهما حرفا متوسطاً بينهما وبين الدال ، وهو الزاى : لمناسبته لهما فى الصفير ، وللدال فى الجهر ، وقوله : « ساكنتين » لأنهما إذا تحركتا حالت الحركة بينهما وبين الدال فلا تثقل ، وذلك (نحو يَزْدُلُ) ثوبه فى : يسدل ثوبه ، فأبدلها (١) من السين ، (وهكذَا فَزْدِى أنَهْ) أى فَصْدِى أنه ، هو قول حاتم الطائى لما وقع فى أسر قوم ، فغزا رجالهم ، وبقى مع النسوة ، فأَمَرْنَه بالفصد فنحر ، وقال : هكذا فزدى أنه ، و « أنه » تأكيد للياء .

(وقد ضُورعَ بالصَّادِ الزايُ) يعنى وقد اختصت الصاد المذكورة بوجه آخر لا يجرى فى السين ، وهو أنها قد جعلت مضارعة للزاى ، أى مشابهة بأن أشربت شيئاً من صوت الزاى ، ولم تجعل زايا خالصة محافظة على الإطباق الذى فيها (دونها) أى دون السين ، فإنه لا يضارع بها الزاى ، بل تجعل زايا خالصة فقط ، إذا لا إطباق فيها ، والباء فى قوله « بالصاد » للتعدية ، فإن ضارع كان يتعدى إلى المشابَه « بفتح الباء » فقط ، فتعدى إلى المشابه أيضاً بحرف الجر ، والأصل : قد ضارعت الصاد الزاى ، فإذا قلت : ضارعت بالصاد الزاى فقد أدخلت باء التعدية على ما كان فاعلا .

---

(١) فى مخطوطة (ص) : فأبدلهما وهو تصحيف .

(و) تختص الصاد بأنه قد (ضُورِعَ بها) الزاى (متحركةً أيضاً نحو : صَدَقَ (١) وصدَرَ) ، يعنى إذا تحركت وبعدها دال أُشِمَّ الصاد صوت الزاى ، ولا يجوز إبدالها زايا صريحة لوقوع الحركة فاصلة بينهما ، فإذا فصل بينهما أكثر من حركة كالحرف والحرفين لم تستمر الضارعة ، بل يقتصر على ما سمع من العرب ، كلفظة الصاد والمصادر .

(و) الإبدال والمضارعة المذكوران وإن كانا جائزين قياساً ، لكن (البيانَ) وهو الإتيان بالصاد والسين الصريحتين من غير إبدال فيهما ، ولا مضارعة فى الصاد (أكثرُ فيهما) يعنى فى السين والصاد ، وفى بعض النسخ « منهما » يعنى من الإبدال والمضارعة ، والمضارعة فى الصاد أكثر من الإبدال .

(و) إبدال الزاى من السين الواقعة قبل القاف (نحو (٢) « مَسَّ زَقَرَ ») فى سقر (كَلْبِيَّةٌ) ، أى لغة كلب إبدالها زايا ، كما يبدلها غيرهم صادا ، وذلك لأنه لما تباين السين والقاف ، لكون السين مهموسة ، والقاف مجهورة ، أبدلوها زايا ؛ لمناسبة الزاى للسين فى المخرج والصفير ، وللقاف فى الجهر .

(وأجدرُ وأشدَقُ بالمضارعة) للزاى (قَلِيلٌ) ، يعنى إشراب الجيم والشين المعجمة الواقعتين قبل الدال ساكنتين صوت الزاى قليل ،

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٢٣٢) : نحو : صدر وصدق .

(٢) جزء الآية ٤٨ من سورة القمر ، والآية بتمامها « يوم يسحبون فى النار على وجوههم ذوقوا مس سقر » .

قال الرضى (١) : وهذا خلاف ما قاله سيبويه ، فإنه قال فى إشراب مثل هذا الشين صوت الزاى « إن البيان أكثر وأعرف ، وهذا عربى كثير » وإنما ضورع بالشين الزاى فى هذا ؛ لأنها تشابه الصاد والسين اللتين تقلبان إلى الزاى بكونها مهموسة رخوة مثلهما ، فإذا أجريت فى الشين الصوت رأيت ذلك بين طرف لسانك وأعلى الثَّنِيَّتَيْن (٢) موضع الصاد والسين ، ثم إن الجيم حملت على الشين وإن لم تكن فيها مشابهة للصاد والسين ، مثل ما بين الشين وبينهما ، وذلك لأن الجيم من مخرج الشين ، فعمل بها ما عمل بالشين .

الإدغـــام

ولما فرغ من الإبدال شرع فى الإدغام ، فقال :

(الإدْغَامُ) بسكون الدال مخففة من : الإفعال كالإكرام عبارة الكوفيين ، وبتشديدها من : الافتعال عبارة البصريين ، وهو فى اللغة : إدخال الشىء فى الشىء ، يقال : أدغمت اللجام فى فم الدابة ، أى أدخلته فيه ، سمى به المعنى الاصطلاحى ، لأن فيه إخراجاً للحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد واحد ، فكأنه أدخل الأول فى الثانى ، والمعنى الاصطلاحى هو ما عناه بقوله : (أنْ تأْتِيَ بحرفين) وهذا يشمل غير المتواليين والمتواليين المتحركين ، والساكنين ، والمتحرك فالساكن وما يكونان من مخرجين ، ومع فصل بسكتة ، فبقوله (ساكن فمتحرك) خرجت الأربعة الأول ، وبقوله (من مخرج واحد) خرج ما يكونان

---

(١) ورد هذا فى شرح الرضى لشافية ابن الحاجب (٣ /٢٣٣) .

(٢) فى مخطوطة (ص) : الشفتين .

من مخرجين ، وبقوله (من غير فصلٍ) خرج ما يكونان مع الفصل بسكتة نحو : قوول .

والحامل على الإدغام قصد التخفيف ؛ لثقل المكرر على اللسان ، وبالإدغام يصيران كالحرف الواحد ، فيخف على اللسان .

(ويكون) الإدغام (فى المِثْلَيْنِ والْمُتَقَارِبَيْنِ) بعد صيرورتهما مثلين ، كما سيأتى ، (فالمِثْلَان) ينقسمان بالنظر إلى إدغام أولهما فى الثانى إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : (واجبٌ) فيه الإدغام ، وذلك (عند سكونِ الأول) من المثلين ، سواء كانا فى كلمة كالشَّد والمد ، أو فى كلمتين نحو : اسمع علما ، (إلاَّ فى الهمزتين) فإنه يمتنع لثقل الهمزة ، فيعدل فيهما عن الإدغام إلى التخفيف : فى كلمة اتفاقا كما فى قِرَأى على وزن : سِبَطْر ، وفى كلمتين أيضاً عند أكثر العرب نحو : اقرأ آية ، وليقرأ أبوك ، ولم يردوُ أبوك ، والقليل منهم يحقق الهمزتين فيدغم وجوبا وكأن المصنف لم يعتد به فلذلك أطلق (إلا فى نحو السَّأال والدأَّاث) مما كان صيغة موضوعة على التضعيف ، كما تقدم فى تخفيف الهمزة ، فيغتفر فيه إبقاء الهمزتين ، وإدغام الأُولى فى الثانية ؛ لوضع الصيغة على ذلك ، والدأاث : اسم واد (١) ، (وإلاَّ فى الألف (٢)) إذا وقعت بعدها ألف ، كما إذا وقفت على : السماء والبناء بالإسكان ، كما مر فى تخفيف الهمزة ؛ فإنك تجمع فيه بين ألفين ، ولا يجوز الإدغام

---

(١) ذكره ياقوت بتشديد ثانيه مفتوحا ، وهو ما ذكره الشارح ، كما قرر أنه اسم موضع ، ويصح أن يكون الدأاث صيغة مبالغة من دأث الطعام يدأثه — كفتح — إذا أكله .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٢٣٤) : وإلا فى الألفين .

(لِتَعَذُّرِهِ) فى الألف ؛ لأن الإدغام إيصال الحرف المتحرك بالساكن قبله ، والألف لا يكون متحركاً ، وإنما ذكره وإن كان قد علم من حقيقة الإدغام أنه لا يمكن فى الألف ؛ لأنه لما أطلق قوله « واجب عند سكون الأول » ، ولم يقيده بتحرك الثانى ؛ أوهم أن الألف يدغم فى مثله .

(وإلاَّ فى نحو : قُوولَ) مما كان أول المثلين فيه مدا منقلباً عن حرف آخر انقلاباً لازما ، قال الرضى : (١) لا للإدغام فى وزن قياسى وكان الإدغام فيه يؤدى إلى اللبس بوزن آخر قياسى ، فإنه يمتنع الإدغام فيه اتفاقاً (للإلْبَاسِ) ، فإنه لو أدغم نحو : قُوول : الذى هو وزن قياسى لمجهول فاعَل ؛ لا لتبس بمجهول ؛ فعَّل ، أعنى فُعِّل الذى هو وزن قياسى له ، فيدغم نحو : مغزو ، لعدم الانقلاب عن حرف آخر ونحو مرمّى ؛ لأن الانقلاب للإدغام عند الرضى ، ولعل المصنف يعلل بأنه لا يلتبس القياسى بقياسى ، ونحو أُوَّل « على وزن أُبْلُم » من الأوْل مما ليس بقياسى ، لعدم التباس قياسى بقياسى ، وإن وقع اللبس فى بعض الصور لم يبال به لعدم استمراره فى غير القياسى .

(و) إلا (فى) وزن يكون انقلاب المد الذى هو أول المثلين فيه عن حرف آخر غير لازم (نحو تُووِى) من : أاويت ، أصله : تؤوى « بالهمز » ، فخفف بقلبها واوا (وَرِيئًا) أصله : رئيا « بالهمز » ، وهو المنظر الحسن ، فخفف بقلبها ياء ، فإنه يمتنع الإدغام (على المختار إذا خَفَّفْتَ) ، لأن اجتماع المثلين عارض غير لازم ، فهما

---

(١) ورد ما قاله الرضى فى شرحه لشافية ابن الحاجب (٣ /٢٣٨) .

كالهمزتين ، والهمزة لا تدغم فى الواو والياء ما دامت همزة ، وأجاز بعضهم الإدغام نظرا إلى ظاهر اجتماع المثلين ، وعليه قولهم : رُيّا ورُيّة فى : رؤيا ورؤية .

(و) إلا فيما يكون أولُ المثلين فيه مدة (فى) كلمتين (نحو : قَالُوا ومَا ، وفى يَوْمٍ) ، فيمتنع الإدغام فيه ، بل يفصل بسكتة ؛ لأنه ثبت للواو والياء فى الكلمتين مد ، وإدغامهما فيما عرض انضمامه إليهما مزيل لفضيلة المد التى ثبتت لهما قبل انضمام الكلمة الأخرى إلى الأولى .

(و) يجب الإدغام أيضا فى المثلين (عند تحَرُّكهِمَا) معا (فى كلمةٍ) لا فى كلمتين ، فسيأتى حكمه ، (ولا إلحاق) حاصل بأحد المثلين فى اسم نحو : قردد ، أو فعل نحو : جلبب ، إذ لو كان كذلك فلا إدغام ؛ لأن الغرض الوزن ، فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام ، (ولا لَبْسَ) إذ لو أدى الإدغام إلى اللبس كشرر ، فلا إدغام مطرد فيه ، وسيأتى (نحو رَدَّ) أصله : ردد ، فأسكن الأول وأدغم فى الثانى ، و (يَرُدُّ) أصله : يردد ، فأدغم الأول بعد إسكانه فى الثانى (إلا فى نحو حَيِيَ) مما المثلان فيه ياءان ، ولا علة لقلب ثانيهما ألفا وحركته لازمة (فإنه) أى الإدغام فيه (جائزٌ) لا واجب ، بخلاف نحو : أحيي ؛ لوجوب قلب الثانية ألفا لانفتاح ما قبلها ، وبخلاف نحو : محيية ومحييان ، فإن حركة الياء عارضة لأجل التاء التى فى الصفة ، وألف المثنى ، وهما عارضان لا يلزمان الكلمة ، وكذا الحركة الإعرابية كقوله تعالى(١) : « على أن يحيي الموتى » ، وقولك : رأيت

(١) جزء الآية ٤٠ من سورة القيامة .

محييا ، فيمتنع فيه الإدغام ، ولو ترك قوله « فإنه جائز » إحالة على اندراجه فيما سيأتى لكان أحصر .

((وإلَّا نحو : اقْتَتَلَ) مما كان أول المثلين فيه « تاء » الافتعال ، (و) نحو (تَتَنَزَّلُ) مما كان أولهما فيه تاء المضارعة الداخلة على « تفعَّلَ » ، أو تاء المضارعة الداخلة على « تفاعل » ، (و) ذلك نحو (تَتَبَاعَد) فإنه لا يجب الإدغام فيها ، (وسيأتى) الكلام فيها .

(وَتُنْقَلُ حركَتُهُ) أى حركة الأول من المثلين (إنْ كانَ قبلَه ساكنٌ) محافظة على تلك الحركة مع احتياج الأول إلى التحريك ؛ لئلا يلتقى ساكنان ، فكان نقلها أولى من اجتلاب حركة أجنبية ، بخلاف ما إذا كان قبله متحرك فلا نقل ؛ لحصول الغنية بحركة ما قبله ، وإنما ينقل إذا كان ذلك الساكن (غَيْرَ لَينٍ) عنى به المدة ، أعنى اللين الذى حركة ما قبله من جنسه ، أو ياء التصغير ، ولو قال « غير مد أو ياء التصغير » لكان أولى ، وذلك نحو : دابّة وتمُودّ وأُصَيْم(١) ، إذ لا محوج إلى النقل لجواز التقاء الساكنين فيه كما تقدم ، بخلاف ما إذا كان اللين غير مد نحو : إوزة ، فإن الحركة تنقل إليه ، وذلك (نحو يَرُدُّ) أصله : يردد : نقلت ضمة الدال إلى الراء ، وأُدغمت فى الدال الأُخرى ، (وسكونُ) الثانى لأجل (الوقفِ) الصناعى لا البنائى فى نحو : اردد (كالحركةِ) لعروضه ، فتنقل حركة الدال الأُولى فى يردد ، وتدغم فى الأُخرى فى حال الوقف كحال الوصل ، (ونحو : مكَّنَنِى ويُمَكِّنُنِى ومَنَاسِككم وَمَا سَلَكَكُمْ

---

(١) أصيم : تصغير : أصم ، وهو وصف من الصمم .

من بابِ كلمتين) هذا جواب عن سؤال مقدر ، تقديره : قد اجتمع فى المذكورات المثلان ، ولا إلحاق ولا لبس ، ولم يدغم الأول فى الثانى ! فأجاب بأنه « من باب كلمتين » ، وسيأتى الكلام فيه ، إذ كلامنا الآن فيما كان المثلان فيه فى كلمة ، وذلك لأن كلا من نون الوقاية من نحو : مكنني ويمكنني ، والضمير المجرور فى : مناسككم ، والمنصوب فى : سلككم ؛ كلمة أخرى .

ولما فرغ من « الواجب » إدغامه ؛ ذكر مقابله ، وهو « الممتنع » فقال :

(ويَمْتَنِعُ(١)) الإدغام (فى الهمزةِ) لما عرفت من ثقلها ، فيعدل عن إبقائها والإدغام إلى التخفيف (على الأكثر) فلا يجتمع همزتان ، ومن يحقق أوجب الادغام مع سكون الأولى نحو : اقرأ آية ، وجوزه مع تحريكهما نحو : قرأ أبوك ، (و) يمتنع أيضا (فى الألف) لما تقدم ، ولم يستغن عن ذكر الهمزة والألف بما تقدم ، لأن ذكرهما ثم(٢) من حيث إنه لا يجب فيهما الإدغام ، ولا يعلم منه الامتناع ، نعم يعلم امتناعه فى الألف من قوله سابقا « لتعذره » .

(و) يمتنع أيضا (عِنْدَ سُكُونِ الثانى) من المثلين (لغير الوقف) ، وذلك بأن يسكن للبناء أو للجزم ، سواء كان المثلان فى كلمة (نحو ظَلِلْتُ) أو فى كلمتين ، (و) ذلك نحو (رَسُولُ الْحَسَنِ) ، إذ لو أدغم الأول فيه لوجب تحريكه ، وهو واجب السكون ، وقوله « لغير الوقف »

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٢٣٤) وممتنع .
(٢) فى مخطوطة (ص) ثمة .

لما عرفت من أن سكون الوقف كالحركة ، (وتميمٌ تُدْغِمُ) جوازا ما كان سكون الثانى فيه للجزم ، أو ما (فى) حكمه (نحو : رُدَّ ولم يَرُدَّ) ؛ لأن أصل الحرف الثانى فيه الحركة ، وإن انتفت بالعارض وهو الجزم والوقف الذى فى حكمه ، وإذا أدغم حرك الثانى ، كما مر فى باب التقاء الساكنين .

(و) يمتنع الإدغام أيضا (عندَ الإلحاقِ واللبسِ بزنةٍ أُخْرَى) ، فالإلحاق (نحو قَرْدَدٍ) إذ هو ملحق بجعفر ، (و) اللبس نحو (شرر (١)) جنس شررة ، إذ لو أدغم لالتبس بفعل « ساكن العين » ، ونحو : قوول كما تقدم .

واعلم أن ظاهر إطلاق المصنف أن لا يدغم شىء من الاسم الثلاثى المتحرك العين ؛ إذ اللبس بالساكن حاصل فى الجميع كما لا يخفى ، بخلاف الفعل ؛ إذ لا لبس فيه بساكن العين ؛ لعدم كونه من أبنيته ، وليس كذلك ، بل يدغم منه ما كان على فَعِل « بفتح الفاء وكسر العين » نحو : رجل صَبٌّ(٢) ، أصله : صَبِبٌ ، وكذا طَبٌّ (٣) ، أصله : طَبِبٌ ، أو على فَعُل « بفتح الفاء وضم العين » ، كما لو بنيت مثل نَدُس (٤) من رَدّ ، قلت : رَدٌّ بالإدغام ، لموازنة الفعل الثقيل وإن التبس ، وكان القياس أيضا أن يدغم ما هو فَعَل « مفتوح الفاء

---

(١) فى متن الشافية (٣ / ٢٣٤) سرر « بالتبين »

(٢) الصبابة : رقة الشوق ، تقول : رجل صب وهى صبة ، وصب إليه صبابة : كلف واشتاق .

(٣) الطب — بتثليث الطاء — الرجل الحاذق الماهر فى عمله ، والطبيب مثله ، تقول : طب يطب كظل يظل فهو طب ومتطبب وطبيب ، وطبه يطبه كده يمده ، أى : داواه ، وفلان طب بهذا الأمر : أى عالم به .

(٤) الندس — كعضد — وفى لغة أخرى — ككتف : هو الفهم الفطن .

والعين » كشرر وقصص ، لموازنة الفعل ، لكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل ، وكان مثل هذا الاسم فى غاية الخفة ؛ لكونه مفتوح الفاء والعين تركوا الإدغام فيه ، وأيضا لو أدغم مع كثرته لالتبس بساكن العين ، فيكثر الالتباس ، بخلاف مكسور العين ومضمومها مع فتح الفاء ، فإنهما قليلان فى المضاعف ، فلم يكترث بالالتباس القليل .

وإذا اتصل بآخر الاسم الثلاثى الموازن للفعل حرف لازم كألف التأنيث ، أو الألف والنون ؛ لم يمنع ذلك من الإدغام فيما يدغم فيه بدون ذلك الحرف اللازم ، فنقول من ردّ على : فعِلان «بالكسر» وفعُلان «بالضم» : ردّان بالإدغام ، بخلاف : فعَلان « بفتح العين » فنقول : رَدَدَان بالإظهار .

(و) يمتنع الإدغام أيضا (عند) وقوع (ساكنٍ صحيحٍ قبلهما) لا معتل فلا يمتنع ، سواء كان مدا نحو : قال لهم ، وقيل لهم ، وعمود داود ، أو لين غير مد نحو : ثوب بكر ، وجيب بكر ، وإنما يمتنع إذا كان المثلان (فى كلمتين نحو : قَرْمُ مَالِكٍ (١)) ، بخلاف الكلمة الواحدة نحو : يردد ؛ فإنه تنقل حركة أول المثلين كما تقدم ، وإنما لم يجز النقل فى كلمتين وجاز فى كلمة ؛ لأن اجتماع المثلين إذا كانا فى كلمة لازم ، فجاز لذلك اللازم الثقيل تغيير بنية الكلمة ، بخلاف ما إذا كان المثلان فى كلمتين فإنه لا يجوز تغير البنية لشىء عارض غير لازم .

---

(١) القرم — محركة — شدة شهوة اللحم ، وكثر حتى قيل فى الشوق إلى الحبيب ، وبالفتح — الفحل . . (القاموس المحيط ٤ /١٦٣) .

ويمتنع الإدغام أيضا إذا كان الأول مدغما فيه نحو : ردَّدَ ؛ لأنه لو أدغم الثانى فى الثالث فلابد من نقل حركته إلى الأول، فيبقى : ردّ ، ولا يجوز ، إذ التغيير إذن لا يخرجه إلى حال أخف من الأول ، وكذا يمتنع الإدغام إذا كان المثلان فى الأول نحو : جاء(١) بيدرة ، إلا فى نحو : تتنزل وتتطير ، فإنه قد يجىء فيه الإدغام ، ويرد عليه ما نسب إلى بعض القراء من الإدغام فى نحو(٢) « خذ العفوَ وَأْمر » و(٣) « شهر رمضان » ، وأجاب عنه بقوله (وحُمِلَ قولُ) بعض (القراء) فى تسميته إدغاما (على) أنهم تجوزوا بالإدغام عن (الإخفاء)، يعنى ليس بإدغام حقيقى ، بل هو إخفاء أول المثلين شبيها بالإدغام .

والحامل لقولهم على ذلك الشيخ الشاطبى ، ولم يرتضه المصنف كما صرح به وبسط القول فيه فى شرح المفصل ، وقال فيه : لايثبت أن القراء امتنعوا من الإدغام ، بل أدغموا الإدغام الصريح ، ثم قال فيه : والأولى الرد على النحويين فى منع الجواز .

ولما فرغ من الواجب والممتنع ذكر « الجائز » بقوله : (وجائزٌ فيما سِوَى ذَلِك) الذى عرفت وجوبه فيه ، وامتناعه مما فصلناه ، وأما عبارته فهى قاصرة عن إفادته كما لايخفى ، فنحو « طبع على قلوبهم (٤) » من قسم الجائز .

---

(١) البدرة من معانيها : كيس فيه آلاف الدراهم أو الدنانير ، وعين بدرة تبدر بالنظر أو تامة كالبدر .

(٢) جزء الآية ١٩٩ من سورة الأعراف .

(٣) جزء الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٤) جزء الآية ٨٧ من سورة التوبة ، ونص الآية الكريمة (رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون) .

مخارج الحروف الأصلية

ولما فرغ من بيان الإدغام فى المثلين أراد أن يذكر الإدغام فى المتقاربين ، لكن ذلك يتوقف على معرفة معنى التقارب ، وتعيين كل متقاربين ، فبين ذلك بقوله :

(المتقاربَانِ : ونَعْنِى بهمَا ما تقارَبَا فى المخرج) أى فى موضع تكوُّن الحرف فى الحلق واللسان وغيرهما مما سنذكره ، ومعرفة ذلك بأن تسكن الحرف وتأتى قبله بمتحرك كالهمزة وتنظر أين ينتهى الصوت ! ، فحيث انتهى فثم(١) مخرجه ، كما إذا قلت : أبْ « بسكون الباء » ، فإنك تجد الصوت قد انتهى فى الشفتين ، (أو) اتحدا (فى صفةٍ تقومُ مَقَامَهُ) أى مقام المخرج ، أى تجعل الصفة من الجهر والهمس ونحوهما مما يذكر كالمخرج الواحد ؛ فينزل اتفاق الحرفين فيها منزلة تقاربهما فى المخرج فى استدعاء الإدغام ، مثلا كاستدعاء صفة الجهر والتوسط بين الشديدة والرخوة فى النون إدغامها فى الواو والياء كما سيأتى ، والاختلاف فيها منزلة التباعد فى المخرج فى التبعيد عن الإدغام مثلا كتبعيد استطالة الضاد إياها عن الإدغام فى الشين ، والحاصل أن تكون تلك الصفة من الصفات التى لها تأثير فى استدعاء الإدغام ، أو الإظهار أو نحوهما كالإبدال ، واحترز بذلك عن صفة لا تأثير لها فى ذلك كالإعجام والإهمال مثلا .

(ومخارجُ الحروفِ) التسعة والعشرين (سِتَّةَ عَشَرَ) مخرجا (تقريباً) وإلحاقا لما اشتد مقاربته بمقاربه ، فجعلا من مخرج واحد ،

---

(١) فى مخطوطة (ص) فثمة .

(وإلا فلكلٍّ) حرف بحسب التحقيق (مخرجٌ) ، فيكون تسعة وعشرين مخرجا ، لأن الصوت الساذج (١) الذى هو محل الحروف ؛ والحروف هيئة عارضة له غير مخالف بعضه بعضا فى الحقيقة ، وإنما تختلف بالجهارة واللين ولا أثر لهما فى اختلاف الحروف ؛ لأن الحرف الواحد قد يكون مجهورا وخفيا ، فلولا اختلاف مواضع تكون الحروف فى اللسان والحلق وغيرهما لم تختلف الحروف .

ثم ذكر ترتيب الحروف فى المخارج مبتدئا بما يكون من أقصى الحلق ، وتدرج إلى أن ختم بما مخرجه الشفة ، وقدم الأدخل فى كل مخرج فالأدخل على ما هو الظاهر ، فقال :

(فللهمزة والهاء والألفِ أقصَى الحلقِ) أى أبعده عن الفم ، (وللعين والحاء) المهملتين (وَسَطهُ ، وللغين والخاء) المعجمتين (أدنَاهُ) إلى الفم ، وهو رأس الحلق ، (وللقافِ أقْصَى اللسانِ) أى أبعده عن الشفة (وما فوقه) أى ما فوق ذلك الأقصى (من الْحَنَكِ ، وللكافِ منهما) أى من اللسان والحنك (ما يَليهِمَا) ، أى ما يقرب من الأقصى وما فوقه إلى خارج الفم ، (وللجيم والشين والياء وَسَط اللسانِ وما فوقه من الحَنَكِ ، وللضَّادِ) المعجمة (أول إحْدَى حافَّتَيْهِ) الحافة : الجانب ، وللسان حافتان من أصله إلى رأسه ، كحافتى الوادى ، ويريد بأول الحافة ما يلى أصل اللسان ، وبآخر الحافة ما يلى رأسه ، (وما يليها) أى تلك الحافة (من الأضراس) ، وقال « إحدى حافتى اللسان » ، لأن بعض الناس يخرجها من الجانب

---

(١) فى القاموس المحيط (١ /١٩٣) : الساذج معرب ، ويقصد به الشارح الخالى عن التقطيع .

الأيمن ، وهو الأكثر على ما يؤذن به كلام سيبويه(١) وصرح به السيرافى ، وبعضهم يخرجها من الجانب الأيسر ، ويقال للضاد طويل ؛ لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة ، وهو أول مخرج اللام فاستغرق أكثر الحافة .

(ولِلَّامِ ما دونَ طَرَفِ اللِّسَانِ) أى ما يقرب إلى رأس اللسان من جانب ظهره (إلى مُنْتَهَاهُ) أى إلى رأس اللسان ، (وما فوقَ ذَلِكَ) ، أى ما فوق ما دون طرف اللسان إلى رأسه ، وهو من الحنك ما فوق الثنية ، (وللراءِ منهُمَا) أى مما دون طرف اللسان إلى منتهاه ، ومما فوق ذلك (ما يليهما) ، فيكون أخرج من مخرج اللام ، (وللنون منهما) أى مما يلى ما دون طرف اللسان إلى منتهاه ، ومما يلى ما فوق ذلك (ما يَلِيهِمَا) أى ما يلى ذينك الواليين ، فمرجع الضمير مادل عليه الكلام السابق ، فهى أخرج من الراء ، ولم يقل المصنف « وللراء والنون منهما ما يليهما » لئلا يتوهم أن الوالى ليس إلا شيئا واحدا ، فلا يكون فرق بين مخرجيهما .

(وللطَّاءِ والدَّالِ) المهملتين (والتاءِ) المثناة من فوق (طرفُ اللسانِ وأُصولَ الثنايا) يعنى الثنيتين العليين . اعلم أن الأسنان اثنتان وثلاثون سنا : ست عشرة فى الفك الأعلى ، ومثلها فى الفك الأسفل ، فمنها الثنايا وهى أربع من قدام : ثنتان من فوق ومثلهما من أسفل ، ثم الرباعيات وهى أربع أيضا : رباعيتان من فوق يمنة ويسرة ، ومثلهما من أسفل ، وخلفهما الأنياب الأربع : نابان من فوق يمنة

---

(١) ما قاله الشارح نص عليه الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٢٥٢) .

ويسرة ، ومثلهما من أسفل ، وخلف الأنياب الضواحكُ ، وهى أربع : ضاحكتان من فوق يمنة ويسرة ، ومثلهما من أسفل ، وخلف الضواحك الأضراس وهى ست عشرة : ثمان من فوق : أربع يمنة وأربع يسرة ، ومثلها من أسفل ، ومن الناس من ينبت له خلف الأضراس النواجذ ، وهى أربع من كلا الجانبين : ثنتان فوق ، وثنتان أسفل ، فيصير ستا وثلاثين سنا .

(وللصَّادِ) المهملة (والزَّاي والسِّين) المهملة (طرفُ اللسانِ والثنايا) يعنى جميع الثنيتين العليين ، فهى تخرج من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن يتصل طرف اللسان بالثنايا كما اتصل بأُصولها لإخراج الطاء والتاء والدال ، بل يحاذيها ويسامتها ، كذا قال الرضى(١) فى تفسير هذه العبارة ، وعلى هذا فالأوضح أن يقال : ما بين طرف اللسان والثنايا .

(وللظاءِ والذَّالِ) المعجمتين ، (والثاء) المثلثة (طَرَفُ اللسانِ وطَرَفُ الثَّنَايَا) يعنى رءوس الثنايا العليا ، (وللفاءِ بَاطِنُ الشفةِ السُّفْلَى ، وطَرَفُ الثَّنَايَا الْعُلْيَا ، وللباء) الموحدة (والميمِ والواو ما بين الشفتين) وتسمى شفوية أو شفهية ، لأن لام « شفة » ذات وجهين كما تقدم فى المنسوب .

تنبيه : ما تقدم خمسة عشر مخرجا ، والسادس عشر قيل هو مخرج المتفرع الذى يذكره ، وقيل لم يذكره ، وهو مخرج النون الخفيفة وهو الخيشوم ، وهو حق ، وسيأتى بيانه ، ثم إن أصل

---

(١) جاء قول الرضى فى شرحه على الشافية (٣/٢٥٣ ، ٢٥٤) .

حروف المعجم تسعة وعشرون على ما هو المشهور ، قيل ولم يكمل عددها إلا فى لغة العرب ، ولا همزة فى كلام العجم إلا فى الابتداء ، ولا ضاد إلا فى العربية ، ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم « أنا أفصح من تكلم بالضاد » ، يعنى أنا أفصح العرب ، قيل : من قال إنه عنى نفس الضاد لصعوبتها فقد أخطأ ؛ لاستواء العرب الفصحاء فى الإتيان بالحروف جميعا على وجه الكمال ، وعد « لام ألف » حرفا مستقلا عامى لا وجه له وإن اشتهر ، قال الرضى فى شرح(١) الكافية : إن لفظة « لا » عبارة عن الألف ، فإنه لما لم يمكنهم النطق بالألف الساكنة توصلوا إليه باللام المتحركة ، كما توصلوا إلى النطق بلام التعريف الساكنة بالألف المتحركة أعنى الهمزة ، وأما ألف فهو اسم الهمزة ، لأن أوله الهمزة ، فينبغى أن يقول «لا» ، ولا يقول « لام ألف ، وأما قوله(٢) :

* تُكَتِّبَانِ فى الطريق لَامَ أَلِفْ *

فمقصوده اللام والهمزة ، لا صورة « لا » .

مخارج الحروف الفرعية

ولما بين المخارج الأصلية بين المخرج المتفرع ، فقال :

(ومخْرجُ المتفرعِ واضحٌ) ، فإنه حرف من المذكورة أشرب

---

(١) شرح الكافية للرضى ١ /٢٢ .

(٢) هذا البيت لأبى النجم العجلى الفضل بن قدامه ، وهو من بحر الرجز ، وقبله :

أقبلت من عند زياد كالخـــــرف تخط رجلاى بخـــــط مختلف

ومعنى الأبيات : أنه خرج من عند صديقه زياد يترنح ، فتخط رجلاه خطا كالألف تارة ، وكاللام تارة أخرى ، يريد أنه لا يمشى على استقامة ، وقد استشهد الشيخ الرضى فى شرحه بهذا البيت (٢ /٢٢٣) على نقل حركة همزة ألف إلى ميم لام .

صوت غيره ، فمخرجه بين مخرج الحرف الأصلى وبين غيره ، (و) هو كثير ، لكن (الفصيحَ) منه (ثمانية) أحرف :

(همزةُ بَيْنَ بَيْنَ ، وهى ثلاثةٌ :) كما تقدم فى تخفيف الهمزة ، أى بين الهمزة والألف ، أو بينها وبين الياء ، أو بينها وبين الواو ، (والنونُ الخفيةُ) وتسمى الخفيفة أيضا لخفائها وخفتها ، وهى نون ساكنة غير ظاهرة مخرجها من الخيشوم فقط وإنما تجىء قبل الحروف الخمسة عشر ، كالكاف فى (نحو : عَنْكَ) وغيرها(١) من الحروف التى تذكر عند ذكر أحوال النون ، فعلى هذا ليست من المتفرعة بالمعنى المذكور ، بل لها مخرج مستقل هو الخيشوم ، ولهذا لو سددت أنفك وحاولت التلفظ بها لوقع الإخلال بها ، قال السيرافى(٢) : ولو تكلف متكلف إخراجها من الفم مع هذه الخمسة عشر حرفا لأمكن بعلاج وعسر ، وكأن المصنف عدها من المتفرع ؛ لأن أصل مخرج النون الفم والخيشوم ، وخروجها من الخيشوم عارض فقط لها عند اتصالها بحروف الفم التى تخفى معها النون ، وعلى هذا فمعنى المتفرع ما هو فرع مطلقا ، أى سواء أشرب صوت غيره أم لا.

(وألف الإمالة) التى يؤتى بها بينها وبين الياء كما تقدم ، (ولام التفخيم) ، يعنى بها اللام التى تلى الصاد أو الضاد أو الطاء أو الظاء إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة ، كالصلاة ويَصْلوْن ، فإن بعضهم يفخمها ، وكذا لام « الله » إذا كان قبلها

---

(١) فى مخطوطة (ص) : ونحوها .

(٢) ما قاله السيرافى وارد فى شرح الرضى للشافية (٣/٢٥٥) .

ضمة أو فتحة ، قال الرضى (١) : ولم يذكر المصنف ألف التفخيم ، وذكرها سيبويه فى الحروف المستحسنة ، وهى الألف التى يُنْحَى بها نحو الواو ، كالصلوٰة والزكوٰة والحيوٰة ، وهى لغة أهل الحجاز ، وزعموا أن كتْبَهم الصلوٰة والزكوٰة ونحوهما بالواو على هذه اللغة .

(والصادُ كالزَّاى) كما تقدم فى نحو : يصدُق وصدَق ، (والشِّينُ كَالْجِيم) بأَن يؤتى بالشين مشربة صوت الجيم فى نحو أشدق ، فهذه هى الفصيحة ، (وأما الصادُ كالسِّينِ) فى يصدق وصراط : قربها بعضهم من السين لكونهما من مخرج واحد ، (والطَّاءُ) المهملة (كالتَّاءِ) المثناة الفوقانية ، وهى تكون فى كلام عجم أهل الشرق كثيرا ، لأَن الطاء فى أصل لغتهم معدومة ، فإذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس فى لغتهم ، فجاءُوا فى نحو « طالب » بشىء بين الطاء والتاء .

(والفاءُ كالْبَاءِ) الموحدة فى نحو « فالج (٢) » ، قال السيرافى(٣) : هى كثيرة فى لغة العجم ، وهى على ضربين : أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من الفاء ، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه من الباء ، وقد جعلا حرفين من حروفهم سوى الباء والفاء المخلصين ، قال : وأظن أن العرب إنما أخذوا ذلك من العجم لمخالطتهم إياهم .

(والضَّادُ الضعيفةُ) قيل (٤) : هى لغة قوم ليس فى لغتهم ضاد ،

---

(١) ما قاله الرضى ورد فى شرحه للشافية (٣ /٢٥٥) .

(٢) الفالج : الجمل الضخم ذو السنامين يحمل من السند للفحلة ، والفائز من السهام . . . (القاموس المحيط ١ /٢٠٣) .

(٣) ما قاله السيرا فى نص عليه الرضي فى شرحه للشافية (٣ /٢٥٦)

(٤) القائل هو السيرافى كما فى شرح الرضى (٣ /٢٥٦)

فإذا احتاجوا إلى التكلم بها فى العربية اعتضلت(١) عليهم ، فربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد ، فلم يتأت لهم ، فخرجت بين الضاد والظاء ، وفى حاشية كتاب ابن مَبْرُمان(٢) : الضاد الضعيفة كما يقال فى أَتْرُدْ له : أَضْرُدْ له ، يقربون التاء من الضاد ، فعلى هذا هى بين التاء والضاد .

(والكَافُ كَالجِيمِ) نحو جافر فى : كافر (فَمُسْتَهْجَنَةٌ) أى مستقبحة هذه الحروف الخمسة ، ومن المتفرعة : القاف بين الكاف والقاف ، قال السيرافى(٣) « وهو مثل الكاف التى كالجيم ، والجيم التى كالكاف ، ومنها الجيم التى كالزاى ، والشين التى كالزاى كما تقدم فى أجدر وأشدق .

(وأما الجيم كالكافِ) نحو كَمَل فى : جَمَل ، وركُل فى : رَجُل ، (والجيم كالشين) نحو أشدر فى : أجدر (فلاَ يتحقَّقُ) ، يعنى أن بعضهم عد من المستهجين : الجيم كالكاف ، والجيم كالشين ، وليسا حرفين آخرين غير الكاف كالجيم ، والشين كالجيم ، فالأول قد علم أنه مستهجن ، فذكره تكرار ، والثانى قد تقدم أنه مستحسن ، فلا يصح عده فى المستهجن . .

قال الرضى (٤) : كأنه ظن أن مرادهم بالجيم كالشين حرف

---

(١) فى كل من مخطوطتى (ص) ، (ق) : اعتاضت ، وهو تصحيف ، لأنه من عضل عليه : ضيق ، وبه الأمر : اشتد كأعضل (القاموس المحيط ٤ / ١٧) .

(٢) هذا منقول عن شرح الرضى للشافية (٣ / ٢٥٦) .

(٣) ما قاله السيرافى فى نص عليه الرضى فى شرحه (٣ / ٢٥٧) .

(٤) قول الرضى وارد فى شرحه للشافية (٣ / ٢٥٧) .

آخر غير الشين كالجيم ، وكذا ظن أن مرادهم بالجيم كالكاف غير مرادهم بالكاف كالجيم ، وهو وهم .

قال ما معناه : بل الشين التى كالجيم وعكسه شى واحد ، وكذا الجيم التى كالكاف وعكسه شيء واحد ، إلا أن أصل أحدهما فى الأول الشين كأشدق ، وفى الآخر الجيم كأجدر ، وفى الثانى أصل أحدهما الكاف نحو : كافر ، والآخر الجيم نحو : جمل ، قال (١) : ذكر سيبويه الشين كالجيم فى الحروف المستحسنة ، والجيم التى كالشين فى المستهجنة ، وكلاهما واحد ، لكنه استحسن الشين المشربة صوت الجيم ؛ لأنه إنما يفعل ذلك بها إذا كانت الشين ساكنة قبل الدال ، والدال مجهورة شديدة ، والشين مهموسة رخوة تنافى جهر الدال ، ولا سيما إذا كانت ساكنة ، لأن الحركة تخرج الحرف عن جوهره ، فتُشرب الشين صوت الجيم التى هى مجهورة شديدة كالدال لتناسب الصوت ، فلا جرم استحسن ذلك ، وإنما استهجن الجيم التى كالشين ؛ لأنه يفعل ذلك بها إذا سكنت وبعدها دال أو تاء ، نحو : أجدر واجتمعوا ، وليس بين الجيم والدال ولا بينها وبين التاء تباين ، بل هما شديدتان ، لكن الطبع ربما يميل لاجتماع الشديدين إلى السلاسة واللين ، فيشرب الجيم ما يقاربه فى المخرج أى الشين ، فالفرار من المتنافيين مستحسن ، والفرار من المثلين مستهجن ، فصار الحرف الواحد مستحسناً فى موضع ، ومستهجنا فى موضع آخر بحسب موقعه .

---

(١) ما قاله الرضى عن سيبويه ورد فى شرحه للشافية (٣ / ٢٥٥ ، ٢٥٦) .

صفات الحروف

ولما فرغ من تقسيم الحروف المتقاربة باعتبار المخارج ذكر تقسيمها باعتبار الصفات ، فقال : (ومنها المجهورةُ والمهموسةُ) ، وهو عطف على مقدر يفهم من سياق الكلام ، إذ المعنى أن الحروف المتقاربة منها حروف الحلق ، ومنها كذا إلى آخرها ، أى هى تنقسم إلى المتصف بصفة الجهر ، والمتصف بصفة الهمس ، وباعتبار آخر إلى المتصف بصفة الشدة ، والمتصف بصفة الرخاوة ، والمتصف بأنه بينهما ، وهو معنى قوله :

(ومنها الشديدةُ والرخوةُ وما بينهما) ، وقس على ذلك وله : (ومنها المطبَقَةُ والمنْفَتِحَةُ ، ومنها المسْتَعْلِيةُ والمنخفِضَةُ ، ومنها حروفُ الذَّلاَقَةِ والمصْمَتَةُ ، ومنها حروفُ القَلْقَلَةِ والصفيرِ) أى وحروف الصفير ، (واللينةُ) أى ومنها الحروف اللينة (والمنْحَرِفُ والمكرَّرُ والهَاوِى والمهْتُوتُ) هذا حصرها على سبيل الإجمال ، ثم شرع فى تفصيلها على الترتيب فقال :

(فالمجهورةُ) سميت الحروف التى نذكرها مجهورة ؛ لأن الجهر رفع الصوت ، وكل واحد منها إنما يحصل من إشباع الاعتماد فى موضعه ، ومن ذلك يحصل ارتفاع الصوت ، كما أنه من ضعف الاعتماد يحصل الهمس الذى هو إخفاء الصوت ، فلابد فى بيانها وإخراجها من جهر مّا ، ولا يتهيأُ النطق بها إلا كذلك ، كالقاف والعين بخلاف الكاف مثلا ، إنه يتهيأُ لك أن تنطق به ويسمع منك خفياً ، كما يمكنك أن تجهر به ، وحقيقة المجهورة (ما يَنْحَصِرُ) أى حرف يحتبس (جَرْىُ

النَّفَس مع تحركه) أى عدم الوقف عليه ، فلا يخرج الألف ؛ وذلك لأن النفس الخارج من الصدر ، وهو مركب الصوت يحتبس إذا اشتد اعتماد الناطق على مخرج الحرف، إذ شدة الاعتماد على موضع من الحلق أو الفم تحبس النفس وإن لم يكن هناك صوت ، وإنما يجرى النفس إذا ضعف الاعتماد ، وإنما اشترط التحرك لما سيأتى ، (وهى) أى المجهورة (ما عَدَا حُرُوف « سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ ») بالهاء فى خصفه للوقف ، ومعنى الكلام : ستشحذ عليك ، أى تتكدَّى ، والشحاذ والشحاث : المتكدِّى ، وخصفه : اسم امرأة ويجمع الذى عداها من الحروف قولك « ظِلٌّ قَوٌّ رَبَضَ إذْ غَزَا جندٌ مطيع » .

(والمهموسةُ بخلافِها) أى ما لا ينحصر جرى النفس مع تحركه ، فإن جوهرها لضعف الاعتماد لا يحبس النفس ، فيخرج النفس ويجرى (ومُثِّلَا) أى المجهورة والمهموسة لتحصيل الفرق بينهما بالانحصار فى المجهورة ، وعدمه فى المهموسة (بِقَقَقَ وَكَكَكَ) يعنى بأن يكون الحرف مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً رفعت صوتك بها ، أو أخفيته ، فإنك ترى الصوت يجرى ولا ينقطع ، ولا يجرى النفس فى الأول إلا بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت ، أما مع الصوت فلا يجرى لما تقدم من شدة الاعتماد فيها ، بخلاف الثانى فإن النفس يجرى كما يجرى الصوت لضعف الاعتماد .

وإنما كرر الحرف فى امتحان الفرق ؛ لأنك لو نطقت بواحد من المجهورة غير مكرر ؛ فعقيب فراغك منه يجرى النفس بلا فصل ، فيظن أن النفس إنما خرج مع المجهور لا بعده ، فإذا تكرر وطال زمان الحرف ولم يخرج مع تلك الحروف المتكررة نَفَسٌ ؛ عرفت أن النطق

بالحرف هو الحابس للنفس ، وإنما جوكت الحروف ؛ لأن التكرير من دون الحركة محال ، وكذا لو أشبعت الحركات حتى تتولد الحروف نحو : قا قا قا ، وقى قى قى ، وقو قو قو ، لأن الواو والألف والياء أيضاً مجهورة فلا يجرى مع صوتها النفس .

(وخالفَ بَعْضُهُمْ) فيما ذكرنا من أن جميع حروف « ظِلٌّ قَوٌّ رَبَضَ إذا غَزَا جندٌ مطيع » مجهورة ، وجميع ما عداها مهموسة (فجعلَ) السبعة الحروف التي خمسة منها من الرخوة وهى (الضادُ والظاءُ والذالُ والزايُ والغين) المعجمة ، واثنان مما بين الشديدة والرخوة وهما (العينُ) المهملة (والياءُ من المهموسة ، و) جعل (الكافَ والتاء) اللتين هما من الشديدة (من المجهورة) ؛ فيكون المجهورة عنده هى حروف « ولِمَنْ أجْدُكَ قَطَبْتَ » .

(ورأىَ) هذا البعض (أن الشدةَ تؤكدُ الجهرَ) والرخاوة تنافيه ، وليس بشىء ؛ لأن الشدة أن لا يجرى الصوت بالحرف عند إسكانه ، والرخاوة أن يجرى الصوت بالحرف عند إسكانه — كما سيأتى ، والجهر رفع الصوت بالحرف سواء جرى الصوت أو لم يجر ، وعلامته عدم جرى النفس كما تقدم .

(و) تنقسم جميع الحروف باعتبار آخر — كما تقدم — إلى ثلاثة أقسام : شديدة ورخوة وما بينهما ، فنقول : (الشديدةُ : ما ينحصرُ) أى حرف يحتبس (جَرْىُ صوتِهِ) أى صوت ذلك الحرف ، أى التصويت به (عند إسكانِهِ) أى الوقف عليه ، قيد به ؛ لأنه عند

التحرك يجرى الصوت فى جميع (١) الحروف ، فلا فرق عند التحرك بين الشديد وغيره ، وقوله (فى مخرجه) متعلق بينحصر ، (فلا يجرى) بل يسمع به فى آن ثم ينقطع ، (و) هى ثمانية أحرف (يجمعها « أَجِدُكَ قَطَبْتَ ») ، فهى أخص من المجهورة من وجه لاجتماعهما فى الجيم مثلا ، ووجود المجهورة بدونها فى العين مثلا ، والعكس فى الكاف مثلا ، وكذا من المهموسة لاجتماعهما فى التاء ، ووجود المهموسة بدونها فى السين مثلا ، وبالعكس فى الجيم مثلا .

(والرخوةُ بِخلافِها) أى ما لا ينحصر جرى صوته عند إسكانه فى مخرجه ، بل يجرى ، والنسبة بينها وبين المجهورة والمهموسة العموم من وجه أيضاً ، كما بينهما وبين الشديدة ، وعند البعض أن الشديدة أخص مطلقا من المجهورة ، والرخوة أخص مطلقا من المهموسة ، فعنده كل شديد مجهور ، وكل رخو مهموس ولا عكس .

(وما بينهما) أى والذى بين الشديدة والرخوة هو (ما لا يتم له) أى حرف لا يتم له (الانحصار ولا الجرىُ) عند الإسكان ، (و) هى ثمانية أحرف (يجمعها « لِمَ يَرُوعُنَا ») ، فبقيت الرخوة ثلاثة عشر حرفاً ، هى : الثاء والحاء والخاء والذال والزاى والسين والشين والصاد والضاد والظاء والعين والفاء والهاء ، والنسبة بينها وبين المجهورة أن المجهورة أعم مطلقا منها ، وبينها وبين المهموسة أنهما متباينان ، (ومُثِّلتْ) الثلاثة (بِالحَجِّ) وهو مثال الشديد ، (والطَّش (٢)) وهو مثال الرخو ، (والخَلِّ) وهو مثال ما بينهما ، وإنما جعل حروف

---

(١) فى مخطوطة (ق) : فى شىء من الحروف .

(٢) الطش والطشيش : المطر الضعيف ، وهو فوق الرذاذ ، طشت السماء تطش « بضم الطاء » وتطش «بكسرها » (القاموس المحيط ٢ /٧٧) .

« لِمَ يَرُوعُنَا » بين الشديدة والرخوة ؛ لأن الشديدة ـ كما عرفت ـ هى التى ينحصر الصوت فى مواضعها عند الوقف ، وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت فى مواضعها عند الوقف ، لكن تعرض لها أعراض توجب خروج الصوت من غير مواضعها ، أما العين فينحصر الصوت فى مخرجه ، لكن لقربه من الحاء التى هى مهموسة ينسل صوته شيئاً قليلا ، فكأنك وقفت على الحاء ، وأما اللام فمخرجها أعنى طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه من الحنك عند النطق به ، فلا يجرى منه صوت ، لكن لما لم يسد طريق الصوت بالكلية كالدال والتاء ، بل انحرف طرف اللسان عند النطق به خرج الصوت عند النطق به من مستدق اللسان فويق مخرجه ، وأما النون والميم فإن الصوت لا يخرج من موضعيهما من الفم ، لكن لما كان لهما مخرجان فى الفم والخيشوم جرى الصوت من الأنف دون الفم ، لأنك لو أمسكت أنفك لم يجر الصوت بهما ، وأما الراء فلم يجر الصوت فى ابتداء النطق به ، لكنه جرى شيئاً لانحرافه وميله إلى اللام ، كما قلنا فى العين المائلة إلى الحاء ، وأيضاً الراء مكرر ، فإذا تكرر جرى الصوت معه فى أثناء التكرر ، وكذلك الواو والياء والألف لا يجرى الصوت معها كثيراً ، لكن لما كانت مخارجها تتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها من المجهورة كان الصوت معها يكثر ، فيجرى منه شىء ، وهذه الحروف أخفى الحروف ؛ لاتساع مخارجها ، وأخفاهن الألف لأن اتساع مخرجها أكثر .

(والمُطْبَقَةُ ما) أى حرف (ينطبق على مَخْرَجِهِ الحَنَكُ) لو قال « ينطبق به » أى بسببه الحنك على اللسان لكان صواباً ، لأن ترفع

اللسان إليه عند النطق بها ، فيصير الحنك كالطبق على اللسان ، فتكون الحروف التى تخرج بينهما مطبقاً عليها ، وأما قوله « على مخرجه » فلا يشمل الضاد ؛ لأن مخرج الضاد حافة اللسان ، وحافة اللسان ينطبق عليها الأضراس — كما تقدم — وباقى اللسان ينطبق عليه الحنك .

(وهى) أربعة أحرف (الصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ ، والمنفتحةُ بخلافها) ؛ لأنه ينفتح ما بين الحنك ومخرج الحروف عند النطق بها ، (والمستعلية ما يرتفع اللسان بها) أى بسببها (إلى) جهة (الحنك ، وهى) سبعة أحرف : (المطبقةُ والخاءُ والغينُ) المعجمتان (والقافُ) ؛ لأنه يرتفع اللسان بهذه الثلاثة أيضاً ، لكن لا إلى حد انطباق الحنك عليها .

(والانخفاضُ (١)) الذى هو صفة غيرها من الحروف (بخلافه) أى بخلاف الاستعلاء الذى هو صفة السبعة الحروف ، فالمنخفضة ما ينخفض بها اللسان ولا يرتفع .

(وحروفُ الذَّلَاقَةِ) أى الفصاحة والخفة فى الكلام ، وهذه الحروف أخف الحروف ، ولذلك عرفت بقوله : (مَا لَا يَنْفَكُ رُبَاعِىٌّ أو خُمَاسِىٌّ عن شىءٍ منها) ، وذلك (لِسُهُولَتِهَا) على اللسان ، والرباعى والخماسى ثقيلان ، فلم يخليا من حرف سهل على اللسان خفيف إلا شاذا نحو : العسجد (٢) .

---

(١) جاء فى المخطوطتين (والانخفاض بخلافه) ، وفى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٢٥٨) والمنخفضة بخلافها .

(٢) العسجد : الذهب والجوهر كله كالدر والياقوت ، والبعير الضخم (القاموس المحيط ١ /٣١٤) .

(و) هى ستة أحرف (يجمعها) قولك (مُرْ بِنَفَلٍ) ، لا يقال : قد تقدم أن أخف الحروف الألف والياء والواو ، فكيف حكم بأن الستة الحروف أخف الحروف ؟ قلنا : المراد أن هذه الستة أخف من سائر الحروف غير حروف المد ، إذ قد علم أنها أخف الحروف ، ولهذا لم يخل ثنائى ولا ثلاثى ، فضلا عن الرباعى والخماسى عن أبعاضها ، أعنى الحركات .

(والمُصْمَتَةُ بخلافِهَا) أى ما يكثر خلو الرباعى والخماسى عن شىء منها ، وسميت مصمتة (لأنه صُمِتَ) أى سكت (عَنْهَا فى بناءٍ رباعىٍّ أو خماسىٍّ منها) مجردة عن حرف من حروف الذلاقة ، وقال الرضى (١) : الأولى فى وجه التسمية أن يقال إنها سميت بذلك لثقلها على اللسان ، تشبيها بالشىء المُصْمَت وهو الذى لا جوف له ، فيكون ثقيلا ، وإنما كان « أولى » لأن الحروف المصمتة ضد حروف الذلاقة فى المعنى ، فمضادتُها لها فى الاسم أنسب .

(وحروف القَلْقَلَةِ) سميت هذه الحروف التى نذكرها حروف القلقلة ؛ لأنه يصحبها ضغط فى مخرجها فى الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر ، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت ، فإن أردت بيانها للمخاطب احتجت إلى قلقلة المخرج وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع ، ولذلك كان حقيقتها ما ذكره بقوله : (ما ينضمُّ إلَى الشدةِ فيها ضغطٌ فى الوقْفِ ، و) هى خمسة

---

(١) ورد مضمون ما ذكر للرضى فى شرحه للشافية (٣ / ٢٦٢ ، ٢٦٣) .

أحرف (يَجْمَعُهَا) قولك : (قد طُبِخَ) الطبخ : ضرب اليد على شيء مجوف .

(وحروفُ الصفيرِ ما يُصْفَرُ بِهَا) أى ما يحصل الصفير بسبب النطق بها ، (وهى) ثلاثة (الصادُ والزايُ والسينُ)

(واللينةُ حروفُ اللينِ) الثلاثة ، (والمنحرفُ : اللامُ) وإنما سمى منحرفاً (لأَن اللسانَ ينحرف به) قال الرضى (١) : إنما سمى اللام منحرفا ، لأَن اللسان ينحرف عند النطق به ، ومخرجه من اللسان أعنى طرفه لا يتجافى عن موضعه من الحنك ، وليس يخرج الصوت من ذلك المخرج ، بل يتجافى ناحيتها مستدق اللسان ولا يعترضان الصوت ، بل تخليان طريقه ، ويخرج الصوت من تينك الناحيتين .

(والمكرَّرُ الراءُ) وإنما سمى مكرراً (لتعثُّر) طرف (اللسانِ) عند النطق (بِه) ، كأَنه يقوم فيعثر ، ثم يقوم فيعثر للتكرير الذى فيه ، وكذلك كانت حركته كحركتين كما مر فى الإمالة .

(والهاوِي الأَلفُ) معنى الهاوى : ذو الهواء ، كالنابل والدارع ، وإنما سمى الأَلف به (لاتساع هواءِ الصوت) عند النطق (به) والواء والياء وإن اتسع هواء الصوت بهما ، لكن الاتساع للأَلف أكثر ، لأَنك تضم شفتيك للواو ، فيضيق المخرج ، وترفع لسانك قبل الحنك للياء ، وأما الأَلف فلا تعمل له من هذا شيئاً ، بل تفرج المخرج ، فأَوسعهن مخرجاً الأَلف ، ثم الياء ، ثم الواو .

---

(١) ما قاله الرضى وارد فى شرحه للشافية (٣ /٢٦٣ ، ٢٦٤)

(والمهتوتُ التاءُ) سميت بذلك (لخفائِها) ، والهت : سرد الكلام على سرعة ، وهى حرف لا يصعب التكلم به بسرعة لخفائه .

طريق إدغام المتقاربين

ثم بعد أن بين تقارب ما تقارب من الحروف فى المخرج والصفة ؛ شرع فى بيان إدغام المتقاربة بعضها فى بعض ، وقدم مقدمتين : إحداهما : لمعرفة كيفية إدغامها ، والأخرى : لمعرفة ما لم يجز إدغامه منها فى الآخر .

فالأولى هى قوله : (ومتَى قُصِدَ إدغامُ المتقارب فَلابُدَّ من قلبه (١)) أى متى قصد إدغام أحد المتقاربين فى الآخر ، فلابد من قلب أحدهما ، ولو قال كذلك لكان أولى ، لأن التقارب تفاعل ، وإنما يكون بين شيئين ، فلا يسمى الواحد متقاربا ، بل الاثنان متقاربين ، وكذلك قوله « لابد من قلبه » ظاهره أنه لابد من قلب المدغم ، وليس كذلك ، بل المراد : لابد من قلب واحد منهما — كما سيتضح — وإنما لم يكن بد من قلب أحدهما إلى الآخر لما عرفت أنه لابد فى الإدغام من اتحاد المخرج ، وإذا لم يكن بد من قلب أحدهما ، فالأصل (والقياسُ قلب الأولِ) إلى الثانى ، دون العكس ؛ لأن الإدغام تغيير الأول بإيصاله بالثانى ، وجعله معه كحرف واحد ، فلما لم يكن للأول بد من التغيير بعد صيرورة المتقاربين متماثلين ؛ ابتدأت بتغييره بالقلب ، فيقلب

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٢٦٤) « ومتى قصد إدغام أحد المتقاربين فلابد من القلب » وقد اختلفت عبارة المتن التى ذكرها الشارح عن العبارة التى اعتمد عليها الرضى فى شرحه ، وهو ما دعاه إلى التعقيب عليها .

(إلاَّ لِعَارِضٍ) يمنع من القياس المذكور كائن (فى) إدغام الحاء فى العين أو الهاء فى (نحو) : اذبحْ عَتُودًا (١) ، واذبح هذه ، فإنه قلب فيه الثانى إلى الأول ، فقيل : (إذْبَحَّتُودًا واذْ بَحَّاذِهِ) ، وذلك العارض أن الأول أخف من الثانى مع كونهما حلقيين - كما سيتضح - وكما عرض أيضاً فى نحو : برية ومقروة إذا خفف كما تقدم ؛ لكون الأول أخف من الثانى أيضاً ، (و) إلا (فى جملة) أى فى كثير (من تَاءِ الافتعالِ) ، فيقلب فيه الثانى إلى الأول كما سيأتى (لِنَحْوِهِ) أى لوجود عارض يشبه ذلك العارض الأول ، وهو كون الأول ذا فضيلة ليست للثانى ، ولشىء آخر يحمل على تغيير الثانى إذا كان « تاء » الافتعال ، وهو ما عناه بقوله (ولكثرةِ تغيُّرِهَا) أى لأنها تعودت التغيير كثيراً لغير الإدغام ، كما فى : اضطرب واصطبر ، فجرى ذلك على تغييرها للإدغام وإن كان القياس تغيير ما قبلها ، وقوله « وفى جملة من تاء الافتعال » عطف على قوله « لعارض » لا على قوله : « فى نحو اذبحتوداً » ، لمكان قوله « لنحوه » فتأمل .

ولما ذكر أن جعل المتقاربين متماثلين بأحد وجهين ، إما بقلب الأول إلى الثانى كما هو القياس ، أو قلب الثانى إلى الأول لعارض ، وكان قد سمع مَحُّم فى : معهم : بقلب العين والهاء كليهما حاءين ، وستٌّ فى : سِدْسٍ : بقلب الدال والسين تاءين ، فلم يجر الإدغام فيهما على القياس الأول ، وإلا لقيل : مَهمٌّ وسِسّ ، ولا على قياس العارض وإلا لقيل : معُّم وسِدّ - أجاب عنه المصنف بقوله : (وَمَحُّمْ فى : مَعَهُمْ

---

(١) العتود : السدرة أو الطلحة والحولى من أولاد المعز (القاموس المحيط ١ /٣١٢) .

ضَعِيفٌ) والفصيح ترك الإدغام فيه على ما هو القياس فى مثله ، كما سيأتى ، وكذا قالوا : مَحَّاؤلاء فى : مع هؤلاء ، ووجهه مع الضعف : أنه لما استثقل الإدغام بالجرى على القياس الأول ، وبالجرى أيضاً على القياس العارض ، واستثقل أيضاً ترك الإدغام ؛ لأن كل واحدة منهما مستثقلة لنزولها فى الحلق ، فكيف بهما مجتمعين مع تنافرهما ؟ إذ العين مجهورة ، والهاء مهموسة ، فطلبوا حرفاً مناسبا لهما أخف منهما ، وهو الحاء : أما كونه أخف فلكونه أعلى منهما فى الحلق ، وأما مناسبته للعين فلكونه من وسط الحلق ، وللهاء فبالهمس والرخاوة ، فقلبا حاءين وأدغم أحدهما فى الآخر ، والأكثر والفصيح ترك القلب والإدغام لعروض اجتماعهما .

(وسِتٌّ أصله : سِدس (١)) بدلالة التسديس (شاذٌّ) والقياس ما ذكرنا (لَازِمٌ) لم ينطق به إلا كذلك ، ووجهه مع الشذوذ أن بين الدال والسين تقاربا فى المخرج ، لأن كليهما من طرف اللسان ، فلو قلبت الدال سينا كما هو القياس : اجتمع ثلاث سينات ، ولا يجوز قلب السين دالا إبقاء على فضيلة الصفير ، ومع تقارب السين والدال فى المخرج بينهما تنافر فى الصفة ؛ لأن الدال مجهورة شديدة ، والسين مهموسة رخوة ، فتقاربهما داع إلى ترك اجتماعهما مظهرين ، وكذا تنافرهما وقلب أحدهما إلى الآخر ممتنع — لما مر — فلم يبق إلا قلبهما إلى حرف يناسبهما ، وهو التاء ، لأنها من مخرج الدال ، ومثل السين فى الهمس .

---

(١) السدس — بالكسر — أن تنقطع الإبل أربعة وترد فى الخامس ، والست أصلة : سدس (القاموس المحيط ٢ /٢٢١) .

امتناع إدغام المتقاربين للبس أو ثقل

والمقدمة الثانية هى قوله (ولا يُدْغَمُ منهَا فى كلمةٍ) إلى قوله « فالحاء فى الماء والعين . . » يعنى إذا اجتمع متقاربان فى كلمة ، وكان الإدغام يؤدى إلى لبس لم يدغم (مَا يُؤَدِّى إلى لَبْسٍ) تركيب (بتركيبٍ آخر نحو : وطَدَ) (١) الأمر ، أى أحكمه ، (ووتَدَ) أى ضرب الوتِد ، فقد اجتمع الطاء والدال فى الأول ، وهما متقاربان فى المخرج ، والتاء والدال فى الثانى وهما أيضا متقاربان كذلك ، فلو أُدغم الأول فى الثانى لم يعلم أن عين الأول « طاء) وعين الثانى « تاء » وإن علم الوزن ، إذ فعْل « بسكون العين » لا يكون فى الأفعال ، فالتباس التركيب أعم من التباس الوزن ، فقد يجتمعان كما فى وتد الاسم على وزن كتف ، وقد يوجد الأول دون الثانى كما فى وطد ووتد الفعل ، (و) كما فى (شاةٍ زَنْمَاء(٢) وغَنَم زُنْم ، إذ وزن زنماء : فعلاء واو فرض أنه يدغم ، وكذلك وزن زنم : فُعْل كحمر ولو أُدغم(٣)، وقوله « فى كلمة » لأنهما لو كانا فى كلمتين نحو : عن ما ، ومن مثلك : أُدغم أحدهما فى الآخر ، ولم يبال باللبس إن عرض ؛ لأنهما فى معرض الانفكاك ، فإذا انفكا يعرف أصل كل واحد منهما ، ثم إن تحركا لم يجب الإدغام ولم يتأكد ، وإن سكن الأول فقد

---

(١) وطد الشيء يطده وطدا وطدة ، فهو وطيد وموطود : أثبته وثقله كوطده فتوطد . ووطد الشيء : دام وثبت ورسا . . (القاموس المحيط ١ /٣٤٥) .

(٢) الزنمة — بالتحريك — شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقاً ، يفعل بكرائمها ، يقال : بعير زنم وأزنم وزمزنم — كمعظم — وناقة زنمة وزنماء ومزنمة .

(٣) يقصد : فلو أدغم لم يعلم هل تركيبه من ميمين أو من نون وميم ، فامتنع لذلك .

يجب كالنون فى حروف « يرملون » ، ولام التعريف فى الحروف التى يأتى ذكرها ، ولا يجب فى غيرهما ، بل يتأكد ولا سيما إذا اشتد التقارب .

(ومن ثم(١)) أى ومن جهة أنه يمتنع فيها الإدغام إذا أدى إلى اللبس (لَم يَقُولُوا) فى مصدر : وطد ووتد : (وَطْدًا ولا وَتْدًا) كما قالوا فى مصدر وعد : وعدًا (بل) ألزموهما الحذف والتعويض ، و (قالوا : طِدَة وتِدَة) كعدة (لِمَا يَلْزَمُ) لو قالوا كذلك (من ثِقَلٍ) إن لم يدغم مع شدة التقارب والقرب بين الحرفين ، (أو لَبْسٍ) لتركيب بتركيب إن أدغم ، بخلاف وطد ووتد الفعل ، فإن الحركة فاصلة بين المتقاربين (بِخِلَافِ) ما لم يلبس إدغامه (نحو امَّحَى) فى : انمحى بإدغام النون فى الميم (واطَّيَّرَ) فى : تَطَيَّر بإدغام التاء فى الطاء ، فإن إدغامه لا يؤدى إلى لبس ، لأن افَّعل بتضعيف الفاء ، والفاء والعين ليس من أبنيتهم ، إذ لا يجىء الأول إلا وقد أُدغم فى فائه نون انفعل ، أو أُدغم فاؤه فى تاء افتعل ، ولهذا لا يقال : اقَّطَع ولا اضَّرَب ، ولا يجىء الثانى إلا وقد أُدغم فى فائه « تاء » تفعّل .

(وجاء) الإدغام وإن حصل اللبس فى (وَدٌّ فى : وتِد) الاسم ككتف (فى) لغة (تميم) خففوه بحذف كسرة العين نحو : كتْف ، فقالوا بعد الإسكان : ود ، ولم يجز فى لغتهم : وتْد « بسكون التاء مظهرة » كما قيل : عِتْدَان فى جمع عتود(٢) ، لكثرة استعمال هذه اللفظة فتستثقل ، وجمعها على أوتاد يزيل اللبس .

---

(١) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

(٢) العتود : ولد المعز .

هذا وظاهر إطلاق المصنف أن اللبس مانع من الإدغام فى المتقاربين مطلقا ، فلا يكون إلا فى أبواب يسيرة هى : انفعل وافتعل ، وتفعل وتفاعل وفنعلل كهنمرش (١) ، وقال الرضى(٢) : هو مانع مع تحركهما ومع سكون الأول أيضا إن لم يكن تقاربهما كاملا كزنماء ، وإن كان تقاربهما كاملا جاز الإظهار نظرا إلى الالتباس بالإدغام ، وجاز الإدغام نظرا إلى شدة التقارب ، وذلك نحو عِتْدَانٍ فى جمع : عَتُودٍ ، ومنهم من يدغم التاء فى الدال ، قال الأخطل(٣) :

واذكُرْ غُدَانَةَ عِدَّانًا مُزَنَّمَةً من الحَبَلَّقِ تُبْنَى حولها الصِّيَرُ

امتناع إدغام المتقاربين للمحافظة على صفة الحرف

(ولم تُدْغَمْ حروفُ « ضَوِىَ (٤) مِشْفَرُ » فيما يُقَارِبُهَا) ، أى لايدغم كل منها فى مقاربه ، مثلا : لا تدغم الشين فى الجيم فى نحو : الأشجار مع تقاربهما فى المخرج (لزيادة صِفَتِهَا) ، فلو أُدغم لوجب قلبه إلى جنس المدغم فيه ، فتزول فضيلتة التى هى الصفة الزائدة له ،

---

(١) يدغم هنمرش ، فيقال : همرش بزنة جحمرش : العجوز المضطربة الخلق ، أو العجوز المسنة .

(٢) ورد مضمون ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ٢٦٨) .

(٣) هذا البيت للأخطل التغلبى من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان ، وهو من بحر البسيط ، وغدانة — بضم الغين — قبيلة من تميم ، وعدانا أصله : عتدانا ، والعتدان جمع عتود وهو الجذع من أولاد المعز ، والمزنمة : ذات الزنمة التى تقطع أذنها وتعلق ، والحبلق : أولاد المعز ، والصير جمع صيرة وهى الحظيرة ، يهجو الأخطل هؤلاء القوم بأنهم رعاة لا ذكر لهم ولا شرف ، والاستشهاد فى قوله (عدانا) وأصلة : عتدان ، فأبدل التاء دالا وأدغم الدال فى الدال .

(٤) ضوى : هزل ، والمشفر كمنبر — الشفة أو خاص بالبعير .

وهى فى الضاد الاستطالة ، وفى الواو والياء اللين ، وفى الميم الغنة ، وفى الشين التفشى والرخاوة ، وفضيلة الفاء التأفيف ، وهو صوت يخرج من الفم بعد النطق بالفاء ، وفضيلة الراء التكرير ، وأيضا لو أدغم لكان كمضعف أدغم فى غيره نحو : ردد ، وهو لا يجوز .

(ونحوُ سَيِّدٍ ولَيَّةٍ إنما أُدْغِمَا) مع أن أصل الأول سيود ، والثانى لوية ، والياء والواو من حروف « ضوى مشفر » ، (لأَنَّ الإعلالَ صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْن) ، يعنى لو كان قلب الواو إلى الياء للإدغام لورد ذلك ، لكنها إنما قلبت إليها للإعلال ، وهو أنه استثقل اجتماعها مع شدة القرب ، لا لقصد الإدغام ، ولهذا تقلب الواو ياء سواء كانت أولى أو ثانية ، بخلاف نحو : طويت ، إذ الحركة فاصلة ، فلم يشتد تقاربهما ، فلما صارتا بعد الإعلال مثلين اجتمع ياءان : أولاهما ساكنة ، فوجب الإدغام ، فهو من إدغام المثلين ، لا من إدغام المتقاربين .

وأما الرضى(١) فلما كان القلب عنده للإدغام ، لما أورده من الاعتراض على المصنف بنحو : طويت ولويت ، وقد عرفت اندفاعه بما أشرنا إليه - أجاب بأن الحامل على إدغام أحدهما فى الآخر تقاربهما فى الصفة ، لكونهما لينتين ومجهورتين ، وبين الشديدة والرخوة ، وقلبت الواو وإن كانت ثانية ؛ لأن القصد التخفيف بالإدغام . والواو المشددة ليست بأخف من الواو والياء ، كذا قال ، وفيه نظر ، لأن الظاهر أن الواو المشددة أخف من الواو والياء اللتين أولاهما ساكنة .

قوله : (وأُدْغِمَتِ النُّونُ فى اللامِ والراء لكراهةِ نَبْرَتِهَا) هذا

---

(١) ما أشار إليه الشارح ورد فى شرح الرضى للشافية (٤ / ٢٧١) .

جواب عن سؤال يرد على قوله « لزيادة صفتها » تقرير السؤال : إن فى النون زيادة صفة كما فى حروف « ضوى مشفر » وهى الغنة ، مع أنها قد أدغمت فى اللام والراء ، وذهبت فضيلتها وهى الغنة بذلك الإدغام ، فلو كانت زيادة الصفة تمنع الإدغام لما جاز إدغامها فيهما ! وتقرير الجواب : أنه اغتفر ذلك لأن النون نبرة ، أى رفع صوت ، قال الرضى(١) : وهذا جواب فيه نظر ؛ لأنه إن كان الموجب للإدغام النبرة فَلْتُخْفَ بلا إدغام كما تخفى مع القاف والكاف والدال والتاء ونحوها ، بل الحق أنها لما كانت مع اللام والراء لا مساغ لإظهارها كما فى حروف الحلق ، على ما سيجىء إن شاء الله تعالى ، وهى قريبة المخرج من كل منهما أدغمت واغتفر ذهاب الغنة .

(و) أدغمت النون (فى الميم وإن لم يتقاربَا) مخرجا ؛ لاتحادهما صفة (لِغُنَّتِهِمَا)(٢) ، فزيادة صفة النون أعنى الغنة حاصلة فى المدغم فيه ، أعنى الميم ، وإن كانت أقل من غنة النون ، وقوله « وفى الميم » ليس باعتراض لكنه شىء عرض فى أثناء الاعتراض بقوله « وأدغمت النون فى اللام والراء » وبقوله « وفى الواو والياء » .

قوله (وفى الواوِ والياء لإمْكَانِ بَقَائِهَا) اعتراض وجواب :

تقرير الاعتراض : أدغمت النون مع مالها من فضيلة الغنة فى الواو والياء اللتين لا غنة فيهما ، فلو كانت زيادة الصفة مانعة لم تدغم فيها ! .

---

(١) جاء قول الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ٢٧١) .

(٢) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ / ٢٦٩) : لغنتها .

وتقرير الجواب : أنها إنما أُدغمت فيها لإمكان بقاء تلك الفضيلة وهى الغنة بأن تشرب الواو والياء المضعفتان غنة لما فيهما من المد ، وفيه : أنهم قد صرحوا بأن فى الواو أيضا غنة ، فلم لم يكن كالميم !

(وقد جاء) الإدغام لبعض حروف « ضَوِىَ مشفر » كإدغام الضاد فى الشين فى قوله تعالى(١) (لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ » و) الراء فى اللام فى قوله تعالى(٢) (« اغْفِر لِّى » ، و) الفاء فى الباء فى قوله تعالى (٣) (نَخْسِف بِهِمْ) قال الرضى(٤) : نقل الإدغام فى مثله ، وحذاق أهل الأداء على أن المراد بالإدغام فى مثله الإخفاء ، وتعبيرهم عنه بلفظ الإدغام تجوز ؛ لأن الإخفاء قريب من الإدغام ، ولو كان ذلك إدغاما لالتقى ساكنان على حدّه فى نحو : لبعض شأنهم .

(ولا) تدغم (حروفُ الصَّفيرِ) ، بل يدغم بعضها فى بعض كما سيأتى (لِفَوَاتِ الصفير منها (٥)) لو أدغمت ، فتذهب فضيلتها ، (وَلَا) تدغم الحروف (المُطْبَقَةُ فى غيرها مِنْ غيرِ) إبقاء لفضيلتها ، بأن تدغم بلا (إطْبَاقٍ على الأفصحِ) تقول : احفظ ذلك : بالإدغام مع الإطباق وتركه ، وإبقاؤه أفصح كما يجىء ، (ولا) تدغم (حرف حلق فى) حرف (أَدْخَلَ مِنْهُ) ، لأن الإدغام فيها غير أصل ،

---

(١) جزء الآية ٦٢ من سورة النور .

(٢) جزء الآية ٢٨ من سورة نوح .

(٣) جزء الآية ٩ من سورة سبأ .

(٤) ما ذكره الرضى ورد فى شرحه للشافية (٣ / ٢٧٤) وعبارة الرضى تبدأ بقوله : نقل عن بعض القراء الإدغام فى مثله .

(٥) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٢٦٩) : لفوات صفتها .

لثقلها فيكره التضعيف فيها ، وإذا كان المدغم فيه أدخل ازدادت الكراهة ؛ لأن القياس قلب الأول إلى الثانى ، فيزداد الثقل ، (إلا) أنهم قد أدغموا (الحاء فى) حرفين أدخل منها ، وهما (العَيْنُ والهَاءُ) لما سيأتى ، لكن بمخالفة القياس المذكور ، أعنى بقلبهما حاءين فراراً من الثقل ، (ومِنْ ثَمَّ (١)) أى ومن أجل أن إدغام حرف حلق فى أدخل منه لا يجوز لأجل الثقل قلبوا الثانى لما اتفق ذلك ، و (قَالُوا فِيهِمَا) أى فى الحاء المدغمة فى العين : (إِذْبَحَّتُودًا) فى : اذبحْ عَتُودًا ، (و) فى الحاء المدغمة فى الهاء (إِذْبَحَّاذِه) فى : اذْبَحْ هَذِهِ ، فقلبت العين فى الأول ، والهاء فى الثانى حاءين فراراً من الثقل ، وقد جاء أيضاً إدغام حلقى فى أدخل منه مع جريه على القياس ، وهو الحاء فى العين كما سيأتى ، فلو استثناه أيضاً لكان صوابا .

إدغام حروف الحلق

ثم أخذ المصنف فى التفصيل بعد الإجمال ، فقال مبينا لما يدغم منها فى مقاربه على الترتيب من الحلقية إلى آخرها (فالهاءُ فى الحاء) فقط نحو : اجْبَه حَّاتما ، والبيان أحسن (٢) لما عرفت من ثقل الإدغام فى حروف الحلق ، والإدغام عربى حسن لقرب المخرجين ، ولأنهما مهموسان رخوان ، ولا تدغم الهاء فى العين ، وإن كانت العين أقرب مخرجاً إلى الهاء من الحاء ؛ لأن الهاء مهموسة رخوة كالحاء ، والعين مجهورة بين الشديدة والرخوة .

---

(١) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

(٢) من قوله « والبيان أحسن » إلى قوله « والإدغام » ساقط من مخطوطة (ص)

(والعينُ) تدغم (فى الحاء) نحو : ارفع حَّاتما ، وذلك لقرب المخرج ، قال سيبويه (١) : الإدغام حسن والبيان أحسن .

(والحاءُ) تدغم (فى الهاء والعينِ) وإن كانتا أدخل منها ؛ لشدة القرب بينها وبين كل منهما كما عرفت ، ولما كانتا أدخل منها لم تدغم فيهما إلا بمخالفة القياس ، وذلك (بِقَلْبِهِمَا) (٢) إليها ، كما تقدم فى : اذبحّتودا واذبحّاذه .

(وجاء) إدغام الحاء فى العين ، بقلب الحاء عينا على القياس فيما روى عن أبى عمرو أنه قرأ قوله تعالى (٣) : (فَمَنْ زُحْزِعَ عَنِ النَّارِ) بالإدغام بقلب الحاء عينا .

(والغينُ) تدغم (فى الخاء) ،لأن الخاء أعلى منه نحو : ادمغ (٤) خَّلفا ، قال سيبويه (٥) : البيان أحسن ، والإدغام حسن ، (والخاءُ) تدغم (فى الغين) نحو : اسلخ غَّنمك ،والبيان أحسن ، والإدغام أيضاً حسن ، لكن لا كحسن إدغام الغين فى الخاء ؛ لأن الخاء أعلى من الغين ، وإنما جاز إدغام الخاء فى العين بقلب الأول إلى الثانى ، مع أن الأول أعلى من الثانى ، لأن مخرجيهما أدنى مخارج الحلق إلى

---

(١) ما ذكره الشارح من رأى لسيبويه أورده الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٢٧٦ ، ٢٧٧) على النحو التالى : قال سيبويه : الإدغام والبيان حسنان .

(٢) فى متن الشافيه بشرح الرضى « ٣ /٢٧٦) : بقلبهما حاءين .

(٣) جزء الآية ١٨٥ من سورة آل عمران ، وقد نص الرضى فى شرح الشافية (٣ /٢٧٧) على قراءة أبى عمرو .

(٤) يقال : دمغ الرجل الرجل : من بابى منع ونصر — إذا ضرب دماغه ، أو إذا شجه حتى بلغت الشجة الدماغ . . (القاموس المحيط ٣ /١٠٥)

(٥) ما قاله سيبويه نص عليه الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٢٧٧) .

اللسان ، ولم يتعرض للهمزة لأنها لا تدغم فى مقارب ، ولا للألف إذ لا تدغم أصلا كما تقدم .

(والقافُ) تدغم (فى الكافِ) نحو : الحق كَّاملا ، قال سيبويه(١) : البيان حسن والإدغام حسن ، لقرب المخرجين ، وتقاربهما فى الشدة ، (والكافُ) تدغم (فى القافِ) نحو : انْهَكْ قَّطَناً (٢) ، الإدغام حسن ، والبيان أحسن ؛ لأن القاف أدخل .

(والجيمُ) تدغم (فى الشينِ) نحو : اخرج شَّيئا ، الإدغام والبيان حسنان ؛ لأنهما من مخرج واحد .

إدغام لام التعريف

(واللَّام المعرِّفَةُ) ومثلها الموصولة (تُدْغَمُ وَجُوبًا فى مِثْلِهَا) أى فى لام أخرى نحو : اللحم ، ولا وجه لذكره هنا ؛ لأن الكلام فى إدغام أحد المتقاربين فى الآخر لا المثلين ، (وفى ثَلَاثَةَ عَشَر حَرْفًا) هى : النون والراء والزاى ، والتاء والثاء ، والدال والذال ، والصاد والضاد ، والطاء والظاء ، والسين والشين ، وإنما أدغمت فى هذه الحروف وجوبا لكثرة اللام المعرّفة فى الكلام ، وكثرة موافقتها لهذه الحروف ؛ لأن جميع هذه الحروف من طرف اللسان كاللام ، إلا الضاد والشين ، وهما يخالطان حروف طرف اللسان أيضاً .

---

(١) أورد الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٢٧٨) نص ما قاله سيبويه .

(٢) جاء فى القاموس المحيط (٤ /٢٦٠) والقطن — محركه — ما بين الوركين ، وأصل ذنب الطائر ، وجبل لبنى أسد ، والانحناء .

أما الضاد فلأنها استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام ، وكذا الشين حتى اتصلت بمخرج الطـــاء .

(و) أمَّا اللام الساكنة (غيرُ المُعَرَّفَةِ) فإدغامها (لَازِمٌ فِي) الراء (نحو (١) « بَل رَّانَ ») وهل رَّأيت ؛ لقرب مخرجيهما ، (وَجَائِزٌ فِي الْبَوَاقِي) من الثلاثة عشر للتقدم ، وإن لم يكن (٢) قربها من اللام قرب الراء منها ، هذا كلامه ، وقال الرضى (٣) : إذا كانت اللام الساكنة غير المعرفة نحو لام : هل وبل وقل ؛ فالإدغام مع الراء أحسن من الإظهار ، وذلك لقرب مخرجيهما ، ويليه فى الحسن تركه ، وذلك أن لا يدغم نحو : هلْ رأيت ، قال سيبويه (٤) فى ترك الإدغام هو لغة أهل الحجاز ، وهى عربية جائزة ، ففى قول المصنف « لازم فى نحو : بل ران » نظر؛ بل لزم ذلك فى لام هل وبل وقل خاصة مع الراء فى القرآن ، والقراءة أثر يتبع .

إدغام النون الساكنة

(والنونُ الساكنةُ) لها خمسة أحوال :

الأول والثانى : أنها (تدغمُ وجوبًا فى حروف يَرْمُلُونَ) لشدة قربها منها فى المخرج أو فى الصفة كما سيتضح ، وإدغامها فيما عدا الميم والنون منها بغنة وبغير غنة ، هذان حالان ، (و) لكن (الأفصح

---

(١) جزء الآية ١٤ من سورة المطففين .

(٢) لفظ (يكن) ساقط من مخطوطة (ص)

(٣) مضمون ما قاله الرضى ورد فى شرحه للشافية (٣ /٢٧٩) .

(٤) ما ذكره الشارح من رأى لسيبويه أورده الرضى فى شرحه على الشافية (٣ /٢٧٩)

إبقاءُ غُنَّتِهَا فِى الْوَاوِ وَالْيَاءِ) ، لأن مقاربة النون إياهما بالصفة ، لأنها معهما من المجهورة ، ومما بين الشديدة والرخوة ، فلذلك وجب الإدغام ، ولكن لما لم يقارباها فى المخرج لم يغتفر ذهاب فضيلتها أى الغنة رأساً لمثل هذا القرب ، فيبقى شىء من الغنة ، (و) الأفصح (إذْهَابُهَا) أى الغنة إذا أدغمت (فى اللَّام والراء) ، لأن النون تقاربهما فى المخرج وفى الصفة أيضاً ؛ لأن الثلاثة مجهورة وبين الشديدة والرخوة ، فاغتفر ذهاب الغنة مع كونها فضيلة للنون للقرب فى المخرج والصفة ، وبعض العرب يترك الغنة مع الواو والياء اكتفاء بالتقارب فى الصفة ، وبعضهم يدغمها فى اللام والراء مع الغنة ضنا بفضيلة النون .

(و) الحال الثالث : أنها (تُقْلَبُ ميمًا قبل الْبَاءِ) نحو : عنبر لما تقدم فى الإبدال .

(و) الحال الرابع : أنها (تُخْفَى مع (١) غيرِ حُرُوفِ الْحَلْقِ) بأن تخرج من الخيشوم فقط ؛ لأن هناك داعيين إلى إخفائها : أحدهما سكونها ؛ لأن الاعتماد على الحرف الساكن أقل من الاعتماد على المتحرك ، والآخر : كون الحرف الذى يليها مما لا يحتاج لإخراجه إلى فضل اعتماد ، كحروف الحلق ، فيجرى الاعتمادان على نسق واحد ، فأخفيت النون قبل غير حروف الحلق .

والحال الخامس : أنها تظهر وجوبا مع حروف الحلق ، كما يفهم من قوله « مع غير حروف الحلق » نحو : من خلق ، وذلك لأن النون

---

(١) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٤ / ٢٨٠) : فى غير حروف الحلق .

لها مخرجان : أحدهما فى الفم كما تقدم ، والآخر فى الخيشوم ، إذ لابد فيها من الغنة ، وإذا أردت إخراجها فى حالة واحدة من المخرجين ؛ فلابد فيها من اعتماد قوى وعلاج شديد ، إذ الاعتمادان على المخرجين فى حالة واحدة أقوى من الاعتماد على مخرج واحد ، فلا تخفى ، لأن حروف الحلق تحتاج إلى فضل اعتماد ، فتجرى النون على أصلها من فضل الاعتماد ؛ ليجرى الاعتمادان على نسق واحد ، فظهر معنى قول المصنف (فيكون لها) أى للنون (خمسُ أحوال) .

(و) أما النون (المتحركةُ) فإنها (تُدْغَمُ جَوَازًا) يعنى فى حروف « يرملون » بعد إسكانها ، قال سيبويه (١) : لم نسمعهم يسكنون النون المحركة مع الحروف التى تُخْفَى النون الساكنة قبلها ، كالسين والقاف وسائر حروف الفم ، نحو : خَتَنَ سليمان ، قال : وإن قيل ذلك لم يستنكر .

حروف الإطباق وغيرها

(والطاءُ (٢)) المهملة (والدالُ والذالُ والظاءُ والتاءُ) المثناة الفوقانية (والثاءُ) المثلثة ، هذه ستة (يُدْغَمُ بعضُهَا فى بَعْضٍ) :

فإدغام الطاء : فَرَط دَّارِمٌ (٣) ، أو ذَابِلٌ أو ظَالِمٌ أو تاجِرٌ أو امِرٌ (٤) .

---

(١) ما ذكره الشارح من قول لسيبويه أورده الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ٢٨٠)

(٢) بدأ متن الشافية فى شرح الرضى (٣ / ٢٨٠) بذكر : التاء .

(٣) دارم : أصله اسم فاعل من درم القنفذ يدرم — من باب ضرب — قارب الخطو فى عجلة ، ودارم بن أبى دارم صحابى . (القاموس المحيط ٤ / ٣٣١) .

(٤) الثامر : الذى خرج ثمره .

وإدغام الدال : جرد طَّارد ، أو ذابل ، أو ظالمٌ ، أو تاجر أو ثامرٌ .

والذال : نبذ طَّارد أو دارم أو ظالم أو تاجر أو ثامر .

والظاء : وعظ طَّارد أو دارم أو ذابل أو تاجر أو ثامر .

والتاء : سكت طَّارد أو دارم أو ذابل أو ظالم أو ثامر .

والثاء : عبث طَّارد أو دارم أو ذابل أو تاجر .

(و) تدغم أيضاً (فى الصاد والزاى والسين) ، فكل من الستة تدغم فى ثمانية من مقاربة :

فالطاء : فرط صَّابر أو زاجر أو سائر .

والدال : جرد صَّابر أو زاجر أو سائر .

والذال : نبذ صَّابر أو زاجر أو سائر .

ووعظ صابر أو زاجر أو سائر ، وسكت صابر أو زاجر أو سائر ، وعبث صابر أو زاجر أو سائر ، ولا يدغم شيء من الثلاثة فيها ، لكونها حروف الصفير كما عرفت ، وقد عرفت أن الأفصح فى المطبقة إذا أدغمت فى غيرها بقاء الإطباق ؛ لئلا تذهب فضيلة الحرف ، وبعض العرب يذهب الإطباق أصلا ، قال سيبويه (١) : ومما أخلصت فيه الطاء تاء عن العرب : حُتُّهم أى حُطْتهم ، ومع بقاء الإطباق تردد المصنف فى أنه : هل هناك إدغام صريح ، أو إخفاء لحرف الإطباق مسمى بالإدغام ! فقال :

(والإطباقُ فى نحو فَرَّطْتُ إنْ كانَ معه (٢) إدغام ؛ فهو إتيانٌ

---

(١) ما ذكره الشارح من قول لسيبويه ورد فى شرح الرضى (٣ / ٢٨١)

(٢) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ / ٢٨٠) : إن كان مع . .

بطاء أخرى) يعنى أن ذلك لا يكون إلا بأن يقلب حرف الإطباق - كالطاء مثلا - فى فرطت « تاء » وتدغمها فى التاء إدغاماً صريحاً، ثم تأتى بطاء أخرى قبل الحرف المدغم ، (و) حينئذ هو (جَمْعٌ بين سَاكِنَيْنِ) هما : الطاء المأتى بها والمدغم ، وإنما قال : إنه إتيان بطاء أخرى ، لأن الإطباق من دون حروف الإطباق متعذر (بِخِلَافِ غُنَّةِ النونِ) إذا أدغمت (فى) الياء مثلا إدغاما صريحاً نحو (مَن يَّقُولُ) ، لأن الغنة قد تكون لا مع حرف الغنة ، وذلك بأن تشرب الواو والياء المضعفين غنة فى الخيشوم ، ولا تقدر على إشراب التاء المضعفة إطباقاً إذ الإطباق لا يكون إلا مع حرف الإطباق قال (١) : والحق أنه ليس مع الإطباق إدغام صريح ، بل إخفاء شبيه بالإدغام ، فسمى إدغاما لشبهه به ، كما سمى الإخفاء فى (٢) « لبعض شأنهم » و (٣) « العفو وأمر » إدغاماً .

(والصادُ والزايُ والسينُ يُدْغَمُ بعضُهَا فى بعض) ، فإن أدغمت الصاد فى أختيها فالأول إبقاء الإطباق كما مر ، وأمثلتها : خلص زائر أو سائر ، وجلس صاعد أو زائر .

(والبَاءُ فى الميمِ والفَاءِ) نحو : اضرب مّالكا أو فاجرا .

تاء الافتعال

ولما فرغ من بيان إدغام المتقاربين ذكر أحكاماً تختص بتاء « افتعل »

---

(١) القائل سيبويه كما فى شرح الرضى للشافية (٣ /٢٨٢) .
(٢) جزء الآية ٦٣ من سورة النور .
(٣) جزء الآية ١٩٩ من سورة الأعراف .

هى الموعود بها فى قوله فى أول باب الإدغام « وإلا فى نحو اقتتل وسيأتى » والمشار إليها فى قوله فى مقدمات إدغام المتقاربين ، ولكثرة تغيرها فقال :

(وقد تُدْغَمُ تَاءُ افْتَعَلَ) ، يعنى أنه لا يجب إدغام شىء من باب (١) افتعل ، لأن المتحركين إذا لم يكونا فى الآخر لم يجب الإدغام ، لكنه يجوز إدغامها إما (فى مثلها) وهو كثير نحو اقتتل ، (فَيُقَالُ : قَتَّلَ) بفتح القاف ، (وقِتَّلَ) بكسرها ، ووجه الفتح أنها نقلت حركة أول المثلين إلى فاء (٢) الكلمة كما هو الرسم فى نحو : يرد ، فتسقط همزة الوصل للاستغناء عنها ، وإنما وجب حذف الهمزة ههنا ولم يجب فى باب الَحْمَر ، لما عرفت فى الفرق بينه وبين سل ، ووجه الكسر أنها حذفت حركة أول المثلين ، فالتقى ساكنان : فاء الفعل وتاء افتعل ، فكسر الفاء ، لأن الساكن إذا حرك فالأولى الكسر ، فإذا كسرتها سقطت الهمزة للاستغناء ، ولم يجز حذف حركة أول المثلين فى نحو يرد ؛ لما تقدم من أنه يجب المحافظة على حركة العين فى الفعل ، إذ بها يتميز بعض أبوابه عن بعض .

وأما فى مقاربها — وهو قليل — لا يجوز إلا إذا كان العين دالا ، كَيهِدِّى ، أو صادا كيخِصِّمُون ، والقياس لا يمنع من أن تدغم تاء افتعل فيما تدغم فيه التاء من التسعة الأحرف المذكورة ، (وعليهما) أى على النقل للحركة والحذف يقال فى اسم الفاعل من اقتتل (مُقَتِّلُون)

---

(١) فى مخطوطة (ق) : من تاء افتعل .

(٢) فى مخطوطة (ص) : إلى أول الكلمة .

بفتح القاف على النقل ، (ومُقِتِّلُون) بكسرها على الحذف ، وفى المضارع على الأول : يَقَتِّل « بفتح القاف » ، وعلى الثانى : يقِتِّل « بكسرها » ، ولا يجوز كسر الميم إتباعا ، ويجوز كسر حرف المضارعة للإتباع ، لأن حرف المضارعة متعود للكسر لغير الإتباع نحو : أنا إعلم وتِعلم ، لكن الياء لا تكسر إلا لداع آخر كما فى يِيجل ، وأما نحو مِنْتِن فشاذ .

(وقد جَاء مُرُدِّ فِينَ) بضم الراء (إتبَاعًا) لضمة الميم ، كما فى : رُدَّ ولم يَرُدُّ ، وذلك بحذف حركة أول المتقاربين ، وتحريك ما قبله بحركة الإتباع لإزالة الساكنين .

وإذا كان فاء (١) افتعل مقاربا فى المخرج لتائه ، وذلك إذا كانت الفاء أحد الحروف الثمانية التى تقدم أن التاء تدغم فيها ، لكونها من طرف اللسان ، وهى : الثاء والسين والظاء والظاء والصاد والضاد(٢) والدال والذال والزاى ، فحكمها معها يختلف ، (و) ذلك أنها (تُدْغَمُ التَّاءُ فيها وجوبًا على الوجهين) أى قلب الأول إلى الثانى على القياس ، والثانى إلى الأول ؛ لأن الثانى زائد دون الأول (نحو) : اثتأر ، أى أخذ بثأره ، فنقول فيه (اثَّأَرَ) بالثاء ، (واتَّأَرَ) بالتاء ، قال الرضى (٣) قوله « وجوبا » فيه نظر ، لأن سيبويه ذكر أنه يقال : مُثْتَرِدٌ ومُتَّرِدٌ ونحسوه .

---

(١) فى مخطوطة (ص) تاء ، وهو تصحيف .

(٢) ليست الضاد المعجمة من الحروف الثمانية المتقدمة ، إلا أنها تشاركها فى حكمها قبل تاء الافتعال ، قال الشيخ الرضى فى شرح الشافية (٣ /٢٨٦) : وتضم إلى الثمانية الضاد لما ذكرنا من أنها باستطالتها قربت من حروف طرف اللسان .

(٣) ورد قول الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٢٨٨) .

(وتُدْغَمُ فيها السينُ شَاذًا) ؛ لأن إدغام السين فى غير حروف الصفير شاذ (على) الوجه (الشَّاذِّ) ، وهو قلب الثانى إلى الأول (نحو) اسْتَمْعَ ، فيقال فيه : (اسَّمَعَ) ، وإنما قلب فيه الثانى إلى الأول ؛ (لامتناعِ اتَّمَعَ) لذهاب فضيلة الصفير ، والشذوذ الأول قد زال كراهيته بسبب الشذوذ الثانى ، لأنك إذا قلبت الثانى سيناً ، فما أدغمت السين إلا فى حرف الصفير .

(وتقلبُ بعدَ حروفِ الإطباقِ طَاءً) مهملة ، لما بينها وبين حروف الإطباق من التنافر فى الصفة ، لاستفالها واستعلاء المطبقة مع كثرة استعمالها ، فتخفف بقلبها إلى حرف متوسط بينها وبين المطبقة ، فتقلبها طاء ؛ لأن الطاء تناسب التاء فى المخرج والمطبقة فى الإطباق ، (و) (١) حينئذ (تُدْغَمُ) فاء الكلمة (فيها) أى فى الطاء التى أبدلت من التاء (وُجُوبًا) إن كان فاء الكلمة طاء ؛ لاجتماع المثلين مع سكون الأول (فى) نحو : (اطَّلَبَ) .

(و) تدغم الظاء المعجمة فيها ، أى فى الطاء المبدلة من التاء (جوازاً على الوجهين) ، أى قلب الأول إلى الثانى كما هو القياس ، وقلب الثانى إلى الاول لزيادة الثانى وأصالة الأول ، وذلك (فى) نحو (اظْطَلَمَ) فيجىء فيه ثلاثة أوجه :

الإدغام على الوجه الأول ، فيقال : اطَّلَمَ « بالطاء المهملة » .

وعلى الوجه الثانى ، فيقال : اظَّلَمَ « بالظاء المعجمة »

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٢٨٣) : فتدغم .

وترك الإدغام رأساً ، فيقال : اظطلم ، (وجاءت الثلاثة) الأوجه (فى) قول زهير (١) :

هُوَ الجوادُ الَّذِى يُعْطِيكَ نائلَه عفوًا (ويُظْلَمُ أحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ)

(و) تدغم الصاد والضاد فى الطاء المبدلة (شَاذًّا) ، أما الصاد فلكونها حرف صفير ، وأما الضاد فلأنها من حروف « ضوى مشفر » ، وإنما يدغمان فيها (على) الوجه (الشَّاذِّ) ، وهو قلب الثانى إلى الأول محافظة على فضيلتهما ، قال الرضى (٢) : والأولى أن يقول : إن تاء الافتعال قلبت صاداً أو ضاداً من أول الأمر ، وأدغمت الصاد والضاد فى الصاد والضاد ؛ إذ لا دليل على قلبه طاء أولا ، ثم قلب الطاء صاداً أو ضاداً ، وذلك (فى) نحو : اصطبر واضطرب ، فيقال : (اصَّبَر واضَّرَبَ) ، وإنما أدغم على الوجه الثانى (لامتناعِ) الجرى على الوجه الأول الذى هو القياس ، فلا يقال : (اطَّبَرَ واطَّرَبَ) لئلا يذهب الصفير والاستطالة.

(وتقلبُ) أى التاء (مع الدالِ والذالِ والزاىِ دالًا) ؛ لأن هذه الحروف مجهورة والتاء مهموسة ، فبينها تنافر فى الصفة ، فقلبت دالا ؛ لأنه أقرب حروف اللسان إلى التاء ، وبعد قلبها دالا (تدغم (٣)) فاء الفعل فيها (وجوبًا فى : ادَّانَ) ؛ لاجتماع المثلين مع سكون الأول ،

---

(١) هذا البيت من قصيدة لزهير يمدح فيها هرم بن سنان ، وهو من بحر البسيط ، والجواد : الكريم ، والنائل : العطاء ، وعفوا : سهلا بلا مطل ولا تسويف ، والاستشهاد فى قوله « فيظطلم » حيث روى بثلاثة أوجه كما قال الشارح ، وحكى ابن جنى فى سر الصناعة أنه روى بوجه رابع « فينظلم » بوزن : ينفعل من الظلم ، ورواه سيبويه بالإدغام على الوجهين .

(٢) قول الرضى وارد فى شرحه للشافية (٣ /٢٨٩) .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٢٨٣) : فتدغم .

(و) إدغاما (قَوِيًا) مع الذال المعجمة (فى ادَّكَرَ) أصله : اذتكر ، ثم : اذدكر ، ثم ادَّكر « بالدال المهملة » ، (وجَاء اذَّكَرَ) بقلب الثانى إلى (١) الأول ، لما عرفت ، (و) جاء أيضاً (اذْدَكَرَ) بترك الإدغام .

(و) تدغم إدغاما (ضعيفًا) مع الزاى (فى) نحو (ازَّانَ) أصله : ازتان من الزينة ، ثم ازدان ، ثم ازَّان ، ووجه الضعف كونه شاذاً على الشاذ كما عرفت ، وإنما ارتكب فيه الوجه الضعيف عند إرادة ادغامه (لامتناعِ) الجرى على القياس ، فلا يقال (ادَّانَ) للذهاب الصفير .

اعلم (٢) أنه لما كان الإدغام بقلب الثانى إلى الأول على خلاف القياس ؛ كان الأغلب مع الصاد والطاء والظاء المعجمة : قلب تاء الافتعال « طاء » بلا إدغام ؛ لأن قلب الأول إلى الثانى ممتنع ، فاظطلم واضطرب واصطبر أولى من غيرها ، وكذا ازدان « بالدال » أولى من : ازَّانَ « بالزاى » ، وادّكر « بالدال المهملة » أولى من : اذَّكر « بالذال المعجمة » ، وكذا اتَّغَرَ « بالتاء » أولى من : اثَّغَر « بالثاء المثلثة » وإبقاء التاء بحالها فى : استمع أولى من : اسَّمع .

(و) نحو (خَبَطٌ) بإبدال تاء الضمير طاء بعد المطبقة ، أى الطاء كما مثل ، (و) الصاد نحو (حِصْطُ) عنه ، والظاء نحو : حفظط ، والضاد نحو : خضبط ، (وفُزْدُ وعُدٌّ) بإبدالها دالا بعد الزاى والدال

---

(١) جاء فى مخطوطة (ص) : بقلب الأول إلى الثانى ، وهو خطأ من الناقل .

(٢) هذا التعقيب من الشارح منقول بنصه من شرح الرضى للشافية : (٣ / ٢٨٩ ، ٢٩٠)

تشبيها لها بتاء افتعل (فى : خَبَطْتُ وحُصْتُ وقُزْتُ وعُدْتُ شاذ) ؛ لأن تاء الضمير كلمة أخرى ، ووجهه مع الشذوذ شدة اتصال تاء الضمير بالفعل كاتصال تاء الافتعال بما قبلها .

تاءَ مضارع تفعَّل وتفَاعَل

(وقد تُدْغَمُ تاءُ) المضارعة فى تاء : تفعّل وتفاعل إذا اتفقت حركتهما ، وذلك فى (نحو تَتَنَزَّلُ وتَتَنَابَزُون) لاجتماع المثلين مع اتفاق حركتهما ، وإنما تدغم بشرطين :

أراد الأول بقوله : (وَصْلًا) أى موصولة بكلمة أخرى ، نحو : قال تَّنزل ، وقال تَّنابزون ، والثانى بقوله : (وليس قبلَها ساكنٌ صحيح) بأن لا يكون ساكنا أصلا كما مثلنا ، أو يكون ساكناً لكن غير صحيح نحو : قالوا تَّنزل ، وقالا تَّنابزون ، وقولى تَّنزل ، فإن لم تكن موصولة بكلمة قبلها لم تدغم ؛ إذا لو أدغمت لاجتلبت لها همزة الوصل ، وحروف المضارعة لابدلها من التصدر لقوة دلالتها ، وكذا إن كان قبلها ساكن صحيح نحو : هل تتنابزون ؟ إذ يحتاج إدن إلى تحريك ذلك الساكن ، ولا تنى الخفة الحاصلة من الإدغام بالثقل الحاصل من تحريك ذلك الساكن ، بخلاف غير الصحيح فإنه يحذف ، وكان عليه أن يقول « وليس قبلها ساكن غير مد » ؛ لأن حرف العلة إذا لم يكن مدا لا يحذف لالتقاء الساكنين ، بل يحرك نحو : لو تتنابزون

وقلنا : « إذا اتفقت حركتهما » لأنها إذا اختلفت كما فى المبنى للمفعول نحو : تُتَحمل ؛ لم يجز الإدغام لاختلاف الحركتين ، فلا يستثقلان كما تستثقل الحركتان المتفقتان .

(و) قد تدغم (تَاءُ تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ) الماضيين (فيما تُدْغَمُ فيه (١) التاءُ) من الحروف التسعة (فَتُجْلَبُ(٢) همزةُ الوصلِ ابتداءً) لعدم إمكان الابتداء بالساكن كما عرف ، فالطاء (نحو : اطَّيَّرُوا ، و) الزاى نحو (ازَّيَّنُوا ، و) الثاء نحو (اثَّاقَلْتُم ، و) الدال نحو : (ادَّارَأْتُم) ، والتاء نحو : اتَّرَّسَ ، والظاء نحو : اظَّالَمُوا ، والذال نحو : اذَّاكَرُوا ، والصاد نحو : اصَّابَرْتُم ، والسين نحو : اسَّمَعَ ، وهذا الإدغام مطرد فى الماضى والمضارع والأمر والمصدر واسمى الفاعل والمفعول .

واعلم أنها لا تدغم التاء فى نحو : استطاع واستدان ؛ لأن الإدغام يقتضى تحريك السين التى لا تتحرك ولاحظ لها فى الحركة ، وأيضاً فإن الثانى فى حكم السكون ؛ لأن حركته عارضة منقولة إليه مما بعده ، وقد قرأ حمزة قوله تعالى (٣) : « فَمَا اسْطَّاعُوا أنْ يَظْهَرُوهُ » بالإدغام ، وخطأ النحاة ، فأشار المصنف إلى مخالفته للقياس فقال : (ونحو اسْطَّاعَ مُدْغَمًا مع بقاءِ صوتِ السين نَادِرٌ) قال أبو على (٤) : لما لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين التى لا تتحرك أبدا جمع بين ساكنين ، ولم يظهر لى فائدة يعتد بها لقوله : « مع بقاء صوت السين » .

---

(١) فى مخطوطة (ص) : : فيها .

(٢) فى مخطوطتى (ق) ، (ص) : فتجب ، وهو تصحيف .

(٣) جزء الآية ٩٧ من سورة الكهف ، وقد أشار الشيخ الرضى إلى قراءة حمزة (٣ /٢٩٢)

(٤) ما قاله أبو على نص عليه الرضى فى شرحه على الشافية (٣ /٢٩٢)

الحذف

ولما فرغ من الإدغام شرع فى الحذف ، واعلم أنه قد يفر من اجتماع المثلين أو المتقاربين ؛ لتعذر الإدغام أو استثقاله إلى حذف أحدهما ، وأن صاحب المفصل جعل البحث عن ذلك ذيلا لبحث الإدغام وذكر أكثر ما ذكره المصنف هنا ، وكأن المصنف لما رأى كثرة الحذف لأحد المثلين ، أو المتقاربين ولغيره ، مع كون البحث عنه بحثاً عن حال البناء ؛ استحسن جعله باباً مستقلا من أبواب التصريف ، فعده فى أحوال الأبنية كغيره من أبواب التصريف ، ثم ذكر هنا تفصيلا لذلك ، ولما كان أكثره قد تقدم ذكره على سبيل التبعية ، بعضه فى أثناء أبواب التصريف ، كما ذكر منه فى التصغير والنسبة وغيرهما ، وبعضه فى أثناء أبواب النحو كالترخيم وغيره ، وبعضه لم يتقدم له ذكر ، وهو بعض ما فُرَّ إليه من اجتماع المثلين أو المتقاربين ؛ اكتفى بالإشارة إلى ما تقدم بقوله « قد تقدم » أى جنس كل منهما ، ولا يلزم منه تقدم جميع أفرادهما ، وصرح هنا بما لم يتقدم له ذكر من ذلك ، ثم أعاد الإشارة إلى ما تقدم منه ، أعنى ما فر منه مما ذكر إلى الحذف بقوله « ونحو تبشرونى الخ . » تذكيرا بما تقدم منه لخصوصه ، ودفعا لتوهم أنه قصد أنه لم يجىء منه إلا ما ذكر هنا ، فقال :

(الحذف الإعْلَالِيُّ) يعنى به ما حذف لعلة مطرداً كقاض ، (والتَّرْخِيمِيُّ) يعنى به ما حذف من حروف العلة لغير علة ، كما فى ـ : يد ودم (قد تَقَدَّمَ) كل منهما ، أما الإعلالى ففى ضمن القواعد

المذكورة فى باب الإعلال وغيره ، وأما الترخيمى فبالإشارة إليه : « ونحو يد ودم » إلى قوله « ليس بقياس »

(وجاء) من الحذف (غَيْرُهُ) أى غير الإعلالى والترخيمى (فى) كل ما اجتمع فى أوله تاءان زائدتان فى أول الفعل المضارع متفقة حركتهما - كما تقدم - نحو (تَفَعَّلُ) فى تَتَفَعَّلُ ، كتنزَّلُ فى تتنزلُ ، (وتَفَاعلُ) نحو : تباعدُ فى : تتباعدُ ، لأنه لما اجتمع فيه تاءان جاز لك تخفيفهما ، إما بالإدغام - كما تقدم ، وإما بالحذف وهو أكثر ، وإذا حذفت فمذهب سيبويه (١) : أن المحذوفة هى الثانية ، لأن الثقل منها جاء ، ولأن تاء المضارعة زيدت على تاء الفعل ؛ لتكون علامة ، والطارئ يزيل الثابت إذا كره اجتماعهما ، وقال الكوفيون : المحذوفة هى الأولى ، وجوز بعضهم الأمرين ، وإذا حذفت لم تدغم التاء الباقية فيما بعدها وإن ماثلها نحو : تَتَارَكُ ، أو قاربها نحو : تَذَكَّرون ؛ لئلا يجمع فى أول الكلمة بين الحذف والإدغام ، مع أن قياسهما أن يكونا فى الآخر .

(وفى) كل ما اجتمع فيه مثلان فى الآخر من الفعل المتصل به الضمير المرفوع المتحرك (نحو) مسست ، فإنه يجوز فيه حذف الأول فى لغة سليم ، وربما استعمله غيرهم شاذا لامطردا ، فقال : (مَسْتُ و) مثله (أَحَسْتُ) فى : أحسست ، (وظَلْتُ) فى : ظللت ، وذلك لكراهتهم اجتماع المثلين ، فحذفوا أول المثلين لما تعذر الإدغام ، فإن كان ما قبل الأول ساكناً أو جبوا نقل حركة الأول نحو : أحست ، وإن كان

---

(١) أورد الرضى فى شرحه للشافية ، ما قاله سيبويه (٣ / ٢٩٠) .

ما قبل الأول متحركا جاز حذف الأول ونقلها إلى ما قبلها إن كانت كسرة أو ضمة ، فيقال : ظلت ومست « بفتح الفاء وكسرها » ، وكذا فى لبيت : لَبْتَ ولُبْتَ « بفتح الفاء وضمها » وذلك لبيان بنية الفعل .

(و) جاء الحذف فى المتقاربين فى : استطاع ، فيقال (إسطَاعَ يَسْطِيعُ) بكسر الهمزة فى الماضى وفتح حرف المضارعة ، والأشهر ترك الحذف على الأصل ، وإنما جاز الحذف ؛ لأنه لما تعذر فيه الإدغام — كما تقدم — وقصد فيه التخفيف لكثرة استعماله بخلاف نحو استدان ؛ حذف الأول كما فى ظللت ومسست ، والحذف ههنا أولى ؛ لأن الأول وهو التاء زائدة ، وأما : أسطاع « بفتح الهمزة فى الماضى » ويُسطيع « بضم حرف المضارعة » فهو من باب الأفعال كما مر فى باب الزيادة .

(وجاء) فى كلامهم : استاع « بكسر همزة الوصل » (يَسْتِيعُ) بفتح حرف المضارعة ، قال سيبويه (١) : إن شئت قلت : حذف التاء ؛ لأنه فى مقام الحرف المدغم ، ثم جعل مكان الطاء تاء ؛ ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها ، كما قالوا : ازدان ليكون ما بعد الزاى مجهوراً مثله ، وإن شئت قلت : حذف الطاء (٢) ؛ لأن التكرير منها نشأ .

(و) جاء الحذف فى المتقاربين والمتماثلين فى كلمتين إذا كان الثانى لازم التعريف (قالوا بَلْعَنْبَرِ) فى : بنى العنبر ، وبَلْحَارِثِ فى : بنى الحارث ، قال سيبويه (٣) : مثل هذا الحذف فى كل قبيله يظهر فيها

---

(١) ما ذكره الشارح من أقوال لسيبويه أوردها الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٢٩٣)

(٢) فى مخطوطة (ص) : التاء ، وهو تصحيف .

(٣) ما قاله سيبويه أورده الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٢٤٧ ، ٢٩٣) .

اللام المعرفة ، بخلاف نحو : بنى النجار ، (و) قالوا « عَلْمَاء ومِلْمَاء) فحذفوا النون (فى : بَنِى الْعَنبَرِ ، و) اللام فى (عَلَى الْمَاء ، و) النون فى : (مِنَ الْمَاء) .

وقد حذفت « التاء » من ثلاث كلمات : يتَسع ويتَقى ويتَخذ ؛ لكثرة الاستعمال ، وهو مع هذا شاذ ، فلذلك قال المصنف : (وأما يَتَسِعُ ويَتَقِى فَشَاذٌ) ، وتقول فى اسم الفاعل : مُتَقٍ ، وكذا قياس : متَخذ ومتَسع ، (وعليه) أى على حذف التاء (جَاء قولُ الشاعر (١) :

* تَقِ اللهَ فِينَا والكتابَ الَّذِى تَتْلُو) *

(بخلاف) قولهم (تَخِذَ) الشىء (يَتْخَذُ) بمعنى : أخذ يأْخذ ، (فإنه أَصْل) كجهل يجهل ، وليس محذوفاً من اتخذ كما قال الزجاج (٢) ، ولو كان كما قال ؛ لما قيل : تخذ « بكسر الخاء » فى الماضى ، ولا يتخذ « بفتح الخاء » فى المضارع ، (واسْتَخَذَ) مأخوذ (من استَتْخَذَ) بحذف التاء ، (وقيل أُبْدِلَ) السين فيه (من تاء انَّخَذَ ، وَهُوَ) أى الإبدال (أَشَذُّ) من الحذف ، قال سيبويه (٣) عن بعض العرب : استخذ فلان أرضاً ، بمعنى : اتَّخَذَ ، قال : ويجوز

---

(١) هذا عجز بيت من قصيدة لعبد الله بن همام السلولى خاطب بها النعمان بن بشير الأنصارى وكان أميراً على الكوفة فى خلافة معاوية ، وهو من بحر الطويل وصدره :

* زيادتنا نعمـــــان لا تسبنها *

ونعمان : منادى ، والاستشهاد فى قوله (تق) أمر من يتقى « بفتح التاء المخففة » ، وماضيه : تقى ، وأصل الماضى والمضارع : اتقى يتقى «بالتشديد» وحذفت الهمزة من الماضى لعدم الحاجة إليها ، فصار : تقى بوزن : تعل « محذوف الفاء » ، فأخذ الأمر وهو تق من يتق بدون همزة وصل ؛ لأن ما بعد حرف المضارعة محرك .

(٢) نص الرضى فى شرحه للشافية على رأى الزجاج وناقشه (٣ /٢٩٣)

(٣) ما ذكره الشارح من أقوال لسيبويه نص عليها الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٢٩٤)

أن يكون أصله : استتخذ من : تَخِذَ يَتْخَذُ تَخْذًا ، فحذفت التاء الثانية كما قيل فى : استطاع : إنه حذف الطاء ، وذلك لأن التكرير حصل من الثانى ، ويجوز أن يكون السين بدلا من تاء اتخذ الأولى لكونهما مهموستين ، وإنما كان هذا الوجه أشذ من الأول ؛ لأن العادة أن يفر من المتقاربين إلى الإدغام ، والأمر ههنا بالعكس ، ولا نظير له ، والتعويل عند المصنف على الوجه الأول لقوته بالنظر إلى الثانى ، ولهذا ذكر الثانى بقيل ، ولم يعد السين من حروف الإبدال كما عرفت .

(و) حذف غير ما ذكر فى هذا الباب من المثلين والمتقاربين ، كالنون فى (نحو : تُبَشِّرُونِى) أصله : تبشرونني ، وتبشرانى ، أصله : تبشرانني ، وتبشرينى ، أصله : تبشرينني ، (وإنِّى) أصله : إننى (قد تقدم) فى النحو ، فالنون فى بحث نون الوقاية ، وكذا غيرها من جميع ما تقدم فى النحو أو فى التصريف مما لم يكن إعلاليا ولا ترخيميا ولا مذكورا فى هذا الباب مما حذف فيه أحد المثلين أو المتقاربين ، فلا حاجة إلى استيفاء الكلام هنا فيه ، وههنا انتهى الكلام فى أبواب التصريف .

مسائل التمرين

واعلم أنها قد جرت عادة التصريفيين أن يضعوا أمثلة فى بناء كلمة ثلاثية فصاعدا على بناء كلمة كذلك مساوية لها فى الأصول أو أكثر منها ، فقلنا « ثلاثية فصاعدا على بناء كلمة كذلك » أى ثلاثية فصاعدا ، لأن ما دون الثلاثة لا يبنى منه ، ولا يبنى (١) مثله ،

---

(١) قوله « لأن ما دون الثلاثة لا يبنى منه و لا يبنى مثله » ساقط من مخطوطة (ص) .

وقلنا « مساوية لما فى الأُصول أو أكثر منها » لأنها إذا كانت المحذو عليها أقل من المبنية لم يجز البناء ؛ لأن ذلك يكون هدما لا بناء ، فلا يجوز أن يبنى من الرباعى ثلاثى ، ولا من الخماسى ثلاثى ولا رباعى .

حكى عن الفارسى أنه حضر يوما عند أبى بكر بن الخياط ، فأكثر أصحاب أبى بكر عليه المسائل وهو يجيبهم ويورد الدلائل ، فلما انفدوا أقبل على أكبرهم سنا ، وأوسعهم عند نفسه علما فقال : كيف تبنى من سفرجل مثل عنكبوت ؟ فقال مسرعا مجيبا لأبى على : سفرروت ! فلما سمعها قام من فوره وصفق بيده وخرج وهو يقول : سفرروت سفرروت سفرروت ، فالتفت أبو بكر إلى أصحابه وقال لهم : لا أحسن الله جزاءكم ، ولا كثر فى الناس أمثالكم ؛ خجلا من أبى على واستحياء منه ! .

وإنما أنكر عليه أبو على ؛ لأن عنكبوتا رباعى ، لأن الواو والتاء زائدتان ، فلا يبنى من سفرجل الذى هو خماسى مثله ، نعم لو كان فى الكلمة زوائد جاز أن يبنى على مثال أقل حروفا منها ، بأن لا يكون فيه تلك الزوائد ، لكن البناء يقع من الحروف الأُصول ، والزوائد تقع ملغاة ، مثل أن تبنى من مستغفر مثل : جِذْع ، فإنك تقول : غِفْر ، وتحذف الزوائد ، ومن ثم قلنا « فى الأُصول » فذكر المصنف أمثلة من ذلك ، ونبه على الغرض من ذلك البناء(١) ، فقال :

(وهذه مسائلُ التمرين) ، أى لتدريب المتعلم فيما تعلمه من

---

(١) لفظة (البناء) غير واردة فى مخطوطة (ص)

أبواب التصريف ، وتذكيره إياها كما سيتضح ، وقدم مقدمة فقال : (معنَى قولِهِمْ : كيفَ تَبْنِى مِنْ كَذَا) أى من الكلمة الفلانية كضرب مثلا (مثل كذا) أى مثل الكلمة الفلانية ، (أى إذا رَكَّبْتَ منها) الضمير راجع إلى كذا فى قوله « من كذا » لأنه بمعنى الكلمة ، كما ذكرنا ، مثل (زِنَتِهَا) الضمير راجع إلى كذا فى قوله « مثل كذا » ، لأنه بمعنى الكلمة أيضا ، وكيفية التركيب : أن تعمد إلى الحروف الأُصول من الكلمة المبنى منها وتجعلها فى مقابلة الأُصول من المحذو عليها ، ولا تلتفت إلى زوائد المبنى(١) منها ، كما قلنا فى مستغفر إذا بنى منه مثل : جذع ، وتحركها بمثل حركة حروف الأَصل ، وكذلك تسكن ما سكن مثله فى الأَصل المحذو عليه ، وإن كان فى المحذو عليه زائد زدت مثله فى الفرع فى مثل موضعه من الأَصل ، فلو بنيت من « جذع » مثل مستخرج قلت : مستجذع ، (وعَمِلْتَ) بعد التركيب فى الفرع (ما يَقْتَضِيه القياسُ) التصريفى من القلب أو الحذف أو الإدغام ؛ إن كان فى الفرع أسباب هذه الأَحكام (كيف(٢) تنطقُ بِهِ) خبر قوله « معنى قولهم » ، وقوله « إذا ركبت . . الخ » اعتراض ، والمراد أن معنى قولهم : كيف تبنى من كذا مثل كذا ؟ كيف تنطق به ؟ أى : إذا ركبت منها زنتها ، وعملت ما يقتضيه القياس ، ولو قال كذلك لكان أظهر ، والضمير فى قوله « تنطق به » عائد إلى : مثل ، أى : كيف تنطق بهذا المبنى بعد العمل المذكور فيه ؟ .

---

(١) فى مخطوطة (ص) : المثنى عنها ، وهو تصحيف .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٢٩٤) : فكيف . .

والجمهور على أنه يشترط فى الأصل أن تبنيه العرب لا فى الفرع ، خلافا للأخفش(١) فى الأول ، فأجاز بناء مثل جالينوس من ضرب ، وللجرمى فى الثانى ، فمنع بناء مثل جعفر من ضرب .

(وقياسُ قولِ أبى عَلِىٍّ) أن لا يكتفى فى البناء بأن يعمل فى الفرع ما يقتضيه قياسه فقط ، بل (أنْ تَزِيدَ) على ما ذكرنا ، (وتحذِفَ) فى الفرع (ما حَذَفْتَ فى الأَصلِ) وهى الصيغة الممثل لها (قياسًا) وإن لم يوجد مقتضيه فى الفرع .

(وقياسُ) قوم (آخرين(٢)) أن لا يكتفى أيضا بذلك ، بل يزيد على قول أبى على (قياسا) قولك (أو غير قياس) وحاصله : أنهم يحذفون فى الفرع ما حذف فى الأصل مطلقا ، والحق هو الأول ، إذ لا تعل الكلمة بعلة ثابتة فى غيرها إلا إذا كان الغير أصلها كما فى : أقام وقيام .

واعلم أن أبا على يزيد أيضا فى الفرع ما زيد فى الأصل قياسا ، والآخرين يزيدونه مطلقا ، كذا ذكره الرضى(٣) ، فعلى هذا قياس قول أبى على « أن تزيد وتحذف ما حذفَ أو زيد الخ . . » : وإذا عرفت اختلافهم (فمثل مُحَوِىٍّ) فى النسبة إلى محى (من ضَرَبَ) يقال فيه (مُضَرِبِىٌّ) ، إذ لا مقتضى فيه لحذف الراء والباء .

(وقال أبو على) والآخرون أيضا : بل تحذف فيه ما حذف فى

---

(١) رأى الأخفش وغيره وارد فى شرح الرضى للشافية (٣ /٢٩٥) .

(٢) نص متن الشافية كما فى شرح الرضى (٣ /٢٩٥) : وقياس آخرين أن تحذف المحذوف قياساً أو غير قياس .

(٣) تناول الرضى ذلك فى شرحه للشافية (٣ /٢٩٦) .

مقابله فى الأصل ، أعنى الراء والباء ، فيقال : (مُضَرِىٌّ) ، لأن حذف الياءين قياس فى محوى كما مر ، فظهرت ثمرة الخلاف بين أبى على والجمهور ، وكذا بين الآخرين والجمهور فى هذا المثال ، لكن فى الحذف فقط ، ولو بنيت مثل « عدة » من ضرب لظهر ثمرة الخلاف فى الحذف والزيادة ، إذ تقول عند الأولين : ضربٌ كوعد ، وعند أبى على والآخرين : ربة : بحذف فاء الكلمة وزيادة تاء التأنيث .

(ومثلُ : اسْمٍ وغَدٍ) إذا بنى (من دَعَا) أتى بأصول الفرع فى مقابلة أصول الأصول ، فقيل (دِعْوٌ) كسِمْو (ودَعْوٌ) كعَدْو (لا إدْعٌ) بحذف اللام وزيادة الهمزة فى الأول ، (وَلَا دَعٌ) بحذف الواو فى الثانى ، اتفاقا بين الجمهور وأبى على ، إذ لا مقتضى لذلك فى الفرع ولا فى الأصل قياسا (خِلافًا للآخرين) الذين يحذفون ويزيدون فى الفرع ما حذف وزيد فى الأصل قياسا أو غير قياس ، فيقولون : إدْعٌ ودَعٌ ، لأن القصد تمثيل الفرع بالأصل ، فظهرت ثمرة الخلاف بين الآخرين وغيرهم فى هذين المثالين فى الحذف والزيادة.

(ومثلُ صَحَائِفَ) إذا بنى (من دَعَا : دَعَايَا ، باتفاقٍ ، إذ لا حذفَ فى الأصل) وأصله : دعا يو ، ثم دعائى ، ثم دعايا كما تقدم فى الإعلال ، فلما لم يكن فى صحائف الذى هو الأصل لا حذف ولا زيادة ، ولم يختلف فى دعايا ، بل أعل علة اقتضاها هو ، وأما إن كانت فى الأصل علة قلب ليست فى الفرع ؛ فلا خلاف أنه لا يقلب

فى الفرع ، فيقال على وزن بأوائل من القتل : أقاتل ، وكذا الإدغام ، تقول (١) فى مثل مَدّ من كرم : كَرْم .

(و) إذا بنى (مثل عَنْسَلٍ(٢) من عَمِلَ) قيل (عَنْمَلٌ ، و) مثل عنسل (من : بَاعَ وقَال : بَنْيَعٌ وقَنْوَلٌ ، بإظهار النونِ فيهنَّ) ، ولا تدغم النون فى الميم والياء والواو (للإلباس) لو قيل : عَمَّل وبيَّع وقوَّل (بِفَعَّلَ) ، وهو وإن كان مختصا بالفعل ، لكنه يظن أن نحو قول : علم منكَّر ، فلذا يدخله الكسر والتنوين .

(و) إذا بنى (مثلُ قِنْفَخْرٍ(٣)) بكسر القاف (من عَمِلَ) قيل : (عِنْمَلٌ ، ومن : باع وقال : بِنْيَعٌ وقِنْوَلٌ بالإظهارِ للإلباسِ بِعِلَّكْدٍ(٤) فيهنَّ) ، أى بوزن عِلَّكد ، وهو فِعَّلٌ « بكسر الفاء وتشديد العين واللام » لإدغام اللام الأُولى فى الثانية لسكونها .

(ولا يُبْنَى مثلُ جَحَنْفَلٍ(٥)) بفتح الجيم والحاء المهملة ، ثم نون ساكنة بعدها فاء مفتوحة (من) لفظ لامه راء أو لام نحو (كَسَرْتُ أو جَعَلْتُ ؛ لرفضِهِمْ مِثْلَهُ) ، أى لرفضهم البناء الحاصل من : كسر وجعل على مثال : جحنفل ، وهو : كَسَنْرَر وجَعَنْلَل (لما يلزمُ من ثِقَلٍ) إن لم تدغم النون الساكنة فى الراء واللام ، لتقارب المخرجين ، أما الواو والياء والميم فليس قربها من النون الساكنة كقرب الراء

---

(١) لفظة (تقول) ساقطة من مخطوطة (ص) .

(٢) العنسل : الناقة السريعة : مشتق من العسلان وهو السرعة .

(٣) القنفخر — بضم القاف ويكسر أيضاً — الفائق فى نوعه ، والتار الناعم ، ولم يرد فى القاموس إلا مكسور الأول كجعر دحل (القاموس المحيط ٢ /١٢١) .

(٤) العلكد : الغليظ .

(٥) الجحنفل : العظيم الجحفلة ، وهى الشفة الغليظة .

واللام منها ، فلذا جاء : صنوان(١) وبنيان وزنماء(٢) ، ولم يجيء نحو : قَنْرٍ وقَنْل ، (أوْ لَبْس) إن أدغمت فيهما ؛ إذ يلتبس بفعَّل نحو : شَفَّح ، وهو ثمر الكَبَر ، فلا يعلم أنه فعلل .

(و) إذا بنى (مثلُ أُبْلُم) بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام ، وهو خوص المقل(٣) (من وَأَيْتُ) بمعنى وعدت ، قيل (أو ء) بهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة ، بعدها همزة مكسورة منونة فى الرفع والجر ، أصله : أُوْوُئٌ « بضم الهمزتين » فأعل إعلال : تجارٍ : مصدر تجارينا ، أى قلبت ضمة ما قبل الياء كسرة ، فأعل إعلال قاض ، (ومن أوَيْتُ) إلى المنزل (أوٌّ مُدْغَمًا) أى بضم الهمزة بعدها واو مشددة ، أصله : أُوْوُى : بهمزة مضمومة ، ثم همزة ساكنة ، ثم واو مضمومة بعدها ياء ، فقلبت الهمزة الثانية واوا وجوبا كما فى أوْمن ، فوجب إدغام الواو فى الواو (لِوُجُوبِ الواوِ) هنا ، إذ انقلابها عن الهمزة لازم ، فحكمها حكم الواو الأصلية (بخلاف) انقلابها عنها فى نحو : (تُوَوِى) فإنه غير لازم ، فحكمه حكم الهمزة كما تقدم ، ثم قلبت الضمة كسرة كما فى التجارى ، ثم أعل إعلال قاض .

(و) إذا بنى (مثلُ إجْرِد) بكسر الهمزة وسكون الجيم وبعده راء مكسورة بعدها دال مهملة ، وهو نبت (من وَأَيْتُ) قيل (إى ء)

---

(١) صنوان : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق .

(٢) الزنمة – محركة – بقلة ، وشيء يقطع من أذن البعير ، فيترك معلقاً يفعل بكرامها . . وناقة زنمة وزنماء (القاموس المحيط ٤ /١٢٦) .

(٣) المقل المكى : ثمر شجر الدوم ، ينضج ويؤكل ، حسن ، قابض ، باره مقو للمعدة (القاموس المحيط ٤ /٥١) .

بهمزة مكسورة، بعدها ياء ساكنة، بعدها همزة مكسورة منونة فى الرفع والجر ، أصله (١) : إِوْ ئٌ : بهمزة مكسورة بعدها واو ساكنة ، بعدها همزة مكسورة ، بعدها ياء : قلبت الواو ياء كما فى ميزان ، وأعل إعلال قاض .

(ومن أَوَيْتُ إِئٌ) بهمزة مكسورة ، بعدها ياء مشددة منونة ، أصله : إِئْوِئٌ : بهمزة مكسورة ، بعدها همزة ساكنة ، بعدها واو مكسورة ، بعدها ياء ، قلبت الهمزة ياء وجوبا كما فى إيتٍ ، فصار : إيوى : اجتمعت الواو والياء التى ليست فى حكم الهمزة لوجوب قلبها إليها ، فأعل إعلال سيد ، فتجتمع فى آخر الكلمة ثلاث ياءات كما فى : معيية ، فيجب حذف الثالثة نسيا ، فيبقى إئٌ معربا بالحركات الثلاث ظاهرا ، ولذلك قال : (فيمن قال : أُحَىٌّ) غير منون ، لأنه حذف الثانية نسيا ، (و) أما (من) لم يحذفها نسيا على ما نسب إلى الكوفيين ، كما تقدم فى التصغير أنهم لا يحذفونها نسيا ، بل يعلون إعلال قاض ، فمن لم يحذفها نسيا و (قال أُحَىٍّ) بالتنوين (قال : إِئٌ) بهمزة بعدها ياء مشددة منونة مكسورة فى الرفع والجر ، وتقول فى النصب : إِيًّا ، قال الرضى(٢) : والصحيح أن حذف الثالثة نسيا متفق عليه بين أهل المصرين ، إلا فيما أوله زيادة كزيادة الفعل كما فى أحى ، لا يقال : يبدأ بإعلال الآخر ، فتحذف الياء حذف ياء قاض ، ثم بعد قلب الواو ياء لا يجتمع ثلاث ياءات ،

---

(١) كلمة (أصله) ساقطة من المخطوطة (ص)

(٢) ورد ما ذكره الرضى فى شرحه لشافية ابن الحاجب ١ /٢٣١) .

لأنا نقول : المحذوف للإعلال كالثابت ، فسواء ابتدأت بتغيير الآخر أو الأول فالمآل واحد .

(و) إذا بنى (مثلُ إوَزَّةٍ) أصلها قبل الإدغام : إوززة (من وَأَيْتُ) قيل (إيئَاةٌ) بهمزة مكسورة ، بعدها ياء ساكنة ، بعدها همزة مفتوحة ، بعدها ألف ، بعدها تاء التأنيث ، أصله : إوْ أيَةٌ : قلبت الواو ياء كما فى ميزان ، وقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(ومن أوَيْتُ : إيَّاةٌ مُدْغَمًا) أصله : إئوَية : بهمزة مكسورة ، بعدها همزة ساكنة ، بعدها واو مفتوحة ، بعدها ياء بعدها تاء التأنيث ، فقلبت الهمزة الساكنة ياء كما فى إيت ، وأدغمت فى الواو بعد قلبها ياء لوجوب قلب الهمزة ياء ، وقلبت الياء ألفا لما عرفت .

(و) إذا بنى (مثل اطْلَخَمَّ) أصله : اطلخمم ، يقال : اطلخم الأمر إذا عظم (من وَأَيْتُ) قيل (إيأَيًّا) : بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة ، بعدها همزة مفتوحة ، بعدها ياء مشددة ، بعدها ألف ، أصله : إوْ أيِّيَ : قلبت الواو ياء كميزان ، وقلبت الياء الأخيرة ألفا ، (ومن أوَيْتُ : إيوَيًّا) بهمزة مكسورة ، بعدها ياء ساكنة ، بعدها واو مفتوحة ، بعدها ياء مشددة ، بعدها ألف ، أصله : إئوَيِّيَ : قلبت الهمزة ياء ، والياء الأخيرة ألفا ، ولم تقلب الواو ياء وتدغم فيها الياء المنقلبة عن الهمزة ؛ لأن قلب الهمزة ياء وإن كان واجبا مع الهمزة الأولى ، لكنها غير لازمة للكلمة ، لكونها همزة وصل تسقط فى الدرج نحو : قال ائْوَيًّا ، فحكم الياء إذن حكم الهمزة .

(وسُئِلَ أبو عَلِيٍّ عن) بناء (مثلِ) شاء والله من قولك : (ما شاء

اللهُ من أوْلَقٍ ، فقال : ما أَلِقَ أَلْا لَاقُ على الأَصل(١) ، واللَّاقُ على اللفظِ) هذا على أحد وجهى سيبويه فى لفظ الله ، أن أصله : الإلاه ، (و) قال أبو على أيضا : ما ألق (الأَلِقُ عَلَى وَجْهٍ) آخر من وجهى سيبويه ، وهو أن أصله : اللَّيِهُ ، من لاه : أى تستر ، لتستر ماهيته تعالى عن البصائر ، وذاته عن الأَبصار ، وذلك أن أبا على (بَنَى على أنه) أولق (فَوْعَلٌ) ، أى على أن الزائد الواو ، والهمزة أصلية ، فإذا جعلته على وزن شاء وهو فَعِلَ قلت : ألق ، وعلى الوجه الأَول فى الله ، أعنى أن أصله : الإلاه ، تقول : الإلاق ، من غير تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها ، وذلك أن مثل هذا الحذف وإن كان قياسيا فى الأَصل والفرع لتحرك الهمزة وسكون ما قبلها ؛ إلا أن مثل هذا الحذف إذا كانت الهمزة فى أول الكلمة نحو : قَدْ أَفْلَحَ » أقل منه فى غير الأَول ، واللام كلمة على كل حال ، وإن كانت كجزءِ الداخلة هى فيه ، فتخفيف الأَرض والأَسماء أقل من تخفيف نحو : مَسْئَلة وخَبْء ، ويجوز عنده أن تنقل حركتها إلى ما قبلها وتحذف ؛ لأَن ذلك قياس فى الفرع وإن قل ، مع كون اللام كالجزء ومطرد غالب فى الأَصل ، وإن كانت غلبته شاذة ، كإدغام اللام فى اللام ؛ لأَنهما متحركان فى أول الكلمة ، لكن جرأهم على ذلك كون اللام كجزءِ ما دخلته ، وكونها فى حكم السكون ؛ إذ الحركة التى عليها للهمزة ، وأيضا كثرة استعمال هذه اللفظة جوزت من التخفيف

---

(١) قوله « على الأصل » ساقط من مخطوطه (ق) .

فيها مطردا مالا يطرد فى غيرها ، فلهذا جاز عنده فى الفرع : اللاق ، بإدغام اللام فى اللام ، كما فى لفظ الله ، لكن سهل أمر الإدغام فى لفظة الله كثرة استعمالها ، كما عرفت ، بخلاف الإلاق .

ولفظ الإلاق فى قوله « ما ألق الإلاق » يجوز أن يكون مخففا أو غير مخفف ، وإنما تعرض أبو على لبناء مثل : شاء ، ومثل الله من أولق ، وأهمل التعرض لبناء مثل « ما » منه ، لما عرفت من أن ما دون الثلاثى لا يبنى منه ، ولا يبنى عليه ، لا سيما والمبنى منه هنا أكثر أصولا من المبنى عليه ، فلم يُجِبْ إلا عما علم أنه مقصود السائل.

(وأجابَ) أبو على لما قيل له : كيف تقول (فى) مثل (باسمٍ) من أولق ؟ فقال (بِالْقٍ) بهمزة مكسورة ، (أو بأْلق) بهمزة مضمومة ، لأَن أصل اسم : سمو « بكسر السين أو ضمها » حذفت اللام شاذا ، وأبو على لا يحذف فى الفرع ، ولا يزيد فيه ما حذف فى الأَصل ، أو زيد فيه على غير قياس كما تقدم ، وذلك منه بناء (على ذلك) أى على أن أولق : فوعل .

(وساءل أَبُو علىٍّ ابنَ خَالَوَيْه عن مثل مُسْطَارٍ) وهو الخمر ، قيل : هو معرب ، وإن كان عربيا ، فكأَنه مصدر كالمستخرِج بمعنى اسم الفاعل من استطاره ، أى طيره ، ويجوز أن يكون اسم مفعول ، قيل : ذلك لهديرها وغليانها ، أصله : مستطار ، فقال له : إذا بنى مثل مسطار (مِنْ آءةٍ) بهمزة بعدها ألف ، بعدها همزة ، بعدها تاء التأْنيث ، وهى شجرة ، أصلها : أَوَأَةٌ ، لأَن سيبويه قال(١) : إذا أشكل عليك

---

(١) ما ذكره الشارح من أقوال سيبويه أورده الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٣٠٢)

الألف فى موضع العين فأحمله على الواو ، لأن الأجوف الواوى أكثر ، (فَظَنَّهُ) ابن خالويه (مُفْعَالاً وَتَحَيَّرَ) فى الجواب ، وهو على تقدير أن يكون مفعالا من السطر : مؤواء ، (فقَالَ أبُو عَلِيٍّ) منبها على أنه ليس من السطر ، بل من طار (مُسْتَاءٌ) ، لأن التاء حذفت من مستطار كما فى مستطاع ، (فأجابَ عَلَى أصْلِهِ) من أن ما حذف فى الأصل قياسا حذف فى الفرع قياسا ، وإن لم يثبت فى الفرع علة الحذف ، فحذفت التاء فى مستئاء كما حذفت فى مستطار ، لاجتماع التاء والطاء ، والحق أن الحذف فى مثله ليس بقياسى — كما تقدم ، فلا يقال : اسطال يسطيل ، فجواب أبى على بمستاء مخالف لأصله ، فقياسه ما عليه الأكثر ، (و) هو (على الأكثر) أى على القول الأكثر ، وهو أنه لا يحذف ولا يزاد فى الفرع إلا إذا ثبتت علته (مُسْتَاءٌ) لما عرفت .

(وسأَل ابنُ جِنِّى ابن خَالَوَيْه عن مِثْل كوكب) كيف تنطق به إذا بنى (من وَأَيْتُ) حال كون ذلك المِثْل (مُخَفَّفًا مجموعا جمعَ السلامةِ) بالواو والنون (مضافًا إلى ياء المتكلِم ! فَتَحيَّرَ أيضًا ، فقال ابنُ جِنىٍّ : أوَىَّ) بهمزة بعدها واو مفتوحتين ، بعدهما ياء مشددة مفتوحة ، أصله : وَوْأىٌ ، أعلت الياء كما فى فتى ، فصار : وَوْأَى ، فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها قلت : وَوَّى ، قلبت الواو الأُولى همزة كما فى أواصل ، فصار : أوَّى ، قال المصنف(١): الواو الثانية فى تقدير السكون ، فلو قلت : وَوَّى : من غير قلب جاز .

---

(١) قول المصنف نص عليه الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٣٠٣) .

قال الرضى(١) : لو كانت الواو الثانية ساكنة أيضا نحو : وَوْأَى وجب الإعلال كما مر تحقيقه فى الإعلال ، فإذا جمع أوَى ، وهو كفتىً جمع السلامة بالواو والنون صار : أوَوْن ، فإذا أضفته إلى ياء المتكلم سقطت النون ، وبقى : أوَوْىَ : تقلب الواو ياء وتدغم(٢) كما فى : مسلمى .

(ومثلُ عنكبوتٍ) إذا بنى (من بِعْتُ) قيل : (بَيْعَوُتٌ) ، لأنك جعلت العين وهى لام الكلمة ككاف العنكبوت مكررا ، وجعلت مكان الواو والتاء الزائدتين مثلهما فى الفرع .

(ومثل اطْمَأَنَّ) إذا بنى من بعت قيل (ابْيَعَّعَ) بعين مشددة بعدها عين مخففة ، لأن أصل اطمأن : اطمأنَنَ ، بدليل : اطمأننت ، واطمأنِن ، فالعين الأُولى لكونها فى مقابلة الهمزة ساكنة ، فتدغم فى الثانية (مُصَحَّحًا) ، يعنى لا يعل بقلب الياء فيه ألفا ؛ لعدم انفتاح ما قبلها ، فهو كأَبيض .

قال الرضى(٣) : فيه نظر ؛ لأن نحو : أسود وأبيض ، إنما امتنع من الإعلال ؛ لأن ثلاثيه ليس معلا حتى يحمل عليه كما حمل أقام على قام ، أو لأنا لو أعللنا هما لصارا : سادَّ وباضَّ ، فالتبسا بفَاعَل ، وليس الوجهان حاصلين فى : ابْيَعَّعَ ، إذ ثلاثيه معل ، ولا يلتبس لو قيل : باعَّعَ ، وأما سكون ما بعد الياء فليس بمانع ، إذ مثل هذين الساكنين جائز اجتماعهما نحو : الضالين .

---

(١) ورد قول الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٣٠٣) .

(٢) قوله « وتدغم » ساقط من مخطوطة (ص)

(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٣٠٣) .

وإذا بنى مثل : اغْدَوْدَنَ(١) من « بِعْتُ » قيل : ابْيَيَّعَ ، أصله : ابْيَوْيَعَ : قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، (و) إذا بنى (مثلُ : اغْدَوْدَنَ من : قُلْتُ) قيل : (اقْوَوَّلَ) لما ذكرنا فى آخر باب الإعلال ، أنها إذا اجتمعت ثلاث واوات فى الوسط والثانية مدغمة فى الثالثة بقيت ، (وقال أبُو الحسين : اقْوَيَّلَ) لما عرفت هناك من أنه تقلب الثالثة ياء ، فتنقلب الثانية أيضا لاجتماعها مع الياء حينئذ ، وسبقها بالسكون كراهة منه (للواوات) المجتمعة ، وسيبويه لا يرى بذلك بأسا فى الوسط .

(و) إذا بنى (مثلُ اغْدُودِنَ) مغير الصيغة (من قُلْتُ وبِعْتُ) قيل : (اقْوُوولَ وابْيُويِعَ مُظْهَرًا) أى : بغير إدغام ، ولا قلب للواو فى ابيويع وإن اجتمعت مع الياء مع سبقها بالسكون ، قال الرضى(٢) : لأن الواو فى حكم الألف التى هى أصلها فى المبنى للفاعل ، يعنى كما مر فى نحو : قوول وبويع مغيرى الصيغة من قاول وبايع ، وفيه نظر ؛ فإنه لا ألف هنا فى المبنى للفاعل من اغدودن ، فالظاهر أن يقول : اقْوُوِّل « بالإدغام » وابْيُيِّع « بالقلب والإدغام » ؛ إذ لا يلتبس بشىء كما قال المصنف فى نحو قوول أنه لا يدغم للإلباس .

(و) إذا بنى (مثلُ مضروبٍ من الْقُوَّةِ) قيل (مَقْوِىٌّ) ، أصله : مَقْوُوٌّ : فقلبت الواو المشددة ياء لما ذكرنا من أنه : إذا اجتمع ثلاث

---

(١) أغدودن النبات : طال ، وبناء الشارح : اغدودن من « بعت » من المسائل التى لم ترد فى متن الشافية .

(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ٣٠٤) .

واوات فى الطرف والأخيرة لام ، والثانية مدغمة فى الثالثة ؛ قلبت المشددة ياء بأى حركة تحرك ما قبلها .

(و) إذا بنى (مثل عُصْفُورٍ) من القوة قيل : (قُوِّىٌّ) أصله : قُوُّوٌ « بواوين مشددتين » ، فتقلب المشددة(١) الأخيرة ياء لما ذكرنا أيضا أنه : إذا اجتمع أربع واوات والثالثة مدغمة فى الرابعة قلبتا ياءين.

(و) إذا بنى مثل عصفور (من الغَزْوِ) قيل : (غُزْوِىٌّ) ، أصله : غزوُوٌ : قلبت المشددة ياء لما ذكرنا فى مقوى .

(و) إذا بنى (مثلُ عَضُدٍ من قَضَيْتُ) قيل : (قَضٍ) ، أصله : قَضُىٌ كعضد ، أعل إعلال ترامٍ مصدر ترامينا .

وإذا بنى من قضيت مثل : قُذَعْمُلٍ(٢) قيل : قُضَىّ ، أصله : قضيِىّ ، فحذفت الثالثة نسيا لما ذكرنا من أنه إذا اجتمع ثلاث ياءات فى مثله حذفت الثالثة نسيا .

(و) إذا بنى من قضيت (مثل قُذَعْمِلَةٍ) قيل : (قُضَيَّةٌ) أصله : قُضَيِّيَة ، فحذفت الثالثة نسيا (كَمُعَيَّة فى التصغير) .

(و) إذا بنى (مثلُ قُذَ عْمِيلَةٍ) قيل : (قُضَوِيَّةٌ) أصله : قُضَيِّيَّة : بياءين مشددتين ، عمل به ما عمل بقضوية فى المنسوب إلى : قضية ، وقد ذكرنا أن هذا مذهب المازنى ، والأولى بقاء الياءات لخفتها بالتشديد فيقال : قُضَيِّيَّة : بياءين مشددتين .

---

(١) فى مخطوطة (صف) : فقلبت الأخيرة .

(٢) بناء الشارح « قذعمل » من قضيت من المسائل التى لم ترد فى متن الشافية .

(و) إذا بنى من قَضَيْتُ (مثل حَمَصِيصَةٍ) بفتح الحاء والميم ، وكسر الصاد المهملة الأُولى ، ثم ياء ساكنة بعدها صاد مهملة أيضاً ، بعدها تاء التأنيث، وهى بقلة ، قيل : (قَضَوِيَّة (١)) أصله : قضييّة : قلبت الياء الأُولى واواً لما ذكرنا فى الإعلال : أنه إذا اجتمع ثلاث ياءات والأُولى ثالثة الكلمة قلبت واواً .

(و) إذا بنى من قضيت (مثلُ مَلَكُوتٍ) قيل (قَضَوُوتٌ (٢) أصله : قضيوت : تحركت الياء بعد فتحة فقلبت ألفا ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين وأعل ، وإن خرج الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل ، لأن اشتراط الموازنة إنما يعتبر فى العين كما تقدم .

(و) إذا بنى (مثل جَمْمَرِشٍ) قيل : (قَضْيَيٍ) قال الرضى (٣) : يعنى تعله إعلال قاض ، والأَوْلى كما ذكرنا فى آخر باب الإعلال حذف الثالثة نسياً ، ثم قلب الثانية ألفاً ، أو قلب الثانية واواً فتسلم الثالثة .

(و) مثل جحمرش (من حَيِيتُ : حَيَّوٍ) أصله : حيَّيِيٌ ، قلبت الثالثة واواً كراهة اجتماع الياءات ، ثم أُعل إعلال قاض ، وقد ذكرنا أنه يجوز : حيًّا : بحذف الأَخيرة نسياً ، وقلب الثالثة ألفاً .

---

(١) فى متن الشافية (٣ /٣٠٤) : فتقلب كرحوية .

(٢) قال العلامة الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٣٠٥) : ومثل ملكوت : قضووت ، وقد ذكرنا فى باب الإعلال أن الأصل أن يقال : غزووت ورميوت ورضيوت كجبروت من : غزوت ورميت ، لخروج الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل ، فلا يقلب الواو والياء ألفاً ، كما لا يقلب فى الصورى والحيدى، وأن بعضهم يقلبهما ألفين ويحذفهما للساكنين ، لعدم الاعتداد بالواو والياء .

(٣) قول الرضى ورد فى شرحه للشافية (٣ /٣٠٥) .

(و) إذا بنى مثل (حِلبْلَابٍ) وهو نبت ، من : قَضَى ، قيل : (قِضِيضَاءُ) : العين واللام فى حلبلاب مكررتان ، فكررتهما مثله ، فصار : قضيضاى ، فقلبت الياء المتطرفة ألفاً ، ثم همزة كما فى : رداء .

(و) إذا بنى (مثل دَحْرَجْتُ من : قَرَأَ) قيل : (قَرْأَيْتُ) أصله : قرأأت « بهمزتين » ، قلبت الثانية ألفاً كما فى آدم ، ولا يكون الألف قبل تاء الضمير ونونه فى كلامهم ، بل لا يكون قبلهما إلا واو أو ياء نحو : غزوت ورضيت ، ولا يجوز الواو هنا ؛ لانها تكون رابعة ساكنة وقبلها فتحة ، فيجب قلبها ياء كما فى أغزيت ، فقلبت الألف من أول الأمر ياء .

(و) إذا بنى (مثلُ سِبَطْرٍ) للطويل ، قيل (قِرَأَىٌ) ، قد تقدم فى تخفيف الهمزة : أن الهمزتين إذا اجتمعتا والثانية طرف قلبت ياء .

(و) إذا بنى (مثلُ : اطْمَأْنَنْتُ) من قرأ قيل : (اقْرَأْيَأْتُ) أصله : اقرأأأتُ : بثلاث همزات بعد الراء : الأُولى : ساكنة ، والثانية : مفتوحه ، والثالثة : ساكنة ، فقلبت الثانية « ياء » فقيل : اقرأ يأت ، وهذا كما تقدم فى تخفيف الهمزة عند اجتماع أكثر من همزتين مذهب المازنى ، وعند النحاة تقول : اقرأوَأت ، هكذا قال الرضى (١) ، لكنه لم يتقدم له فى المذكور الذى أشار إليه ، أعنى باب « تخفيف الهمزة »

---

(١) ورد ما أشار إليه من أقوال الرضى فى شرحه للشافية (٣/٣٠٦) وتقول عبارة الرضى : قوله « أقرأيأت » هذا على مذهب المازنى كما ذكرنا فى باب تخفيف الهمزة عند ذكر اجتماع أكثر من همزتين ، وعند النحاة : اقرأوأت . . .

ذكر خلاف للمازنى إلا فى المفتوحة المفتوح ما قبلها ، كما ذكرنا هناك أيضاً ، بل يفهم مما تقدم من كلامه ، أعنى الرضى ، أنها تقلب فى مثل هذا ياء عند النحاة أيضاً ، (ومضارعه : يَقْرَئِيءُ) : بهمزة مكسورة بعد الراء ، بعدها ياء ساكنة ، بعدها همزة ، لكونه ملحقاً بيطمئن ، وأصله : يطمأْنن ، فأصل هذا : يقرأْئِئُ : بهمزة ساكنة ، بعدها همزة مكسورة ، بعدها همزة ، فقلبت حركة الهمزة الثانية إلى الأُولى كما فى الأَصل ، ثم قلبت الثانية ياء لكسرة الأُولى ، فصار : (كيَقْرَعِيعُ) ولو فعلنا فيه ما يقتضيه من التخفيف لقلنا : يقرأِيُ : بقلب الثانية ياء عند المازنى ؛ ويقرأوِئْ : بقلب الثانية واواً عند غيره ، ولم تنقل حركة الواو أو الياء إلى ما قبلهما كما نقلتا فى نحو : يقيم ويبين ، لأَن ذلك لإتباعه للماضى فى الإعلال بالإسكان كما مر فى باب الإعلال .

قال الرضى (١) : والحق أن بناءهم لأَمثال الأَبنية المذكورة ليس مرادهم به الإلحاق ، بل المراد به : أنه لو اتفق مثل ذلك كيف كانت تعل؟ فالأَولى على هذا فى مضارع : اقرأيأْت أو : اقرأوأت : يقرأِيُ أو يقرأُوِئُ .

مقدمة الخط

ولما فرغ من مقدمة التصريف شرع فى مقدمة الخط ، فقال :

(الخطُّ تصويرُ اللفظِ) فى الكتابة (بحروفِ هجائِه) أى بجنس

---

(١) قول الرضى ورد بنصه فى شرحه لشافية ابن الحاجب (٣ /٣٠٦) .

حروف الهجاء واحدا أو أكثر ، فإن كانت أكثر كتب بحروف الهجاء التى ركب ذلك اللفظ منها ، سواء كان اللفظ اسماً لما يصح كتابته كأسماء حروف الهجاء ، ولفظ الشعر ، ولفظ القرآن ، أم لا كزيد والرجل ، فإن جميع ذلك يكتب بحروف هجائه (إلاَّ) ما كان اسماً لما يصح كتابته نحو : (أسماء الحروفِ) ، فإنك إن لم تقصد بها المسمى ، بل قصدت لفظها ، أو حروف هجائها بقرينة ، كأن تقول : قرأت جيماً ، فإنك أردت لفظه ، أو كتبت جيماً ، فإنك أردت حروف هجائه ، فإنك تكتبها أيضاً بحروف هجائها ، وأما (إذا قُصِدَ بها المُسَمَّى) كما هو الظاهر عند الإطلاق (نحو أنْ يقال (١)) لك (اكتُبْ : جِيم ، عِين ، فَا ، رَا) لا تعرب شيئاً من هذه الأسماء وإن كانت مركبة مع العامل ؛ لئلا يظن أنه قصد أن تكتب كل واحد من هذه الأحرف الأربعة منفصلا من البواقى ، ولا تكتب حروف كلمة واحدة ، فلم تعرب الأسماء ، ولم تجئ بواو العطف نحو : اكتب جيم وعين وفاء وراء ، بل وصل بعضها فى اللفظ ببعض دلالة على اتصال مسمياتها بعضها ببعض ، لكونها حروف كلمة واحدة ، (فإنك) إنما (تكتبُ هذه الصورةَ « جَعْفَر » ، لأنه (٢)) إنما أمرك بكتابة المسميات ، وما ذكر هو (مُسَمَّاهَا خَطًّا ولَفْظًا) ، أما لفظاً فلأنك إذا أمرت أن تتلفظ بجيم قلت : جه ، وأما خطا فلأنك لو أمرت بكتابة « جيم » لكتبته هكذا « ج » لما عرفت من أن الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه ، (ولذلك) ، أى لكون جعفر مسمى : جيم ، عين ، فاء ، راء ، لفظاً

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣١٢) : نحو قولك .
(٢) فى متن الشافية (٣ /٣١٢) : لأنها .

(قالَ الخليلُ) رادا على أصحابه (لَمَّا سَأَلَهُمْ) فقال لهم : (كيفَ تَنْطِقُونَ بالجيم من جَعْفَر ؟) أى كيف تنطقون بمسمى هذا اللفظ ، لما تقدم من أن الظاهر من إطلاق اللفظ إرادة مسماه ، إذا أمكن إرادته نحو : ضربت زيداً ، أى مسمى هذا اللفظ ، وأما إذا لم يمكن نحو : قرأت زيداً وكتبت زيداً فلا ، بل المراد غيره ، مثلا المراد بالأول من المثالين : اللفظ ، وبالثانى : حروف هجاء اللفظ ، (فقالوا : جِيمٌ ، فقال (١) : إنَّمَا نطقتُمْ بالاسمِ) مقول القول يعنى : إنما نطقتم بجيم الذى هو على وزن : فِعْل ، وهو اسم للمسمى الذى هو المسئول عنه ، وهو : جه ، (ولم تنطِقُوا بالمسئولِ عَنْهُ) وهو المسمى ، (والجوابُ) الذى ينبغى أن يجيبوا به (جَهْ ، لأَنَّهُ المُسَمَّى) كما عرفت .

(فإنْ سُمِّىَ بها) أى بأسماء حروف التهجى (مُسَمًّى آخرُ) غير حروف التهجى مما لا يصح كتابته ، كما لو سمى بدال مثلا شخص (كُتِبَتْ كغيرها (٢)) أى كتبت ألفاظها بحروف هجائها ، فإذا قيل : اكتب دال ، كتبت هكذا « دال » كما تكتب « زيد » ، (و) أما (فى المصحف) فإنها تكتب (على أصلِهَا) أى تكتب مسمى حروف التهجى ، ولا تكتب تلك الأسماء بحروف هجائها (على الوجهين) أى سواء كانت هذه الفواتح ، أعنى (نحو : يَس وحَم) أسماء حروف التهجى كما قال جار الله العلامة (٣) : « إن المراد بها التنبيه على أن

---

(١) لفظ « فقال » ساقط من مخطوطتى (ق) ، (ص) ولكنه وارد فى متن الشافية ، والسياق يقره .

(٢) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ /٣١٢) : كتبت كغيرها نحو : ياسين وحاميم .

(٣) ورد ما قاله العلامة جار الله الزمخشرى فى شرح الرضى للشافية (٣ /٣١٤) .

القرآن مركب من هذه الحروف كألفاظكم التي تتلفظون بها ، فعارضوه إن قدرتم » فهي إذن تحدٍّ لهم ، أو لم تكن أسماء للسور كما قال بعضهم ، أو أسماء أشخاص كما قيل : إن يس وطه اسمان للنبي صلى الله عليه وسلم ، و « ق » اسم جبل ، و « ن » اسم للدواة وغير ذلك ، أو تكون أبعاض الكلم كما نسب إلى ابن عباس (١) رضي الله عنه في قوله تعالى « الم » إن معناها : أنا الله أعلم ، وغير ذلك مما قيل فيها .

وإنما كتبت في المصحف كذلك ؛ لأن المصحف أثر يتبع ، هذا تقرير كلام المصنف، وإذا حققت النظر لم تجد كل لفظ يكتب إلا بحروف هجائه ما عدا ما في المصحف ، وذلك لأن أسماء الحروف حين يراد بها المسميات لم تكتب قط حتى تكتب بحروف هجائها ، بل المكتوب ما هو المراد ، وهو المسمى ، وقد كتب بحروف هجائه ، فإنه إذا قيل : اكتب جيم ، فكأنه قيل : اكتب مسمى جيم ، فلا فرق بين أن تقول : اكتب مسمى جيم وبين أن تقول : اكتب جه ، فلا حاجة إلى الاستثناء بقوله « إلا أسماء الحروف . . الخ » وكذلك لفظ الشعر والقرآن ، فإنه إذا قال : اكتب شعرا كان المتبادر أنه أراد : اكتب مثلا : (٢) :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل (البيت)

---

(١) ورد ما نسبه الشارح إلى ابن عباس في شرح الرضي للشافية : (٣ / ٣١٤)

(٢) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة امرئ القيس وعجزه :

* بسقط اللوى بين الدخول فحومل *

وهو من بحر الطويل ، قفا : فعل أمر ، وسقط اللوى : اسم مكان وكذلك الدخول وحومل .

وإذا قال : اكتب القرآن كان المتبادر منه أنه أراد : اكتب سورة الفاتحة مثلا ، فكأنه قال : اكتب : قفا نبك . . . البيت ، واكتب : بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله . . إلى آخرها ، فلم يأمرك إلا بتصوير اللفظ بحروف هجائه ، ولم تكتب أنت أيضاً إلا حروف هجاء ذلك اللفظ .

تكون الكتابة بالنظر للابتداء والوقف

(والأصلُ فى كلِّ كلمةٍ أن تُكْتَبَ بصورةِ لفظِهَا) أى بحروف هجائه حال كونها متلبسة (بتقدير الابتداء بها والوقف عليها) يعنى مقدراً استقلالها عن شئ يكون قبلها أو بعدها إن كانت مما يستقل ، (فمن ثم (١) كُتِبَ) نحو : من ابنك : بهمزة الوصل ، لأنك لو ابتدأت بها لم يكن بد من همزة الوصل ، (ونحو : رَهْ زَيْدًا) : بفتح الراء وكسرها (٢) ، (وقِهْ زَيْدًا : بالهاء) ، لأنه يوقف عليه بالهاء كما تقدم .

(و) كتبت « ما » بعد حذف ألفها إذا أضيف إليها اسم ، نحو : (مثل مَهْ أنْتَ ، ومجىء مَهْ جِئْتَ : بالهاء أيضاً) لما تقدم فى الوقف من أن « ما » الاستفهامية المجرورة بالاسم المحذوفة الألف يجب أن يوقف عليها بالألف (بخلاف) « ما » المذكورة إذا كان انجرارها بالحرف (الجارِّ ، نحو : حتامَ والإمَ وعلامَ) فإنه لا يجب أن يكتب

---

(١) فى مخطوطة (ص) : فمن ثمة .

(٢) لأنها بفتح الراء من ره : فعل أمر من رأى ، وبكسر الراء من ره على أنها فعل أمر من ورى الزند يرى : إذا خرجت ناره .

بالهاء ، كما لا يجب أن يوقف عليها بالهاء (لشدةِ الاتصالِ بالحرفِ) لعدم استقلاله ، بخلاف الاسم ، (ومن ثمَّ) أى : ومن جهة شدة الاتصال بالحرف (كُتِبَتْ) حتى وعلى وإلى (معها) أى مع « ما » المذكورة (بألفاتٍ) ، ولم تكتب بالياء ، لأن كتابتها بالياء : فى : إلى وعلى إنما كانت لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير نحو : عليك وإليه ، ومع « ما » المذكورة لا يدخلان على الضمير ، وفى : حتى ، لأنها تمال اسماً ، لكون الألف رابعة متطرفة ، ومع « ما » المذكورة لا تكون طرفاً .

(وكُتِبَ مِمَّ وعَمَّ بغير نون) ، أى من جهة اتصال « ما » بالحرف لم تكتب : مم وعم بالنون ، بل حذفت النون المدغمة خطأً ، كما يحذف كل حرف مد مدغم فى الآخر فى كلمة واحدة نحو : هَمَّرش فى : هَنْمِرَش ، وامَّحَى فى : انمحى ، (فإنْ قصدتَ إلى الهاءِ) يعنى إذا قلت : علام جئت ؟ ومم جئت ؟ وعم يتساءلون ؟ وقصدت أنك لو وقفت على : علام ومم وعم ؛ ألحقت بها هاء السكت ، لكون الوقف على « ما » المذكورة بالحرف بالهاء جائزاً كما تقدم فى الوقف (كَتَبْتَهَا) أى الهاء ، لأنك تكون إذاً معتبراً « ما » الاستفهامية مستقلة بنفسها ، فتكتب الهاء وجوبا ، (ورَدَدْتَ (١) الياء) فى حتى وأختيها (وغَيْرَهَا) كالنون فى : عن مه ، ومن مه ، لكن ليس رجوع الياء والنون وجوبا ، بل (إن شئت) رجوعهما ، فأنت مخير ، فإن رددتهما فنظرا إلى الهاء ، لأنها إنما ألحقت « بما » نظر إلى استقلالها ، وإن لم ترد فنظرا إلى عدم استقلال حروف الجر دون « ما » ، فتكون علامة مثل : كيفية وأينه ، وكأن الهاء لحقت آخر كلمة واحدة محركة بحركة غير إعرابية ولا مُشْبهة لها .

---

(١) فى مخطوطة (ص) : ورجعت الياء .

(ومن ثم (١)) أى ومن جهة أن مبنى الكتابة على الوقف (كُتِبَ : أنا زيدٌ بالألفِ (٢)) ؛ لأنه يوقف عليه كذلك ، (ومنه) أى : من لفظ « أنا » الذى كتب بالألف : « أنا » المتصل بلكن المخففة فى قوله تعالى (٣) : (لكنَّا هُوَ اللهُ) يعنى إذا لم يقرأ بالألف ، فإنه يكتب بالألف ، كما يكتب بها إذا قرئ بها ، لأن أصله : لكن أنا هو الله — كما تقدم ، (ومن ثم) أى ومن جهة أن مبنى الكتابة على الوقف (كُتِبَتْ تاءُ التأنيثِ) الاسمية التى (فى نحو : رحمةٍ وتُخَمَةٍ هَاء) ؛ لأنها كذلك يوقف عليها ، (وفِيمنْ وقَفَ بالتاءِ تاءً) كما هو لغة بعضهم ، أعنى الوقف عليها بالتاء ، قال (٤) :

* بل جَوْزِ تَيْهَاء كَظَهْرِ الحَجَفَتْ *

(بخلاف : أختٍ وبنتٍ ، وبابِ قائمات) يعنى جمع سلامة المؤنث ، (وبابِ : قامتْ هِنْدٌ) يعنى الفعل الماضى المتصل به تاء التأنيث ، فإنها تكتب بالتاء ، إذ يوقف عليها بالتاء كما تقدم ، ومن وقف على نحو : الضاربات بالهاء كتبها بالهاء .

(ومن ثَمَّ كُتِبَ المنونُ المنصوبُ بالألف (٥)) نحو : رأيت زيدا ،

---

(١) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

(٢) لفظة (بالألف) ساقطة من مخطوطة (ص) .

(٣) جزء الآية ٣٨ من سورة الكهف .

(٤) هذا البيت من بحر الرجز ، وقبله :

ما ضرها أم ما عليها لو شفت متيما بنظرة وأسعفت

والجوز — بفتح الجيم — الوسط ، وتيهاء : مفازة يتيه فيها السالك ، والحجفة — بفتح الحاء والجيم والفاء — الترس ، وهذه اللفظة — هى موضع الاستشهاد حيث كتبت الحجفت (بالتاء) عند من يقف عليها كذلك .

(٥) فى مخطوطه (ص) : بألف .

إذ يوقف عليه كذلك ، ومن وقف عليه بغير ألف كتبه كذلك ، (وغَيْرُهُ) أى غير المنون المنصوب ، وهو إما ما لا تنوين فيه ، سواء كان كان منصوبا أولا ، نحو : رأيت الرجل وإبراهيم ، أو فيه تنوين لكنه غير منصوب نحو : جاء زيد ، ومررت بزيد : يكتب (بالحذف) تنزيلا للممكن لوجوده منزلة الموجود ، فكأن التنوين لما كان وجوده ممكنا فيه ، أعنى فى المنصوب غير المنون ، وجد ثم حذف ، ويحذف التنوين حقيقة فى الثانى كما سيأتى النقص .

(و) كتب (إذَنْ) فى نحو : إذًا أكرمك فى جواب : أنا آتيك (بالألفِ على الأكثرِ) لما بين فى الوقف أن الأكثر فى إذن الوقف عليه بالألف ، والمازنى يقف عليه بالنون ، فيكتبه بالنون .

(وكذا) كتب المؤكد بالنون الخفيفة نحو : (اضْرِبَنْ) للواحد المذكر بالألف ، إذ لا يوقف عليه إلا بها ، (وكان قياسُ : اضْرِبُنْ) مما أكد بها أمر جماعة المذكر أن يكتب (بواوٍ وألف) هكذا : اضربوا ، (و) قياس (اضْرِبِنْ) مما أكد بها أمر المخاطبة أن يكتب (بياءٍ) هكذا : اضربى .

(و) قياس (هل تَضْرِبُنْ) ما أكد بها المضارع لجماعة المذكر (بواوٍ ونون) هكذا : تضربون (و) قياس (هل تَّضْرِبنْ) مما أكد بها المضارع للمخاطبة (بياء ونونٍ) هكذا : تضربين ، لما عرفت فى النحو من أنك إذا وقفت على النون الخفيفة المضموم أو المكسور ما قبلها : رددت ما حذف لأجل النون من الواو والياء فى نحو : اضربوا واضربى ، ومن الواو والنون فى : هل تضربون ؟ ، ومن الياء والنون فى : هل تضربين ؟ فكان القياس أن يكتب كذلك بناء للكتابة على الوقف ،

(ولكنهم (١) كتبوهُ على لفظِه) ، أى على ما يلفظ به فى حال الوصل ، يعنى بالنون (لعُسْرِ تَبَيُّنِهِ) ، أى لأنه يعسر معرفة أن الموقوف عليه من : اضربُن فى : ياقوم اضربُن ، وكذلك من اضربِن وهل تضربِن ، كذلك ، أى ترجع فى الوقف الحروف المحذوفة ، فإنه لا يعرف ذلك إلا حاذق يعرف الإعراب ، فلما عسر ذلك على الكتاب كتبوه على الظاهر ، (أو لعدم تَبَيُّنِ قَصْدِهَا) يعنى لو كتبت بالواو والألف ، وبالياء والنون ، وبالواو والنون لم يتبين ، أى لم يعلم قصدها ، أى المقصود منها ، فهو مصدر بمعنى المفعول ، أو لم يتبين أنك قصدتها ، فهو باق على مصدرية مضاف إلى المفعول ، يعنى لم يعلم هل هو مما لحقه نون التأكيد ، أو مما يلحقه ذلك .

(وقد يُجْرىَ اضْرِبَنْ مُجْرَاه) يعنى قد يكتب بالنون مما هو للواحد المذكر ، وإن لم يحصل فيه شىء من الوجهين ، أعنى : عسر التبين ، فإنه ليس بمتعسر إذ هو فى اللفظ كزيدا ورجلا ، وعدم تبين القصد ، إذ لا يلتبس بشىء ؛ لأن المفرد المذكر لا يلحقه ألف ، إلا أن بعضهم خاف التباسه بالمثنى ، فكتبه بالنون حملا على : اضربُنْ واضربِنْ ، لأنه من نوعهما .

(وَمِنْ ثَمَّ) أى ومن جهة أن مبنى الكتابة على الوقف (كُتِبَ بابُ قاضٍ بغير ياء ، وبابُ القاضِى بالياء على الأفصحِ فيهما) ، إذا الوقف عليهما كذلك على الأفصح الذى هو لغة الأكثر كما تقدم فى الوقف ،

---

(١) فى مخطوطة (ق) ولكن كتبوه .

ومن وقف على نحو قاضٍ بالياء ، وعلى نحو القاضى بحذفها كتبهما كذلك ، وهو لغة الأقل كما تقدم .

(ومِنْ ثَمَّ) الإشارة بثم هنا إلى ما يفهم من قوله « بتقدير الابتداء بها ، والوقف عليها » فإنا قد ذكرنا أن المراد إن كانت مما يبتدأ بها ويوقف عليها ، يعنى ومن جهة أنه إذا لم يمكن تقدير الابتداء بها والوقف عليها ، لعدم صلاحيتها لذلك (كُتِبَ نحوُ) الباء واللام والكاف فى نحو : (بزيدٍ ولزيدٍ وكزيدٍ متصلًا) بالاسم (لأنه لا يُوقَفُ عليه) لكونها حروفاً لا تتم إلا بما بعدها ، (وكُتِبَ) الضمير المجرور ، والضمير المنصوب المتصل (نحوُ : منكَ ومنكُمْ وضَرَبَكُمْ متصلًا ؛ لأنه لا يُبْتَدَأُ بِهِ) لكونه ضميرًا متصلا .

كتابة الهمزة

(والنظرُ) أى البحث (بعدَ) معرفة (ذلك) الأصل الذى مهده للكتابة من كونها مبنية على الابتداء والوقف (فِيمَا) تختلف كتابته ، وهو ما (لا صُورَةَ له تَخُصُّه) ، بل له صورة مشتركة بينه وبين غيره ، كما سيتبين ، فلعدم جريه على وتيرة واحدة فى الكتابة لابد من بيان أحواله المختلفة ، (وفِيمَا خُولِفَ) فيه هذا الأصل الممهد (بوصلٍ أو زيادةٍ أو نقصٍ أو إبدالٍ (١)) ، فصار البحث فى خمسة أنـــواع :

(الأول (٢)) وهو ما لا صورة له تخصه : المهموز ، وفى بعض

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣١٩) : أو بدل .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣١٩) : فالأول .

النسخ (الهمزة) وهو أولى ، وإنما قال إن الهمز لا صورة له تخصه ، لأن صورة الألف أعنى هذه « أ » كانت مشتركة بينه وبين الألف ، وقياس لفظة الألف أن تكون مختصة بالهمزة ، لأن أول الألف همزة ، وقياس حروف التهجى أن تكون أول حرف من أسمائها كالباء والجيم وغيرهما ، ثم لما كثر تخفيف الهمزة ولا سيما فى لغة أهل الحجاز ، فإنهم لايخففونها ما أمكن التخفيف استعير للهمزة فى الخط وإن لم تخفف صورة ما تقلب إليه إذا خففت ، وهى صورة الواو والياء ، ثم يعلَّم على تلك الصورة المستعارة بصورة العين البتراء هكذا « ء » ليتعين كونها همزة ، وإنما جعلت العين علامة الهمزة لتقارب مخرجيهما ، (وهو) أى الهمز (أوَّلٌ ووسَطٌ وآخِرٌ) :

(فالأول (١)) صورته فى الكتابة (ألفٌ) أعنى «ا» (مطلقًا) أى سواء كانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (كأَحَدٍ(٢) وأُحُدٍ وإبلٍ) ، وذلك لأنها ليست فى موضع التخفيف ، فتكتب بصورتها الأصلية المشتركة .

(والوَسَطُ (٣) : إما ساكن فَيُكْتَبُ بحرفِ حركةِ ما قبله) أى الألف : إن كان ما قبله مفتوحاً (مثلُ يأْكلُ ، و) الواو : إن كان ما قبله مضموماً مثل (يؤمِنُ ، و) الياء : إن كان ما قبله مكسوراً مثل بِئْسَ) بناء للكتابة على حكم تخفيفها ، وهى تخفف كذلك .

(وإمَّا متحركٌ قبلَهُ ساكنٌ ، فيُكْتَبُ) أى فا لقياس أن يكتب

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣١٨) : الأول .
(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣١٨) : نحو أحد .
(٣) فى مخطوطة (ص) : والأوسط .

(بحرفِ حركتِه ، مثل : يَسْأَلُ ويَلْؤُمُ ويُسْئِمُ) فيكتب الأول بالألف ، والثانى بالواو ، والثالث بالياء ، وإنما كتبت كذلك ، وإن كان التخفيف فيما ذكر بحذفها ، لأن حذفك فى الخط لما هو ثابت لفظاً ، أو فى حكم الثابت خلاف القياس ، فبقيت على الأصل ، فلما لم تحذف ولم تبن كتابتها على التخفيف اعتبرت صورة حرف حركتها ؛ لأنها أقرب الأشياء إليها ، فدبرت الهمزة بحركتها ، وكذا القياس أن تكتب نحو : سأل وتساؤُل وتسائِل لحرف حركته بناء للكتابة على التخفيف ، وتخفيفها كما تقدم باعتبار حركتها ، وإطلاق كلامه يقتضى أن ما كان تخفيفه بالقلب والإدغام كذلك ، أعنى يكتب بحرف حركته ، وليس كذلك ، بل يجب حذفها فى الخط كسؤَال على وزن طومار (١) ، وقَرُوآء على وزن بروكاء (٢) ، لأنك فى اللفظ تقلبها إلى الحرف الذى قبلها ، وتجعلها مع ذلك الحرف كحرف واحد ، فكذا جعلت فى الخط .

(ومنهم مَنْ) أى بعض من الكتاب (يَحْذِفُهَا إنْ كان تخفيفُهَا بالنَّقْلِ) أى بنقل حركة الهمزة وحذفها كالأمثلة المذكورة فى المتن ، (أو الإدغامِ) كالأمثلة المذكورة فى الشرح ، بناء منه للكتابة على التخفيف ، فيحذفها خطا فى كل ما خففت فيه لفظاً بالحذف أو الإدغام ، وقد عرفت أن ذلك اتفاق فى الإدغام .

(ومنهم مَنْ يحذفُ) من جملة ما خففت بالنقل (المفتوحة فَقَطْ) لكثرة الاستعمال نحو : مَسَلَة ويَسَلُ ، ولا تحذف فى نحو : يلؤم ويسئم ، (والأَكثُر على حذفِ المفتوحةِ بعد الألفِ ، نحو : ساءلَ)

---

(١) الطومار : الصحيفة جمعه : طوامير (القاموس المحيط ٢ /٧٩)

(٢) البروكاء : ابتركوا جثوا للركب فاقتتلوا وهى البروكاء (القاموس المحيط ٣ /٢٩٤)

وإن كان القياس كتابتها بحذف حركتها ، وذلك كراهة لصورتى الألفين ، (ومنهم مَنْ يحذِفُها) أى الهمزة بعد الألف (فى الجميع) أى جميع الحالات ، أعنى كونها مفتوحة كساءل ، أو مضمومة كتساؤل ، أو مكسورة كيسائل ، قال الرضى (١) : وفى هذا القول نظر ، إذ كتاب عصرنا لا يكتبون مثل ذلك أبدا .

(وإما مُتَحَرِّكٌ وقبلَه مُتَحَرِّكٌ) وهى التسعة الأمثلة ، (فيُكْتَبُ عَلَى نحو ما يُسَهِّل) بناء للكتابة على التخفيف، (فلذلك كُتِبَ نحو : مُؤَجَّل : بالواو ، ونحو فئة : بالياء) إذ يخففان كذلك ، (وكُتِبَ) الخمسة التى تخفف بجعلها بين بين المشهورة (نحو : سَأَلَ ولؤُمَ ويَئِسَ ، ومِنْ مُقْرِئِكَ ورُؤُوس بحرف حركتِه) ، لأن ذلك موافق لما اعتبر فيها حال التخفيف إذ اعتبرت حركتها ، فاعتبر هنا حرف حركتها .

(وجاء فى) نحو (سُئِلَ ويُقْرِئُكَ القولان) فعلى قول سيبويه (٢) بحرف حركته ، وعلى قول الأخفش بحرف حركة ما قباله ، وإنما قال « على نحو ما يسهل » ولم يقل « على ما يسهل » لأن منها ما يكتب على لفظ ما يسهل إليه ، كما فى مؤجل وفئة ، ومنها ما لا يكتب على لفظه كالأمثله الباقية ، إذ لفظه بين بين ولا صورة له ، إلا أنها لما سهلت باعتبار حركتها فى الخمسة ، أو باعتبارها أو اعتبار حركة ما قبلها فى الآخرين كان اعتبار كتابتها بما اعتبر ، ولوحظ فى تسهيلها أعنى الحركة ، فكتب بحرف تلك الحركة .

---

(١) ورد مضمون ما قاله الرضى فى شرحه (٣ /٣٢٤) .

(٢) ورد ما قاله سيبويه وكذا ما قاله الأخفش بعده فى شرح الرضى للشافية (٣ /٣٢١)

(والآخِرُ إنْ كانْ ما قبله ساكنًا حُذِف) أما ما يخفف فيه بالنقل (نحو : خَبْءٌ وخَبْءٍ وخَبْئًا) فبناء للكلمة على التخفيف ، وإن كان القياس أن لا يبنى عليه هنا كما ذكرنا فى نحو مسألة ، إلا أن الآخر محل التخفيف لفظاً ، فيخفف خطا ، وأما ما يخفف فيه بالإدغام نحو مقرو والنبي ، فلما تقدم فى المتوسطة ، وأما ما تخفف بالتسهيل وهى التى قبلها ألف نحو : السماء والبناء ؛ فلأن قياسه أن يكتب بالألف ؛ لأن الأكثر قلب مثلها ألفاً كما مر فى باب تخفيف الهمزة ، فاستكره صورة الألفين فحذفت .

(وإن كان) ما قبله (متحركًا كُتِب بحرفِ (١) حركة ما قبله) أى حركة كانت (كَيْفَ كَانَ) هو ، أى سواء كان متحركا (مثل (٢) : قَرَأَ ويُقْرِئُ ورَدُؤَ) ، أو ساكنا (و) ذلك نحو : (لم يُقْرأْ ولم يُقْرِئْ ولم يَرْدُؤْ) ، أما إذا كان ساكناً فظاهر ، وأما إذا كان متحركاً ؛ فلأن الحركة تسقط فى الوقف ، فتُدَبَّرُ الهمزة بحركة ما قبلها ، (و) الهمز (الطَّرَفُ الذى لا يوقَفُ عليه لاتصالِ غيره) مما لا استقلال له (كالوَسَط) يعامل معاملته ، لأنه لما اتصل بها ما لا يستقل صار هو وما هى فى آخره كالكلمة الواحدة ، فيكتب إن كان متحركا وقبله ساكن غير مد بحرف حركته ، (نحو) هذا (جُزُؤُكَ و) رأيت (جُزْأَكَ و) عجبت من (جُزْئِكَ) ، فتكتب الأول بالواو ، والثانى بالألف ، والثالث بالياء ، كما كتب كذلك : يلؤم ويسأَل ويُسئِم .

(و) إن كان متحركا قبله مد هو ألف كُتب على نحو ما يسهل ،

---

(١) لفظه (بحرف) ساقطة من مخطوطتى (ق) ، (ص) .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٣٢٠) : نحو .

أعنى بالواو فى (نحو : هذا (رِدْؤُكَ ، و) بالألف نحو : رأيت (رِدْأَكَ) ، ولكنها تحذف فى هذا لما سيأتى ، (و) بالياء فى نحو : عجبت من (رِدْئِكَ) كتساؤل وتسأل ويسائل، وإن كان متحركا قبله مد هو واو أو ياء كخطيَّة ومقروّة كتب بالحذف كما قلنا فى نحو : سؤَّال على وزن طومار ، (و) إن كان متحركا وقبله متحرك (نحو يَقْرؤُه ويُقْرِئكَ) ولن تقرأه ولن يقرئك على نحو ما يسهل ، فالأول بالواو كرءوف ، والثانى بالواو أو بالياء على القولين كما فى مستهزءون ، والثالث بالألف كساءل ، والرابع بالياء كفئة ، وعلى ذلك فقس .

قوله : (إلا فى نحو مَقْرُوءةٍ وبَرِيئَةٍ) يعنى ما يخفف بالإدغام ، كأنه يريد أنها لا تعامل معاملة الوسط فى كتابتها بحرف حركتها على ما هو ظاهر إطلاقه سابقاً ، يعنى بل يحذف هنا ، ويعامل معاملتها غير متصل بها شىء ، وقد عرفت أن هذا أيضاً حكم المتوسط بالاتفاق ، فلا وجه لقوله « إلا فى نحو مقروءة وبريئة » ، ومن ثم ذكرته فى الشرح مع أخواته ، أعنى بعد : رداؤك وردائك (بخلاف الأول المتصلِ به غَيْرُهُ) وإن كان قد يخفف بالقلب فى (نحو : بِأَحَدٍ وكأَحَد ولأَحَدٍ) ، وبالحذف كما فى : الأَرض وقَدَ افْلَحَ ، وبالإدغام كما فى : أبو ايوب ، فإنه لم يعامل معاملة الوسط ؛ لأن لما لم يتطرف إلى الهمزة التى فى الأول إذا لم يتصل بها شىء وجه من وجوه التخفيف ، وكأن الأصل هو الانفصال ، وهى فى حال الانفصال ليست إلا بصورة الألف أجريت على وتيرة واحدة فى أن لا تكتب إلا بصورتها الأصلية المشتركة ، أعنى هكذا « ا » وأما الأخيرة فالتخفيف يتطرق إليها ولو لم يتصل بها ىء ، وبحسب ذلك تختلف صورتها فى الكتابة ،

فعوملت مع اتصال شيء بها معاملة الوسط ، لكثرة اختلاف صورتها بدون اتصال ، فجرّأ ذلك على جعلها مختلفة حال الاتصال- أيضاً (بخلافِ) همزة « أن » إذا دخلت على « لا » ودخل عليها لام الجر نحو (لِئَلاَّ) ، فإنها قد عوملت معاملة الوسط ، فكتبت بالياء كفئة (لكثرته) أى لكثرة استعماله ، فعوملت الثلاث الكلمات معاملة كلمة واحدة ، (أو لكراهية صورتِه) لو كتبت على الأصل هكذا « لأَلا » ، إذ النون لا تكتب لإدغامها فى اللام ، وفى بعض النسخ (وبخلافِ لَئِنْ لكثرتهِ) والظاهر أنه أراد همزة « إنْ » الشرطية إذا دخلت عليها لام الابتداء ، يعنى فإنها تكتب بالياء كسئم لكثرة استعمالها ، فعوملتا معاملة الكلمة الواحدة ، ولم يتعرض لشرحها الرضى(١) ، فليحقق ذلك.

(وكلُّ همزةٍ بعدهَا حرفُ مَدٍّ) صورته فى الكتابة (كصورتِهَا) فيها ، فإنها (تحذفُ) إذا لم تؤد إلى لبس ، كراهة توالى صورتين متفقتين ، وسواء كانت فى الوسط كسئال ورءُوف ونئيم(٢) ، أو فى الطرف (نحو خَطَئًا فى النصب) أو فى حكم الطرف (و) ذلك نحو (مستهزِءُون) على مذهب سيبويه ، (ومستهزِءين ، وقد تكتبُ بالياء) ، قال الرضى(٣) : الأكثر على أن الياء لا تحذف ، لأن صورتها ليست مستقلة لنئيم ومستهزئين (بخلاف) ما يؤدى فيه حذفها إلى اللبس ، نحو : (قَرَأَا ويَقْرأَانِ لِلَّبْسِ) ، فإنهما لو كتبا بألف واحدة لالتبس

---

(١) لوحظ أن الرضى شرح قول المصنف (لئلا لكثرته أو لكراهة صورته) ٣ /٣٤٣ ، ولكنه لم يتعرض لشرح قول المصنف (وبخلاف لئن لكثرته) .

(٢) النئيم : الأنين ، أو هو صوت خفى ، والنئيم أيضاً : صوت الأسد والقوس والظبى ، والفعل كضرب ومنع (القاموس المحيط ٤ /١٧٩) .

(٣) ورد قول الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٣٢٤) .

قرأا بالمسند إلى ضمير الواحد ، ويقرأان بجمع المؤنث (وبخلافِ) ما لم يكن الذى بعدها مما صورته كصورتها مدا (نحو مستهزِئَيْن فى المثنى) فإنها لا تحذف (لعدم الْمَدِّ) ، قال الرضى(١) : ليس بتعليل جيد ، لأن المد لا تأثير له فى الخط ، بل إنما كان الحذف لاجتماع المثلين ، وهو حاصل ، سواء كان الثانى مدا أو غير مد ، بل الوجه الصحيح أن يقال : إن الأصل أن لا تحذف الياء كما ذكرنا لخفة كتابتها على الواو كما ذكرنا ، بخلاف الواوين والألفين ، مع أن أصل مستهزئَيْن وهو : مستهزئان ثبت فيه للهمز صورة ، فجعل الفرع عليه فى ثبوتها ، وأما أصل مستهزءين فى الجمع فلم يكن للهمز فيه صورة نحو : مستهزءُون لاجتماع الواوين ، يعنى على مذهب سيبويه ، فحمل الفرع عليه .

(وبخلاف) ما بعد الهمزة فيه حرف مد إذا كان ياء المتكلم كما فى (رِدَائِى (٢) ونحوِه) ، فإنها لا تحذف (فى الأكثرِ لمغايرةِ الصورةِ) أى للاختلاف بين صورتى الياءين فى الكتابة فى مثله ، فلم يكره بقاؤُها (أو للفتح الأصلىِّ) يعنى أنها لم تكن فى الأصل مدا بناء على ما ذكر المصنف فى النحو من أن أصل ياء المتكلم(٣) البناء على الفتح ، وقد عرفت اعتراض الرضى عليه بأنه لا تأثير للمد ، (وبخلاف) ما بعد الهمزة فيه حرف مد ، لكنه أول ياءى النسبة (نحو حِنَّائِىٌّ) فى المنسوب إلى حناء ، فإنها لا تحذف (فى الأكثرِ

---

(١) ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٣٢٤) .
(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣٢٠) : نحو ردائى .
(٣) شرح الكافية للرضى (١ /١٤٧) .

للمغايرة) فى الصورة (والتشديد) الذى صارت به الياء كأنها ليست مدا ، إذ صارت مع الثانية المتحركة كالحرف الواحد ، وقوله فيه « وفى ردائى فى الأكثر » إشارة إلى أن بعض الكتاب يحذفها كراهة اجتماع صورة الياءين ، (وبخلاف) ما بعد الهمزة فيه حرف مد ، لكنه ياء المخاطبة نحو (لم تَقْرَئِى) يا هند ، فإنها لا تحذف (للمغايرة واللبس) إذ يلتبس بلم تقرى يا هند من القرى .

الفصل والوصل فى الخط

ولما فرغ من الذى لا صورة له تخصه ؛ شرع فيما خولف فيه أصل الكتابة ، وقدم منه الوصل ، لأن صورة اللفظ فيه باقية على حالها لم تتغير بزيادة ولا نقص ، ولا إبدال حرف فيه ، فقال :

(وأما الوصلُ) أى وصل لفظ بلفظ فى الكتابة (فإنهم (١) وَصَلُوا الحروفَ وشِبْهَهَا) أى الأسماء التى فيها معنى الشرط أو الاستفهام (بِمَا الحرفيةِ)، كان ينبغى أن يقول « بما الحرفية غير المصدرية »، لأن « ما » المصدرية حرفية عند الأكثر ، ومع هذا تكتب منفصلة نحو : إن ما صنعت عجيب ، أى صنعك ، وإنما وصلوها « بما » الكافة فى (نحو : أنما آلهكم إلّه (٢)) ، إذ كفت أن عن العمل ، (و) الزائدة فى نحو (أينما تكنْ أكنْ ، و) الكافة أيضا فى نحو (كُلَّمَا أَتَيْتَنِى أكرمْتُك) ، إذ كفت « كل » عن اقتضاء المضاف إليه ، وخصت الكافة لتأثيرها فيما اتصلت بآخره بكفها له ، والزائدة لكونها

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٣٢٥) : فقد وصلوا .

(٢) جزء الآية ١١٠ من سورة الكهف .

كالمعدومة من جهة المعنى ، فخففت بوصلها خطا مع أن كل واحد منهما غير مستقل (بخلافِ) الحروف وشبهها إذا وليتها «ما» الاسمية نحو : (إنَّ ما عِنْدِى حَسَنٌ ، وأينَ مَا وَعَدْتَنِى ، وكلُّ ما عندى حَسَنٌ) وهى فى الأولين موصولة ، وفى الثالث تحتمل الموصولة والموصوفة ، فإنها لا توصل الحروف وشبهها بها ؛ لعدم تأثير الاسمية فيها ، وأيضا هى أى الاسمية مستقلة ، (وكذلك) وصلوا « من وعن » بما المذكورة ، ولم يصلوا بالاسمية ، فصار (مِنْ(١) مَا وعَنْ مَا فى الوجهين) أى الوصل وعدمه مثل : إن وأين ، وكل مع ما ، فإن كان «ما» حرفا نحو « عَمَّا قَلِيلٍ »(٢) و « مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ(٣) » وصلت ؛ لأن الأولى والثانية حرفان ، ولهما اتصال آخر من حيث وجوب إدغام آخر الأولى فى الثانية ، وإن كانت « ما » الاسمية نحو : بعدت عن ما رأيته ، وأخذت من ما أخذته ، فصلت لانفصال الاسمية بسبب استقلالها .

(وقد تُكْتَبَانِ) أى من وعن (مُتَّصِلَتَيْنِ) بما (مُطْلَقًا) أى سواء كانت «ما» اسمية أو حرفية لما بينهما من الاتصال فى اللفظ (لِوُجُوبِ الإدْغَامِ) لما عرفت من وجوب إدغام النون الساكنة فى حروف « يرملون » ، فلما اتصلتا لفظا وصلتا خطا .

(ولم يَصِلُوا مَتَى) بما الحرفية نحو : متى ما أتيتنى أكرمتك (لِمَا يَلْزَمُ) لو وصلت (من تغييرِ اليَاء) إذ تقلب حينئذ ألفا ،

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣٢٥) عن ما ومن ما فى الوجهين .

(٢) جزء الآية ٤٠ من سورة المؤمنون .

(٣) جزء الآية ٢٥ من سورة نوح .

كما قلبت فى : علام وإلام وحتام ، فإن كتابتها بالياء إنما هو للإمالة ، ومع الوصل المشعر بجعلها مع بعدها كلفظة واحدة تصير متوسطة فلا تمال ، قال الرضى(١) : ولا أدرى أى فساد يلزم من كتب «ياء» متى ألفا كما كتبت فى علام وإلام ؟ والظاهر أنها لم توصل لقلة استعمالها معها ، بخلاف علام وإلام .

(وَوَصَلُوا أن النَّاصِبَةَ للفعلِ مَعَ لَا) نحو : أريد ألا تقوم ، و « لئلا يعلم أهل الكتاب(٢) » (بخلاف) أن (المُخَفَّفَة) فلم توصل مع لا (نحو : عَلِمْتُ أنْ لَا يَقُومُ) ، لأن الناصبة متصلة بما بعدها معنىً من حيث كونها مصدرية ، ولفظًا من حيث الإدغام ، والمخففة وإن كانت كذلك إلا أنها منفصلة تقديرا ، لدخولها على ضمير شأن مقدر ، بخلاف الناصبة .

(وَوَصَلُوا إنْ الشرطية بِمَا وَلَا ، نحو « إلَّا تَفْعَلُوهُ(٣) تكُنْ فِتْنَةٌ » (وإمَّا تَخَافَنَّ (٤) من قومٍ خِيَانَةً » لكثرة استعمالها وتأثيرها فى الشرط ، بخلاف المخففة نحو : أن ما وأن لا أظنك من الكاذبين ، والزائدة نحو : إن ما قام ، وإن لا يقوم زيد ، أى ما قام ولا يقوم زيد ، إن سمع ذلك لقلة استعمالها وعدم تأثيرها .

(وحُذِفَتِ النُّونُ فِى الجميع) أى جميع الكلمات التى آخرها نون ساكنة إذا وصلت « بما » أو « لا » ، فلم تكتب هكذا : منما وعنما

---

(١) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٣٢٦)
(٢) جزء الآية ٢٩ من سورة الحديد .
(٣) جزء الآية ٧٣ من سورة الأنفال .
(٤) جزء الآية ٥٨ من سورة الأنفال .

ولئنلا وإنما وإنْلا (لتأكيدِ الإتصالِ) ، وإنما ذكر ذلك لأنه لم يعلم مما سبق إلا الاتصال ، ولا يلزم منه الحذف كما صورنا ، فبين أنه مع الوصل بحذف النون ، لأنه لما اتصل لفظا بقلب النون ميما وجوبا للإدغام حتى صار فى اللفظ كحرف واحد ، وخطا كما تقدم ، أكد ذلك الاتصال الخطى واللفظى بحذفها .

(وَوَصَلُوا) الظرف المضاف إلى « إذ » بإذ (نحو يَوْمَئِذٍ وحِينَئِذٍ فى مذهبِ البناءِ) أى إذا بنى ذلك الظرف المتقدم على « إذ » ، لأن البناء دليل شدة اتصال الظرف بإذ ، وأما فى مذهب الإعراب فقد يكتبان منفصلتين ، والأكثر أيضا على كتابتهما متصلتين حملا على البناء ، لأنه أكثر من الإعراب ، (فَمِنْ ثَمَّ) أى من جهة اتصال الظرف بإذ (كُتِبَتْ(١) الهمزةُ ياءً) لكونها حينئذ متوسطة كما فى سئم ، وإلا فالهمزة فى الأول ، فكان حقها أن تكتب ألفا كما فى : بأحد ولإبل .

(وكَتَبُوا) أداة التعريف فى (نحو الرَّجُلِ على المذهبين) أى مذهبى الخليل(٢) وسيبويه (متصلاً) بالمعرف ، أما على مذهب سيبويه فظاهر ، لأن اللام وحدها هى المعرفة ، فهى لا تستقل حتى تكتب منفصلة ، وأما على مذهب الخليل وهى كونها كبل وهل ، فذلك (لأن الهمزة) وإن لم تكن للوصل عنده لكنها تحذف ، فصارت (كالعدمِ ، أو) يقال : تخفف خطا بالوصل (اختصارًا للكثرةِ) أى لكثرة استعمال الألف واللام بخلاف هل وبل .

---

(١) فى مخطوطة (ص) : تكتب .

(٢) أورد الرضى كلا من رأى الخليل وسيبويه فى شرحه للشافية (٣ / ٣٢٧)

الزيادة فى الخط

ولما فرغ من الوصل شرع فى الزيادة وقدمها على النقص ، لأن حروف اللفظ معها فى الخط باقية جميعها على صفتها لم تتغير بنقص ولا إبدال ، فقال :

(وأما الزيادةُ) أى ما خولف فيه الأصل المذكور بزيادة فى الكتابة بما ليس فى اللفظ (فإنهم زادُوا بعدَ واوِ الجمع المتطرفةِ فى الفعلِ ألفًا نحو : أكَلُوا وشَرِبُوا فَرْقًا بينَها وبين الواوِ العاطفةِ (١)) ، إذ قد يلتبس بها فى بعض المواضع نحو : إن عبروا ضربتهم ، وخصت لأنها فى الآخر الذى هو محل التغيير لفظا ، فها هنا ثلاثة شروط : أن تكون واو الجمع ، وأن تكون متطرفة ، وأن تكون فى الفعل ، (بخلاف) ما اختل فيه شرط ، إما بأن لا تكون واو الجمع ، بل لام الكلمة نحو : (يَدْعُو ويَغْزُو) ، لأن الواو التى هى اللام لا تنفصل عن الكلمة كواو الجمع حتى تلتبس بواو العطف ، إذ هى من تمام الكلمة متصلة كانت فى الخط كيدعو ، أو منفصلة نحو : يغزو ، أو بأن لا تكون متطرفة ، (ومِنْ ثَمَّ) أى ومن جهة اشتراط تطرفها (كُتِبَ : ضَربُوا هُمْ فى التأكيد) إذا كانت هم تأكيدا (بِأَلِفٍ) ، لأن الواو إذن متطرفة فحصل الشرط ، (وفى المفعول) إذا كان « هم » « هم » مفعولا به (بغير ألف) لأنه ضمير متصل بفعله لكونه مفعوله ، أو بأن لا يكون فى الفعل بل فى الاسم نحو : غازو القوم ، فالأكثرون لا يكتبون الألف فيه ، لأنه أقل استعمالا من الفعل المتصل به واو

---

(١) فى متن الشافية لشرح الرضى (٣ / ٣٢٧) : واو العطف .

الجمع ، فلم يبالوا باللبس فيه وإن وقع لقلته ، (ومنهمْ مَنْ يَكْتُبُهَا) فى الاسم أيضا ، فيكتبها (فى نحو شَارِبُوا الماء) اعتدادا باللبس الذى يحصل وإن قل ، (ومنهمْ مَنْ يَحْذِفُها) أى الألف (فى الجميعِ) أى فى الفعل والاسم ؛ لندور التباس واو الجمع فيهما بواو العطف ، فلم يعتد به لو اتفق .

(وزادُوا فى مائةٍ ألِفًا فرقًا بينها وبين مِنْهُ) ، وكأنهم خصوها لتغييرهم لصورة همزتها بكتابتها ياء ، فجرى التغيير على التغيير ، (وألحقُوا المثنَّى) أعنى مائتين فى زيادة الألف (به(١)) أعنى بالمفرد ، وإن لم يحصل اللبس لا فى المثنى ولا فى المجموع ؛ لأن لفظ المفرد باق فى المثنى ، فهو أقرب إلى المفرد (بخلافِ الجمعِ) إذ تسقط فيه تاء المفرد .

(وزادُوا فى : عمرٍو واوًا فرقا بينه وبين عُمَرَ(٢)) وخُصَّ بالزيادة لأنه أخف فى اللفظ ، وإنما زيدت الواو دون الألف تمييزا للمرفوع والمجرور عن المنصوب ، ودون الياء تمييزا له عن المضاف إلى ياء المتكلم ، (ومن ثمَّ) أى ومن جهة أنهم إنما زادوا الواو(٣) فيه للفرق المذكور (لم يزيدُوه) أى الواو (فى النَّصْبِ) لحصول الفرق بالألف المبدلة من التنوين فى عمرو ، بخلاف عمر ، إذ لا تنوين فيه .

(وزادُوا الواو(٤) بعد الهمزة (فى أُولئك فرقا بينه وبين إلَيْكَ)

---

(١) لفظه (به) ساقطة من مخطوطة (ص)

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣٢٧) : وبين عمر مع الكثرة .

(٣) لفظة (الواو) ساقطة من مخطوطة (ص) .

(٤) نص متن الشافية (٣ /٣٢٧) : وزادوا فى أولئك واوا . .

وخص بالزيادة لكونه اسما ، (وأُجْرِىَ أولاء) فى زيادة الواو فيه وإن لم يحصل لبس (عليه (١)) أى على أولئك ؛ لأنه هو .

النقص فى الخط

ولما فرغ من الزيادة ذكر النقص ، وقدمه على الإبدال لمقابلته للزيادة ، فقال :

(وأما النقصُ) يعنى ما خولف فيه الأصل المعهد للكتابة بسبب نقص بعض حروف اللفظ ، (فإنهم كتبوا كلَّ مُشَدَّدٍ من كلمةٍ حرفًا واحدًا) قوله « من كلمة » احتراز عن نحو : اشكر ربَّكَ ، سواء كان المدغم أحد المثلين فى الآخر (نحو : شَدَّ وَمَدَّ) ، أو المتقاربين (و) ذلك نحو (ادَّكَرَ) ، وإنما كُتب المشدد فى كلمة حرفا للزوم جعلهما بالتشديد كحرف فى اللفظ ، فجعلافى الخط حرفا ، وأما إذا كانا فى كلمتين فلا يلزم جعلهما كحرف فى اللفظ ، فلم يجعلا أيضا حرفا فى الخط ، وأيضا فإن مبنى الكتابة — كما تقدم — على الوقف والابتداء ، وإذا كان المثلان أو المتقاربان فى كلمتين ، لم يلتق على تقدير الابتداء والوقف مثلان ولا متقاربان حتى يكتبا حرفا واحدا .

(وأُجْرِىَ) ما كان الإدغام فيه فى كلمتين وهما متماثلان والثانى منهما تاء الضمير (نحو : قَتَتُ) الخبز ونحوه (مُجْرَاهُ) أى مجرى نحو شد ومد ، مما المتماثلان فيه فى كلمة ، لكون التاء فاعلا وضميرا متصلا كجزء الفعل ، فجعلا فى الخط حرفا لوجوب الإدغام بسبب

---

(١) فى ختام الكلام على الزيادة فى الخط نص لم يذكره الشارح وهو قول ابن الحاجب (٣ / ٣٢٧) : « وزادوا فى أولى واوا فرقاً بينه وبين إلى ، وأجرى أولو عليه » .

تماثلهما (بخلافِ) مالم يكونا فيه مثلين (نحو وَعَدْتُ) فلم يكتبا حرفا لعدم لزوم الإدغام ؛ إذ ليسا مثلين ، (و) بخلاف ما لم يكن ثانيهما تاء الضمير نحو (اجْبَهْهُ) فلم يكتبا حرفا ، لأنهما وإن كانا مثلين والثانى ضمير متصل ، لكنه ليس كالجزء من الفعل ، لكونه فضلة ، إذ هو مفعول ، (وبخلاف) المشدد فى كلمتين غير ذلك نحو (لامِ التعريفِ مطلقاً) سواء كان بعدها مقاربٌ (نحو الرجلِ) أو مثلٌ (و) ذلك نحو (اللَّحْمِ (١)) ، فإنه لا ينقص فى الخط فى الموضعين؛ (لكونِهِمَا) أى لام التعريف وما دخلته (كلمتين) ، وقد احترز عنه بقوله « فى كلمة » ، وأما اتصال نحو تاء قتتٌ ، فهو أشد من اتصال كل لفظ متصل بلفظ ، لما تقدم من الوجهين ، مع أنه قد يكتب نحو : قتتٌ بثلاث تاءات ، (ولكثرةِ اللبسِ) لو كتب حرفا واحدا هكذا : الحم وَارجل ، إذ يلتبس بمجرد عن اللام داخل عليه همزة الاستفهام ، أو حرف النداء .

(بخلافِ الَّذِى والَّتِى والَّذِينَ) فإنها تكتب بلام واحدة ؛ لشدة اتصال لاماتها بها (لكونِهَا لاتَنْفَصِلُ) عنها ، فهى وما دخلت عليه ككلمة واحدة ، وأيضا لا يلتبس بالمجرد ؛ إذ لا تتجرد عن اللام ، (و) إنما كتب (نحوُ اللَّذَيْنِ فى التثنيةِ بِلَامَيْنِ للفرقِ) بين المثنى والمجموع ، (وحُمِلَ اللَّتَيْنِ عَلَيْهِ) ، وكذلك اللذان واللتان ، وإن لم يلتبس بشىء آخر إجراء لباب المثنى مجرى واحدا ، وكان إثبات اللام فى المثنى أولى منه فى الجمع ، لكون المثنى أخف معنى من الجمع ،

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣٢٨) : نحو اللحم والرجل .

فخفف الجمع لفظا ودلالة على ثقل معناه ، ولفظة « نحو » فى قوله « ونحو اللذين»زائدة لا تظهر لها فائدة يعتد بها، (وكذلك(١) اللَّاءُونَ وأخَوَاتُه) أى اللائى واللاتى واللواتى ، فإنها تكتب بلامين ، وظاهره أنه للحمل على اللذين ، قال الرضى(٢) : لأنها أجريت مجرى اللاء ، ولو كتبت اللاء بلام واحدة لا لتبس بألَا .

(و) نقصُ النون من (نحو : مِمَّ وعَمَّ وإمَّا وإلَّا ليسَ بقياس) ؛ لأنهما كلمتان ، وكذلك « لئلا » ، فكان حق المشدد أن يكتب حرفين ، وهذا وإن كان خلاف القياس إلا أن وجه كتابتهما حرفا واحدا ما تقدم فى الوصل من شدة الاتصال وكثرة الاستعمال .

(ونَقَصُوا من) لفظ اسم إذا كان فى البسملة ، أعنى (بِسْمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيمِ : الأَلف لِكَثْرَتِهِ) أى لكثرة استعماله (بخلافِ) لفظ اسم فى غير البسملة نحو أن تقتصر على (باسمِ اللهِ) ، أو باسم الله الرحمن ، (و) كذا إذا قلت (باسمِ ربِّكَ ونحوِهِ) مثل : باسم الرحمن ، أو باسم الخالق ، فإنها لاتنقص الأَلف منه لقلة الاستعمال .

(وكذلك) نقصوا (الأَلفَ من اسم اللهِ) يعنى من لفظ الله ، (و) من لفظ (الرَّحْمٰنِ مُطْلَقًا) يعنى سواء كان فى البسملة أولا لكثرة الاستعمال.

(ونقصُوا) الأَلف (من) المعرف باللام إذا دخلت عليه لام (نحو لِلرَّجل ولَلرَّجل ولِلدار ولَلدّار) ، سواء كان اللام الداخلة عليه (جَرًّا وَابْتِدَاءً) ، أى لام جر أو لام الابتداء (الأَلف ؛ لئلا يلتبس

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣٢٨) : وكذا .

(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٣٣٠) .

بالنفى) لو كتب الألف ، إذ يصير : لا لرجل ، ولا لدار ، (بخلافِ) المعرف باللام إذا دخل عليه حرف غير اللام كالباء فى (بِالرجل ونحوه) مثل : كالرجل ، فإنه لا ينقص ؛ إذ لا يلتبسان بشىء .

(ونقصُوا) من المعرف باللام إذا دخلت لام الجر ولام الابتداء (مع الألفِ) التى ذكرنا أنها تنقص منه (اللام) أيضا ، إذا كان المعرف (مِمَّا أوَّلُه(١) لامٌ نحو: لِلَّحم ولِلِلَّبَنِ كَرَاهِيَةَ اجتماعِ ثلاثِ لاماتٍ) لو كتب هكذا : اللحم ولِلِلَّبَن ، قال الرضى(٢) : وفيما قال نظر ؛ لأن عادة الكتاب فى عصرنا جارية بكتبه بثلاث لامات ؛ لئلا يلتبس المعرف بالمنكر .

(ونَقَصُوا من) كل لفظ أوله همزة وصل مكسورة إذا دخلت عليه همزة الاستفهام (نحو : أبْنُكَ بارٌّ ؟ فى الاستفهام ، و«أصْطَفَى البَنَاتِ(٣)؟) فى الاستفهام أيضا (ألفَ الوصلِ) كراهة اجتماع ألفين ، ودلالة على وجوب حذفها لفظا ، بخلاف ما أوله همزة وصل مفتوحة إذا دخلت عليه همزة الاستفهام ؛ فإن ألف الوصل لا تحذف منه وجوبا ، بل يجوز ، فلذلك قال : (وجاء فى آلرجلُ : الأمرانِ) يعنى الحذف كراهة اجتماع الألفين خطا ، والإثبات دلالة على إثباتها لفظا على الأفصح ، أو إثبات ما هو قريب منها ، أعنى بين بين على غيره كما تقدم .

(ونقصُوا من ابْنٍ إذَا وقَعَ بين عَلَمَيْنِ) بأن يكون صفة لعلم

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ /٣٢٨) : مما فى أوله .
(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٣٣١)
(٣) جزء الآية ١٥٣ من سورة الصافات

مضافا إلى علم (أَلِفَهُ مثلُ : هذا زيدُ بنُ عَمْرٍو) لأن الابن الجامع بين الشرطين(١) كثير الاستعمال ، فحذف ألف ابن خطا ، كما حذف تنوين موصوفة لفظا على ما حرف فى النحو (بخلاف) ما اختل فيه أحد الشرطين ، إما بأن لا يكون صفة نحو : (زيدٌ ابنُ عمرو) وهو خبر المبتدأ ، أو كان صفة لا بين علمين نحو : هذا عالم ابن عالم ، أو هذا زيد ابن العالم ، أو هذا العالم ابن زيد ؛ فإن ألفه لا تحذف(٢) لقلة الاستعمال ؛ (وبخلاف المثنى) نحو: هذان الزيدان ابنا عمرو ، فإن الألف لا تحذف فيه ، لقلة الاستعمال أيضا .

(ونَقَصُوا ألفَ هَا) التى (مع اسمِ الإشارةِ ، نحو : هذا وهذه وهذان وهؤلاءِ) لكثرة استعماله ، (بخلاف هَاتَا وهَاتِى) وهاتان ، فإنها لا تنقص (لِقِلَّتِهِ) أى لقلة استعماله .

(فإنْ جَاءتِ الكافُ) أى كاف الخطاب التى تلحق اسم الإشارة (رُدَّت) الألف فيما حذفت منه (نحو : هَا ذَاكَ وهَا ذَانِكَ ، لاتصال الكافِ) يعنى أن الكاف لكونها حرفا لا اسما وجب اتصالها بالكلمة لفظا ، إذ صارت كجزئها ، فتثاقلت الكلمة ، إذ صارت الثلاث الكلمات كالكلمة الواحدة ، فكره اتصالها فى الخط ، فردت الألف ؛ لتكتب كل منها منفصلا عن الآخر ، وفيه نظر ؛ إذ على تقدير عدم ردها لم تتصل ثلاث كلمات ، إذ الألف التى بعد اسم الإشارة منفصلة عنه ، وفاصلة بينه وبين الكاف فى الكتابة ، فلم يحصل

---

(١) فى مخطوطة (ص) : الجامع للشرطين ، ويقصد بما سبق قوله « بأن يكون صفة لعلم مضاف إلى علم »

(٢) فى مخطوطة (ق) لا تنقص .

فى الخط امتزاج ثلاث كلمات ، فالأَوْلَى أن يعلل رد الأَلف بأَنها إذا لحقتها الكاف قليلة الاستعمال .

(ونَقَصُوا الأَلفَ من ذلك ، و) من (أُولئكَ ، ومن الثلٰثِ ، و) من (الثلٰثين ، ومن لَكِنْ ولٰكِنَّ) لكثرة الاستعمال ، ولم يتعرض للثلٰثة ، والظاهر أنها مثل الثلٰث .

(ونَقَصَ كثِيرٌ) من الكتاب (الواوَ من دَاوُدَ) لاجتماع واوين ، (والأَلفَ من إبراهيمَ وإسمٰعيلَ وإسحٰقَ) لطول هذه الكلمات ، مع كونها عجمية ، وبعضهم يكتبها ، (و) نقص (بعضُهُم الأَلفَ من عثمانَ وسليمانَ ومعاويةَ) كأَنه لكثرة الاستعمال ، قال الرضى(١) : والقدماء من أهل الكوفة كانوا ينقصون مطردا الأَلف المتوسطة إذا كانت متصلة بما قبلها نحو : الكٰفرون والنَّصٰرون ونحوه ، ونقص(٢) التنوين خطا فى كل منون فرقا بين النون الأَصلى والنون العارض غير اللازم ، وأما نون اضْرِبَنْ وأخواته فإنما كتبت لموجب كعسر تبينها كما تقدم ، بخلاف التنوين فإنه لازم لكل معرب إذا لم يمنع فيه مانع ، فيعرف إذن تنوينه ، وإن لم يثبت خطا .

البدل فى الخط

ولما فرغ من النقص شرع فى البدل ، فقال :

(وأَمَّا الْبَدَلُ) يعنى ما خولف فيه أصل الخط ، بأَن جعل فى

---

(١) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٣٣٢)

(٢) الكلام من أول قوله « ونقص . . . » جاء فى شرح الرضى أيضاً مع تغيير فى صياغة بعض عباراته (٣ /٣٣١)

الكتابة حرف فى اللفظ حرفا آخر (فإنهم كَتَبُوا كلَّ ألفٍ رابعةٍ فصاعدًا فى اسم أو فعلٍ ياءٌ) دلالة على الإمالة ، وعلى انقلابها ياء ، نحو : يُغْرَيَان وأغْزَيْتُ ، وأعْلَيَان ومُصْطَفَيَان ونحوها ، (إلا فيمَا قَبْلَهَا ياءٌ) فإنها تكتب ألفا وإن كانت رابعة وما فوقها نحو : أحيا واستحيا ؛ كراهة اجتماع ياءين ، وإن اختلفا صورة (إلا) إذا كان قبلها ياء (فى) علم (نحو يَحْيَى وريَّى علمين) ، فإنها تكتب بالياء للفرق بين العلم وغيره ، والعلم بالياء أولى لكونه أقل ، فيحتمل فيه الثقل ، (وأمَّا) الأَلف (الثالثةُ فإنْ كانتْ) منقلبة (عن ياءٍ) كرحى ورمى (كُتِبَتْ ياءً) تنبيها على أن أصلها الياء ، (وإلَّا) يكن أصلها الياء بل الواو ، أو جهل أصلها (فبالأَلف) تكتب به على ما هو الأَصل ، وكأَنها لم تكتب التى أصلها الواو بالواو ؛ لثقل الواو .

قال الرضى(١) : وقد كتبت الصلٰوة والزكٰوة بالواو دلالة على ألف التفخيم كما ذكرنا ، (ومنهم من يكتب البابَ كُلَّهُ) أى جميع ما آخره ألف مقصورة ثالثة أو رابعة أو فوقها عن الياء كانت أو عن غيرها (بالأَلف) على الأَصل ، (و) يتفرع (على كَتْبِه) أى كتب ما ذكر أنه يكتب (بالياء ، فإنْ كان مُنَوَّنًا) كرحىً (فالمختار أنه كذلك) يعنى يكتب بالياء ، (وهو قياسُ المبَرِّدِ) لما تقدم فى الوقف من أن الموقوف عليها الأَصلية مطلقا لا المبدلة من التنوين ، (وقياسُ المازِنِىِّ) أن المنون يكتب (بالأَلف) بناء على أن الموقوف عليها هى المبدلة عن التنوين مطلقا ، (وقياسُ سيبويه) التفصيل ، وهو أن

---

(١) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ /٣٣٣) .

(المنصوب) يكتب (بالألف وما سواهُ) أى المرفوع والمجرور (بالياء) بناء على ما روى عنه من أن الموقوف عليها فى حال النصب المبدلة من التنوين ، وفى حال الرفع والجر الأصلية ، وقد تقدم أن الصحيح عنه أنها الأصلية على كل حال ، فتكتب على قياس قوله بالياء ، كما ذكر المصنف أنه المختار .

ولما ذكر فى الثلاثى أنه يكتب بياء إن كانت ألفه عن ياء ، وإلا فبالألف ؛ ذكر ما يعرف به الثلاثى الواوى من اليائى ، فقال :

(ويُتَعَرَّفُ) على الألف التى أصلها (الواوُ من) الألف التى أصلها (الياء) بما سمع من الأمور المذكورة ، أعنى : (بالتثنية) إن سمعت (نحو فَتَيَانِ) فى فتى ، (وعَصَوَانِ) فى عصا ، فبتثنيتهما علم أن الأول يائى ، والثانى واوى ؛ لانقلابها فى الأول ياء ، وفى الثانى واوا ، إذ قد عرف من قاعدتهم فى الألف المعلوم حالها فى الثلاثى أنهم يردونها فى المثنى إلى أصلها ، (وبالجمع) إن سمع ، وكذا غيرهما أعنى أنه يعرف به إن كان قد سمعه المتعرف وعلم به (نحو الفَتَيَاتِ) جمع الفتاه ، (والقَنَوَاتِ) جمع القناة .

(وبالمَرَّةِ نحو : رَمْيَةٍ وغَزْوَةٍ ، وبالنوع نحو : رِمْيَةٍ وغِزْوَةٍ ، وبِرَدِّ الفعلِ إلى نَفْسِكَ نحو : رَمَيْتُ وغَزَوْتُ) إذ يجب رد الألف إلى أصلها فى مثله .

(وبالمضارعِ) لما مر فى باب المضارع أن الناقص اليائى مكسور العين ، والواوى مضمومها (نحو : يَرْمِى ويَغْزُو)

(وبكونِ الفاءِ واواً نحو وَعَى) ووقى ، فإنه يعلم بكون الفاء واواً

أن اللام (١) ياء ، لما تقدم فى باب الإعلال من أنه ليس فى الكلام ما فاؤه ولامه « واو » إلا لفظة « الواو » على وجه .

(وبكون العينِ واواً نحو شَوَى) وطوى ، فإنه يدل على أن اللام ياء؛ لقلة كون العين واللام واوين ، وكثرة كون الواو عينا والياء لاماً ، ولذلك قال (إلَّامَا شَذَّ) كون عينه ولامه واوين (نحو القُوَى والصُّوا) جمع القوة والصوة ، فعند الجهل الحمل على الأكثر أولى .

(فإنْ جُهِلَ(٢)) الأصل من الواو والياء، ولم يسمع شىء مما يتعرف به ، (فإنْ أُمِيلَتْ) تلك الألف (فالياءُ) تكتب بها (نحو مَتَى) لأنها لما أميلت نحو الياء جعلت فى الخط ياء ؛ ليناسب الخط اللفظ ، (وإلا) تمل (فالألف) تكتب بها على الأصل كإذا .

(وإنَّما كتبُوا لَدَى بالياء) مع أنها مجهولة الأصل ولم تمل (لقولهم لَدَيْكَ) بقلبها ياء مع الضمير ، فلما صارت فى بعض المواضع ياء كتبت بالياء تنبيها على ذلك .

(وكِلَا تكتب (٣) على الوجهين) أى الألف والياء (لِاحْتِمَالِهَا) أن تكون ألفه عن واو ، بدليل انقلابها تاء فى كلتا ، كما انقلبت الواو تاء فى أخت ، وأن تكون عن ياء ، قال المصنف (٤) : بدليل إمالتها ؛ لأن الكسرة لا تمال لها الألف ثالثة عن واو، قال الرضى(٥): وقد مر الكلام عليه فى باب الإمالة .

---

(١) لفظة (اللام) ساقطة من مخطوطة (ص) .
(٢) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ /٣٣٢) : فإن جهلت .
(٣) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ /٣٣٢): كتبت .
(٤) ما قاله المصنف وارد فى شرح الرضى للشافية (٣ /٣٣٣) .
(٥) قول الرضى ورد فى شرح الشافية (٣ /٣٣٣) .

ولما ذكر حكم الألف فى الاسم والفعل ذكر حكمها فى الحرف ، فقال :

(وأما الحروف فلم يُكْتِبْ منها) أى من ألفاتها (بالياء غيرُ) أربعة ، وباقيها يكتب بالألف على الأصل ؛ لعدم المقتضى لكتابتها بالياء ، وتلك الأربعة هى : (بَلَى) لإمالتها ، (وإلَى وعَلَى) لقولهم : إليك وعليك ، (وحَتَّى) للحمل على إلى ؛ لاشتراكهما فى كونهما حرفى جر ، وفى معنى الانتهاء (واللهُ) سبحانه (أعلمُ بالصواب)

والحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، وتم الكتاب بِمَنِّ العزيز الوهاب ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم ياكريم .

الفهرس

الصفحة

جمع التكسير للأسماء الثلاثية ... ٣
جمع تكسير الثلاثى المؤنث ... ١١
ضبط عين بعض جموع المؤنث الثلاثى ... ١٣
جمع تكسير صفات الثلاثى ... ١٩
الجمع السالم للصفات ... ٢٣
جمع الثلاثى المزيد بمدة ثالثة ... ٢٤
جمع فاعل الاسم ... ٣٣
جمع فاعل الصفة ... ٣٤
جمع ما آخره ألف التأنيث ... ٣٧
جمع أفعل اسما وصفة ... ٣٩
جمع فعلان اسما وصفة ... ٤١
جمع سائر الصفات ... ٤٣
تكسير الرباعى والمشبه به ... ٤٤
جمع الخماسى ... ٤٩
اسم الجنس واسم الجمع ... ٤٩
شواذ الجمع ... ٥٣
جمع الجمع ... ٥٣
التقاء الساكنين ... ٥٥
الابتداء : همزة الوصل ... ٧١

الصفحة

الوقف ٧٩
المقصور والممدود ١٠٨
ذو الزيادة ١١٤
أدلة الزيادة ١١٨
الاشتقاق من أدلة الزيادة ١٢٠
الخروج عن الأوزان المشهورة ١٣٧
الغلبة من أدلة الزيادة ١٤٢
تعيين الزائد من حرفى التضعيف ١٤٤
ما يضعف وما لا يضعف من الأصول ١٤٥
الأمالة : تعريفها وسببها ١٦٩
عدم تأثير الكسرة فى الألف المنقلبة عن واو ١٧٤
مواضع تأثير الياء فى إمالة الألف ١٧٥
إمالة الألف المنقلبة عن مكسور ١٧٦
إمالة الألف الصائرة ياء ١٧٧
الإمالة للإمالة ١٧٨
إمالة الفتحة قبل الهاء ١٨٢
ما لا يمال ١٨٤
إمالة الفتحة منفردة ١٨٦
تخفيف الهمزة ١٨٦
حكم تخفيف الهمزتين المجتمعتين ٢٠٣
بحث الإعلال : تعريفه وأنواعه وحروفه ٢١٥
مواقع الواو والياء فى الكلمات ٢١٦
إعلال الفاء ٢١٩

الصفحة

قلب الواو والياء تاء فى افتعل ٢٢٢
قلب الواو ياء والياء واوا ٢٢٣
حذف فاء المثال ٢٢٤
إعلال عين الأجوف ٢٢٩
ما صحت عينه من معتل اللام ٢٣٢
بعض الصيغ التى لا تعل ٢٣٨
قلب عين الأجوف همزة ٢٤٣
حكم الياء إذا وقعت عينا لفعلى بالضم ٢٤٧
حكم الواو إذا وقعت عينا وكسر ما قبلها ٢٥٠
قلب الواو ياء لاجتماعها والياء ٢٥٢
الإعلال بنقل الحركة وما يترتب عليه ٢٥٥
إعلال اللام بقلبها ألفا ٢٦٧
قلب الواو ياء وهى لام ٢٧٠
قلب الواو والياء همزة طرفا ٢٧٧
قلب الياء واوا والواو ياء فى الأفعال الناقصة ٢٧٩
قلب الياء ألفا والهمزة ياء فى فعائل وشبهه ٢٨٢
إسكان الواو والياء ٢٨٥
حذف الواو الياء لامين ٢٨٨
حذف اللام سماعا ٢٨٩
باب الإبدال ٢٩٤
حروف الإبدال ٢٩٧
إبدال الهمزة ٣٠٠
إبدال الألف ٣٠٢

الصفحة

إبدال الياء ٣٠٣
إبدال الواو ٣٠٦
إبدال الميم ٣٠٨
إبدال النون ٣١٠
إبدال التاء ٣١٠
إبدال الهاء ٣١٢
إبدال اللام ٣١٤
إبدال الطاء ٣١٥
إبدال الدال ٣١٦
إبدال الجيم ٣١٧
إبدال الصاد ٣١٩
إبدال الزاى ٣٢٠
الإدغام ٣٢٢
مخارج الحروف الأصلية ٣٣١
مخارج الحروف الفرعية ٣٣٥
صفات الحروف ٣٤٠
طريق إدغام المتقاربين ٣٤٨
امتناع إدغام المتقاربين للبس أو ثقل ٣٥١
امتناع إدغام المتقاربين للمحافظة على صفة الحرف ٣٥٣
إدغام حروف الحلق ٣٥٧
إدغام لام التعريف ٣٥٩
إدغام النون الساكنة ٣٦٠
حروف الإطباق وغيرها ٣٦٢
تاء الافتعال ٣٦٤

الصفحة

تاء مضارع تفعل وتفاعل ٣٧٠

الحذف ٣٧٢

مسائل التمرين ٣٧٦

مقدمة الخط ٣٩٣

تكون الكتابة بالنظر للابتداء والوقف ٣٩٧

كتابة الهمزة ٤٠٢

الفصل والوصل فى الخط ٤١٠

الزيادة فى الخط ٤١٤

النقص فى الخط ٤١٦

البدل فى الخط ٤٢١

مطبعة التقدم
ت : ٨٤١٤٢١

رقم الإيداع ٥١٩١ / ٨٥